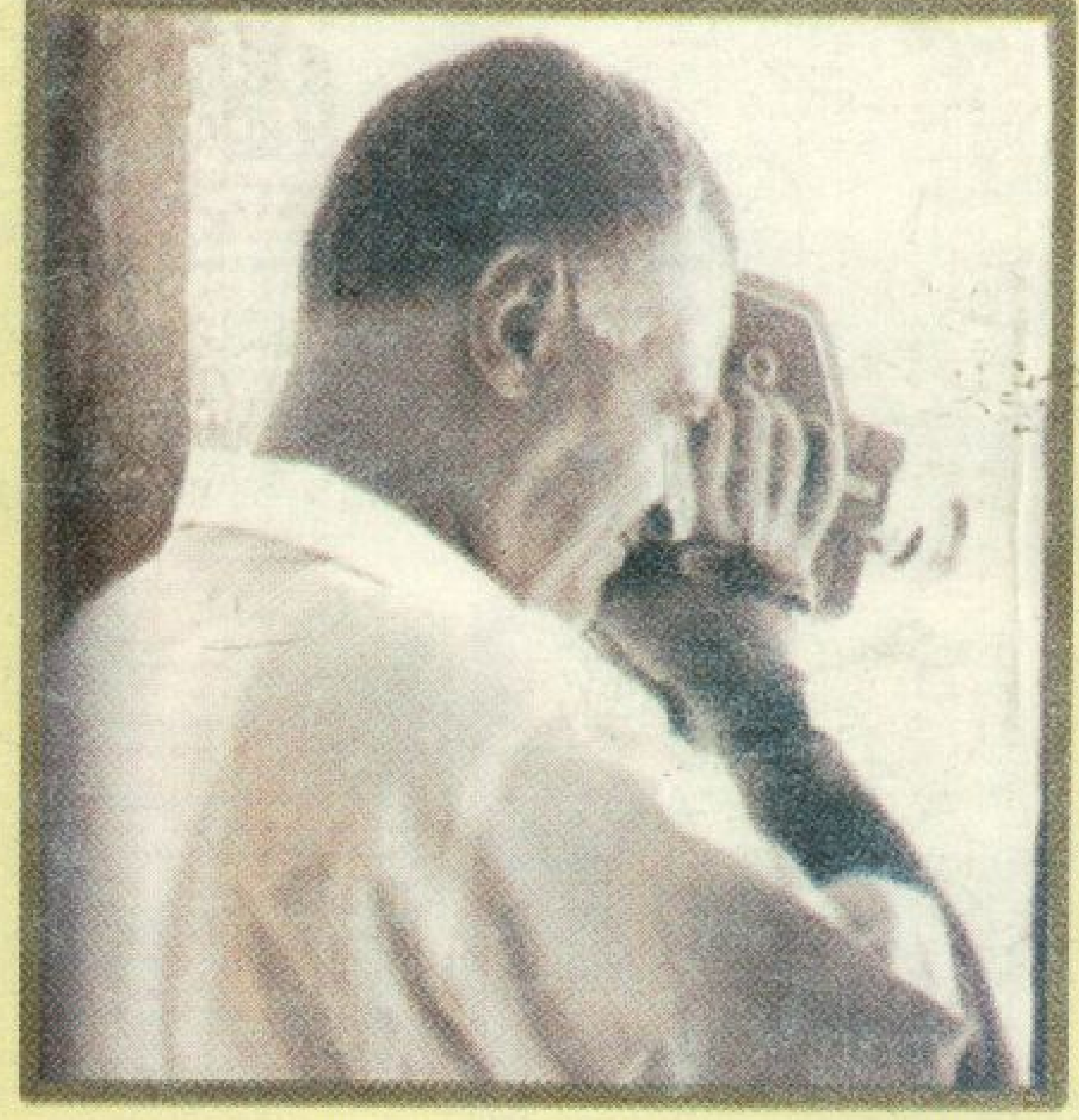
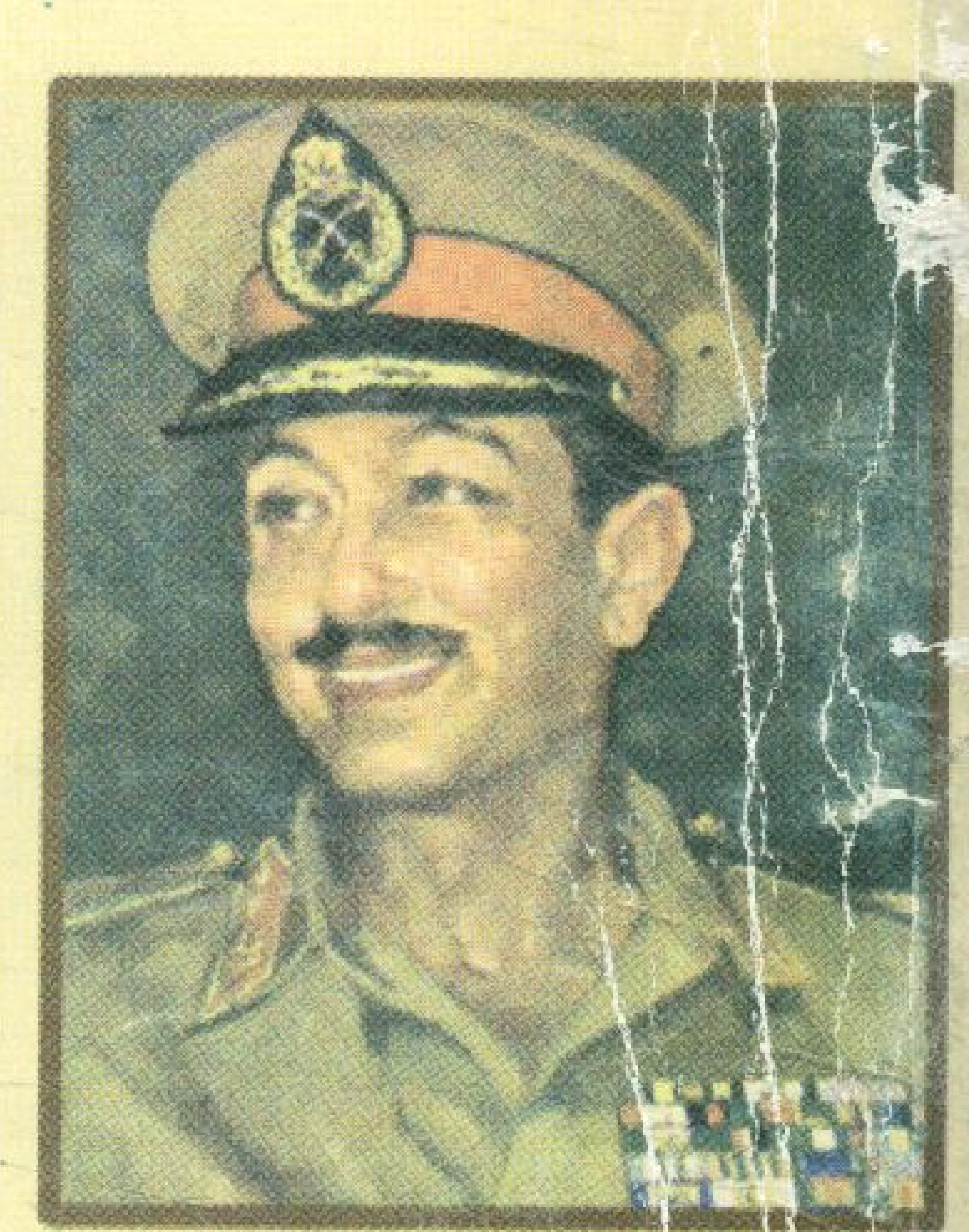


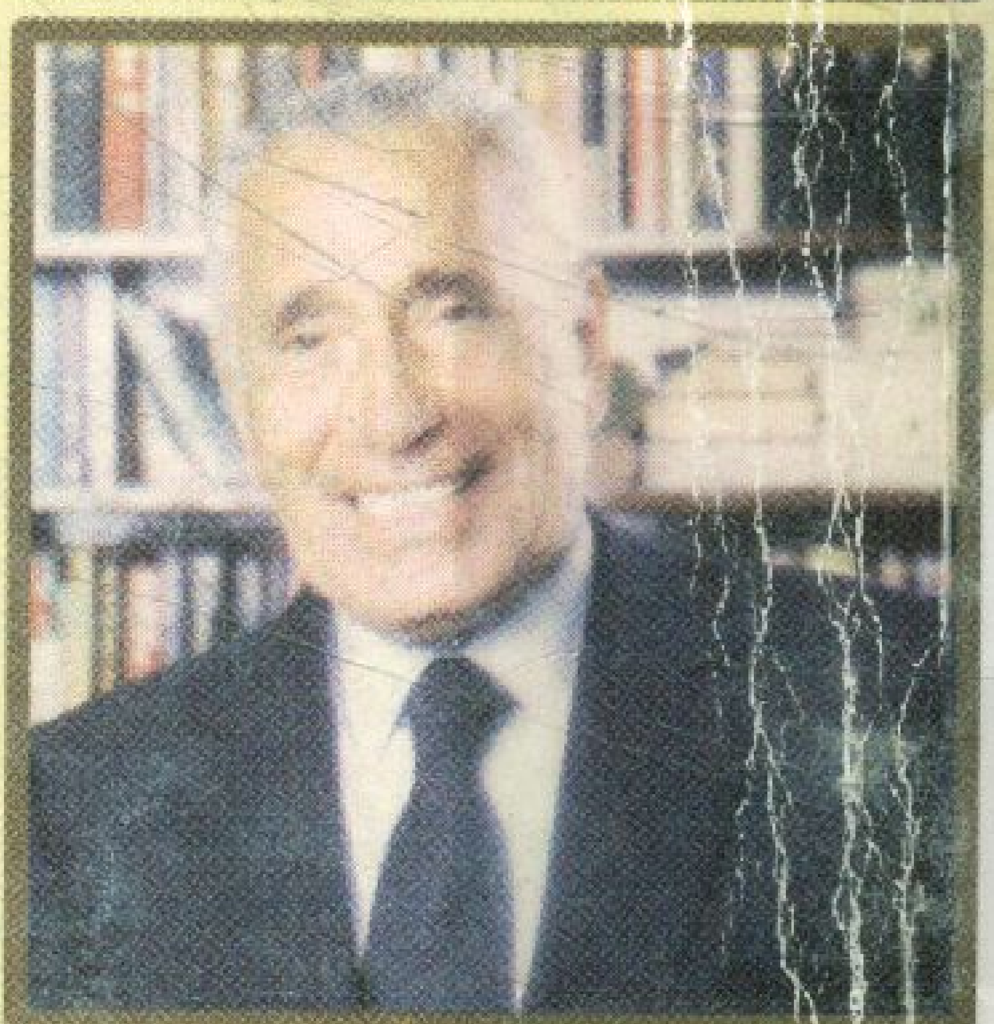
صلاح عيسى

مثقفون وعسكر

الجزء الثاني







الأعمال الخاصة

مثقفون وعسكر

الجزء الثانى

مثقفون وعسكر

الجزء الثانى

صلاح عيسى



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسـرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

سلسلة الأعمال الخاصة

مثقفون وعسكر

الجزء الثانى

صلاح عيسى

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : محمود الهندى
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سمير سرحـــان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً في المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى **«مكتبة الأسرة»**.. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

١٥

ودع مائة زهرة تتفتح ولو أدمتك أشواكها

في كلمات محمومة راح وزير الثقافة يستعدي على كل السلطات في الدولة : قوات الجيش والأمن والشعب المصري والشعوب العربية ، لكنه نسي - أكرمه الله - أن يطالب بشنقي !

وأظن أن هذه أول مرة في التاريخ يجسر فيها وزير مسئول على أن يتهم كاتباً بالخيانة الوطنية بهذا الإستسهال والتبسط دون أن يراجع قلمه أو يحرص على مسئولية منصب يتولاه ، ينبغي أن يكون مصاناً فوق نزعات الدفاع عن النفس باتهام الآخرين .

ولأن أحداً لم يعين السيد الوزير مسئولاً عن اصدار براءات الوطنية ، فقد كان ممكناً أن أتجاهل كل هذا ، وكان ممكنا أن أكتفي بما سأفعله فعلاً بان يقف السيد الوزير أمام القضاء ليبرهن له على خيانتي ، ليفصل بيننا القضاء، وليعلم سيادته أن منصب الوزارة لا يعطيه حصانة ولا يرخص له أن يوزع تهم الخيانة على خصومة في الرأي ، وشرف الوطنية على أصدقائه !

ولكن القضية ستظل أبعد مدى من هذا ، انها في الحقيقة قضية الديمقراطية في هذا البلد ، قضية النوازع الفاشستية التي تملأ قلوب وعقول

(*) نشر هذا المقال في الجمهورية في ١٩٧٤/٩/٢٤ ، رداً على بيان الوزير (راجع مستقبل الديمقراطية في مصر - هامش رقم ٣) .

كثيرين . وتدفعهم دفعاً الى الضيق بالنقد، قضية ممارسة السلطة بشكل يتنافى مع قواعد القانون والدستور ، والتعسف في إستخدامها ثم الدفاع عن النفس بل عنق الحقائق ، وبقسر الكلمات ـ قسراً على أن تقول ما ليس فيها ، وتبرير الخطأ بمزيد من الخطأ، وإتهام الضحايا بالخيانة ، ووقوف الجاني موقف القاضي!

ببساطة تجاهل الوزير كل الحقائق ، نسى أنه يشن حرباً على مجلة الكاتب منذ شهور سابقة على نشر مقالي المتهم بالخيانة والعياذ بالله[1] تجاهل أنه ضاق

(١) قال د . محمد أنيس الذي رأس تحرير العددين الاخيرين من « الكاتب » في مقال آخر نشرته « الجمهورية » في اليوم نفسه رداً على بيان الوزير ، أن هناك حملة داخل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ضد « الكاتب » يقودها منذ إبريل ١٩٧٤ ، الكاتب صالح جودت . رداً على مقال للأستاذ عباس صالح كان قد قال فيه : « ان تدهوراً ثقافياً حقيقياً يزحف على عقل هذه الأمة » . وانه منذ نشر تلك الجملة رفعت هيئة الكتاب إسمها من غلاف المجلة بصفتها الهيئة التي تصدرها . واضاف أنه رغم قرار رئيس الجمهورية برفع الرقابة على الصحف،ظلت الكاتب الوحيدة من منابر الفكر التي فرضت عليها الرقابة،حتى أمتع إقناع الأستاذ طلعت خالد وكيل وزارة الأعلام،بمساواتنا ببقية المجلات والصحف ليتاح لنا أن نكتب رداً على الذين دأبوا على المطالبة بتصفية عبد الناصر والناصرية وكان ذلك في أواخر يونيو ١٩٧٤. وأضاف: أن الوزير أمر مطابع الهيئة بعدم جمع أي مقال للكاتب الا باذن منه شخصيا ، دون أن يناقش هذا الأمر مع رئيس التحرير . وقد روى صالح جودت ما حدث في مجلس ادارة هيئة الكتاب وكان عضوا به ، في مقال نشره المصور ، قال فيه انه طالب بمراجعة حساب المجلات التي تصدرها الهيئة حرصاً على أموال الدولة وقال ـ على سبيل المثال ـ انه اذا كانت مجلة مثل الكاتب تؤدي رسالة قومية ، مصرية أوعربية ، فلتتحمل الهيئة خسائرها في سبيل هذه الرسالة اما اذا كانت تدعو الى الماركسية ـ فما الداعي الى احتمال الخسائر في سبيل نشر الدعوة الماركسية ـ ؟ . وقال رئيس الهيئة (د.محمود الشنيطي) أن المجلة لا تخسر ولا تكسب ولكنها تغطي نفقاتها . فقال صالح جودت : أنهم أن يستمر اصدارها لو أنها كانت تحقق ربحاً للهيئة ، اما أنها لا تحقق ربحاً ، فاي خير لنا في اصدار مجلة لا تربح ، ولا تؤدي رسالة قومية . . بل انها على العكس من ذلك تؤدي رسالة خارجة عن خطنا القومي . وقال ان هناك لجنة ثلاثية شكلت من اعضاء المجلس ، هم د. محمود عساف الأستاذ بكلية التجارة ، بوصفه ملما بالتكاليف والمستشار على لبيب بوصفه رجل قانون وفضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار بوصفه من شيوخ الدين ، وأضاف : « وكانت مهمتهم مراجعة الأعداد العشرة الأخيرة من مجلة الكاتب وتقديم تقرير عن اتجاهاتها في ابريل ١٩٧٤ . وأن المجلس لم يجتمع بعد ذلك . ويلاحظ بروز المصطلحات التي ستسود بعد ذلك في أدبيات ثقافة كامب ديفيد ، المكارثية : الخروج على الخط القومي ، والرسالة القومية . وكان صالح جودت قد أكد في مقاله على فكرتين ، الأولى « أن صاحب القرار ـ اشارة الى قرار حرب اكتوبر . . وكان اللقب يطلق آنذاك على السادات بوفره ـ من حقه علينا أن يكون صاحب الكلمة الأولى في ارساء القواعد الأساسية التي تقوم عليها حياتنا السياسية ، وقد قال أكثر من مرة ، أننا لسنا ماركسيين ، وأن دولتنا تقوم على أساس العلم والايمان » . والفكرة الثانية : ان من يكون ماركسياً لا يمكن أن يكون مصرياً . . لأن الماركسي مجبول على الالحاد بينما المصري مجبول على الايمان » .

بأي نقد لسياسة وزارته على صفحات المجلة وأصر على أن يشرف على القسم الأدبي منها كتاب يظن أنهم أكثر إخلاصاً لشخصه ، وأكثر رضى مما يرضي عنه من أعمال أدبية ، بعضهم من المرزوقين له في وزارة الثقافة أو في منظمة التضامن الأسيوي الأفريقي. نسي الوزير عداءه للفكر اليساري ، وتجاهل أنه رئيس تحرير لمجلة أخرى هي «الثقافة» تناصب «الكاتب» وكتابها ومحرريها عداء لايلين وتشن على كل اليسار المصري حرباً صليبية تتهمهم بأنهم قرامطة وباطنيون جدد، وتهددهم بالويل والثبور وعظائم الأمور .

لو تذكر الوزير هذا لعلم أن اصراره على أنه مسؤول عما ينشر في مجلات وزارة الثقافة - فضلاً عن مسؤوليته المباشرة كرئيس تحرير للمجلة - تعني أنه خصم لليسار بكل فصائله في السياسة وفي الثقافة ، وأنه لا يمارس سلطاته بشكل محايد بين تيارات الفكر والأدب والفن، ولكنه يحاول على عكس ما استشهد به من وثائق ثورة يوليو أن يصفي خصومه في الماضي والحاضر والمستقبل !

وزير الثقافة يتجاهل تصريحاته المتكررة بأن اليسار أفسد الثقافة في مصر طوال عشرين عاما ، يتجاهل أنه يصر على أن يدير الثقافة في مصر بشكل منحاز ، وتتحكم النوازع الشخصية فيما يتخذه من قرارات وفيما يختار من معاونين .

مشكلة الوزير مع مجلة الكاتب بدأت قبل المقال المتهم بالخيانة ، فليبحث لنفسه عن حجة أخرى يبرر بها تصرفاته التعسفية ضد مجلة الكاتب ، ليقل للرأي العام أنه ضحى بحفنة من كتاب مصر اللامعين من أجل صديق له هو الأستاذ « عبد العزيز صادق»، وهو ضابط فنان ، وصديق قديم للوزير كان يخرج له رواياته قبل الثورة ، وارتبط به في كل عمل تولاه بعدها ، عمل معه سكرتيراً ثم مديراً لتحرير مجلة « الرسالة الجديدة » ، ثم رئيساً لتحرير مجلة « التحرير »، وأغلقت المجلتان ، فانتقل الأستاذ صادق للعمل معه في واحد أو

أكثر من مناصبه المتعددة ، الى أن استقر نائباً له في بعضها ، وقد اعترضت اسرة «الكاتب» على تعيين الأستاذ، «عبد العزيز صادق» لأسباب قامت لديها لا تسمه في شيء، وقبلت أن تضم لمجلس تحريرها ثلاثة من الأدباء الموظفين يعملون مع وزير الثقافة هم « سعد الدين وهبة » و « صلاح عبد الصبور » و « ادوار الخراط» تقديرا منها لقيمتهم الفكرية والثقافية ، رغم أن مبدأ وجود موظفين في وزارة الثقافة ضمن مجلس تحريرها ـ مع اختلاف المجلة مع الوزارة في سياستها العامة ـ يشكل قيدا على حركتها ، وقد ينتهي بها الى أن تصبح منبراً مخصصا للدعاية لسياسات الوزير ولأعماله الأدبية على النحو الواضح الذي تتبعه مجلات «الجديد» و « الثقافة » و « الثقافة الأسبوعية » و« المسرح والسينما » . ورغم قبول كل شروط الوزير ـ ومنها اخراجي من المجلة[1] ـ فقد أصر على أن يعين صديقه الأستاذ عبد العزيز صادق مديرا للتحرير ، باختصاصات توازي اختصاصات رئيس التحرير الأمر الذي يتنافى مع ما زعمه مسؤولون في وزارة الثقافة، من أن المجلة تخسر، لذلك فكروا في غلقها ، إذ لا مبرر لتعيين مدير تحرير بمرتب كبير لمجلة تشكو الوزارة من أنها لا تربح !!

لقد اكتشف الوزير فجأة بعد شهور من اضطهاد «الكاتب» والهجوم عليها ونية غلقها ، سببا سياسيا ظن أنه يصلح لافتعال صدام وهمي مع القيادة السياسية ومع الجيش والشعب ، وهو أسلوب يتبعه كثيرون هذه الأيام بمقالات ومنشورات ومؤامرات ولو راجع الوزير ما قدمه اليه مستشاريه من تفسيرات

(١) في مرحلة ما من مراحل المعركة بين اسرة تحرير الكاتب ، بدا وكأنني العقبة الوحيدة التي لو خرجت من مجلس تحريرها ، لحلت كل المشاكل . وقد قال السباعي هذا بصراحة تامة ، في المفاوضات التي اجراها مع آخرين من مجلس تحريرها ، وفي الوثائق الملحقة بالمقال ، بعض ما يكشف هذا الموقف . وأعتقد ان المقالات التي نشرتها بها منذ بداية ١٩٧٤ ، حول ما يجري على ساحة الفكر ، وساحة السياسة ، في اعقاب حرب اكتوبر ، ومنها : طلقات لا تطيش على جبهة الفكر . . والديمقراطية وايديولوجية الكل في واحد ، والتنبيه المبكر للمكارثية المتواطئة مع الغرب الاستعماري ، كانت وراء هذا الموقف المتشدد من الوزير ، الذي ادلى بـ١٣ حديثاً صحفياً لصحف بيروت ضدي . .

لعلم أن الذين اقتنصوا العبارة التي إستخدمها في مقاله لم يسبق لهم أن تعاملوا مع مصطلحات الفكر السياسي أو مارسوها . اذ لو كانوا كذلك لما فسروها هذا التفسير الغريب بل المضحك ، بل لما نقلوها للوزير مشوهة عن عمد ولأسباب مبيتة . وما قلته أن هناك اجتهادين لحل القضية الوطنية يعملان في الساحة المصرية والعربية منذ حرب ١٩٦٧ والى الآن ، اجتهاد يحاول أن يحل هذه القضية في اطار الجبهة الامبريالية وبمساعدتها من خلال استغلال التناقضات داخل هذه الجبهة والضغط عليها بالجبهة المناقضة لها ، وحل الخلافات والمشاجرات في المنطقة العربية ثم شن حرب مفاجئة محدودة بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبقدرة قادر نقل مستشار الوزير عبارة «الحل في اطار الجبهة الامبريالية» ليجعلوه «الحل الامبريالي». فاندفع الوزير يتهمني باهانة الشهداء والتشكيك في الحرب ويؤكد انه غضب ـ لا لنقد وزارة الثقافة ـ ولكن لاهانة الوطن ، ولا أدري كيف ينسجم تفسير الوزير هذا مع قولي أن ما حدث في أكتوبر كان «انتصاراً» ولا من توصيفي للاستراتيجية السياسية التي على أساسها اتخذ قرار العبور .

لو قرأ مستشارو الوزير خطب الرئيس السادات وتصريحاته لما فهموا ما فهموه من العبارة بكل هذا الإلتواء المتعمد والتشويه المبيت ، ففي كل ما يقوله الرئيس تأكيد بان حرب أكتوبر قد رسمت لها استراتيجية محددة هدفها الضغط على الجبهة الأمريكية والتأثير في الموقف الأمريكي بكل السبل بهدف إجبار أمريكا على تغيير موقفها المنحاز لاسرائيل ، فاذا ما تغير الموقف الأمريكي بمختلف أساليب الضغط ومنها الحرب، أصبح ممكنا أن تساعد أمريكا على اجبار اسرائيل على الانسحاب وتطبيق قرار مجلس الأمن!

والخلاف في الفهم بيني وبين الوزير يؤكد فيما يبدو أن سيادته يظن أن الجبهة الامبريالية شيء. . وأمريكا شيء آخر، فهل يعتبر سيادته أن ما أقوله يختلف مع ما يقوله كل من كتبوا عن الحرب واستراتيجيتها السياسية ؟ . . هل يريد أن يقنعني بأن الضغط على أمريكا ليس ضغطاً على الجبهة الامبريالية ؟

هل عبارة الحل « في اطار الجبهة الامبريالية »هي ونفسها عبارة « الحل

الامبريالي». وهل يمكن أن أصف حرب أكتوبر بانه «انتصار» ويكون رأيي أنه حل امبريالي!!

لقد كان كل كلامي في مجال توصيف الاجتهادات للسياسة الموجودة في الساحة المصرية والعربية ، في مجال التنبيه الى أن لا تناقض هناك في المطالبة بأوسع الحريات الديمقراطية ، وبين قضية تحرير الوطن. والاجتهاد الآخر الذي أشرت اليه هو أن حل القضية الوطنية يكون بحرب تحرير شعبية طويلة ، وقلت أن الاجتهاد الأول أخذ الفرص لتجريب نفسه ، لكن الإتجاه الثاني كاحتمال ما زال مطروحا . وقد كان رأيي وما يزال أن محاولات الضغط على الجبهة الامبريالية لن تحقق لنا كل أهدافنا ، وذاك احتمال لا تنفيه تصريحات الرئيس السادات ، إحتمال الحرب قائم وينبغي أن يكون قائما في كل الأوقات ». والاستراتيجية السياسية شيء وتضحيات الرجال شيء آخر ، فلا تستخدم دماء الشهداء يا سيادة الوزير لتبرر بها اجراءاتك ، أن تضحيات الجيش والشعب كانت من أجل مزيد من الحرية للوطن والديمقراطية لأبنائه . . فهل تصبح «قميص عثمان» لتبرر به كل الأخطاء وكل نوازع النفس حتى لو أمرت بالسوء؟!

لو كان الوزير موضوعياً فيما يقول لوجد في عدد الكاتب وأعداد أخرى سابقة مقالات عديدة ـ بقلمي وقلم غيري ـ تمجد حرب أكتوبر وتدعو للصمود والقتال ، لو صدقه مستشاروه[1] النصيحة له أن زمن الإرهاب السياسي قد مضى ، وأن التخويف بالسلطة لا يخيف إلا الخائفين أو الذين يستغلون سلطتهم ويسيئون استخدامها .

لو كان الوزير ديمقراطياً حقاً لأبلغ النيابة ضد ما اعتبره بكل تبسط خيانة

(١) استخدمت هذا التعبير للايحاء إلى الكاتب القصصي اليساري ادوارد الخراط ، الذي اتهمته رواية تواترات في الوسط الثقافي آنذاك بانه هو الذي استخرج فقرة الحل الامبريالي للوزير ، ونبهه لدلالتها . . وكان للسباعي بطانة يسارية معروفة ، تربطها به صداقة شخصية ، خلال عمله الطويل في منظمة التضامن الأفرو ـ آسيوي . وقد دخلت روز اليوسف ـ وكانت تحت قيادة عبد الرحمن الشرقاوي ـ الحملة في صف الوزير وضدنا ، وهو مادفعني فيما بعد ، لكتابة تعليق ، خاص بموقف السباعي من اليسار ، تنبيها لقوى يسارية داخل مصر وفي الوطن العربي ، كانت تعتبر ما فعلناه ، طفولة يسارية .

وطنية ، أما وهو لم يفعل وآثر أن يتهم بلا سند ، وأذن فلنحتكم الى القانون ، ولنقف معا أمام القضاء ليقول سيادته ما قاله في مقالة المنشور . . وليسمع حكم القضاء على من يتهم الناس في وطنيتهم محتميا بمنصبه مبررا أخطاءه[1] .

ليس مثلي من يهين دماء الشهداء أو تضحيات الرجال ، وكل ما أكتب عن الذين ماتوا في ثرى هذه الأرض ودافعوا عن الاستقلال والديمقراطية وصدوا عن هذا الوطن العظيم الطغاة والغزاة .

أما وسوف نقف أمام القضاء ليعرف الشعب والجيش وكل شرفاء العالم من فينا المتجني ، فلا أقل لك قبل أن أمضي كلمة واحدة : دع مائة زهرة تتفتح ولو أدمتك أشواكها . . ذلك أبقى من كل منصب مهما غلا وأخلد من أي صديق مهما غلا . . صدقني .

وثائق من ملف الكاتب

[١] رسالة الى التقدميين العرب[2]

نحن من الذين يقولون بأن بغداد والقاهرة عاصمتان في عالم عربي واحد . .

وفي سبيل وحدة هذا العالم وتقدمه واستنارته عملت «الكاتب» على إمتداد أربعة عشر عاما كاملة . . بدأب واصرار . . كانت تصدر في القاهرة وقلبها ونبضها مع دمشق وطرابلس وبغداد والجزائر وبيروت والرباط والرياض وكل عواصم ذلك العالم العربي الرحيب . . تتحسس نبض قوى الثورة فيه ـ على اختلاف فصائلها ـ وتثق أن الوقت ليس بعيداً لكي تنتصر هذه القوى فتزيح أسوار التخلف والتجزئة وتنشر ألوية العدل الاجتماعي ، وتدك قواعد العمالة

---

(١) لم يقدم الوزير بلاغاً للنيابة ، ولكني قدمت بلاغاً اتهمه بالقذف في حقي واتهامي بالانحراف عن الخط الوطني ، ولم يستمع لحد لأقوالي فيه ، الا بعد الأفراج عني في ابريل ١٩٧٥ ، ولكن النيابة لم تحرك القضية ، وتعللت بأن قانون محاكمة الوزراء لم يصدر .

(٢) كتبتُ هذه الرسالة كمقدمة لمجموعة نصوص حول أزمة « الكاتب » ، نشرتها مجلة الثقافة البغدادية في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ .

والتبعية . . وتتصدى للصهيونية وللامبريالية الأمريكية ، وتلتحم مع قوى الثورة العالمية وحركات التحرر الوطني وقوى السلام والتقدم على امتداد المعمورة كلها ! .

وكانت «الكاتب» داعية لثقافة وطنية وقومية مستنيرة ومتقدمة : وفي مرحلة مبكرة من عمرها تصدت للثقافة الاستعمارية في مصر والعالم العربي، عرتها وفضحتها ، وكشفت الدور المخرب الذي تلعبه بهدف تحويل أقطارنا العربية الى دول تدور في فلك التبعية للإستعمار ، وتدمير الوجدان القومي لشعوبنا .

ومعركة « الكاتب» مع وزارة الثقافة المصرية ، ليست شغبا كما تحاول وزارة الثقافة تصويره للسلطات الرسمية في الدولة ، وليست طفولة يسارية كما تحاول الوزارة ان تصورها في أحاديثها مع اليساريين العرب ، انها باختصار قضية ديمقراطية واضحة المعالم والبنيان، قضية حرية الفكر والتعبير والرأي التي تصر وزارة الثقافة المصرية على وأدها، قضية عداء الأستاذ يوسف السباعي لكل فكر يساري، واصراره على أن تكون منابر الثقافة وسائل للدعاية لسياساته ، وهو عن اجراءاته ، يسيطر عليها أصدقاؤه ، وأتباعه من الأدباء والكتاب ، وهو ما رفضناه بحسم مصرين على الحقوق الديمقراطية التي يكفلها لنا الدستور والقانون في مصر ، وانسحبنا مسجلين على الوزارة اهدارها لكل القيم الثقافية ومعاداتها لليسار بكل فصائله !!

والمعركة التي دخلتها أسرة تحرير الكاتب ضد الوزارة هي تصد واع للنزاعات «المكارثية» التي ينشرها اليمين المصري، داعيا باسم وطنيته المزيفة وقوميته المدعاة ومتمسحا بالأديان ، إلى تصفية كل فكر مستنير، مبشراً بالإرهاب وملحاً في ضرورة القضاء على كل اليساريين ، لابساً أثواب الديمقراطية ، فاتحاً أذرعته للولايات المتحدة الامريكية !

وإستمرار صدور مجلة الكاتب عن وزارة الثقافة بعد ذلك كله ليس دليلاً على اليسارية لأن المجلة بثوبها الحالي «مجلة أميرية»، تعبر عن المطلب الملح لليمين المصري، والذي يلح على أن يكون اليسار أميريا يتحرك في إطار اليمين . . وربما لهذا السبب قاطع اليساريون المصريون ـ بكل فصائلهم ـ مجلة

الكاتب الأميرية[1] وهذا هو الإنتصار العظيم الذي حققته اسرة الكاتب في معركتها الضارية . . إذ كان هدفنا من هذه المعركة أن نؤكد حق التيارات التقدمية واليسارية في الوجود المستقل وفي اصدار منابر تعبر عنها بعيداً عن سيطرة بيروقراطية . وكان كثيرون يظنون أن هناك من اليساريين المصريين من سيقبلون العمل بعدنا على جثة هذا الشعار ، ولكن كل فصائل اليسار وعت بأن قضية الذيلية قد حسمت منذ زمن ، ووعت أيضاً بأن المجلة اليسارية التي تكتفي بنشر دراسات نظرية أو جمالية أو أعمال فنية متقدمة تفتقد لعمودها الفكري والحقيقي وهو حريتها في الجدل مع اليمين المسيطر، وحقها في التعبير عن موقفها من قضايا وطنها . . وهذا هو ما يرفضه اليمين !

إن يوسف السباعي وزير الثقافة المصري في كل ما يكتبه أو يقوله يفخر بأن السوفييت راضون عنه ، بل أن مجلته اليمينية «الثقافة» نشرت في عددها الأخير مقالاً لكاتب سوفيتي عن احدى رواياته ، وقالت أن هذا دليل على غباء النقاد اليساريين في مصر الذين يقولون أن الرجل يميني بينما يؤكد النقاد السوفييت أنه ليس كذلك ! .

وبينما هم يقولون ذلك، فإن أتباع الأستاذ السباعي لا هم لهم إلاَّ الهجوم

---

(١) بعد أن استقال مجلس تحرير الكاتب استقالة جماعية ، أصبحت مشكلة السباعي ان يحصل على وجه يساري يقبل رئاسة تحرير المجلة ، حتى لا تتأكد صحة الاتهام الذي وجهه اليه المجلس المستقيل ، من أن هدفه هو نفي اليسارية عن الكاتب كصفة مذمومة ، فعرض الأمر على د. عز الدين فودة ود . عبد العزيز الأهواني والأستاذ احمد الرفاعي ، لكنهم رفضوا جميعاً ، لأن قبولهم للمنصب يعني ادانة لمواقف اسرة التحرير المستقيلة ، ولأنهم كانوا يعون أن السباعي يريد قنطرة يسارية مؤقتة تساعده على التصدي لعاصفة الغضب التي أعقبت استقالة أسرة التحرير ، إلى أن تسلم المجلة الى اليمين كما هو مخطط ، منذ لجأ الى تصعيد الموقف ، بحيث ينتهي : إما إلى إجبار اسرة التحرير المستقيلة على أن تصبح يمينية برضاها، أو اجبارها على الانسحاب . .

ومن هذا الاجماع كله شذ الشاعر عبد الصبور الذي كان يعمل آنذاك وكيلاً لوزارة الثقافة ، اذ قبل رئاسة التحرير . وقد استخدمت مصطلح « مجلة الكاتب الأميرية » في وصف مرحلة عبد الصبور في حياة الكاتب ، على صفحات محدودة ، كانت مجلة الطليعة ، قد سمحت لأسرة الكاتب المستقيلة بتحريرها ، كنوع من التضامن معها ، وقد حدث ما توقعناه ، فرأس عبد الصبور المجلة شهورا ، تركها بعدها ، لمدير تحريرها عبد العزيز صادق ، ليسافر الى الهند ملحقا ثقافيا ، وظلت الكاتب الأميرية ، التي كانت قد أصبحت مجلة بلا طعم ولا لون ، تصدر شهوراً إلى أن توقفت ! .

على كل فصائل اليسار وإتهام الناصريين والقوميين والمتدينين المستنيرين بأنهم ماركسيون ، وإتهام اليساريين جملة بأنهم «غرباء» وخونة وغيرها من التفاهات التقليدية .

انه لشيء مضحك بالفعل أن يتصور الأستاذ السباعي وبطانته أن رضاء السوفيات عنه يمكن أن يكون مدخلاً لرضاء اليسار المصري بكل فصائله.، وفي حوار مع بعض أفراد هذه البطانة قلنا لهم : إذا كنا نرفض السباعي مع رضاء السوفيات عنه، فهل يكفي هذا دليلاً على غثاثة وتفاهة وانحطاط اتهامكم لنا بالعمالة للسوفييت؟. فقالوا بكل وقاحة : اذن أنتم عملاء للصين !!

إن اليمين المصري لا يهمه في شيء أن يكون الإتحاد السوفيتي يسارياً ، ولا أن تكون المجموعة الإشتراكية ، إشتراكية ، لكن الذي يهمه ألا تكون مصر يسارية ، أو اشتراكية . . فلا مانع لديه من الكتابة النظرية . . ولا مانع عنده من ترجمة أعمال أدبية اشتراكية ، ولا مانع لديه من أن يلقى خطبا في مؤتمرات التضامن الأسيوي مليئة بالعبارات التقدمية بل الماركسية ، لكنه يتصدى بشراسة لكل عمل يقوم به اليسار المصري للتعبير عن رأيه ، ويجتهد في مصادرة حقه في التعبير المستقل عن نفسه ، رغم أن هذا الحق يمارس في حدود القانون والدستور .

هذه نقطة هامة أردنا أن نلفت نظر كثيرين من اليساريين والتقدميين العرب، أخطأوا فهم موقفنا ، وجرهم هذا الخطأ الى تقييم المسألة تقييما غير صحيح . .

ما نريده من التقدميين العرب هو أن يحكموا على يسارية أي انسان لا من حيث موقفه من اليسار على المستوى العالمي فحسب، ولكن من موقفه أيضاً وأساساً من الحقوق الديمقراطية لليسار داخل بلده، فقد عشنا سنوات طويلة ، نهلل لأوضاع ولأشخاص يمدحون الإتحاد السوفيتي والمجموعة الإشتراكية علنا ويشنقون اليساريين والتقدميين ويعتقلونهم ويهاجمون ويصفون أي فكر إشتراكي أو تقدمي في بلادهم .

تلك هي حدود معركة الكاتب وأبعادها . . وهي معركة مستمرة . . فنحن نصدر بشكل رمزي على صفحات «الطليعة» القاهرية ، وصفحات الثقافة « البغدادية » ، ونحن نقبل أي دعوة من أي منبر تقدمي في عالمنا العربي الواسع لكي نصدر على صفحاته ، لكننا في نفس الوقت نستعد لإصدار منبرنا الخاص « الكاتب العربي»[1] سنصدره في القاهرة ، نخاطب به عالما عربياً كنا ـ وما زلنا ـ نسعى لكي تستقيم خطوات قواه الثورية في جبهات وطنية تحقق له سياسة وطنية معادية للإمبريالية قومية ساعية للوحدة ، إشتراكية ترفع ألوية العدل الإجتماعي .

٢ ـ رسالة الى الوزير : جوهر الخلاف

السيد الأستاذ يوسف السباعي وزير الثقافة

تحية طيبة وبعد

اجتمع مجلس تحرير مجلة «الكاتب» للتدارس في نتيجة المقابلة التي تمت بين سيادتكم وبين السادة . . كمال رفعت ود . محمد أنيس وأحمد عباس صالح من أسرة تحرير المجلة ، وبعد أن استعرض المجتمعون مقترحات سيادتكم ، اتفقوا على مخاطبة سيادتكم بما يلي :

أولاً : أن الخلاف في الرأي بين المجلس وبين سيادتكم حول سياسة المجلة يتبلور في نقطة أساسية هي أنكم تصرون على ضرورة موافقتكم على كل ما ينشر في المجلة قبل النشر ، والمجلس يرى أن كل ما ينشر في المجلة لا يتعارض في أي شيء مع الحقوق الديمقراطية التي كفلها الدستور والقانون للصحافة في مصر ، ودليله على ذلك أن السلطات المختصة بالرقابة لم توجه للمجلة أية ملاحظة بشأن ما ينشر فيها ، كما أن ما ينشر في الكاتب ، ينشر نظيره في مجلات وصحف أخرى تتفق معها أو تختلف في الإتجاه ، بل أن المجلة

---

(١) كانت قد تأسست جمعية باسم جمعية الكاتب العربي ، وأعادة اصدار الكاتب بأسرة تحريرها المستقيلة ، أحد أشكال التحدي التي قررناها في ذروة المعركة ، وقد أسست الجمعية بالفعل ، وتم شهرها في وزارة الشؤون الاجتماعية ، ولكن ضعف مشروعات العمل الجمعي بين المثقفين المصريين ، جعل الفكرة تذوى .

التي ترأسون تحريرها وهي «الثقافة» قد تعرضت بالهجوم لكثير مما ينشر في الكاتب دون أن ترد عليه أو تعتبر أن هذا هو الرأي الرسمي لوزارة الثقافة بل أن المجلس يعتبر أن بعض ما نشر في مجلة الثقافة يمثل اتجاها لا يتفق مع سياسة الدولة والمجلس يرى أن سياسة الدولة الرسمية هي اعتبار رئيس التحرير هو المسؤول السياسي للمجلة . وطالما أن سيادتكم توافقون على أن يكون الأستاذ أحمد عباس صالح هو رئيس تحرير المجلة فمعنى هذا انه مسؤول أمام كل السلطات عن كل ما ينشر في المجلة ومن هنا فالمجلس يرى أن يتاح لرئيس التحرير أن يمارس مسؤوليته كاملة عن كل ما ينشر.

ثانياً : رغبة من المجلس في ابداء حسن النية والتعاون مع الوزارة فهو قبل ضم الأساتذة الذين اقترحتم ضمهم وهم الأساتذة سعد وهبة ، صلاح عبد الصبور ، ادوارد الخراط الى أربعة من أعضائه الحاليين هم السادة كمال رفعت ولطفي واحد ود . محمد أنيس ورجاء النقاش ود . يوسف أدريس الذي اقترحه المجلس ووافقتم على ضمه . وقد تنحى الأستاذ صلاح عيسى عن عضوية المجلس بناء على طلبكم وعلى أن تبقى سكرتارية التحرير على حالها . وبما أن رئيس التحرير هو المسؤول عن المجلة فان المجلس لا يرى ضروورة لوجود مدير للتحرير .

ثالثا : أن المجلس قد أبدى رغبة في التعاون إلى أقصى الحدود ، لكنه يعتبر أن رفضه ما يعرض في هذا هو رفض للتعاون مع هيئة التحرير الحالية .

وتفضلوا وافر الاحترام !!!

١٩٧٤/٩/١١

عن مجلس تحرير الكاتب

كمال رفعت، د . محمد أنيس، أحمد عباس صالح

٣ ـ استقالة أسرة تحرير الكاتب :

الأستاذ يوسف السباعي

يؤسفنا أن ننهي اليكم أن هناك عدة مظاهر تؤكد قبلكم لتصفية الفكر الإشتراكي التقدمي والوطني من مجال الثقافة منذ توليكم مسؤولية هذه الوزارة .

واسمح لنا أن نشير إلى بعض هذه المظاهر والتي إنتهت إلى إرغامنا على الإنسحاب من مجلة الكاتب بعد أن بذلتم جهوداً عديدة لشل حركتنا واضطهادنا وارغامنا على قبول تحكمكم المنحاز في اتجاه المجلة بحجة أنكم مسؤولون عنها كوزير للثقافة .

وقد بدا موقفكم من المجلة ومن رئيس تحريرها مبكراً جداً وقبل توليكم الوزارة إذ احتججتم بطريقة غير ودية على عبارة صغيرة وردت في مقال للأستاذ نعمان عاشور وهو يحاول تقديم انطباعات عن الحركة الأدبية في مصر. وعند احتجاجكم أعلن لكم رئيس التحرير ترحيبه الكامل بنشر أي رد ترسلونه للمجلة على هذه العبارة ، على الرغم من أنكم هددتم رئيس التحرير بالحبس والإعتقال نتيجة «لجريمه» بنشر رأي لأحد الكتاب المعروفين في المجلة وعلى كل حال لم ترسلوا أي رد .

وعند توليكم الوزارة كان من أول تصرفاتكم اعادة تشكيل اللجان المتعاونة مع مؤسسة المسرح واستبعدتم كل العناصر اليسارية منها دون مبرر ودون غاية واضحة إلاّ الميل لجعل العمل الثقافي محصورا في اتجاه بعينه ، وكان رئيس تحرير مجلة «الكاتب» واحداً ممن استبعدوا من هذه اللجان .

ومنذ هذه اللحظة بدأت متاعب مجلة «الكاتب» فقد أكتشف رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب مثلاً أن نسخ مجلة الكاتب تخرج من المطبعة الى المخازن دون أن تتسلمها شركات التوزيع حتى يمنع تداولها ، واضطر رئيس الهيئة الى التحقيق مع المسؤولين عن هذا العمل المشين الذي لا يقيم وزنا للجهد البشري ولا للمال في سبيل منع المجلة من التداول وبطريقة سرية !

كما أن الكاتب كانت المجلة الوحيدة من بين مجلات الوزارة التي منعت عنها جميع التسهيلات فقد خفض عدد صفحاتها وأهملت في التوزيع والإعلان عنها وبذل من أجل قهرنا وحجبها وتشويهها كل ما يمكن بذله من وسائل غريبة تثير الدهشة والعجب .

كل ذلك والمجلة خاضعة لرقابة الدولة . ولكن ما أن رفعت الرقابة حتى

بدأت المتاعب الأكثر حدة بالنسبة للمجلة . ولم يكد يصدر العدد الأول بعد الغاء الرقابة حتى ظهرت مقالات في الصحف تهاجم رئيس تحريرها ويفهم منها أنها لا توافق على رفع الرقابة عن مثل مجلة الكاتب وفي الوقت نفسه ظهرت سلسلة من المقالات في مجلة «الثقافة» التي ترأسون تحريرها تهاجم رئيس تحرير مجلة الكاتب شخصياً ، وأسرة تحريرها وكل الكتاب التقدميين بالفاظ تعرض كاتب هذه المقالات للمسؤولية وتعرضكم باعتباركم مسؤولين عن التحرير للمسائلة القضائية فضلاً عن منافاتها لأي تقاليد الخلاف في الرأي ، ووضح أن المجلة التي ترأسون تحريرها وأنتم وزيراً للثقافة تتخط خطاً عدائياً للفكر الإشتراكي ولطائفة كبيرة من المفكرين المصريين بشكل سافر وكان آخرها ما يشير إلى ذلك ما جاء في العدد الصادر في ١٠ سبتمبر من مجلة الثقافة من تهديد للمسؤولين عن مجلة الكاتب «بالمصير المحتوم» الذي ينتظرهم الأمر الذي لا يتفق امع المفهوم من رسالة الوزير في اطار تحالف قوى الشعب العامل ، وفي اطار الوحدة الوطنية وتضامن كل القوى.

وخلافاً لأمر السيد رئيس الجمهورية أرغمت «الكاتب» على أن ترسل للرقابة والا تطبع أصوله الا بعد اجازتها من الرقابة .

على أن «الكاتب» رفضت هذا الموقف المخالف للسياسة العامة التي أعلنها الرئيس السادات والتي طبقها في اعادة تنظيمه للصحف ، والتي وضح منها حرصه على تعدد المنابر، والتي شرحها للصحفيين والكتاب السيد الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الأعلام في وضوح يقطع كل التباس، غير أن أسرة الكاتب فوجئت منذ عدة أيام بأوامر من رئيس مجلس الادارة العامة للكتاب الى رئيس مطبعة الهيئة بعدم جمع أي مقال للكاتب دون أن يكون موقعا عليه من رئيس هيئة الكتاب ومعنى هذا في الواقع الغاء سلطات رئيس تحرير المجلة وفرض رقابة عليها خلافا لقرار السيد رئيس الجمهورية .

وكان واضحاً لأسرة مجلة «الكاتب» أن حصاراً متعمداً يلاحق المجلة حتى أبلغنا السيد الدكتور محمود الشنيطي انذاركم لنا بأن آخر عدد ستطبعه وزارة الثقافة من المجلة هو عدد أول أكتوبر القادم ، واضطر رئيس التحرير لمقابلتكم

للتأكد من صحة الإنذار فأوضحتم له أنكم وراء هذا الإنذار فعلاً .

وعندما أثيرت أزمة «الكاتب» في الصحف بدأتم تعدلون خطتكم في قهر المجلة وفكرها ، وهي أن ترفضوا عليها اتجاها غير اتجاهها وأن تعيدوا تشكيل مجلس تحريرها بما يحقق هذه الغاية وهو نفس الأمر الذي اتبعتموه في لجان المسرح، وفي لجان المجلس الأعلى للفنون والآداب ، حيث استبعدتم كل الذين أعتقدتم أنهم لا يوافقون على آرائكم .

وعلى الرغم من الجدل الطويل الذي ثار بينكم وبين ممثلين للمجلة ، ورغبتنا في التعاون والتفاهم إلاَّ أنكم صممتم على موقفكم وأردتم أن تفرضوا أشخاصاً بعينهم على المجلة ، وأن تمنحوهم سلطات أكثر من سلطات رئيس التحرير في محاولة للإحتفاظ بالشكل الظاهري ، مع السيطرة على مضمون ما تنشره المجلة والذي لا يمكن أن يعبر عن فكر المجلة وخطتها التي دأبت عليها منذ أحد عشر عاماً .

أن أسرة المجلة ترفض هذه السلسلة من المواقف ، وتتمسك بالمواثيق التي أعلنها الرئيس أنور السادات ، وهي لم تفقد بغيتها يوماً بأنها تخدم الخط الوطني العام الذي رسمته القيادة السياسية العليا . . والذي يؤكد أن الدولة لم تتخذ منها أي موقف اللهم إلاَّ المساندة الفكرية البالغة الوضوح والتي تظهر في خطب الرئيس السادات وفي المواثيق المعلنة .

ولأسرة المجلة الحق كل الحق في أن ترفض موقفكم منها جملة وتفصيلاً وأن ترفض أساساً الموقف الفكري الواحد الذي يظهر واضحاً في المجلة التي ترأسون تحريرها وفي المؤسسات الثقافية الأخرى التي تتبع الوزارة أنه حصار مضروب على الفكر الإشتراكي والقومي . وهو موقف شخصي لا ينفع مع السياسة العامة للدولة يهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية ويزكي روح العداء والخصومة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الوحدة والتضامن .

واسرة الكاتب تعلن لكم رفضها التام للتشكيل الجديد لمجلس التحرير ولكل الخطوات التي اتخذت ضد المجلة وتنحيها عن العمل بهذه الشروط، الأمر

الذي يوافقها فيه جميع كتاب المجلة ومحرروها ، وتحميلكم مسؤولية تصفية منبر هام حافظت عليه القيادة الوطنية الثورية منذ انشاء المجلة .

وتقبلوا تحيلتنا !!!

أحمد عباس صالح - لطفي واحد - د. محمد أنيس - رجاء النقاش - صلاح عيسى - أحمد القصير - حسنين كروم -

١٦ موسم الهجرة الى منافي الصمت

« شرفت يا نيكسون بابا .. يا بتاع الووترجيت »

(أ) نبوءة صيف :

أنبأنا صيف العام الراحل[١] أن الشتاء القادم مرير ، لكن أحداً لم يعن بسماع النذير.

زمهريراً كان الشتاء الذي سبقه لكنه كلغز عَصيٍّ على الفهم . في الصيف إشتد الصراع . تفجرت نيرانٌ سكنت في ميدان آخر دون أن يفهم أحد السبب على وجه اليقين . في دَوّامة الصراع والإتهامات ضاع صوت النذير . صيف العام الراحل قال :

ـ موسم الهجرة إلى منافي الصمت قادم . أعدوا حقائبكم . ودعوا مكتباتكم . تزودوا من الشوارع والأزقة والأحباب بنظرة . الشتاء القادم يعدكم بالوحدة الطويلة في برد الزنازين . ضعوا الأقلام فالكفُّ للقيد . شتاؤكم القادم سيستبدل الكتب بالسجانة ، وحيوية الحياة ورحابتها بملل السجن وتكراره ورتابته . من كابدوا ذلك آلاف الليالي لم يسمعوا النذير . كذلك فعل من لم

(١) كتب هذا المقال في ابريل ١٩٧٥ ، ونشر في مجلة الثقافة البغدادية التي كنت أعمل مراسلاً لها في القاهرة ، في نوفمبر (ت ٢) من العام نفسه ، وهو يرصد اشكال الصراع على الجبهة الثقافية بين الانتجنسيا المصرية ونظام السادات في العام ١٩٧٤ الذي تلى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وهو العام الذي انتهى بحملة بوليسية تأديبية شنها النظام على رموز من المثقفين المصريين في ٢ يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، حيث تم اعتقالهم في قضية وهمية ، وكان الكاتب بين من قبض عليهم أثناءها .

يكابدونه .

بداية ١٩٧٤ عبثية كانت . مانشتات الصحف هي وثيقتنا الدالة :

ـ بطولات أولاد الفلاحين في حرب تشرين ١٩٧٣ . اتفاقية الفصل الأول بين القوات . جسر جوي سوفيتي ينقل الأسلحة إلى أرض المعركة مباشرة . يتوقف القتال فيطير كيسنجر الى أسوان مباشرة ! عبد العاطي الفلاح أكل الدبابات . عودة بطل الحريات الديمقراطية مصطفى بك أمين . جندي يفجر نفسه بالألغام في دبابة اسرائيلية . ما جرى في الدفرسوار وسرابيوم ومنطقة الثغرة . «يوسف السباعي» وزيرا للثقافة . « وعبد القادر حاتم » نائباً أول لرئيس الوزراء .

ـ الرئيس السادات في خطاب له : الشعب المصري يأكل بالبطاقات ويقف في الطوابير ويعاني الجوع من أجل الحرب . الرشوة والسمسرة والعمولات والتخريب . أحاديث كقصائد الغزل يرويها الجنود العائدون من الحرب عن الصاروخ فهد آكل الطيارات .

ـ « أنيس منصور » في مقال بالأخبار : الروس كلاب هزمونا في ١٩٦٧ وأذلونا بعدها واحتلوا بلادنا .

ـ « صالح جودت » في مقال بالمصور : استقبال الشعب المصري للرئيس الأمريكي نيكسون[1] حفاوة بالنظام الذي يمثله واستفتاء على المعسكر الذي يرغب المصريون في صداقته .

ـ مسؤول باحدى الصحف لمحرر يساري : لا أوافق على أن تنشر اليوم أشياء عن ذكرى حادث دنشواي . كيف تستقبل « نيكسون » يوم وصوله بمقال

(١) زار الرئيس الأمريكي الأسبق « ريتشارد نيكسون » القاهرة في يونيو ١٩٧٤ ، وبعد شهور قليلة من حرب اكتوبر ، ورتب له الرئيس « السادات » استقبالاً شعبياً ضخما ، تواكبت معه حملة دعائية ضخمة بأن نيكسون قادم والرخاء في ركابه ، وكانت ترتيبات الزيارة ـ بعد مفاوضات فك الاشتباك الأول ـ مؤشراً واضحاً على دخول مصر في الفلك الأمريكي . وقد استقال الرئيس نيكسون عقب عودته من الزيارة بسبب فضيحة ووترجيت الشهيرة .

يُذَكِّر الشعب المصري بأن الإنجليز قتلوا فلاحين مصريين أبرياء في مثل هذا اليوم من عام ١٩٠٦ لا داعي للإحراج .

المحرر: ولكنهم انجليز وليسوا أمريكان .

المسؤول: أنهم أولاد عم فلا داعي لاحراجي !

كل الصحف تقول - في الصفحة الأولى : العودة الى الله هي التي نصرتنا ، طرد الملحدين أتى بالنصر . طهروا مصر من الملاحدة فيأتي الرخاء كما جاء النصر .

كل الصحف تقول - في الصفحة الداخلية - : ضبط شبكات دعارة بالعشرات .

محرر طويل اللسان كتب مقالاً لم يقدمه للنشر قال فيه أن الأحزاب الوحيدة المسموح بها في مصر هي : شبكات الدعارة وشبكات التجسس وشبكات كرة القدم .

كل الصحف في الصفحة الأخيرة تقول : شجعوا السياحة .. ابنوا الفنادق . لا تضايقوا السياح .

المثقف المصري الذي عاش سنوات النكسة ممزقا ومهدما من الداخل ، وجد في الحرب مَطْهَره . كاد القلب يكف عن الخفقان حين صمتت النيران . عاد يجتر أحزاناً قديمة ، صنع أولاد الفلاحين النصر بلحومهم . لكن أبناء الباشوات هم الذين يتحدثون . بالتركي يتكلمون : فلاح خرسيس أدبسيس . يهجمون على الإستنارة والعلم والتقدم . يكرزون بالفاشية من يومها بدأ التمهيد لموسم الهجرة الى المنافي .

زمن الطلاق لزيجة الزناة :

في سنوات ما بين هزيمتهم ونصرنا ، صدمت الخديعة كثيرين فكتبوا ندباً ولوماً للذات . متأخراً جداً كتب « **أحمد عبد المعطي حجازي** » أجمل بكائيات المثقف المصري من نمطه ، كان يبحث عن نبي يسقط عليه أشواقه العليا ،

ونشواته الراقية . تَكَشَّف العمر عن خدعة متقنة ، لم يكن نَبِيًّا لكنه متنبي . بالحزن والندب خاطب « حجازي » النبي المزيف . (شخص هو أم نظام إجتماعي متكامل ؟) . هزموا وانتصرنا لكنهم في الحالين يتكلمون أما نحن فنجتر مرثية العمر الجميل . تساءل حجازي :

- من ترى يحمل الآن عبء الهزيمة فينا ؟
المغني الذي طاف يبحث للحلم عن جسد يرتديه ؟
أم هو الملك المدعي أن حلم المغني تجسد فيه ؟
هل حلمت بملكك حتى حسبتك صاحبي المنتظر؟
أم خدعت بأغنيتي ؟
وانتظرت الذي وعدتك به ثم لم تنتصر .
أم خدعنا معا بسراب الزمان القديم؟

ربما كان «حجازي» هو النمط الشائع ، لكنه ليس كل الجيل . كثيرون أدركوا منذ البداية أن نَبِيَّه كاذب ومدعي . أصروا على المبايعة بشروطهم . أدب الستينات : حزن كظيم ولظى متقد تحت الرماد . شعر « عبد الرحمن الأبنودي» المعفر بفقر الصعيد وجدبه ، واختناق المدينة وكذبها ، من بين سطوره تسيل دموع البكاء على الرفاق المنفين هناك في الصحراء .

علِّمني الليل ما أرميش الطير في السجن :
ده الطير أحباب وأصحاب وأخوات وأبَّات وأمَّات[1] .

ويا ويل من سجن الطير في السجن ومات .
تلعن فيه الأصوات .

الأكذوبة تمتد وتسود . النبي كافر وملحد ، لذلك لم يصدق جيلنا ما صدقه حجازي .. أعلن الأبنودي ذلك :

---

(١) فرضت الضرورة الاستدلال بشعر العامية ، الذي كان كثير الحساسية لقضايا الستينات والسبعينيات . وهو ما يفرض توضيحات لمعاني الكلمات العامية ، غير المطروقة للأذن العربية ، والمقصود هنا : آباء وأمهات ، وهي تنطق بفتح أولها وتشديد الثاني بالفتح في الكلمتين .

أيه لما أتعلم على أيديك الحديث؟
في بلدنا جامع شيخه بيقول الكلام كذب وخبيث
وبيفتي ويكفر على المنبر
وأهلي يمصمصوا[1]
عايز اتنفض وأصرخ.
ألاقي الكلمتين في جنب زوري يعصعصوا[2]
صدري قفص ما فيهش طير .
لو قلت أنا . . لو هوه قال .
لو كنا الإثنين كذايين . .
حيمصمصوا » .

بالخديعة تساوى القاتل والمقتول ، الجلاد والمجلود . كلام الزناة وصلاة المتبتلين . فقد الناس عقولهم ولم يعودوا قادرين على فهم شيء مما يجري . يعظ الشيخ الخبيث . . ويعظ المخلص النبيل . . .

تنويع آخر على نفس اللحن نجده في شعر صلاح عبد الصبور، قالت له العينان :

يا عاهري المتوج الفودين بالحديد والحصى
يا ملكي الغريب الاسم المزيف السمات .
أحببت فيك رؤية رأيتها منذ الصغر
وكان يشبهك . وليس أنت .
كان فتى حلمي جميلاً لا مزوقا .
مثقفاً لا ذرب اللسان .
محتشماً نبالة في الطبع لا خوفا .
وعاطفا لا عاطفياً .

زمن المتنبي كزمن المسيخ الدجال ، منه يتولد القهر والخديعة ، حذر

(١) صوت يخرج من الشفتين مع هزة الرأس بما يعني الموافقة والانبهار بما يقال .
(٢) أي تحتبس الكلمات في حنجرتي .

الأبنودي الجيل من الحب الحرام :

«ما تحبليش يا أرضهم بحبنا .
وما تحبليش يا أرضنا بحبهم .
طول عمرها الناس دي ما تعرف حبنا .
ولا عمرنا حتميل قلوبنا سِنّة [١] واحدة لحبهم .

فيما بعد ـ ولكن متأخراً جداً ـ اكتشف (**الفريد فرج**) أن الزواج بيننا وبينهم كان زواجا على ورقة طلاق. كتب عن ذلك مسرحية بنفس الإسم[٢] لكن الزمن كان زمن مشروع الزواج بين البرجوازية والبروليتاريا زواجا عرفيا سريا يخفى كالخطيئة ويدارى كالفضحية .

ولأنهم كانوا في المنفى[٣] وكنا نحن في الخارج ، فقد أسقطنا عليهم كل أحلامنا بالخلاص. خلق الجيل نبيا غائبا . عشنا ننتظر « المهدي المنتظر »، ذلك الذي سيأتي فيملأ الأرض عدلاً بعد ما ملئت جوراً وظلما . على لسانها ـ مصر المريضة العليلة الصامتة ـ صرخ « **عبد الرحمن الأبنودي** » :

ما تكسروش الجسر قدامي .
ما تغرقوش الدرب في غيابهم .
بكره يعودوا حبايبي . . خُدّامي .
ويدقوا فوق صدري على بابهم . .
وينفتح في قلبي ميت شباك . .
بميت عروسة وشهم قمري

دون أن تفوضه كتب الأبنودي اليهم هناك رسالة :

---

(١) أي ذرة واحدة .

(٢) هي مسرحية « جواز على ورق طلاق » ، وهي آخر ما كتبه الفريد فرج قبل هجرته من مصر في العام الذي عرضت فيه (١٩٧٤) وقد قام ببطولتها كرم مطاوع مع سهير المرشدي ، واخرجها عبد الرحيم الزرقاني .

(٣) الاشارة هنا للشيوعيين المصريين الذي اعتقلوا ابان الخلاف مع عبد الناصر ، بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤ .

«وأنا بعيد .
حنيت لك قدميا المتشقق فيها المَغْنى .
هناك الرمل
هنا الاسفلت » .

فيما بعد تـأسى الجيل وبكى انتـظاره الطويـل . عـاد الفـارس من المنفى مسخا .

اكتشف الجيـل أن النبي غير الـرسمي قد أصبـح متنبيا هـو الآخر . عـاد الـرفاق حقـا ولكن لم يعودوا . مـاذا حدث في سنوات القحط والصمت والمنفى البعيد ؟ . مات بعضهم ودفنوا في الرمـل ربما بـلا أكفان . خـرج الباقـون أحياء ولكن بالأكفان . لطم جيلنا الخدود وشق الجيوب . بكى :

« كان فيهم من لا يحلم غير بعبير الرمل .

« وهناك في الرمل ما يحلم غير بالدواعين وقزازة الريحة والبتارين[1] .

جلسنـا عـلى الأرصفـة نسمـع أخبـار العـائـدين . نبينـا الـذي سيجيء بالمعجزة . مُخلِّصنا الذي انتظرناه فعاد وما عاد .

« وتفوت الناس واحنا ع التلتوار[2] .
وتجيب أخبار عن ناس لا يتولدوا الا في النار
وملايكة تاجروا مع العمدة في عرق الأنفار . .
والسقا اللي ما عدش لما بيخش الدار .
بيقول يا ستار .
والكلمة الطاهرة اللي بتجيب العار .
واللي سلى العسكر .
علشان ما يكسرش الأحجار .
وتفوت الناس واحنا ع التلتوار

(١) الفتارين أو واجهات الدكاكين .
(٢) الرصيف .

وتجيب أخبار
عن ناس اتقتلوا ودفنوهم رفقاهم .
في الأشمار ».

من منتصف الستينات سيتم الزواج على ورقة الطلاق. أخذ البرجوازيون تفويضا للحديث باللغة البروليتارية . ربما هي سنوات النفي التي جعلت أشرف مثقفي مصر يعودون وقد تعلموا لغة جديدة . من بقي من الجيل خارج أسوار المنافي ، شاهد - بعين باكية - مواكبهم العائدة المنكسرة . واحد من خارج اللعبة تماما هو « علي سالم » كتب يوم مسرحية عن «عفاريت مصر الجديدة »، حيث يختفي الناس ذات ليلة، يغيبون شهوراً ثم يعودون شيئاً آخر : الأستاذ الجامعي الذي يعلم طلبته القانون . يعود وقد قرر أن يفتح مدرسة للرقص. الصحفي يغيب في «المُخْتَفى» ويعود لكي يفتح مكتباً للدجل بالتنويم المغناطيسي ، كلهم يعودون وقد تفلطحت أقدامهم . الواحد منهم قبل المختفى كان حذاءه مقاس ٤١ فأصبح ٤٤ . ماذا يجري هناك في «المُخْتَفى»؟ أين ذلك المكان الذي يتغير فيه الانسان : يصبح جسده ليس جسده، تصبح روحه ليست روحه ، ماذا يرجى في مصر «الجديدة » - الوطن لا الضاحية -.

قبل أن يرثى حجازي عمره الجميل كان الأبنودي قد فسر المأساة :
« لحَس الأسفلت الخلق»[1] .

فيما بعد أعلن «حجازي» الانفصال . صرخ مكرزاً بالفراق. جاء أوان الطلاق لزيجة الزناة :

«هذه آخر الأرض لم يبق إلاَّ الفراق . .
زمن الغزوات مضى ، والرفاق ذهبوا
ورجعنا يتامى
هل سوى زهرتين أضمهما فوق قبرك
ثم أمزق عن قدمي الوثاق

---

(١) الاشارة الى الأسفلت هنا ، ايماء الى أرضيات الزنازين في السجون

أنني قد تبعتك من أول الحلم ، من اول اليأس
حتى نهايته ، ووفيت الذماما . . .

وإذ يقدم حيثيات الحب ، يقدم أيضاً حيثيات الكراهية . في الأولى :

«ولقيتك . .
أنت الذي قلت لي : عد لغربتك
وادع أهل الجزيرة أن يتبعوني
واحي العقيدة !
في الثانية :
« لم تأت : بل جاء جيش الفرنجة
فاحتملونا إلى البحر نبكي على الملك
«حجازي» مفسرا :
«لا لست أبكي على الملك
لكن على عمر ضائع لم يكن غير وهم جميل
فوداعا ها هنا يا أميري . . .

جوهر المأساة ، هو ما تبع ذلك ، انهمك المثقف المصري يمضغ نفسه . يأكل لحم أخيه مَيْتاً . أصبح من تقاليد شعر العامية المصرية ـ مثلاً ـ أن يهجو كل شاعر جديد من سبقوه على الدرب ، وأن يتهمهم بخيانة القضية . أصبح الإتهام «تيمة» ثابتة في كل دواوين العامية تقريبا . في ديوان الأرض والعيال للأبنودي ، قصيدة بعنوان « شِبْر طين » ، عن الشعراء تتحدث وعلى « صلاح جاهين » بالذات تهجم . كان صلاح هو الذي اكتشف الأبنودي وقدمه . لكن الطريق تفرع بالمتصاحبين . أيامها كان «جاهين» لسان حال الإشتراكية على حبال صوت «عبد الحليم حافظ» . أبنه الأبنودي في قصيدته :

« وأما بأشوف شاعر يموت .
أو شعرا عرفوا الراحة والنوم والبيوت
أو شعرا عرفوا وأنكروا

أو شعرا فاتوا لكين راخيين اللجام [1] .
بانسى وباركب في الأسى حصان الكلام .
الدنيا ليل في مصر الصامتة المقهورة الباكية :
« تبكي ومانيش عارف بتبكي مين ومين؟
قلبي ولا الشعرا اللي غرقوا في شبر طين ؟

الشيء نفسه فعله « سيد حجاب » في قصيدته « أربع بلالات ومئذنة » وجاء اليوم لترد اليهم بضاعتهم . أنهال عليهم الجيل الجديد من شعراء العامية بالفؤوس . وكتب « أحمد فؤاد نجم » أقسى قصائده ، وأكثرها تجريحا يهاجم بها الأبنودي ، وصلاح جاهين . وكتب زكي عمر :

«أنا شفت الشاعر أياه .
شفتوه ؟ شفناه
بيبيع حدوته أهله بنص فرنك
أنا شفته بينهش لحم كتاف أصحابه .
وبيصلب أخوه في غيابه
وبيشرب دم أبوه كونياك

حمل « ابراهيم رضوان» المعول نفسه :

صاحبك فنان .
م الشعر بني ألف دور
صاحبك فلان يملك قصور
صاحبك فلان
باع ألف ألف قصيدة
للمطرب فلان
ولبس هدوم مستوردة » .

في حمى عملية التجريح نسي الجيل أصل المأساة . غلبته نزعاته الفاشية الكامنة كالوباء. أصبحت الثورة هي شعراء العامية ، أو الفصحى : خيانة

---

(١) ارخاء اللجام دلالة على الانسحاب بالحصان من السباق أو من القتال .

الـواحد ـ بفـرض أنها حـدثت ـ كـارثـة تقضي عـلى المستقبـل . في كـل ديـوان مانيفستو يهجم به الشاعر على السلف الذي أصبح طالحا ، مقـدما نفسـه مخلصا بديلا عن نبي خائن تدور الدائرة ويأتي شاعر جديد بمانيفستو جديـد. واحد من أسباب هذه الرغبة في التجريح يعود الى طموح الساعين إلى الصعـود فوق جثث الآخـرين . بدت «الثـورية» قمـة لا تحتمـل إلاّ واحـدا أو اثنـين . ربمـا ـ عنـد البعض ـ كأن الأمر منافسات مهنية ، مشروعة أو غير مشـروعة ، لكن الـظاهرة في كل الأحوال كانت أكثر عمومية من هذا وأبلغ دلالة.

لم يـدرك كثيرون أن مـا حدث للمهـدي المنتظر سببه ما صنعـه المتنبي . طاشت سهام الجيـل فتوجهت الى صـدره هو نفسـه . كانت نـوعا من الأسلحـة الفاسدة . حيث فوهة البندقية في مؤخرتها . وهكـذا إنهمك الجيـل يأكـل نفسه بضراوة ، انتشرت اعلانات الإدانة كالنار في الهشيم . بدت مصـر كما لـو كانت أرض المثقف الخائن الذي بلا ضمير . ومنها انتشرت الاشاعة إلى أقـطار عربيـة أخرى .

ما زلت أذكر ليلة كئيبة قضيتها في بغداد صيف ١٩٧٤ ـ الذي كـان يحمل نذر الرحيل ـ أستمع الى شـاعر سـوري يقيم ويعمل في بغـداد، وهو ينهش لحم المثقفين المصريين نهشا شرساً : يغنم أنفسكم بالرخيص في الماضي وتبيعونها الآن بنفس الرخص .

أقتحم الكلام الآذان كالجيفة ـ إبتز الشاعر السـوري ما ألـزمت به نفسي ـ وأنا الضيف ـ الاّ أفقد دماثة خلقي أو أن أسيء إلى مضيفي ، خضعت للحظة أبت عليّ أن أكون موضع الدفاع ، انتهز هو ذلك كله ، أندفع في سادية منقطعة النـظير يلوث الكل . فـلان خائن فـلان عميل . الشـاعر فـلان : باع نفسـه . القـاص فـلان : اشتـروه بكـذا من الـدينـارات أو الـدولارات أو الجنيهـات أو الليرات .

تحـول صمتي دوامـة تقلب أمعـائي . لم يكن كـل الكـلام كـذبـا . لكن معظمه ما كان صدقا .

لم يتنبه أحد لأن حيوية المثقفين المصريين لم تنفد أبدا . استعرضت شريطا طويلا من التضحيات التي قدمها المثقف العربي في مصر ومن مصر .

الذين ساروا يشقون الطريق وسط أشواك وظلمات قرون التخلف ، يصنعون الاستنارة والتقدم : « **رفاعة الطهطاوي** » و « **علي مبارك** » و « **لطفي السيد** » و « **مصطفى كامل** » . « **سلامة موسى** » و « **العقاد** » و «**طه حسين** » و « **مندور** » و «**الزيات** » وعشرات غيرهم . اكتشفت بأسى أنه حتى جيلنا ذلك الصغير في العمر ـ وربما الضحل في الموهبة ـ أعطى غير باخل ـ وأننا عرفنا الجيل القديم من مثقفي مصر الثوريين في السجون . ولا زلت أذكر مشهداً ذات يوم بارد من فبراير ـ شباط ـ ١٩٧٥ ، عندما التقيت أمام مكتب المحقق بزميلين جاءا من سجن آخر مكبلين بقيد واحد يجمع كف أحدهما الأيمن وكف الآخر الأيسر : أحدهما هو « **شحاته هارون** » ستون عاما وعدد من سنوات السجن لا يذكرها والثاني « **عبد القادر شهيب** » لم يتجاوز العشرين ، آخر طبعة من المثقف المصري . قلت : هذه هي مصر ، لو كانت هناك صحافة تريد صورة غلاف لها معنى .

لم تخل المعتقلات المصرية يوما من المثقفين المصريين الثوريين ، تعب العقل من عد القوائم وتاهت الأسماء من الذاكرة .

في صيف ١٩٦٥ استضاف سجن طره : **كمال عبد الحليم** (شاعر) **أحمد عز العرب** (ناقد) . .

في خريف ١٩٦٦ استضاف نفس السجن **فوزي جرجس** : (كاتب ومؤرخ) **سيد حجاب** (شاعر عامية) . . . **عبد الرحمن الأبنودي** (شاعر عامية) . . . **رؤوف نظمي** (كاتب وشاعر) **سيد خميس** : (سيناريست وناقد) . . . **صلاح عيسى** : (كاتب) **حشمت عبد الظاهر** (صحفي وكاتب) . . **أحمد العوني** (صحفي وكاتب) **لطفي الخولي** (كاتب وصحفي) . . **د . ابراهيم سعد الدين** : (استاذ جامعي وكاتب) . . . **غالب هلسا** (قصاص وناقد) **صبري حافظ** (ناقد) **محمود عزمي** (كاتب ومحلل عسكري) .

في ١٩٦٨ استضافت السجون : **سمير عبد الباقي** (شاعر) **صلاح**

عيسى، احمد الخميسي: (قصاص).

في ١٩٦٩: أحمد فؤاد نجم. الشيخ أمام عيسى. د. عمر مكاوي (كاتب ومترجم).

في ١٩٧٠ أضيف اليهم لطفي الخولي.

ربما أكون قد نسيت آخرين.. لكن الظاهرة هي الأهم: لم يسكت المثقف المصري على ما كان يجري ودفع الثمن من حريته. الفاشست فقط هم الذين يتصورون أن الثورة هي هذا الشخص أو ذاك، فيضيعون عمرهم في ادانته بالحق أو الباطل.

خارج المنافي كان الفن في مصر يقاوم بضراوة، في الستينات عرفت مصر شعر «الأبنودي» و «سيد حجاب» و «فؤاد قاعود» و «صلاح عبد الصبور»، وعرفت روايات «نجيب محفوظ»، وشعر «أمل دنقل» وقصص «يحيى الطاهر عبد الله» و«سليمان فياض» فضلاً عن مسرحيات «محمود دياب» و «عبد الرحمن الشرقاوي» و«ميخائيل رومان» ودراسات ومقالات وأبحاث جادة لشبان عديدين. كان هذا كله يشق لنفسه طريقا وسط صخور عنيدة؛ «كمال الدين حسين» يسيطر على التعليم «وعبد القادر حاتم» يسيطر على الثقافة والإعلام والرقابة على الصحف تضع استخدام مصطلح «طبقة» ومع ذلك قاوم المثقفون بضراوة سياسية الكم والكيف التي كانت تستهدف تبسيطيح العقل المصري وتجهيله واغراقه في الظلام!.

ملك المثقف المصري في تلك السنوات شجاعة أجبار نفسه على الصمت. عندما جاءت النكسة فجأة، صمت جيل الخمسينات وكف عن العطاء. لم يجد الجيل لديه ما يقوله وأمامه كثير مما قال كان وهما. رثى الجيل عمره الجميل بالصمت. رثاه آخرون بالوقوع أسرى الانهيارات العصبية. لست من الذين يوزعون تهم الخيانة كما يوزعون اللفائف. أعطوا أمتهم العربية الكثير: فنا جميلا.. وصمودا عظيما. ربما يكونون قد أخطأوا لكن ذلك يحتاج فهما عميقا لكي لا نلوث كل شيء.

بالتحديد لا نريد عقلية الفاشست، تلك التي لا تتقن سوى توزيع

الادانات ، تبرر بها عجزها عن الفعل ، فلنكتفي بتسجيل ظاهرة الانهيارات العصبية : ترك «صلاح جاهين» لعبة العزف على أوتار حنجرة « عبد الحليم حافظ» تشبيبا بالثورة . آخر تشبيباته كانت أغنيته أو قصيدته التي كتبها بعد ١٥ مايو ١٩٦٧ . انهيت مهمة قوات الطوارىء الدولية . وتحرك الجيش المصري الى المواقع المتقدمة في سيناء على حدود اسرائيل . ذروة صلاح جاهين ، آخر أغنياته للنبي المزيف كانت :

« راجعين بقوة السلاح
راجعين نحرر الحمى
راجعين كما رجع الصباح
من بعد ليلة مظلمة » .

أُلِّفت في ساعات ، ولُحِّنت في ساعات . مليئة بالحلم والأمل وشغافة الكلمات . غنتها « أم كلثوم » في حفل من حفلات تلك الأيام وما أكثرها . أدركت الهزيمة الأغنية ، امتدت بها الليلة المظلمة فأصبحت أكثر ظلاماً ، لم يعودوا كالصباح أو بالصباح لكنهم عادوا بمزيد من حلكة الليل .

سقط « صلاح جاهين » بعدها بشهور منهارا عصبيا وسافر للعلاج .

نفس الأمر حدث ليوسف ادريس ، ونجيب سرور الذي كانت مأساته أرهب من أن يحتملها أنسان فرد، كتب شعراً بذيئا يسب فيه كل شيء، كانت الكلمة المرفهة المصقولة المنتقاة ترفا في ذلك الجو ، ماذا كان علينا أن نفعل إلاّ أن نقذفهم بحجارة الكلمات ، حتى لو قذفنا أنفسنا .

دخلت أبشع الكلمات قاموس الشعر : لا تستنكف شيئاً . أشبع الإنسان المصري العادي نفسه تقريعا ولوما وتجريحا للذات .

أيامها انتشر الشعر السري كالأوبئة ، تماما كالنكت التي عبر بها الشعب المصري عن احساسه بتلك التراجيكوميديا التي كانت تمثل على مسرح حياته السياسية .

على مستوى الإنسان المصري عموماً ، انتشرت حالة من البلادة نادرة .

بعد النكسة بشهرين وأثناء استعداد اجهزة الاعلام الرسمية للإحتفال بشهر رمضان، صدر توجيه من الرئيس الراحل عبد الناصر بأن تحاول اجهزة الاعلام الترفيه عن الشعب الذي كان يمر بحالة من الإكتئاب النفسي.

وجاء الشهر الفضيل ليحمل أغرب أنواع الترفيه التي أصبحت رائدة لمدرسة الفن السوقي، حتى اليوم: الضحك من خلال نكات جلفة، وحركات عصبية فجة، تمثيليات من نوع «شنبو في المصيدة» و«العتبة جزاز». أصبح الناس يضحكون بحس ميت.

بعدها بسنوات رصد البعض عدداً من الظواهر النفسية الغريبة لحقت بالإنسان المصري، لاحظوا مثلاً أن الإنضمام إلى الطرق الصوفية [1] قد تزايد بصورة ملفتة، وخاصة في أوساط الشباب كما أصبح الحزن - وهو أسلوب مصري تقليدي لمواجهة الأزمات - أكثر عمقا، ورصدوا أن الإكتئاب قد أصبح أكثر وبصفة عامة فإن لمسة البهجة، الداخلية والمرح التلقائي الذي كان الناس يتصفون به قد اكتست بلون باهت. وفيما عدا السخرية الهجومية لا تجد أن روح المرح تصل في أعماق الناس، وكأنما احتل الحزن أعماق طبقات النفس، وقد ظهر هذا في السخرية العدوانية أو الإكتئاب واللامبالاة.

وتعددت الظواهر التي تؤكد قلق الإنسان المصري، ففي سنة ١٩٧٠ أشار مؤتمر الدواء إلى ظاهرة خطيرة، لقد ارتفع معدل استهلاك المهدئات والمنبهات إلى أن أصبح يمثل ٣ بالمائة من جملة الاستهلاك الدوائي - وزاد هذا المعدل حتى في أدنى صور المهدئات والمسكنات وهي «الاسبرين» و«النوفالجين» ففي عام ١٩٦٩ استهلكت مصانع الأدوية ٥٠٠ طن من المادة الخام التي يصنع منها الاسبرين، معنى هذا أن المصريين قد استهلكوا ٢٤٠ مليون قرص في السنة، أي أن كل مواطن يستهلك قرصا واحدا من الاسبرين في اليوم. وفي سنة ١٩٦٩ ازداد استهلاك المنبهات زيادة مرعبة، ففي ذلك

---

(١) راجع صلاح عيسى: هوامش سيكلوجية على ما جرى في ٥ يونيو - الجمهورية القاهرة - ٥ حزيران ١٩٧٢. والأجزاء الواردة هنا تكمل ذلك المقال، اذ كانت جزءا منه، لكن الرقيب حذفها آنذاك مع أجزاء اخرى.

العام باعت الصيدليات ٧٥ ألف علبة من المنبهات ، أي أن الإستهلاك قد زاد عن عام ١٩٦٨ بنسبة ١٥٠ بالمائة . وفي دواء واحد هو « الريتالين » زاد المباع من ٩ آلاف علبة الى ١٨ ألف علبة ، وتقدر نسبة استهلاك عام ١٩٦٩ عند مقارنتها بعام ١٩٦٧ بنسبة ٢٣٢ بالمائة . وزاد استهلاك المنشطات الجنسية ـ سواء المحضرة كيماوياً أو يدويا ـ زيادة مطردة ، مؤكداً انتشار ظاهرة الهروب في الجنس والأغراق فيه . . بمحاولة تحقيق الذات وحفظها عن طريقه . .

ما جرى للإنسان المصري بسبب نكسة حزيران أكثر من أن يحصى : ارتفع عدد المرضى بامراض عقلية ونفسية وعصبية من ٥٠ ألفا عام ١٩٦٦ الى ٦٦ ألف سنة ١٩٦٧ إلى ٧٩ ألف سنة ١٩٦٨ إلى ٩٤ ألف سنة ١٩٦٩ إلى ١٤٠ ألف في عام ١٩٧٠ .

ورصد مدير الأمن العام المصري في تقرير له أن التوتر النفسي الذي عانت منه ملايين الناس ـ عقب نكسة ١٩٦٧ ـ قد أثر في سلوكهم فجنح البعض للعدوان على النفس، وجنح آخرون الى العدوان على المال ، وهكذا زادت نسبة الجريمة بعد النكسة.

والنتيجة التي وصل اليها مدير الأمن العام المصري في مقدمة تقريره عن الأمن العام لسنة ١٩٧٠ ، سهل إكتشافها عند مراجعة احصائيات الجريمة في عام ١٩٦٨ ومقارنتها باحصائيات ١٩٦٦ ـ العام السابق مباشرة على النكسة ـ لقد زادت الجنايات فجأة بنسبة كلية تصل الى ٨ بالمائة بينما كانت هذه الزيادة لا تتجاوز ٢ بالمائة السنوات السابقة ، بل وكان هناك اتجاه ملحوظ للنقص في أعداد الجرائم . ومما يلفت النظر أن بعض الجنايات التي تتضمن سلوكا عدوانيا واضحاً تجاه السلطة أو تجاه الآخرين أو ضد الذات قد زادت بنسب مرتفعة جداً في العام التالي على النكسة مباشرة، ففي ذاك العام ـ ١٩٦٨ ـ ارتفعت جنايات تعطيل المواصلات ووسائل النقل العام بنسبة ٣٠٠ بالمائة تقريبا ، وزادت السرقات زيادة تصل الى ٩٩ بالمائة وتضاعفت جرائم الخطف ـ ١٠٢ بالمائة ـ أما جنايات القتل فقد زادت بنسبة ٣٣ بالمائة وزادت جرائم الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٣٢ بالمائة وفي جنايات هتك العرض والإغتصاب فإن النسبة قد زادت ٢٩ بالمائة وتضاعفت جنايات إتلاف المزروعات .

وتقول التقارير الرسمية للأعوام التالية أن النسبة العمومية للجنايات قد عادت للإنخفاض ، ورغم هذا فإن بعض الجرائم ذات الطابع العدواني الواضح قد زادت . ففي عام ١٩٦٩ زادت جرائم هتك العرض والإغتصاب بنسبة ٧,١ بالمائة وزادت جنايات الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٤,٤ بالمائة. أما السرقات فقد ارتفعت بنسبة ١٨,٣ بالمائة كما زادت جرائم مقاومة السلطات والتجمهر زيادة مرتفعة جدا تصل الى ٤٠,٩ بالمائة. ويلاحظ أنه برغم النقص في الجريمة فإن أرقامها لم تعد الى ماكانت عليه في عام ١٩٦٦ كما أن الاتجاه الى التقص قد توقف.

كان الإنسان المصري قد تحول الى كائن مركب بالفعل : مكتئب وعدواني ، محبط وسليط اللسان ، وبرغم أنه أخطأ ـ أحيانا ـ الهدف الذي يصب عليه عدوانيته وسلاطة لسانه ، فانه لم يفعل ذلك دائما .

واكتشف جيلنا ـ مذهولا ـ الجيل الشاب ، بهر أعيننا التي غشى بصرها ظلام الزنازين : كان الجيل الجديد قد ولد أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات ، وحمته سنه الصغيرة من التعرض لعمليات التعقيم والاخصاء التي حاولوها معنا ، فالتقى بوعيه بين انقاض الهزيمة التي هزته بطريقة مختلفة تماما ، كان جيلنا قد شهد عقدا ـ أو أقل ـ من القرن قبل قيام الثورة في يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وبدرجة ما فان هيبة الحكم كانت قد ترسبت في أعماق أكثرنا شجاعة ؛ لدرجة أننا اقتنعنا بأنه قوى بشكل مطلق. كان خيالنا متخما باحلام عن الثورة والعدل والجماهير تختلط بأساطير ، كنا نسمعها ـ ونعاينها أحيانا ـ عن أجهزة الأمن التي تسلخ الناس وتعلقهم من أقدامهم وتجلدهم بالسياط ، وأدرك بعضنا ـ مع بعض التشوش ـ أن هذه الهيبة هي التي منعتنا من أن نتحرك لفرض شروطنا عليه ، لكن الجيل الأكثر يفاعة والذي لم يعاين سطوة الدولة البوليسية في ذروة قوتها ، لم يضع ذلك في اعتباره ، وكنا نحن نحتقر سطحيته وجهله ، ونراه قد تربى على أجهزة اعلام يرعاها «حاتم» ويوجهها ، ويتلقى شيء يسمونه الاشتراكية ، في معاهد ضمت كثيرين من الملقنين المخدوعين ، يقولون بان الاستغلال ليس هو الاستيلاء على فائض القيمة ولكن الاستغلال هو ما تحدد

القيادة السياسية أنه كذلك . كان الجيل ابن النظام المدلل يعده ليكون درعه الحامية . لكن ما أخطأنا فهمه حقيقة أن هؤلاء الشباب كانوا ينتمون طبقياً للفلاحين والعمال وصغار الموظفين ، وبحكم العمر كانت حاستهم النقدية قوية ، لقد صدقوا اللعبة فانغمسوا فيها ، لكنهم وهم يعاينونها من الداخل ، اكتشفوا التناقض بين القول والفعل ، وبين الشعار والواقع . وعندما حاولوا المطابقة بين هذا وذاك ، عاين جزء منهم ـ على مشارف النكسة ـ الحكم البوليسي . حين شنت أجهزته حملة اعتقالات في خريف ١٩٦٦ ضمت أكثر من ٢٠٠ من جيل الآباء، وجيل الوسط، والجيل الجديد.

وانهالت العصي والسياط على الجيل الجديد (١).

فيما بعد ـ وفي شباط ١٩٦٨ ـ تحرك الجيل في أول الحركات الجماهيرية التي شهدها النظام منذ ١٩٥٤ . وبرغم محدودية الحركة انزعج النظام منها انزعاجا بالغاً . كان قد عاش سنوات طويلة يبني «هيبته» ويرفض أن يتحدى أحد هذه الهيبة . وكانت ثقته بنفسه وإيمانه بانصياع الشعب له، ثقة لا حدَّ لها ولذلك كان يرفض المطالبات أيا كانت ، فهو يفضل دائما أن تكون له اليد العليا : يمنح وعلى الكل أن يشكروا له ما منح .

(١) وجهت ضربة اكتوبر ١٩٦٦ أساساً الى الاتجاهات اليسارية التي أفرخت داخل منظمة الشباب الاشتراكي ، الجناح الشبابي للاتحاد الاشتراكي العربي آنذاك ، وداخل المعاهد الاشتراكية التي كانت بمثابة مدارس الكادر لتخريج قادة الاتحاد ، وقادة طليعة الاشتراكيين ، الذي عرف اعلامياً فيما بعد بالجهاز السياسي للاتحاد أو التنظيم السري له . وقد شملت الضربة عددا كبيرا من اساتذة المعهد كان من بينهم عميده د. ابراهيم سعد الدين والأساتذة أمين عز الدين ولطفي الخولي ، فضلاً عن عدد كبير من اعضاء وموجهي وأعضاء اللجنة المركزية لمنظمة الشباب . وكان الاتهام الأساسي ، وهو الميول الماركسية والقومية يستند الى اتفاق وقع بين محسن ابراهيم احد مسؤولي حركة القوميين العرب آنذاك ، وبين النظام على حل فرعهم القطري في مصر ، ودمجه في منظمة الشباب الاشتراكي ، لكن الأجهزة زعمت ان اعضاء قيادة الفرع ـ الذين اصبحوا اعضاء في اللجنة المركزية المنظمة ـ قد شكلوا تكتلا داخل اللجنة ، لتسييد افكار حركة القوميين العرب ، وقد شملت الحملة مؤلف هذا الكتاب ، الذي كان يعمل آنذاك ، كمراسل لمجلة « الحرية » ـ لسان حال حركة القوميين العرب ـ في القاهرة ، رغم انه لم تكن له علاقة تنظيمية أو ايديولوجية بحركة القوميين العرب . راجع الفصل المعنون «الثورة بين المسير والمصير» من هذا الكتاب .

في عام ١٩٦٢ ـ وأثناء انعقاد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ـ وقف « **أنور سلامة** » ليتحدث باسم الاتحاد العام نقابات العمال مقدما بعض المطالب ، فثار « **عبد الناصر** » مؤكداً أن أحداً لم يجبره على تقديم ما قدمه للطبقة العاملة ، وأنه لا يقبل المطالبات! وحين ثار الطلاب رفض « **عبد الناصر** » الاعتراف بأن الحركة تعبر عن الطلاب ـ وهم أبناء النظام وأعلن انها تعبر عن عناصر مندسة من اليمين الرجعي واليسار المغامر . وحين تكررت الظاهرة في نفس العام ـ وبعد ستة شهور فقط ـ واجهها بشراسة وقتل « **شعراوي جمعة** » ١٥ من المصريين وأيامها قال « **عبد الناصر** » كلمته الشهيرة .

ـ اذا لم نستطيع أن نقود فسوف نحكم » .

ربما كانت الشهور الأولى من عام ١٩٦٨ هي التاريخ الرسمي لميلاد الحركة الديمقراطية الجديدة في مصر فمنذ ذلك التاريخ تصاعدت نضالات الشعب المصري لتأكيد استقلاليته عن النظام البطريركي الذي فرضت البرجوازية بمقتضاه وصايتها على كل القوى السياسية ، منتزعة بالعنف حق التكلم نيابة عنها ،بلغتها هي : لغة البرجوازية .

وعبر السنوات التي تلت ذلك تصاعدت اسهامات المثقفين المصريين ، بعضها جزئي والآخر أكثر شمولا . بعضها يبدو حرفيا محضا لا يرتبط الا بالأدب والفن كموضوع ولكنه في جوهره يعبر عن ذلك النزوع للإنفصال والتعبير المستقل عن الذات . وهكذا صدرت مجلة « **جاليري ٦٨**» لتكون منبراً لأدباء يريدون كما قالوا : « تجديد الكتابة واستطلاع وجه الأدب الطليعي الشاب . . فما ينشر فيها لا يعبر بالضرورة على رأي هيئة تحريرها ، فهي لا تصدر عن جماعة مغلقة على ذاتها وهي لا تقتصر على كتاب بعينهم ، بل تفتح صدرها في ترحيب كامل وحقيقي بكل تجربة طليعية أو جديدة ، بكل انتاج للكتاب الجدد الذين يرتادون طرقا وعرة صعبة الارتياد، لا تشترط في ذلك كله وجهة نظر ما، أو موقفا بالذات ، أو مدرسة فنية أو فكرية محددة ، ما دامت فيه أصالة وتعبير عن مناخ الكتابة الجديدة في وطننا ما دام ملتصقا بنبض الفكر والحس عند مثقفي وكتاب بلدنا ، وما دام منبثقا عن نبع الابداع الذي نؤمن

أنه يفيض أبدا في هذا الوطن » .

وصدرت « المنصورة ٦٩» لتعبر عن حيوية ونشاط مجموعة من أدباء الريف. وعقد مؤتمر الأدباء الشبان بالزقازيق عام ١٩٦٩ . وبرغم محاولات تطويع المثقفين المصريين ـ التي نجح فيها النظام جزئياً ـ فإن المقاومة لم تتوقف . والسجون لم تكف عن استقبالهم طوال ما بقي من الستينات .

ذلك أيضاً حدث في السبعينات .

مع غياب شمس أول أعوامها غاب كثيرون وراء القضبان : شعراء وقصاصين وفنانين . في العام التالي غاب آخرون وغاب معهم ـ في شباط ١٩٧٣ أكثر من مائة صحفي وكاتب أصدرت لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي قرارا بفصلهم ومنعوا من الكتابة وأيضا من السفر.

أصبح موسم الهجرة الى المنافي موعدا ثابتا في شتاء كل عام . وجاء صيف ١٩٧٤ يحمل النبوءة ، لكن أحداً ما سمع النذير. . .

إدانة الأسطى ياسين :

في الصيف غاب « **أحمد فؤاد نجم** ». قدر أن يبدأ الغياب بشاعر الصعاليك المصريين . لسان حالهم المنقوع في قسوة الحياة . من يقول أنه شاعر البروليتاريا مخطيء. هو بالتحديد شاعر للبروليتاريا الرثة : مساحي الأحذية وبائعي أعواد الثقاب ، وبائعات البخور في حي الحسين ، هذا النوع الغريب من الناس : الجائع جداً إلى درجة لا تصدق، الذكي ، الذي يستطيع أن يمتهن كل المهن : أنه سمسار عقارات يبحث لك عن شقة خالية ، ويستطيع أن يأتيك بكل الممنوعات . خلف طلاء المجاملة الذي يتعامل به معك يخفي احتقاره . يعلم أنك مزيف ، وأن ملابسك الأنيقة ونقودك الجديدة تؤكد أنك لص.

على لسان هؤلاء كتب « **أحمد فؤاد نجم** » أغنية لحنها وغناها الشيخ امام ، وكانت عن نيكسون :

شرّفت يا نيكسون بابا   يابتاع الووتر جيت

عـــملولـــك قـــيــمـــة وســـيــبــا   ســـلاطـــين الـفــول والـــزيــت [١]
فـــرشـــولـــك أوســـــع ســـكـــة   مــن رأس التيــن [٢] عـــلى مـكـــة
وهـــنـــاك تـــنـــفــــذ عـــل عـــكـــة   ويـــقـــولـــوا عـــليـــك حـــجـــيـــت
مـــا هـــو مـــولـــد[٣] ســـايـــر دايـــر   شـــي الله[٤] يـــا صـــحـــاب الـبـيـــت

صرخة احتجاج دام كانت الأغنية . في الأرض أنَّتْ عظام شهداء التل الكبير وسيناء وأطفال بحر البقر. يوماً في شباط ١٩٧٠ كتب صلاح جاهين قصيدة قال فيها :

«احنا العمال اللي اتقتلوا .
قدام المصنع في أبو زعبل
بنغني للدنيا وتتلوا
عناوين
جرائين المستقبل :
ادانة المستر نيكسون ، بقتل الأسطى ياسين .

في ضجيج الاحتفال بزيارة نيكسون قرئت القصيدة خطأً: ادانة الأسطى ياسين بقتل المستر نيكسون . . .

في أغنية (نجم / وامام) تفسير لذلك. الصعلوكان القاهريان خاطبا نيكسون بلا القاب تشريف. قالا :

جـــواسيـــســـك [٥] يـــوم تشـــريـفـــك   عـــلى كـيـفـــك تـصـبـــوا الـــزار [٦]

---

(١) سلاطين الفول والزيت ، اشارة الى آنية فخارية يباع فيها الفول المدمس الطعام الشعبي المصري ، وهي مستخدمة هنا أيضاً بمعناها الفصيح ، كجمع لكلمة سلطان .

(٢) هو القصر الذي نزل فيه نيكسون في الاسكندرية ابان زيارته لمصر في صيف ١٩٧٤ .

(٣) اشارة الى الاحتفالات الصاخبة التي أقيمت للزائر ، وهي مستمدة من الاحتفالات بموالد أولياء الله التي تعتبر واقعياً نموذجاً للفوضى واختلاف الحابل بالنابل .

(٤) عبارة شعبية مصرية بمعنى شيء لله يا أصحاب البيت ، وهي مستخدمة في القصيدة بهدف السخرية من تأليف الاعلام الرسمي للزائر .

(٥) اشارة الى من يعتبرهم الشاعر من الجواسيس الأمريكيين ممن بالغوا في الترحيب بزيارة نيكسون للقاهرة .

(٦) الزار حفلة شعبية معروفة بمصر ، تقام عادة لاسترضاء العفاريت الذين يسكنون جسد البشر ، =

تـتـقـصـع [1] فـيـه الـمـومـس والـقـارح والمـنـدار [2]
والـشـيـخ شـمـهـورش راكـب ع الكـوديـا [3] وهـات يـا مـواكـب
وبـواقـي الـزفـة عـنـاكـب سـاحـبـين عـلى حـسـب الصـيـت
مـا هـو مـولـد بـسايـر دايـر شـي الله يـا صـحـاب الـبـيـت

جهة ما قررت إبدال بيت صلاح جاهين ليصبح : « ادانة (نجم/ وامام) باهانة المستر نيكسون».

في القانون المصري تهمة نصها : اهانة رئيس دولة أجنبية.

في السجن غاب امام نجم.

تأمل القاضي وجوه المتهمين. تحصن المحامي بفرصة سنحت:

ـ ان السيد نيكسون لم يعد رئيساً للولايات المتحدة ، إذ إستقال.

كان الكونجرس قد أهان نيكسون. على المقهى قُلت.

ـ ماذا لو أدان القضاء المصري نجم وأمام بتهمة إهانة نيكسون. الا يعني هذا أنه يدين أعضاء الكونجرس الأمريكي ، الذين هاجموا نيكسون أيضاً ؟

في المحكمة قال القاضي :

ـ يفرج عن المتهمين أحمد فؤاد نجم والشيخ أمام عيسى، إذا دفع كلاً منهما خمسين جنيها ضمانا مالياً !

ضحكنا : دفع أمام ونجم ـ الجائعان ـ مائة جنيه ، وحتى الآن لم تأت المعونة الأمريكية التي وعدنا بها نيكسون الصديق.

كانت السنوات السابقة قد شهدت اختفاء كثيرين من الكتاب والمثقفين. ضبطهم القانون يستوردون الأفكار دون إذن استيراد يحدد لهم الجهة التي

= ويسببون بعض الأمراض العصبية.

(١) تتلوى بميوعة.

(٢) المندار : تعبير شعبي مصري ، يوحي بالمصابين بالشذوذ الجنسي.

(٣) اشارة الى زوجة قائد الزار ، وقد جرى التحقيق مع احمد فؤاد نجم حول هذه الكلمة بظن انه يقصد منها السيدة جيهان زوجة رئيس الجمهورية آنذاك أنور السادات.

يتعاملون معها .

في ربيــع ۱۹۷۳ اختفى الكــاتبــان « أحمــد نبيــل الهــلالي » و « أديب ديمتري » ، عضوا مجلس تحرير مجلة الكــاتب ـ التي لم تكن أميريــة أيامهــا ـ اختفيا بمقتضى نص طريف ، في قانون أشد طرافة ، اسمه « قانون الحراســات » ينظم اجــراءات فرض الحــراسة عــلى العناصــر التي تستخدم ملكيتهــا للإضــرار بــأمن الدولة . لم يكونا يملكان شيئاً . لم يكسبــا من الإستيراد ســوى أفكار ذهبت بهــما إلى السجن سنــوات طــويلة قبــل ذلــك ، لأنهما قــاومــا الإستعمــار والإقــطاع والطغيان . وظلا يفعلان ذلك .

عندما يبدأ موسم الهجرة الى منافي الصمت ، الذي أصبح دوريا ، تختفي كل القضايا ـ غير السياسية ـ من مكتب نبيل الهلالي ـ فهــو محام مشهــور ولامع ـ لتبدأ رحلته في قــاعات محــاكم أمن الدولــة . يدافــع عن عشــرات من العمــال والصحفيين والمثقفين والديمقراطيين : معظمهم لا يملكون ما يمكنهم من دفــع أي مقــابل لــه . تتعطل أعمــال مكتبه ، العــادية ، فــالجــوانب الأخــرى من نشــاط المحاماة في المكتب معطلة ، فهو يرفض بمقتضاهــا قضايــا المخدرات والــدعارة أو أي قضــايا ضــد الطبقــة العاملة . ويــرفض بــالــطبــع الــدفــاع عن المتهمــين في وطنيتهم .

وربما لهذا السبب حط عليه الموسم في بداية ۱۹۷۳ ، مع من قبض عليهم في حملة ذلــك العام ـ ومــا كاد المــوسم ينتهي حتى جــددوه لــه ، ولــزميله أديب ديمتري ، وعناصر أخرى « بقانون الحراسات . وهــو قانــون تبيح مادته الثــامنة للجهة الادارية أن تعتقل من يوضع تحت الحراسة لمدة عام كامل قابــل للتمديــد لخمسة أعوام . وهكذا تقرر أن يوضع نبيل الهلالي وأديب ديمتري تحت الحراسة ضحكا . قالا : نحن لا نملك شيئاً يمكن أن يعتبر ملكية . تحذلق القانون فقــال القــاضي : كل حيــازة ملكية حتى ولــو كانت ســريــرا للنــوم . . صــدق « نجيب سرور » القائل : عدل لابس طرابيش ! .

فيــما بعد ـ قبــل أن يغيب ـ سجل « أحمــد فؤاد نجم » تفسيره لمــا جــرى . . . قال :

أحـنـا قـلنـا م الـبـدايـة — وانـتـوا شـايـفـين الختـام
حيث وان الصالة بـوظـة [١] — والحـضـور نـيـام نـيـام
والمجـال فيـه ألـف قـاضي — كـل قـاضـي ولـه مـرام
والشهـود نـسيـوا الـشهـادة — والـقـضـيـة والـنـظام
والـقفص مـليـان ضـحـايـا — والهـلالي لمـا قـام
قـلعـوه روب المـحـامـي — لـبـسـوه تـوب الاتهـام
والـنـيـابـة ع الـغـلابـة — طـبـقـت بـنـد الـلجـام

في صيف ١٩٧٣ أيضاً اختفى الناقدان « ابراهيم فتحي » رئيس جمعية كتاب الغد و « خليل كلفت »، عضو مجلس ادارتها ، مع عدد آخر من كتاب الاسكندرية وعمالها ، والتهمة : منظمة تتبنى الأفكار المستوردة . شوارع القاهرة مليئة بالملابس المستوردة لكن القانون لا يعاقب الا على استيراد الأفكار . مضت شهور الربيع والصيف وأكثر من مائة صحفي يجلسون في حديقة نقابة الصحفيين يثرثرون . أحيلوا الى المعاش وهم في شرخ الصبا . وتدرك حرب تشرين الجميع وهم ما زالوا يضمدون الجراح : هذه هي الحرب التي نادينا بها في عمق الظلام واليأس. مات أبناء الفلاحين والعمال ليأخذ شعراء الملوك وحدهم حق الكتابة فيطالب أحدهم ـ صالح بك جودت ـ برفع سعر الرغيف لا سعر الويسكي ويمتلىء القلب حسرة .

مشكلة الصيف البنوءة ـ ١٩٧٤ ـ كانت مشكلة الحريات الديمقراطية . على جبهات متعددة كان النقاش يدور. على جبهة السياسة كانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي تجتذب الاهتمام. طرحت فكرة تعدد الأحزاب نفسها بالحاح من قوى متعددة . تصور اليمين انه قوي وأن الجماهير في صفه، فساند الفكرة بضراوة . كان غائبا عن الوعي فيما يبدو . لم يدرك طبيعة التغيير الذي أحدثه النظام الناصري ـ بكل عيوبه ـ في البنية الاجتماعية المصرية . أخطأت فصائل من اليسار فهمها لمدى قوتها فتشككت في جدوى فكرة الأحزاب ، بل

(١) اشارة الى التعفن والفساد الزاعق الرائحة . والبوظة في العامية المصرية ، غيرها في العامية اللبنانية . في مصر يطلق الأسم على مشروب مسكر يتكون من تخمير الخبز .

ورفضتها . كثيرون طالبوا بالافراج عن المسجونين السياسيين والغاء القوانين المقيدة للحريات ، واستقلال النقابات وكافة المنظمات الجماهيرية عن أي وصاية . .

وكما حدث في السياسة حدث في جبهة الثقافة والفكر.

بمجرد أن شعر اليمين أن الكتل العريضة من اليسار تريد حقها الديمقراطي في الاستقلال حتى كشف عن فاشيته وبدأ يتحدث عن اعطاء الحريات لمن يؤمنون بمصر وحدها لا من يستوردون الأفكار.

وبدأت الحرب على جبهة الثقافة التي كانت بطبيعتها أكثر حساسية لأشكال الصراع الطبقي في مصر. واندفعت جحافل من اليمين الجهول الشرس طول الصيف تمهد لموسم الهجرة الى منافي الصمت ! !

الوسط المرفوض على صعيد الصحافة :

بدأ الضيق واضحا لدى فرسان اليمين بأي صوت غير صوتهم . كانت القيادات الصحفية قد تغيرت مع التغيير الوزاري الذي ذهب بالدكتور **عبد القادر حاتم** وأتى **بالدكتور عبد العزيز حجازي** نائبا أول لرئيس الوزراء. وكان التغيير تعبير عن رغبة في احداث توازن يعطي الوسط بعض الفرص للتأثير ويركز وجود التيار الأمريكي في مؤسسة صحفية واحدة بحيث لا تختل التوازنات بين القوى السياسية في مصر بافتراض ان اليسار ـ الماركسي بالذات ـ تيار مرفوض.

وتطبيقاً لذلك جمع الأخوين «علي» و« مصطفى أمين» في مكان واحد ، وتقلص نصيب أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية فأصبح منبراً واحداً بدلاً من منبرين ، إذ كان « **مصطفى أمين** » مشرفا عاما على تحرير صحف أخبار اليوم «وعلي أمين» رئيساً لتحرير الأهرام ، وهو ما كان محل اعتراض شديد لأنه يعطي اليمين حق السيطرة على ثلثي الصحف المصرية . وجاء اختيار « **أحمد بهاء الدين** » لرئاسة تحرير الأهرام ، وابقاء « **مصطفى بهجت بدوي**» في منصبه كرئيس لمجلس ادارة الجمهورية تدعيماً لتيار الوسط «والوطنيين

الراديكاليين » الذي يمكن أن يكون وجها مقبولاً من كل القوى . وقد شملت هذه التغييرات أيضا البدء بتصفية جهاز « د. **محمد عبد القادر حاتم** » في الصحافة وفي أجهزة الأعلام المصرية ، بعد أن فقد « **حاتم** » ـ آنذاك ـ منصبه كوزير الأعلام ـ أحب مناصبه اليه ـ وفشلت محاولته لابقاء أصدقائه في مناصب قيادية في الصحافة المصرية إذ شملت التغييرات الصحفية ـ وقد جرت في ربيع ١٩٧٤ ـ طرد اثنين من أقرب اتباعه اليه ، هما « **ممدوح رضا** » ـ وكان رئيس تحرير تنفيذي لجريدة الجمهورية ، و« **ابراهيم الورداني** » ـ وكان عضوا بمجلس ادارتها ـ عن منصبيهما . كما فشلت محاولة د. حاتم لطرد «**مصطفى بهجت بدوي**» من رئاسة تحرير ورئاسة مجلس ادارة « **الجمهورية** ».

برغم ذلك ، وبرغم أن اليمين كان يملك منابر قوية في «**دار الهلال** » و « **دار أخبار اليوم** » فان ايديولوجية الرأسمالية الطفيلية في مصر ، التي كانت تتجه نحو أحداث زواج كاثوليكي بين مصر والغرب ـ الأمريكي بالذات ـ قد رفضت هذه التغييرات ، وبدأت تقاتل بضراوة من أجل طرد « **أحمد بهاء الدين** » و « **مصطفى بهجت بدوي** » ، وركزت هجومها عليهما باعتبارهما شيوعيين . وهو ما كانت تعلم أنه كاذب تماما ، فتهمتهما عندها أنهما لا يضطهدن الشيوعيين في الصحافة ، كما أنهما كانا متحفظين لدرجة ما فيما يتعلق بالهجوم على « **عبد الناصر** » ـ حيث يمثل ذلك انتمائهما الفكري الحقيقي ـ هذا فضلا عن انهما لا يغرقان في التشبيب بالولايات المتحدة ، وكان الهجوم الشرس عليهما دليلاً على أن كل من لا يعلن أمريكيته وكل من لا يضطهد الشيوعيين أو الناصريين هو في مفهوم هؤلاء السادة: شيوعياً .

وكما يحدث في القصص [1] الخرافية تماما ، فان مجموعة من محرري جريدة الجمهورية شكلوا تجمعا سريا سموه «الصحفيون الوطنيون بدار التحرير»

---

(١) هناك تنويعات اخرى على قصة الصراع حول قيادة جريدة « الجمهورية » في كتابي مصطفى بهجت بدوي « وجاء العيد بعد العاشر من رمضان » ـ دار الجمهورية ١٩٧٤ و « مذكرات رئيس تحرير » ـ دار الشعب ١٩٧٦ . كما تناولت جوانباً منها في مقدمة كتابي « حكايات من مصر ـ المجموعة الثانية ـ هوامش المقريزي » ـ دار القاهرة ١٩٨٤ .

وبدأ هذا التجمع يصدر سلسلة من المنشورات السرية ركزت الهجوم على « **مصطفى بهجت بدوي** » باعتباره كما قالت هذه المنشورات زعيما خطيرا لتنظيم شيوعي يعمل في جريدة « **الجمهورية** » القاهرية ويتقاضى مرتبات ثابتة من السفارات الشيوعية وتضمنت المنشورات هجوماً على عدد من كتاب « **الجمهورية** » ـ من مختلف فصائل اليسار ـ هم **محمد عودة ـ كامل زهيري ـ حسين عبد الرازق ـ عبد العزيز عبد الله ـ فتحي عبد الفتاح ـ مصطفى كمال ـ عبد الحميد عبد النبي ـ عبد العال الباقوري ـ محمد أبو الحديد ـ صلاح عيسى**.

كان واضحاً أن المنشورات تطبع في حماية جهة ما تستطيع أن تمنح حمايتها لمن يمارسون عملا يعاقب عليه القانون المصري بقسوة بالغة ، خاصة أن هذه المنشورات بدأت تتجه الى عمال الطباعة بدار التحرير للطبع والنشر ـ التي تصدر عنها جريدة الجمهورية ـ زاعمة أنهم لا يتقاضون حقوقهم الاقتصادية ـ ومنها بدل طبيعة العمل ـ لأن ميزانية الدار منتهية في شكل مرتبات مرتفعة ، تمنح للكتاب الشيوعيين ، الذين أدوا الى تدهور توزيع الجمهورية ، وتكبيد الدار خسائر فادحة ، لأنهم ليسوا صحفيين ولا يعرفون كيف يجذبون القاريء!! ومع أن المنشورات كانت بهذا المنحى تتجه لتحريض مباشر على التمرد، فإن الصحفيين اليمينيين الذين كانوا يصدرونها ويوزعونها ، وهم يفتقدون لأية شجاعة حقيقية لتحدي السلطات ، استمروا يفعلون ذلك ، الأمر الذي أكد أن وراءهم جهات رسمية تمدهم بالامكانيات وتكفل لهم الحماية.

وبدأ بعض ما تتضمنه هذه المنشورات يظهر في مقالات مكثفة في صحف «**دار الهلال**» ودار « **اخبار اليوم** » وحتى في صحيفة « **الجمهورية** » نفسها ـ وكان اليمين يمارس فيها ابتزازا واضحا في حماية بعض الأجنحة في الحكم ـ تتحدث عن سيطرة الماركسيين على دور الصحف في مصر لأنهم يقودون ثلاثة دور صحفية هي « **الاهرام** » « **أحمد بهاء الدين** »، و « **الجمهورية** »: **مصطفى بهجت بدوي**. و « **روز اليوسف** »: **عبد الرحمن الشرقاوي** ، وبرغم أن هذه كانت أكذوبة واضحة الافتراء إلاّ أنها أكدت شيئاً واحدا ، هو أن الوسط أيضاً أصبح غير مقبول ، وأن اليمين المصري لا يرضى إلاّ بديمقراطية ديكتاتورية تتيح

أن يتكلم وحده بعد أن يصمت الجميع . وأنه مُفْلس فكرياً بدرجة ينزعج فيها من أي تصد له ، ويخشى أن تؤدي أية مواجهة إلى تعريته أمام الجماهير بما يعزله تماماً عن التأثير.

ووصلت الحملة الى درجة من الإبتذال أصبحت فيها المنشورات تستعدي السلطة علنا ، مطالبة بشنق الصحفيين والمثقفين اليساريين . ووصل الابتزاز بأحد هذه المنشورات الى القول بأن باب « هوامش » الذي كانت تنشره « الجمهورية » - وكنت أكتبه يومياً بتوقيع مستعار هو المقريزي - يهاجم السيدة جيهان السادات لأنه قد تحدث في ذكرى « مصطفى النحاس » - الزعيم المصري المعروف - عن تأثير زوجته السيدة « زينب الوكيل » على مسار الحكم ، وقد استورد الجناح الذي كان يحرك الحملة في السلطة المصرية وقتها الصحفي المصري المهاجر « محمد جلال كشك » ليسندة. فكتب في « الصياد» اللبنانية يقول :

- ان كاتب جريدة الجمهورية بدأ يكتب عن زينب الوكيل وهي حرم مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، سمعتها مقترنة في السياسة المصرية بفكرة سيطرة الزوّجة على الزعيم،الأمر للذي أدى إلى إنحرافه وتراخيه في مقاومة الاستعمار والسراي، وبالطبع يستغرب الإنسان أن يعتنق كاتب ماركسي هذه الفكرة ، هو الذي يرفض كل تفسيرإلاّ التفسير المادي حتى للأديان ». وبرغم أن الحملة كانت جاهلة وجهولة لم تفهم ما نشرته الجمهورية ولم تدرك أنه لم يكن هجوما على زينب الوكيل، بل كان رفضا للنظرية الساذجة التي تتصور أن فردا يمكن أن يغير التاريخ، وتأكيد بأن فساد الوفد لم يكن راجعا اليها ولكن الى ظروف موضوعية في البنية الطبقية والأيديولوجية للبرجوازية المصرية، برغم ذلك فقد استمرت ، ومضت بقوة .

في مواجهة هذه الحرب الشرسة وغير الأخلاقية تحرك الكتاب اليساريون في «دار التحرير» في محاولة لتحديد المسؤولية عن هذه الحملة . وفي لقاءين متتاليين جرى أولهما مع د. أحمد كمال أبو المجد (وزير الأعلام) - وممدوح سالم - وكان وقتها وزيرا للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء - تساءل كتاب اليسار في الجمهورية .

ـ مـاذا يجري بـالضبط؟ هـل هنـاك جهـات رسميـة تضيق إلى هـذا الحـد بصحفيين وكتاب يساريين محدودي العدد يخضع كل ما يكتبونه لمراجعة وحذف وتعديل لدرجة أنهم لا يكتبون إلاّ نادراً ؟

وبدا « **كمال أبو المجد** » رجلاً طيباً ومتفهماً . قال أنه حقق الأوضاع المالية لجـريدة الجمهـورية ، وتـأكد من كـذب زعمهم بأن « **مصـطفى بهجت بدوي** » يغـدق العلاوات عـلى كتاب اليسـار إذ أثبتت قوائم المـرتبات أن العكس هـو ما يحـدث ، وأن اليمين في الجمهـوريـة « يقبض النقـود » بينـما اليسـار يقـوم بكـل العمل .

وبـرغم ذلك فقـد أثبتت تطورات الأحـداث بعد ذلـك أن د . كمال أبو المجـد رجل طيب الأخـلاق، نبيـل حقـاً ، لكنـه يعيش في زمن لا يقـدر هـذه الصفات الطيبة حق قدرها .

ومن وجهة نظر السيد «ممدوح سالم »، بدت المشكلة ، مشكلة أمن ونظام وضبط وربط، كـان كل مـا اهتم له أن هنـاك شغبا في «الجمهـوريـة» وأن هـذا الشغب يدور بين عشرين من محرريها تصفهم من أهل اليمـين والباقي من أهـل اليسار. وهو ما يجب أن يتوقف لأن هناك ٣٠٠ محرراً آخرين يؤثر الـطبع عليهم وهم ليسوا طرفا فيه ، في زحام المناقشة معه ضـاعت فكرة بـأن العدل يفتـرض تحديد المسؤول عن الشعب ، وأن المحايدون حقا هم من يفرقـون بين المعتـدي والمعتدى عليه . بدا وزير الداخلية ضيق الصدر، ولم يعلق عندمـا اتهمت جبهة في الحكم بانها تحرك هذا ، وحددت أسمائهم : « **عبد القادر حاتم** » و« **يوسف السباعي** » و « **مصطفى أمين** » و« **علي أمين** » و«**موسى صبري**» و « **محمود أبـو وافيـة** » . ولكنـه أكـد بثقـة أن أجهـزة الأمن بـوزارة الـداخليـة ستصـل الى من يصـدرون هذه المنشـورات أيا كـانوا ، وأن سيـادة القانـون سوف تـطبق عليهم بشكل حاسـم .

كانت أزمة ـ الجمهـورية ـ تتفـاقم وتتصاعـد ، وكانت شهـور الصيف حبلى بموسم الهجرة الى المنافي!! (١) .

---

(١) حسمت أزمة الجمهورية في مارس ١٩٧٥ ، وابان وجودي في السجن ، فـأخذ السادات بمقترحـات =

علی جبهة الثقافة كانت المعركة أكثر شراسة ، إذ تفجرت أزمة مجلة « الكاتب » التي سرعان ما تحولت الى معركة أصبحت معروفة التفاصيل إلى درجة الأملال ، لكنه كانت وجهاً آخر لذلك الذي يجري على صعيد الصحافة ، ولذلك الذي يجري على صعيد السياسة والإقتصاد .

وفي حين بدا « يوسف السباعي » وزير الثقافة ضيق الصدر سريع الإستثارة ، فقد أثبت أنه مناور ذكي يعرف كيف تتواصل خيوطه دون أن تتعقد . لقد بدأ لكثرة ما أدلى به من أحاديث حول أزمة « الكاتب » ثرثاراً كثير الكلام ، وعصبياً مهتاج الأعصاب ، لكنه لم يفقد رؤية هدفه بوضوح ، وفيما بعد تأكد لنا أن ما كان يفعله « يوسف السباعي » لم يكن منبت الصلة بما كان ضرورياً أن يجري في مقتبل الشتاء. كان « السباعي » يعبر عن ضيق عارم بكل ما هو يساري ينتشر في الأبنية الفوقية المصرية كالوباء ، وكان واضحا أن حكاية الديمقراطية هذه لا تجد من يتبناها على صعيد تلك الأبنية ، وأنها لقيط أو بالونة اختبار أطلقت للزينة ، أو لتضييع الوقت الى أن يعيد الرئيس « فورد» دراسة الموقف في الشرق الأوسط .

ولا شك أن « السباعي » مناور ذكي يدعو الإعجاب من تفتنهم مثل هذه الصفة ، إذ كان هدفه منذ اللحظة الأولى أن يبعد اليسارية عن الكاتب كصفة مذمومة لا يرضى عنها ويثق أنه أضعف الساخطين عليها ، وأنه ليس وحيداً في حلبة الصراع ضدها . من هنا ركز الهجوم بوضوح مطلقا مقولات ديمقراطية بالغة الفكاهة ، تلك هي أن الكاتب مجلة تنقد نظام الحكم ، كأن الديمقراطية هي مدح الحكم والتشبيب به والنفاق لرجاله ، وانطلاقاً من هذا شن علينا

= قدمها الجناح اليميني في الصحافة المصرية ، الذي كان مسيطراً آنذاك ، وترك مصطفى بهجت بدوي منصبه ليتولاه الثلاثي : عبد المنعم الصاوي رئيساً لمجلس الادارة ومحسن محمد رئيسا للتحرير وابراهيم الورداني مديراً للتحرير ، ونقل عدد من كتابها ، الى دور اخرى باعتبارهم ممثلين للفتنة ، هم : محمد عودة (روز اليوسف) ، حسين عبد الرزاق وفريدة النقاش (الأخبار) ، ثم ما لبث الخلاف أن دب بين الترويكا اليمينية وحسم لصالح محسن محمد الذي تولى رئاسة التحرير ورئاسة مجلس الادارة ، حوالى تسع سنوات ، الى أن اقتصر دوره (١٩٨٤ على رئاسة مجلس الادارة وترك رئاسة التحرير لمحفوظ الأنصاري) .

الحملة بشراسة . كانت حملة مضحكة ولكنها ذات دلالة . من أبرز دلالا . ناقدا محترما وذو تاريخ هو « **مصطفى عبد اللطيف السحرتي** » قال في مقال له نشرته « **الثقافة الأسبوعية** » - وهي احدى مجلات يوسف السباعي - أن أحد المقالات التي نشرتها مجلة « **الكاتب** » - وهي مقالتي مستقبل الديمقراطية في مصر - تتضمن أفكارا ضد الحكومة وأن كاتبها يهاجم فيها « الرأسمالية » وختم مقاله بقوله انه مع « الحرية » ولكن « الحرية المقيدة » . وهي عبارة تدعو للضحك كالبكاء . أنها تساوي تماما « الاشتراكية الرأسمالية » و« الأبيض الأسود » و« الديمقراطية الديكتاتورية » .

واشتبكت خيوط معركة « الكاتب » مع خيوط معركة الجمهورية . وصدر أحد منشورات « الصحفيين الوطنيين بدار التحرير» ليتحدث عن التنسيق بين « **الجمهورية** » و« **الكاتب** » ورغم أن « **يوسف السباعي** » هو الذي بدأ الهجوم على اسرة « **الكاتب** » بمقال في « **الجمهورية** » (٢٢ - ٩ - ١٩٧٤) متخم بالمعلومات الخاطئة وبسب علني يعاقب عليه القانون ، فقد أزعجه أن «**مصطفى بهجت بدوي**» سمح للدكتور « **محمد أنيس**» ولصاحب هذه السطور بالرد على الوزير . وبدا واضحاً أن ديمقراطيته تعني أن يتكلم هو وأن نسكت نحن . حتى لو اتهمنا بالخيانة .

لكن أبعاداً أخرى للمحركة كانت تنفجر بشدة ، فالوضع الثقافي العام في مصر كان يثير ضيق كل المثقفين المصريين الجادين من مختلف الاتجاهات ، وكان الرواد قد صمتوا لدرجة أن كاتبا كبيرا كتوفيق الحكيم مثلا ، انغمس فجأة في معركته حول «عودة الوعي»، ونسي أن يبدي رأيا فيما يجري على ساحة الثقافة ، وقال بعض الذين يجالسونه في مجالسه الخاصة أن الرجل ساخط ولكن لا يريد أن يتكلم .

وصمت « **نجيب محفوظ**» عن ابداء الرأي وبرغم أنه - فيما روى عنه - قد تحدث مع « **السباعي** » بحدة معارضا موقفه من الكاتب ، وأدلى برأيه في صف أسرة تحريرها - في الملف الذي أعده « **إبراهيم منصور** » ونشرته الأداب - إلاّ أن « **دروس أكتوبر** » التي كان يكتبها قد توقفت فجأة دون درس يبدي فيه الروائي الكبير

رأيه في ثقافة ما بعد اكتوبرة .

وكان طبيعياً أن تظل المشاكل والصراعات .. وأصبح كل تصرف من الوزير محل نقد، وأصبح الرد التقليدي للوزير أن كل من ينقده هو شيوعي وعميل لمراكز القوى ـ حتى هؤلاء الذين وضعتهم مراكز القوى السجون واجاعتهم وقت كان هو يعمل معها ويعاونها .

في بداية الصيف تفجرت مشكلة قاعة اخناتون ، وهي قاعة كانت سيدة أرمنية قد أهدتها لوزارة الثقافة المصرية لتخصصها لمعارض الفنانين التشكيليين المصريين ، ولأن القاعة ملحقة بمبنى احدى الدور السينمائية التي كانت ملكا للقطاع العام والتي سلمت لأصحابها الأصليين ، فقد طالب هؤلاء بالقاعة لكي يحولونها الى ملهى ليلي. وتحرك الفنانون التشكيليون يحتجون ويكتبون العرائض والبرقيات ويمارسون ما يمارسه أي انسان في أي بلد «ديمقراطي» تعبيرا عن رأيه في قرار أصدرته سلطة ما يرى أنه خطأ وضار. ولم يكن لدى وزارة الثقافة رد إلاّ أن هؤلاء الفنانين شيوعيون وملاحدة وبتوع مراكز القوى! ..

وفي نفس الفترة تفجرت مشكلة أخرى خاصة بالفنانين التشكيليين أيضاً ، إذ تسرب اليهم نبأ بان هناك تفكير في تحويل قصر المسافر خانه الى مطعم ونادي سياحي و ـ المسافر خانة ـ قصر أثري بني في أواخر العصر التركي المملوكي ليكون قصراً للضيافة ، وظل مهملاً ومهجوراً الى أن تبنته مصلحة الآثار ورممته وخصصته وزارة الثقافة ليكون قصراً لمجموعة من الفنانين التشكيليين ، منحت كلاً منهم مرسما فيه لكن واحداً من أصحاب المطاعم السياحية اندفع في حمى الإنفتاح يفاوض وزارة الثقافة لتأجير القصر بهدف تحويله الى مطعم وملهى سياحي . وتزايد الإحساس بأن هرم خوفو يمكن أن يتحول الى كياريه . ومرة أخرى ثار الفنانون التشكيليون ، وبدأوا يحتجون ويكتبون ويطالبون بوقف مثل هذه التصرفات . . وكالعادة قيل أنهم شيوعيين وملاحدة وأتباع لمراكز القوى!!

على صعيد السينما كانت المشاكل أكثر طرافة ، فبعد أن أعيدت دور العرض السينمائي التي أممت إلى أصحابها ، تحول القطاع العام السينمائي من الإنتاج ، الى ضامن يضمن رأسماليي السينما فيما يقترضونه من بنوك القطاع العام

لتمويل أفلامهم . وهكذا أتاح الفرصة لعناصر طفيلية بأن تربح دون أي مجهود ، فهي لا تملك مالاً ، وانما تقترض من القطاع العام المصرفي بضمانة مؤسسة السينما، وتنتج ، ثم تعرض ما تنتجه وتسدد قروضها من عائد الأنتاج ، ولحماية هذا الانتاج الهابط والرديء كان لا بد من إيقاف أية منافسة له ، باجبار المتفرج المصري على رؤيته وعلى دفع نقوده مقابل عروضه الرديئة . وهكذا أصدرت وزارة الثقافة قرارا يقضي باستيلاء الفيلم المصري على « جميع » دور السينما بالقاهرة ، حتى تلك التي تتبع بعض الشركات السينمائية العالمية مثل داري عرض ـ مترو ـ وهي تابعة لشركة مترو جولدين ماير ـ وكايرو بالاس ـ تابعة لشركة فوكس ـ وبهذا القرار مكنت الوزارة المنتجين الطفيليين من تحقيق أرباح طائلة من أفلام لو تعرضت لأبسط منافسة لأفلست . وخضع المواطن المصري لعملية غسل مخ نادرة المثال من خلال أفلام تتعرض لبطولة الراقصات والغوازي وبنات الليل مثل « بنت بديعة » و« بمبة كشر » و« خللي بالك من زوزو » . . الخ . وعندما تحرك السينمائيون الشبان للتصدي لهذا فوجئوا بنفس الشعار ! . .

وكما يحدث في أي كوميديا سوداء ، فإن جوائز السينما عندما أعلنت في نهاية العام جاءت مفاجأة للسينمائيين التقليديين . إذ وضعت الممثلة « نجلاء فتحي » في المرتبة الأولى ووضعت « سعاد حسني » في المرتبة الثانية ، ووضع المخرج « حسن الإمام » في مرتبة أقل مما يتصورها لنفسه ولاحظ كثيرون أن معظم الجوائز قد منحت لأفلام ينتجها المنتج « رمسيس نجيب » وأن أعضاء اللجنة التي منحت الجوائز معظمهم من غير المتخصصين تخصيصاً عالياً في الثقافة السينمائية وأن كانوا أصدقاء لوزارة الثقافة ـ منهم « ابراهيم الورداني » و«فوميل لبيب » و « كمال الملاخ » وتحدث بعض السينمائيين التقليديين عن الأفلام التي أنتجها « رمسيس نجيب » عن قصص للأستاذ « السباعي » وثاروا ورفضت « سعاد حسني» « وحسن الامام » الجائزة وأرسلوا احتجاجاً الى المسؤولين في الدولة . وضحكنا حتى الإغماء عندما كتبوا في صحفهم يؤكدون أن سعاد حسني وحسن الامام شيوعيان !! . وأن موقفهما مؤامرة تحركها أسرة تحرير الكاتب .

على صعيد المجلات الثقافية كانت المعركة حادة، فبعد أن استقالت اسرة تحرير الكاتب انسحبت «روز اليوسف» من المعركة مع وزراة الثقافة ـ بنفس الطريقة التي انسحب بها جيش «الملك عبد الله» من اللد والرملة ـ بحكم صداقة وثيقة بين «عبد الرحمن الشرقاوي» و «يوسف السباعي» [١] وقاتلت «الطليعة» بما تستطيعه من قوة . لكنها استثنت معركة الكاتب ـ بعد مساندة رمزية وجسورة ـ من قتالها لأسباب غير معروفة [٢] وخلا الجو بذلك لفرسان اليمين الذين منحوا عشرة منابر ثقافية ، كل شهر، عدد من مجلة الثقافة الشهرية ، وأربعة أعداد من مجلة الثقافة الأسبوعية (ويرأس تحريرهما عبد العزيز دسوقي) وعددان من الجديد (ويرأس تحريرهما د . رشاد رشدي) فضلاً عن مطبوعات الجديد وكتاب الجديد (وكان يرأس تحريرهما أيضا) ومجلة السينما والمسرح (وكان يرأس تحريرها تلميذه سمير سرحان) [٣] .

وطبقت قاعدة ذهب المعز وسيفه فكوفيء «الحساني حسن عبد الله» على الحملة التي شنها في «الثقافة» ضد كل ما هو يساري ـ والتي اختار «أحمد عباس صالح» و«رجاء النقاش» ضحيتين رمزيتين لها ـ بمنحه جائزة الدولة التشجيعية في الشعر .

---

(١) ضمن لعبة «الدكاكين» الموروثة من عهد عبد الناصر ، والتي تقضي بمنح منبر صحفي لفريق سياسي أو ايديولوجي ، بحيث يعبر عن نفسه تعبيرا منضبطا ـ وليس حراً ـ في ظل السلطة ، لقد تحولت روز اليوسف في خلال أعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦ الى منبر يساري ، لكن حريتها في الحركة ظلت محكومة بمجمل توجيهات النظام ومشروطة بأن يؤيده اليسار ـ الذي يصدرها ، وقد انتهت هذه الفترة في أعقاب مظاهرات الطعام في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، حيث ضاق السادات بكل ما هو يساري ، فاستقال الشرقاوي ، وسلمت روز اليوسف لليمين .

(٢) أغلقت الطليعة عقب أحداث ١٨ و١٩ يناير ، عندما كتب رئيس تحريرها لطفي الخولي افتتاحية شهيرة يحلل بها الأحداث ، وكانت قد صدرت في يناير ١٩٦٥ ضمن المصالحة بين عبد الناصر والماركسيين ، لتكون مجلة فكرية للتنظيم الطليعي . وقد اعاد لطفي الخولي اصدارها في عام ١٩٨٤ باسم تحريرها .

(٣) اغلقت هذه المجلات جميعها بسبب الخسائر المالية الفادحة التي سببتها لهيئة الكتاب التي كانت تصدرها ، بعد انسحاب نفوذ يوسف السباعي وفريقه عن الحياة الثقافية المصرية ، وخاصة بعد رحيل السادات ، وقد صدر بديلاً عنها مجلات فصول وابداع والقاهرة .

وأصبح معهد الفنون المسرحية ـ وكان عميده في ذلك الوقت د. رشاد رشدي جنة لكل من يراد شراؤه أو تجنيده أو تحييده في المعركة، فيعين مدرساً فيه بصرف النظر عما إذا كان يحمل مؤهلات تجعله صالحاً للتدريس في معهد عال أم لا !!.

وكان المسرح هو الآخر قد تدهور ، واختفى من على خشبته كل الكتاب الموهوبين أو حتى الواعدين ، وأصبح كل ما هو جاد شيوعياً فلحقت التهمة « **بسعد الدين وهبة**» و « **محمود دياب** » و « **علي سالم** » واختفت الأسماء التي صنعت نهضة المسرح المصري الحديث: « **نعمان عاشور** » و « **الفريد فرج** » و « **محمود دياب** » و « **سعد وهبة** » و« **علي سالم** » واختفى نقاد الستينات والخمسينات : د لويس عوض ومحمود العالم و« **علي الراعي** ».

وحده كان الصيف النبوءة يقول كل شيء . برغم هذا فان مثقفي اليسار في مصر كانوا مشغولين بدرجة لم تمكنهم من سماع النذير . كان الحديث يدور علنا علنا في الصحف عن الديمقراطية وتعدد المنابر وسيادة القانون بينما تغلق المنابر واحدا بعد الآخر.

وكان الحديث عن الإستعداد لزيارة « **بريجينيف**» يبرز في الصحف مع نهايات العام ، لكن الحديث عن زيارة « **كيسنجر** » لم يكن بارزا بنفس الدرجة. كانت الديمقراطية هي قضية مصر الأولى وما زالت ، لكن الطير الذي طار في صيف هذا العام كان قد خرج من نفس المعطف البرجوازي : مقصوص الجناح . وفي كل يوم كانت ذكرى ميلاد « ماك آرثي » تقترب . . لكن ما لفت نظر جيلنا بحق ـ ووعيناه فيما بعد ـ هو حيوية المثقف المصري في التصدي لكل هذا ، تلك الحيوية التي لم تنفد أبداً بل أن مناخ القهر ، الذي أحاط بجيلنا الذي حاول تعقيمه قد تهتك تماما في الوهج المنبعث من جيل الشباب برغم كل عيوبه ، بل ربما بسبب هذه العيوب ، لم تكن المشكلة هي انتصار ، ولكن المقاومة والرفض . . وكان ذلك ما يزعجهم حقاً . . .

كان واضحاً أن « موسم الهجرة الى منافي الصمت» قادم .. ذلك أن

المثقفين المصريين كانوا قد رفضوا أن يلزموا أنفسهم الصمت باختيارهم ، مواصلين بهذا دوراً مجيداً قاموا به ربما منذ نفي رفاعة الطهطاوي - قبل أكثر من مائة عام - الى السودان في عهد عباس الأول .

كانت ليلة باردة من يناير كانون الثاني - ١٩٧٥ ، عندما أخرجوني من زنزانتي ، قادوني الى غرفة واسعة لمحت فيها وجوها أعرفها وأخرى لا أعرفها كتاب وشعراء وقصاصين ومفكرين ومناضلين قدماء ، بالأحضان رحبوا بي . . . سألت الصعلوك القاهري « أحمد فؤاد نجم » :

- ماذا حدث؟!

لم يرد علي . انحنى على مكتب كان يجلس فوق مسطحه . أخذ ينقر على الخشب ضابطا الايقاع . غنى ، ارتفعت أصواتنا جميعا معه :

شرفت يا نيكسون بابا / يابتاع الووتر جيت
عملولك قيمة وسيما / سلاطين الفول والزيت

قطعنا الغناء وانفجرنا جميعا نضحك . . وحراسنا ينظرون الينا بذهول[1]

---

(١) شملت حملة يناير ١٩٧٥ ، عدداً كبيراً من الكتاب والصحفيين ، والشعراء ، فضلاً عن قادة عماليين ، وقادة الحركة الطلابية ، التي كانت نشطة آنذاك ، وقد أعقبت تمرداً عمالياً ، قام به عمال منطقة حلوان الصناعية ، اثر بعض القرارات التي مست أجورهم ، ومع أن الذين قبض عليهم ، لم يكن لمعظمهم دخل بانتفاضة العمال ، الا انهم كانوا يمارسون نشاطاً سياسياً متعدد الملامح ، على الجبهة السياسية والثقافية وقد اعترف مدير مباحث امن الدولة آنذاك - اللواء سيد فهمي - في حديث شهير نشرته أخبار اليوم عقب الحملة ، بأن الهدف منها وقائي ، وأن اليسار قد ضرب حتى لا يستثمر الأحداث التي بدأها العمال ، لكن عمال المحلة الكبرى قاموا بانتفاضة أخرى في ابريل ١٩٧٥ ، وقبل ان تتم تصفية آثار حملة يناير من العام ذاته . وكان من بين الموضوعات الغريبة التي حقق تناولتها التحقيقات مع الكتاب والأدباء الذين شملتهم الحملة ، أنهم يدعون إلى تشكيل اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، وأنهم يناهضون وزارة الثقافة ، وقد أفرج القضاء خلال الشهور الأربعة التالية تدريجياً عن المقبوض عليهم ، وكان من بينهم الشعراء احمد فؤاد نجم وزين العابدين فؤاد ومحمد صالح وصابر زرد وبخيت شهاب الدين وعبد الصبور منير والكتاب والنقاد : ابراهيم منصور ومحمد كامل القليوبي وعبد الرحمان أبو عوف وعز الدين نجيب ومحمد صادق رويش وصلاح عيسى .

١٧ السلاح اليميني الفاجر والأسلحة اليسارية الفاسدة

مفتتح : في الطريق الى حقل الغام :

انتهت الجولة الأولى من معركة اتحاد الكتاب المصريين(*) وآن الأوان لمرحلة دراسة متأنية وصبورة ، تستهدف المستقبل فلا تقف عند ما مضى إلاّ بمقدار الحرص على ما سيأتي ، تعقل العواطف الجامحة .. وتلجم الحزن الطاريء... وتملك شجاعة مواجهة اليأس والعدمية !

وربما لم أكن خاليا تماما من العوامل التي تحول بيني وبين الغرض، وتجعلني أجتنب الانحياز ، فلست مراقبا يكتب من الخارج بعقل بارد ، ولست من الذين يرون فيما حدث خبرا قد يسلي البعض، أو يدفع الملل عن الآخرين ، لكنني شاهد كان في قلب المعركة بكل فصولها . بيد أنني ـ رغم هذا كله ـ لست يائسا من قدرتي على مقاومة العوامل التي تجعلني صاحب غرض، وهي مقاومة أبذلها بقدر ما يطيق البشر. ولعلي بهذا الإعتراف أثبت حسن نيتي واحترامي لعقل من يتفضل فيقرأ هذا الحديث، ولقد يفيد في هذا المفتتح أن أقول أنه يعبر عن وجهة نظر أقسام أعرض من شخص، وأضيق من اتجاه ، أنها ليست شهادة فرد، ولكنها أيضاً ليست رؤ ية حزب !

(*) كتبت هذا المقال في مارس ١٩٧٦ ، وفي أعقاب انتهاء معركة الانتخابات الأولى لمجلس ادارة اتحاد الكتاب المصريين ، لكنه لم ينشر الا في عدد يوليو ١٩٧٧ ، من مجلة الثقافة البغدادية ، ولأنه كتب في أعقاب المعركة مباشرة ، فقد نجح في الاحتفاظ بعدد من التفاصيل الهامة ، لتجربة العمل الجمعي والصراع داخل جماعة المثقفين المصريين .

وغاية ما أتمناه أن يدفع هذا الحديث كل الأطراف الى ممارسة مسؤوليتها تجاه الحقيقة ، والبرهنة على إخلاصها للأمة وللوطن وللثقافة ، ممن يعنيهم هذا الحديث وامتداداته في السياسة أو في غيرها ، وإذا جاز لي أن أشترط أو أشير ، فإن مطلبين هامين يحققان ذلك الذي تمنيته :

● ● الأول : انني أنتزع لنفسي حق الحديث باسم هذه المجلة ـ بحكم انتمائي الى أسرة تحريرها ـ فأقول انها على استعداد لنشر أية وجهة نظر أخرى حول الموضوع الذي تثيره هذه الشهادة ممن كانوا على مسرح الحوادث، أو ممن يرغبون في ابداء الرأي فيما جرى ويسعون الى تحديد خطى المستقبل لما يمكن أن يجري، يستوي في هذا الذين يختلفون معنا في الرأي ، أو الذين يتفقون معنا فيه ، ولسوف يسعدني أن أتلقى هذه الشهادات كما انني أثق أن تحرير « الثقافة » يقبل الوعد بنشرها كاملة [١] .

● ● الثاني : أن المسؤولية تجاه الحقيقة تفترض من المسؤولين عن الثقافة والأعلام في مصر، وقد كانوا طرفا مصارعا ومناقضا لنا في هذه المعركة ، ألا يحولوا بيننا وبين تبيان وجهة نظرنا بأساليب يملكونها ولا نملكها ، أنهم يحوزون كل صحف مصر وكل مجلاتها ، ويسيطرون على كل منابر الرأي والنشر والأعلام ، ولقد كان بودي أن أسوق هذا الحديث في صحف القاهرة ، لولا أن تعليمات من الرقابة على النشر أُبلغت لكل الصحف والمجلات المصرية تنص على منع أمثالنا من الكتابة عن كل ما يتعلق بشؤون وزارتي الثقافة والاعلام وبشكل أخص ما يتعلق بمعركة اتحاد الكتاب ، أما وقد لاحظت أن أعداد مجلة « الثقافة » البغدادية الأخيرة ، أصبحت تُصادر في القاهرة ـ وخاصة تلك الأعداد التي أكتب فيها ـ فهلا يقبل المسؤولون في وزارة الأعلام والثقافة المصرية ، مشورتي بأن يستثنوا هذا العدد من المصادرة اذا كانوا حقا واثقين من سلامة موقفهم وصحة منطقهم ، ليتيحوا للمثقفين والأدباء والمتادبين فرصة قراءة

---

(١) لم تتلق اسرة تحرير الثقافة ، في حدود ما أعلم ، أية تعقيبات على ما رويته في هذه الشهادة . ولكن الأستاذ الدكتور عبد المنعم تليمه ، الذي ورد ذكره كثيراً في هذه الشهادة ، قدم ـ بعد نشرها بشهور ـ شهادته عن الوقائع ، ولا يمكن اعتبار ما كتبه ردا مباشراً عليها .

وجه من الحقيقة غاب عنهم ، خاصة وقد وعدنا بأن نفسح للجميع صفحاتنا ليردوا ويتحاوروا ، وأمامهم ـ اذا عزفوا عنا ـ صفحات تلك المجلات القاهرية الكثيرة التي يملكونها ويسيطرون عليها .

وتبقى بعد ذلك ملحوظة هامة لا مفر منها في هذا المفتتح ، ذلك أن ما سوف أسوقه من حديث، سيتعرض بحكم الضرورة لأصدقاء كثيرين وأعزاء تربطني بهم ـ وتربطهم بالآخرين ـ وشائج محبة ، وعلاقات صداقة ، ورفقة قتال على جبهات متعددة، تعلمت الكثير من بعضهم ، وزاملت آخرين في الكثير ، ولسوف يغضبهم بعض هذا الحديث، بحكم أنه يحلل ويعترض على مواقف عملية وفكرية لهم ، لكني لا أملك حياله إلاّ أن أغضبهم ، معتذراً سلفاً عن ذلك بحجتي الوحيدة : ليست المسألة قضية أشخاص ـ مهما بلغ اعزازنا لهم ـ لكنها مستقبل العمل الجمعي للمثقفين المصريين . واضافة إلى هذا فانني أنبههم إلى أنهم لم يلتزموا بما يريدون الزامنا به ، وهو أن يكون خلافنا داخلياً وخاصاً ، وليس علنيا وعاماً ، حرصا على وحدتنا ، فهم قد لجأوا الى صحف القاهرة ، وهاجموا شعرا ونثراً ، مع علمهم بأننا لا نملك نفس فرصهم ، ثم أنهم لم يحافظوا على هذه الوحدة ولم ينشدوها ، نحن اذن ابرياء من دمهم عندما نسيله بالحقيقة الباردة ، وليس بالتآمر بليل . ومع ذلك فقد حاولت قدر الطاقة أن أعقل غضبي وهو كثير ، وأسوس سخطي المتفجر على ما أعتبره ـ ويعتبره كثيرون ـ أخطاء جسيمة ارتكبوها ، حرصا على الحب لهم وعلى العمل مستقبلاً معهم . ولهم بعد هذا أن يعترضوا على ما كتبت أو يختلفوا معي فيما عرضت، حقهم في ذلك مكفول بحكم أدبيات الحوّار وتقاليد الديمقراطية .

فاذا كان لي أن الخص طبيعة الجولة الأولى من معركة اتحاد الكتاب المصريين ، لقلت : كانت صراعا بين سلاح يميني فاجر . . وأسلحة يسارية فاسدة .

ولسوف يقول من يقرأ هذا المفتتح : أنت تقودنا الى حقل الغام . وذلك شيء لا أنكره !

الثعالب تحرس حقول الكروم :

ليس جديداً أن نقول أن المشكلة الديمقراطية في مصر هي أقدم أمراضها المتوطنة ، ولعل علماء « الجيوبولتيكا » وحدهم هم الذين يفسرون كلا الأمرين بنفس السبب: النهر . ففيه تعيش قواقع البلهارسيا والأنكلستوما ، ومنه ـ وبسببه ـ نمى الحكم المركزي الذي يلازم وديان الأنهار ، وأصبحت قنوات الرّي وشبكته ـ التي تتطلب دائما حكومة مركزية قوية ـ هي الأخطبوط الذي يلتف حول الأعناق ويمتص الدماء، ويخنق المبادرة ، ويطفيء القدرة على التفكير أو المغامرة بالمعارضة.

وهكذا انتهى الأمر بأن افتقدت الطبقات والشرائح الاجتماعية المصرية الى كل أشكال التنظيم : الاقتصادي والسياسي والفكري ، وعرفت مصر ـ كما عرفت بلاد نمط الانتاج الأسيوي ـ برجوازية قادرة وفاجرة ، وزاد من فُجرها أن القوى البروليتارية ـ أو المنتمية اليها بالفكر ـ عجزت ، أو انشغلت ، عن مهمتها العاجلة أن تقود هذه البرجوازية الى معامل البحث والتشريح والتحليل ، تستخبرها سرها المطوي ، وتنتزع منها كل سماتها لتحدد بالتالي كيف تواجهها أو على الأقل ـ كيف تلزمها موقف الدفاع !

على جبهة المثقفين البرجوازيين يبدو الأمر أكثر تعقيداً ، اذ المفروض نظريا أنك تتعامل مع شرائح تعي دورها ، خرجت من قوقعة الذات الى آفاق الإهتمام العام بمشاكل القطر والأمة والكون كله : تضنيها الطبيعة ويقلقها ربما ما وراء الطبيعة . ويزيد من تعقيد الأمر أن يكون المثقف من « العالم الثالث » ذلك النمط الانساني الذي لاحظ « فرانز فانون » ـ بمزيد من الدهشة ـ انه يعيش في وهم بأنه يؤدي دوراً في تطوير الحياة وتطوير المجتمع لمجرد أنه يلقى للجماهير ، بين الحين والآخر ، بقصيدة أو مقال أو رواية !

فإذا كان هذا المثقف من مصر ـ أو الأقطار العربية الأخرى التي تتشابه معها في الظروف ـ فعليك أن تلبس قناعا واقياً لعقلك عند التعامل معه ، حرصا على هذا العقل من التبخر ، وإلاّ فماذا تفعل أمام حزمة من النرجسية

والتعصب واختلال المنطق، انك تتعامل مع حالة نفسية ، ومن المؤسف أنك لست طبيباً نفسياً كفرانز فانون فذلك قد يسهل العديد من الأمور. وكثيرون يتمنون لو كان الفقر رجلاً ، إذن لقتله سيدنا « علي » كرم الله وجهه وأراحنا منه ، لكن أكثر منهم يتمنون لو كانت البرجوازية مرضاً عضوياً ـ وليست نوعاً من أمراض الحساسية ـ اذن لأحتشدوا له بمكتشفات الطب، ذلك أن البرجوازية ـ في نمطها المصري والعربي ـ تبدو كما لو كانت حالة سيكوسوماتية ، وينبغي عند التشخيص ألا نغفل ما يقوله العارفون في دنيا الجيوبولوتيكا ، فضلاً عن الهوستاريانيين ومن لفَّ لفهم :

الداء البرجوازي اذن هو جوهر المأساة !

اذ ماذا تتوقع من مثقف في بلد متخلف ، يعانق الأمية والهاً ، تشرّب ـ المثقفـ ـ حتى النخاع قيم الحياة البرجوازية لتصبح عفونتها عطره الداخلي ، ونمى تحت ناقوس زجاجي ، محصن ضد الشمس والهواء النقي وكل معطيات الطبيعة والواقع . هو دودة ورق لا أكثر : لا يعرف الشارع ، يجهل الناس والحياة ، لم يعاين الذين يموتون جوعا وقهراً وفقراً . وحتى هؤلاء المثقفين الذين لا تحلوا لهم النقنقة إلا بلفظة البروليتاريا ، يتعاملون معها كمصطلح ورقي غاليا

ملحوظة : ليس هذا حكماً أصدره على الناس ، وآية ذلك أنني لا أستثني من هذا التشريح أحداً حتى أنا نفسي . واذا غضب الأصدقاء من هذا التوصيف فانني أقبل القول بأنني أشرح نفسي ، مكتفياً بفضيلة مواجهة الذات بحقيقتها .

كسبب لذلك ، ونتيجة له في نفس الوقت ، أفتقد المثقفون المصريون ، لأبسط أشكال العمل الجمعي المنظم، ذلك الذي كان وما زال الهم المقيم لكثيرين : كيف تلتقي هذه الجزر الشظايا التائهة في الخلجان والمحيطات . ثمة يقين ثابت لدى كثيرين أن توحدها ـ على أسس مبدأية ـ يمكن أن يفعل الكثير.

شاقني كثيراً ـ ولفترة طويلة ـ أن المكتبة العربية زاخرة بكتب عن مجالس الأدباء والشعراء ، بدءاً من القرون الوسطى الى العصر الحديث، قرأت ما وقع

بين يدي منها ، ضربت كفي دهشاً ، كلها نكت وفكاهات ومقالب وتشنيعات وأشياء من هذا القبيل . أهذه هي تجمعات المثقفين ؟ . تلك الجزر المعزولة عن الدنيا في بلاد محتلة ومستذلة ومستنزفة ، لكن الأمر لم يكن سيئاً تماما ، عرفت مصر ـ بدءاً من الثورة العرابية ـ التجمعات الثقافية في شكل جمعيات ومنظمات . فاذا قبلت حكما عاماً ـ على هذه البداية التي انتهت بشكل ما في تموز ١٩٥٢ [دون أن تطالبني بالبرهنة على صحته لكيلا يتشتت بنا الحديث]، فسوف أقول أنها في معظمها تتميز بانعزال عما هو آني ولحظي ويومي وحياتي ، الفرق بينها وبين مجالس المقالب والفكاهات انها قامت بدور حضاري : ترجمت وناقشت وفكرت ونشرت ، لكن السياسة بكل سخونتها خرجت من مجال اهتماماتها تماما !

وتأتي مرحلة العسكريتاريا البرجوازية ـ لعنها الله في الماضي والحاضر والمستقبل ـ فيها تَعَسْكَرت الثقافة كما حدث لكل شيء . وفي مصر، التي رزح العَسْكَر على قلبها ربع قرن ـ وهي كارثة لم تحدث لأي قطر عربي آخر ـ سارت الثقافة بنفس منهج الانضباط العسكري . بشعار: الأمر والطاعة . نفذ الأوامر ثم تظلم . اكتب لتنافق . ارتد قناع الرتبة الأعلى . ما في داخلك ليس مهما. يعرف صاحب الرتبة الأعلى أنك تغلي من الداخلي وتحتقره ، وربما تشتمه سرا . لكن ما يهمه فعلا هو أن يجبرك على أن تنفذ له ما يريد . انه بالقطع مريض نفسيا ، يتلذذ بتحطيم انسانيتك ، في علم النفس يسمون ذلك سادية ، عندما يكون القائد يمينياً فعلى اليساريين أن يستميتوا في الدفاع عن اليمينية ، وإلاَّ فليس لهم عندنا سوى منفى الواحات ومعسكر أبو زعبل ، والضرب حتى الموت لشهدى عطية ، والإذابة في المحاليل لفرج الله الحلو ، فاذا انقلب القائد فأصبح يسارياً فعلى اليمينيين المساكين أن يشتروا أردية اشتراكية من أقرب محل ، وأن يسارعوا باستيراد كل شعر الهجاء ليسبوا اليمينية ويزدروها وإلاَّ طُردوا وشُرِّدوا !

سأبدو مثالياً ـ بالمصطلح الفلسفي ـ إذا ما قلت أن روح الأمة كادت تختنق ، ولكن تلك هي الحقيقة بكل علقمها . لم يكن هناك من حل سوى العمل الجمعي المنظم والمستقل لكافة القوى والشرائح الاجتماعية وعلى مختلف

الأصعدة : منظمات اقتصادية وسياسية وثقافية تتصدى لتلك المحاولة الشريرة لتطويع الجدل الاجتماعي والصراع الطبقي لرؤى البرجوازية ، وعن طريق أشرس عناصرها : العسكريتاريا ، لكن ربع قرن من الافتقاد لذلك ليس وهما ولكنه واقع . نحن نبدأ حقا من الصفر، ولنحمد الله لأننا لا نبدأ من السالب ، فالصفر أرحم من ناقص واحد ، أو ناقص عشرة.

وبالمنهج الجدلي ليس غريباً أن تنبت شجرة وسط حطام منزل أنهار على سكانه ، وردم جثثهم ، لذلك جاءت هزيمة حزيران لتختل معها نسبياً قبضة العسكريتاريا ، بعد أن انفضحت وتعرت ، وفي وسط هذا الحطام ـ وربما برد فعل لآلام النكسة نفسها ـ بدأ المثقفون المصريون الحركة ، كما بدأتها شرائح اجتماعية اخرى.

وكمجرد اختيار انقطة مناسبة نبدأ منها الحديث، كان مؤتمر الزقازيق للأدباء الشبان في عام ١٩٦٩ ، نبتت فكرة المؤتمر داخل أروقة « منظمة الشباب الإشتراكي »، والتقطها السيد « شعراوي جمعة » ـ وكان أيامها وزير للداخلية وأميناً لطليعة الاشتراكيين ـ وليس مهما هذا التناقض المضحك أن يرعى المؤتمر « شعراوي جمعة » الذي كان يرعى في الوقت نفسه ـ كوزير للداخلية ـ أجهزة الأمن الضارية في وزارة الداخلية وعلى رأسها « المباحث العامة » التي كانت تضمن مكاتب لمكافحة كل شيء : الشيوعية والصحافة والثيوقراطية والتقدمية والرجعية والفلسطينية والعروبية والامبريالية !

وعلى عكس ما توقع من صمموا المؤتمر تفجرت المعارضة بين صفوفه ، معلنة بذلك جوهر الحركة الكامنة للمثقفين المصريين : المطالبة بديمقراطية حقيقية ، ورفض المحاولة المستميتة للبرجوازية العسكرية لَقَوْلَبة تفكيرهم وحركتهم ، وأحيانا ابداعاتهم الفكرية والسياسية في اطارها ، وتعبيرا عن هذا الجوهر احتج المؤتمر على اعتقال بعض الكتاب ، وطالب بحماية حريات التعبير والنشر ، وفي أروقته صيغ المطلب ، الذي ظلَّ على امتداد خمس سنوات ـ منذ ذلك التاريخ ـ أهم شعارات الحركة الثقافية المصرية : «اتحاد الكتاب » ..

وجرياً على سنن العسكريتاريا المصرية الحاكمة ، كان لا بد من إغتيال المؤتمر ، كانوا قد أقاموه وفي ظنهم أن يحتوونه فيؤيدهم ، أما وقد نزع إلى المعارضة وتجرأ بالمطالبة ، فلا مفر من تشييع جنازته ، وتجميد مقرراته ، وأن تكون دورة إنعقاده الأولى هي بيضة الديك لا تتكرر أبداً وحتى هذه اللحظة ! .

لكن ذلك لم يمنع شعار المطالبة بإتحاد للكتاب من أن يصبح حلماً من أحلام المثقفين المصريين ، ولا أحد يدري كيف فرض هذا الشعار نفسه على برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في نهاية ١٩٧١ ، فجاء البرنامج ليقول بالنص : « ولعله يكون من المناسب أن يتبنى الإتحاد الإشتراكي فكرة إنشاء إتحاد عام يضم الأدباء وكتاب السياسة والقانون وإتحاد للفنانين بتخصصاتهم المختلفة » . وجرياً على السنن التاريخية للعسكريتاريا ، فإن إقرار المطلب في برنامج العمل الوطني وإحالته على « الإتحاد الإشتراكي » ليتبناه لم يكن يعني سوى أن يصبح « إتحاد الكتاب » تنويعه على نفس لحن المنظمات الجماهيرية الخاضعة للوصاية والفاقدة لأي نوع من الإستقلال .

وكان الإتحاد الإشتراكي منظمة وهمية تعلق لافتة التنظيم السياسي ، وهي ليست أكثر من إدارة بيروقراطية تابعة للسلطة التنفيذية ، تقوم بدور المحلل لإجراءاتها ، فإذا أرادت أن تمتلك الصحف نقلت ملكيتها إلى هذا الإتحاد ، وإذا أرادت أن تسيطر على أي منظمات جماهيرية ، إستصدرت قانوناً بضرورة أن يكون أي مرشح لكل منصب قيادي في تلك المنظمات ، عضواً عاملاً في الإتحاد الإشتراكي ، له حق الإعتراض على ترشيحه ، ويفقد مقعده ـ بعد إنتخابه ـ إذا فصله الإتحاد الإشتراكي من عضويته .

كانت رعاية « الإتحاد الإشتراكي » لإتحاد الكتاب . . كرعاية « شعراوي جمعة » للمؤتمر ، كحراسة الثعالب لحقول الكروم . . وكتولي القطط لشؤون الفئران . . وليس من السخف دائماً استخدام الحكم المبتذلة لذلك قال المثقفون : ما أشبه الليلة بالبارحة . وإنطلقوا يدافعون عن الحلم ، فصاغوا لأول مرة شعار : « نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين»! . وكان معنى الشعار ببساطة رفض لوصاية الثعالب على حقول الكروم ! .

ولأنه ليس من شأن الحكم في مصر ـ منذ ابتلاها الله بـالعسكريتـاريا ـ أن يهتم بما يريـده الناس ، فقـد إنهمكت وزارة الثقافـة المصريـة في إعداد مشـروع قانون بإنشاء إتحاد للكتاب ، فَعَلَتْ ذلـك في مكاتبهـا وبموظفيهـا ، ودون عنايـة بالأدباء أو بالكتاب ، وضربت حلقات من السِّرية حوله ، في مناخ ، ربما لم يكن هو الظرف الأكثر ديمقراطية ، بعد أن تولى أمرها الأميرلاي ـ العميـد ـ « **يوسف السباعي** » : الحقيقة العسكرية الثابتة في الحياة الثقافية المصرية منذ عـام ١٩٥٢ وحتى الآن . وكان قد جاء وزيراً على انقاض الديمقراطية ليكون المبرر الرسمي للحملة اليمينية الشرسة والمنحطة ، ضد الكتاب والصحفيين المصريين ، خاصة بعد أن دفع بشجاعة ـ ستذكر له في تاريخه ـ عن إجراءات « **لجنة النظام بـالإتحاد الإشتـراكي العربي** » بفصـل أكثر من مـائـة كـاتب وأديب في فبـرايـر ـ شبـاط ـ ١٩٧٣ ، وخلال ذلك العام ، أعدت « **وزارة الثقافة** » مشروعاً للقـانون قـدمته لمجلس الشعب وتأخر هناك حتى أدركه قـانون آخر صدر في عـام ١٩٧٤ يلغي عضوية « **الإتحاد الإشتراكي** » كشرط للترشيح لعضوية مجالس إدارات النقـابات المهنيـة والعماليـة وكافـة المنظمـات الجمـاهيـريـة ، وبـرفـع وصـايتـه عن تلك المنـظمـات ، وبهـذا سحب مشـروع القـانـون من مجلس الشعب ، وأخـذ المطرزون ، في أروقة « **وزارة الثقافة** » ، يعيـدون زخرفتـه ليتناسب مـع الظرف الجديد .

وخلال ذلك كـان الصراع عـلى الجبهة الثقـافية محتمـداً ، إذ كان طبيعيـاً ـ وضرورياً ـ أن تتصدى جماهير المثقفين المصريين لذلك التخـريب الذي تمـارسه الأجهـزة الثقافيـة الرسمية ضد العقـل والوجـدان المصري ، من هنـا تفجـرت مجمـوعة من الأزمـات الضاريـة سبق لنا إستعـراضها في مقـال سابق (راجـع : **موسم الهجرة إلى منافي الصمت ـ الثقافة ـ ك ٢ ـ ١٩٧٦**) . لكن ما أحال ذلك كلّه إلى ضحك كالبكاء كانت حملة يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، التي إستضافت خلالها السجون المصرية حوالى خمسمائة من اليساريين المصريين كان من بينهم عدد وافر من الكتـاب والمثقفين ، وكـان أظرف مـا حدث في هـذه الحملة المضحكـة أننـا فوجئنا يوماً بإستدعاء إثنين من زملائنا المحبوسين معنا في ليمان طره ، هما الناقد السينمـائي « **محمـد كـامـل القليـوبي** » والقصـاص « **محمـد صـادق رومِيش** »

لإستكمال التحقيق معهما ، وفوجيء الإثنان عند وصولهما إلى دار النيابة العامة ، بأنهما متهمان بالدعوة إلى إنشاء إتحاد وطني ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، وأنهما متهمان بمناهضة « وزارة الثقافة » ، وكان التقرير الذي أعدته أجهزة الأمن - بناء على بلاغ من « وزارة الثقافة » - مضحكاً للغاية ، وقد رد الزميلان على وكيل النائب العام الذي وجه إليهما التهمة وهو خجل مما تدهور إليه حال الدنيا ، وأصبح الإتهام مثار سخرية مركزة منا ، خاصة أننا لم نفهم وجه الإثم في الدعوة إلى إنشاء إتحاد ديمقراطي وطني مستقل ، أهي وطنيته أم ديمقراطيته أم إستقلاله ؟ .

وتكسرت نصال الحملة الضارية على اليسار المصري ، وفي مايو (أيار) ١٩٧٥ كان آخر الذين اعتقلوا في حملة مُفْتَتَح العام قد غادروا السجون ، وإستمر المهتمون منهم بشؤون الجبهة الثقافية يطالبون بإتحاد وطني وديمقراطي ومستقل ، وإستمرت الجمعية الماسونية التي تدير أمور الثقافة في مصر تعد لإعلان قانون الإتحاد في مكاتب كبار الموظفين دون إهتمام بالكتاب أو الأدباء ! .

وفي صمت تام وافق « مجلس الشعب » - في جلسة ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٧٥ - على القانون ، وصدق عليه رئيس الجمهورية ، لكن أحداً لم يعلم شيئاً عن ذلك كله من جماهير المثقفين ، حتى فوجيء الجميع بإعلان تنشره الصحف بفتح باب القيد في جداول الإنتخاب وبدأ الخوض في حقول الألغام ! .

الوزارة الماسونية للثقافة المصرية :

كان طبيعياً أن يأتي القانون مليئاً بالثغرات ، وأن يعبر عن ديمقراطية اليمين المصري المزيفة ، وأن يفشل حتى في تزيين وجهه الفاشستي القبيح . . ورصد الناقدون للقانون من أول قراءة هذه العيوب ، وتعددت نقداتهم ، ويكاد بيان جمعية « كُتّاب الغد » يمثل الحد الأقصى في التفتيش عن عيوب القانون ، والتوصل إلى ثغراته ، كما أنه في تحديده العملي للموقف من الإتحاد ، يمثل

أقصى المواقف اليسارية تطرفاً ، وهو الدعوة للمقاطعة الكاملة للإتحاد ، وعدم الإعتراف بوجوده ، مع السعي في نفس الوقت لإنشاء إتحاد « ديمقراطي » و « مستقل » ، و « موازٍ » للإتحاد الحكومي . .

ولا يمكن فهم موقف « كُتّاب الغد » من الإتحاد ، دون فهم طبيعتها ، وظروف إنشائها . . ففي بداية السبعينات ، برزت الجمعية كصوت متميز في الحياة الثقافية المصرية ، إذ كانت منبر الأدباء الرافضين ، وكما وصفت نفسها فإنها نشأت لتضم « تحالفاً إجتماعياً وثقافياً عريضاً من القوى الصاعدة التي تعمل على تقويض العالم القديم : عالم النهب الإستعماري والتوسع الصهيوني ، والإستغلال الرأسمالي » وهذا التجمع يضم كتاباً وأدباء « أتوا جميعاً من مدارس وإتجاهات أدبية مختلفة : الواقعية الإشتراكية والواقعية النقدية والرومانسية الثورية والإتجاهات التجريبية الجديدة ، التي تبحث عن وسائل جديدة للتعبير عن العلاقات والأشياء الجديدة . . تجمع بينهم أرضية مشتركة وموقفاً واحداً هو الإلتزام بالقضية الوطنية الديمقراطية والدور الذي ينبغي على الكاتب والفنان أن يقوم به ، بإسهامه في تشكيل العلاقات الإجتماعية ، ومعايشة فاعلية الإنسان في كفاحه لتقويض سيطرة العلاقات الخانقة للإنسان في كل نواحي حياته » .

وقد دعت « كُتّاب الغد » هذا التحالف لكي يأخذ موقفاً متميزاً في الحياة الثقافية المصرية ، بأن يقاتل ضد كل الأشكال والإتجاهات القديمة التي تعيد نغمات القرون الوسطى في أزياء عصرية ، والتي لا تمل الحديث عن سقوط الإنسان ، والتي تُغرق في أبراجها الوهمية مقدمة أدب العجز واللامبالاة ، وأن كانت - أي تلك الأشكال والاتجاهات القديمة - لا تمانع - حسب الظروف - في أن تضع على شفتيها إبتسامة تفاؤل ساذجة ، لا بإمكانياتها في تغيير الواقع وإعادة صياغته وتشكيل علاقته الإجتماعية في إتجاهها الصحيح ، ولكن لسيادة المناخ الذي يحاول - دون جدوى - أن يهيء الظروف من أجل إستمرارها ، بإحياء الأصنام والمعبودات القديمة ووضعها في ثياب عصرية ، ولكن عبثاً تحاول أن تخفي عوراتها أو تصمد تحت معاول الإتجاهات الجديدة الملتزمة بالتعبير عن الواقع الإجتماعي والعمل على صياغته من جديد ، رغم الحرب الشرسة التي

تشنها القوى القديمة والإتجاهات البالية ضد كل الإتجاهات الجديدة مستخدمة كافة الأسلحة والوسائل المتاحة لها والتي تبرز بشكل أساسي في إستيلاءها على أجهزة النشر ومحاولاتها المستميتة لقفل الباب أمام الإتجاهات الجديدة » .

وقد نشأت « كُتّاب الغد » كتطور هام لمجموعة المثقفين التي كانت تصدر مجلة « جاليري ٦٨ » والتي طرحت رؤاها في أعقاب نكسة حزيران ، وأصدرت سبعة أعداد من مجلتها ، وبرغم تميز المجلة في ذلك الوقت من حيث نزوعها للتجديد في أشكال كتابة مختلف الأنواع الأدبية ، إلا أن المجموعة التي تصدرها سرعان ما إكتشفت التناقض الذي يعتري صفوفها ، من خلال تنبهها لخطرين رئيسيين :

. . الأول : خطر بقاءها كمجموعة لا يضمها كيان منظم ، وتحولها بذلك إلى تجمع « شِلَلي » يقوم على العلاقات الشخصية ، لا كتنظيم تجمعه علاقات موضوعية .

. . الثاني : خطر إقتصار ثورتها على أشكال الكتابة الأدبية ، دون السعي لأداء دور مميز في الحياة الثقافية والفكرية ، الأمر الذي جعلها تضم عناصر من الأدباء والكتاب الفوضويين والساخطين ، وتحتضن أشكالاً أدبية تسعى لكل ما هو غريب ومثير وغير مفهوم ، ولا تقول شيئاً في النهاية ، وتنعزل بذلك إنعزالاً كاملاً عن المعركة الإجتماعية في بلادها .

وبتنبهها لذلك تحولت مجموعة « جاليري ٦٨ » إلى جمعية أدبية باسم « جمعية كتاب الغد » قاد الدعوة إلى تأسيسها الكاتب والناقد إبراهيم فتحي » . :

وتم شهر الجمعية طبقاً للقانون خلال عام ١٩٧٢ ، بعد عراقيل شديدة وضعتها أجهزة الأمن السياسي أمامها ، لأن معظم من تقدموا بطلب تأسيسها كانوا من المسجلين في قوائم تلك الأجهزة بإعتبارهم من المعارضين . كما أن رئيس الجمعية الناقد « إبراهيم فتحي » من العناصر الشيوعية المعروفة ، إذ سبق الحكم عليه في عام ١٩٥٩ بالسجن لمدة عشر سنوات ، ثم أفرج عنه بعفو

صحي ليعاد إعتقاله أكثر من مرة . . فقد إعتقل لمدة عامين بدءاً بصيف ١٩٦٥ ، وطاردته الشرطة في شتاء ١٩٧٣ بتهمة الإرتباط بالحركة الطلابية ، ثم قبضت عليه في صيف نفس العام ، حيث قدم للمحاكمة هو و ١٦ آخرين بتهمة إنشاء تنظيم شيوعي عرف فيما بعد باسم « حزب العمال الشيوعي المصري » ، وقد ظل سجين رهن المحاكمة لمدة تصل إلى عامين ، قبل أن يبرىء القضاء كل المتهمين في القضية . .

وقد مثّلت « كُتّاب الغد » جانباً هاماً من حيوية المثقفين المصريين ، رغم الصعوبات الشديدة التي إكتنفت نشاطها ، فإمكانياتها المالية كانت ضئيلة جداً ، كما أنها لاقت عنتاً شديداً في الحصول على مقر تواصل منها نشاطها ، كما أن أجهزة الثقافة الرسمية كانت ترفضها ، ولم تقدم لها بالطبع أية تسهيلات .

على أن الصعوبة الحقيقية التي واجهت « كُتّاب الغد » قد نشأت من ذلك التناقض الداخلي الحاد بين أهدافها وممارستها وعدم وضوح الإثنين ، والخلط بين الممارسة على صعيد السياسة والممارسة على صعيد الفكر والثقافة والأدب . .

لقد بدأت « كُتّاب الغد » في طليعة الدعاة إلى « إقامة حوار حقيقي بين جميع الإتجاهات الديمقراطية في الحياة الثقافية » إذ عن طريق الحوار « ستتأكد كافة الملامح الحقيقية لحركة الأدب الجديد في مصر ، الذي تبدأ إرهاصاته وملامحه في التشكل ، لتعطي التعبير الحقيقي عن الإلتزام بالموقف الديمقراطي تجاه الصراعات القائمة في الواقع المصري » . وأكد « كُتّاب الغد » ، أن هدفهم من أقامة هذا الحوار هو السعي « إلى قيام جبهة ثقافية عريضة من القوى الصاعدة » وهي جبهة مفتوحة لـ « كافة الأصوات التي تشق طرقاً أدبية غير مطروقة ، ولا تسبح مع التيار ، بل ضده ، مُعَارِضةً بذلك العادات الفنية العتيقة والأفكار المتحجرة في الفن والأدب » ، فهذه الأصوات « مدعوة للمشاركة في نشاط الجمعية كمنبر مستقل ، يقوم فيه الحوار في مناخ ديمقراطي يبرز ملامح الأدب والفن الجديدين ، دفاعاً عن حرية التعبير ، كخطوة جادة نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

ومع أن هذا التصور قد بدأ وقتها غامضاً بدرجة ما ، الا أن تفسير غ رضه على أي وجه من وجوه التفسير ، لم يكن ليجعله متوائماً مع الممارسات العملية « لكُتّاب الغد » ، فعلى عكس ما ورد بمانيفستو الجمعية ، فإنها لم تكن يوماً بؤرة للحوار ، أو خطوة في الطريق إلى جبهة بين المثقفين المصريين ، بل كانت دائماً مفجراً للصراع ، وعاملاً للشقاق والتشرذم ، صارعت حلفائها بأكثر مما ناجزت أعداءها ، في ظل الدعوة لإجتثاث ما كان يسمى آنذاك بالإنتهازية .

كان خطأ « كُتّاب الغد » القاتل والمميت ، أنها خلطت بين مهام الجمعية الأدبية ومهمات المنظمة الحزبية ، وخلطت بين ظروف النشاط السري للمنظمة الحزبية ، وشروط النشاط العلني ، فتصرفت منذ اللحظة الأولى لولادتها بشكل حزبي صريح ، حتى صنفتها أجهزة الأمن بإعتبارها منظمة واجهة لحزب العمال الشيوعي المصري . .

وبسبب خلطها بين مهامها كجمعية أدبية ، وبين دور المنظمة الحزبية فقد برز الدور السياسي « لِكُتّاب الغد » قبل أن تقوم بأي نشاط يذكر على صعيد مهمتها الأساسية كمنظمة ثقافية ، فمنح مؤسسوها عضويتها لنفر من قيادات الحركة الطلابية في الجامعات ، ولبعض المشتغلين بالسياسة ، دون أن يكون لهؤلاء أولأولئك أي إهتمام بالأدب والثقافة ، أو حتى إلمام بشؤونها أو مشاكلها ، بهدف الحصول على أصوات إنتخابية تؤكد سيطرة هؤلاء المؤسسين على الجمعية .

وكانت الأرضية السياسية التي وقف عليها مؤسسو « كُتّاب الغد » تقول بأن البرجوازية المصرية ، قد أفلست ، وآن أوان تشييع جنازتها ، وأن الظروف الموضوعية للثورة البروليتارية متوفرة بالكامل في البناء الطبقي للمجتمع المصري ، وبسبب عدم نضج الظروف الذاتية ، فإن على الحزب الثوري ، أن يمارس دوراً تحريضياً وإثارياً مستمراً وهو ما ينتهي بالتحام الظرف الموضوعي بالظرف الذاتي ، ونجاح الثورة .

وفي تطبيق هذا التحليل على واقع المثقفين المصريين ، ذهبت « كُتّاب الغد » إلى القول بأن مثقفي البرجوازية ، قد خانوا ، كما خانت طبقتهم ،

فأصبحوا بذلك خارج الجبهة التي تدعو إليها الجمعية ، وطُردوا من صفوف القوى المدعوة للحوار معها ، بل ونظرت إليهم الجمعية بإعتبارهم أعداء ، إذ أصبحوا في نظرها كتاب الأمس ، لا كتاب الغد !

ومن الناحية السيكوجيه المحضة ، فإن « كُتَّاب الغد » بدت عصاباً أصاب الحياة الثقافية المصرية ، فقد اعتلت منصة إصدار الأحكام ، لترفض عضوية معظم المبدعين الحقيقيين ، من أجيال مختلفة ، في حين إتسعت لعناصر من الذين يجهلون أسلوب العمل السياسي الصحيح ، بنفس درجة جهلهم بشؤون الأدب والفن .

وقد رفعت « كُتَّاب الغد » ثمن جمعها بين القول بعدم نضج الظروف الذاتية للثورة ، وإنتهاج ما كان يسمى بخط التحريض على الثورة ، إذ فرضت على نفسها أن تدخل معارك فوق طاقتها ، كانت تعلم قبل خوضها أنها عمليات إنتحارية ، ومع ذلك دخلتها ، لتتلقى ضربات باطشة من أجهزة الأمن ، بددتها وفرقتها وقضت عليها قبل أن تمد لنفسها جذراً في التربة الثقافية المصرية ، ومع أننا قد نعجب كثيراً ببسالة دون كيشوت ، فإن ما يبقى عادة من هذا الإعجاب هو ضحكاتنا الساخرة من حماقته .

وبعض ملامح هذه الحماقة ، أن « كُتَّاب الغد » التي إنغمست في ممارسة السياسة في جانبها الإثاري ، لم تُضف كثيراً إلى هذا الجانب التي كانت المنظمات الطلابية تقوم به بإقتدار ، بينما عجزت الجمعية عن آداء مهمتها الرئيسية ، وهي تنظيم العمل الجَمْعِي للمثقفين المصريين ، والعمل الدؤوب بين صفوفهم ، والبدء من حيث هم وصولاً إلى مشاركتهم الفعالة في شؤون أمتهم . .

ودفعت « كُتَّاب الغد » ثمن فهمها الميكانيكي للواقع ، هذا الفهم الذي بدا في إعتمادها مقوله، أن مثقفي البرجوازية قد خانوا ، لأن طبقتهم قد خانت ، وهي مقولة تكشف الجهل بالدور المتميز الذي يلعبه المثقفون في مجتمع كالمجتمع المصري والإمكانيات الواسعة لتغير موقف كثيرين من مثقفي البرجوازية ، خاصة أولئك الذين لا تربطهم بها سوى الوشائج الوطنية

والقومية ، وأحلام التقدم والديمقراطية والرخاء ، وهي روابط قصمتها البرجوازية من جانبها ، فمهدت بذلك ، لإنتقال أكثر مفكريها إستثارة ووعياً إلى صفوف الجماهير الشعبية ، إذا ما أحسن مثقفي اليسار آداء دورهم ، وقيادة الآخرين في نضالات جزئية متنامية ، تحقق التدرج في ترقية الوعي . .

وقد إعتبر « كتاب الغد » أنفسهم أصحاب الخط الصحيح الوحيد في العمل الجمعي بين المثقفين ، وعمدوا ذواتهم قادة لهذا الخط الصحيح الوحيد ، وهكذا وجدوا أنفسهم وحدهم على قمة الهرم الوهمي التي اعتلوها ، واكتشفوا ـ متأخراً ـ أن مزاعمهم النرجسية تلك ، يكذبها الواقع الذي يقول بإنفضاض المثقفين عنهم ، وتقلص دور جمعيتهم ، وتحولها إلى حلقة محدودة العدد .

وبرغم كل تلك العيوب القاتلة ، فإن كتاب الغد ، ظلت قادرة على أن تعكس جو الإحتجاج داخل صفوف المثقفين ، صحيح أنها كانت أقرب إلى الفوضوية في ممارساتها ، لكن ذلك كان طبيعياً ، في مواجهة « الفوضوية اليمينية » التي سيطرت على أجهزة الثقافة في مصر آنذاك .

وقد إنتهى وجود « كُتَّاب الغد » الفعلي في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ حين إعتقلت أجهزة الأمن معظم مؤسسيها ، ولكن التيار الذي كانت قد حفرته في الحياة الثقافية المصرية كان ما زال مؤثراً ، حين صدر قانون إتحاد الكتاب ، فلاحقته ببيان عنوان « نقابة تسمى إتحاد الكتاب ؟ . . . أم إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة ؟ » يقول نصه الكامل :

« صدر أخيراً عن الجهات المسؤولة قانون بإنشاء نقابة تسمى إتحاد الكتاب ، وهو القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ ، الذي تم تمريره من خلف ظهر الكتاب المصريين وفي غيبة أي تمثيل حقيقي لهم ، ليخرج من دهاليز وزارة الثقافة على يد حفنة من مديريها الذين يتحكمون في كافة المواقع المهيمنة على حياتنا الثقافية .

« ولسنا هنا بصدد مناقشة مفصلة لهذا القانون ، فالصيغة التي صدر بمقتضاها والتي توصي « بإنشاء نقابة تسمى إتحاد الكتاب » كما تنص المادة الأولى

من مواده ، لا علاقة لها باتحاد للكتاب أو حتى نقابة مهنية تسمى إتحاداً كما يقولون ، وإنما هي تكليف بإقامة إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة ، لها صلاحيات القمع الكامل لحريات الكُتّاب المصريين ، وإجهاض كفاحاتهم المستمرة من أجل إتحادهم المستقل .

« ولم يكن لأحد منا ـ نحن الكتاب الديمقراطيون ـ أن يفاجأ بظهور مثل هذا المسخ الذي يدعونه إتحاداً بصورته التي قدم بها ، فما الذي يمكن أن تخرجه لنا وزارة الثقافة أو أي جهة أخرى بمعزل عن وجود الكتاب وبغير أي تمثيل حقيقي لهم .

« فمن المؤكد أن الكتاب لن يفاجئوا ذات صباح جميل بتتويج كفاحاتهم عن طريق فرمان يلقى عليهم لتنفيذه ، وإنما ستقع عليهم ، وعليهم وحدهم ، مهمة إنشاء هذا الإتحاد ، وإيجاد الصيغة الصحيحة التي تكفل لهم كافة الضمانات الخاصة بحرياتهم في التعبير والممارسة الديمقراطية ، ملتزمين بمسؤولياتهم تجاه تغيير الأوضاع المتخلفة والعلاقات القائمة على الإستغلال ـ بالتعبير عن أماني الشعب في الحرية والتقدم .

« إن الصورة التي صدر بها قانون الإتحاد هذه المرة ، لا تخلو من الدلالة التي توضح إلى أي درك إنزلق واضعو القانون ، مع واحد من أكثر مطالب الحركة الثقافية في بلادنا أهمية والحاحاً ، كما لو كانت حرباً مسعورة موجهة تجاههم ، متصورين أنهم قد أستفادوا من تجارب هزائمهم السابقة ، فالمشروع قد تم وضعه في سرية كاملة ، ولم تتسرب حتى مجرد معلومات عنه كما حدث في مرات سابقة أدت إلى أن يموت قبل أن يولد ، وكما هو الحال في معركة حربية تسلح مصدرو القانون بالسرية والكتمان الكاملين حتى إعتماده ، مباغتين به أعداءهم من الكتاب والمثقفين . وهذا ما يعكس الموقف تماماً ، فليس « إتحاد الكتاب » في نظر هذه الحفنة البيروقراطية سوى أداة لتكميم أفواه الكتاب المصريين ، وسلب حقوقهم ، ومحاولة منهم في الوقت نفسه لتقديم تمثيل زائف للمثقفين المصريين في الخارج ، بعد أن فضحت الصورة القائمة للأوضاع الثقافية في بلادنا أمام العالم كله ، ومحاولة لترميم مهزلة أمانة « إتحاد الكتاب

العرب » التي يحتكرها السيد « يوسف السباعي » وزير الثقافة الحالي ، والأمين العام لإتحاد الكتاب العرب ، كممثل دائم ووحيد لبلد منع كتابه من إقامة إتحادهم ، وتم تغييبهم عن الساحة تماماً عندما شرعوا في إقامته .

« إن ما نحن إزاءه اليوم كما أسلفنا هو قانون صادر بـإنشاء إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة ، نود أن نوضح أننا لسنا أمام إختيار بالإنضمام إليها أو عدم الإنضمام . فلا خيار لنا في ذلك لأن ما يُعرض علينا لا يشتمل على أية حدود دنيا لأية مقومات من أي نوع لإتحاد للكتاب المصريين .

« فالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ ، الخاص بإنشاء هذه الإدارة التي يدعونها إتحاد الكتاب يتكون من أربع وسبعين مادة موزعة كما يلي : ١٥ مادة عن شروط العضوية (المواد من ١٤ إلى ١٧) ـ ٢٥ مادة عن كيفية إدارته (المواد ١٨ إلى ٤٢) ـ ١١ مادة عن كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية إستثمارها (المواد من ٤٣ إلى ٥٣) ـ ١٣ مادة خاصة بتأديب أعضائه (المواد من ٥٥ إلى ٦٧) ـ ٣ ـ مواد خاصة بحل الإتحاد (المواد من ٦٨ إلى ٧٠) ـ مادة واحدة عن أهدافه (المادة ٣) ـ ٦ مواد أحكام خاصة بتطبيق القانون .

« مع ملاحظة عدم وجود مادة واحدة خاصة بأي حق من حقوق أعضائه ومن المؤكد أن نظرة واحدة لتقسيم مواد القانون ستضعنا للوهلة الأولى في مواجهة دلالة هامة لا يمكن تجاهلها تحدد الهدف الحقيقي له ، فهذا الدور الخاص للمواد التأديبية التي تشكل حوالي عشرين بالمائة من عدد مواده بالإضافة إلى النصوص المجحفة المتعلقة ببقية المواد ـ والتي سنناقشها في حينها ـ لا يقابلها ولو مادة واحدة خاصة بأي حق من حقوق أعضائه باستثناء النص في الفقرة (ز) من المادة (٣) ، على « رعاية حقوق أعضاء الإتحاد والعمل على ترقية شؤونهم الأدبية والعادية ، وضمان حرية التعبير الملتزم بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الدينية والإنسانية » .

« حيث يبدو الحرص الشديد من جانب واضعي القانون على وضع هذه الصيغة المائعة كضمان للعصف حتى بهذا الحق الوحيد الذي يرد بشكل هامشي

تماماً كفقـرة متأخـرة في المادة الـوحيدة الخـاصة بـأهداف الاتحـاد ، بحيث يمكن إستخـدام هذه الصيغـة في إطارهـا المجرد ـ في وقت تتصـاعـد فيـه مـوجـة المـد الرجعي في بلادنـا ـ ضد كـافة القـوى التقدميـة والديمقـراطية ، فليس هنـاك ما يسمى بهذا الشكل المجرد بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الإنسانية وإنما هنـاك تلك المبادىء التي تـرتبط بنضال الشعب المصـري والشعـوب العـربيـة في إرتبـاطه بنضـال شعوب العـالم جميعاً من أجـل تحررهـا من علاقـات الإستغلال والقهـر والتخلف ، تلك للمبـادىء التي تحـدد الأسـاس الـوطني الـديمقـراطي لنضالها ، وعلى الرغم من هذه الصيغة المائعة ، التي تجيد القوى المعادية للتقـدم تفسيرها لتتسق مع مصالحهـا في أي طور من أطـوار صعودهـا وإضمحلالهـا على حد سواء ، يأبى القانـون إلا أن يصنع المزيد من الأحكـام ، حول هـذه الفقرة فمن يدري بما ستأتي به الأيام ؟ ! ولذلك تتدارك المادة (٥٥) من القانـون هذا الحق الهزيل لتحدد بأنه « لا يجوز للعضو المجادلة في الأمور السياسية والدينية بما يتعارض مع النظام العام والآداب ، كما لا يجوز له تناول المشروبات الـروحية أو مزاولة القمار بمقر الإتحـاد أو فروعـه » . ولعل هـذه المادة الفـريدة تفضـح تمامـاً الوجه اللاديمقراطي والمعادي لأبسط حقوق الكتاب والمثقفين في بلادنا . وتـطيح بـأحد الأدوار الـرئيسية التي ينبغي لإتحـاد الكتاب أن يقـوم بها . حيث يـوضـع الكتاب دائماً في وضع ما يسمى بعدم التعارض مع النظام العـام سياسيـاً بشكل مستمر ، بما يمثل إعتداء سـافراً عـلى كافـة الحقوق السيـاسية للكتـاب ، وهكذا يسعى القانون إلى تأبيد تبعية الكتاب للنظام القائم (أي نظام مهما كـان نوعـه) متعارضاً بذلك مع أبسط حقوق الإنسان في حرية الفكر والرأي والعقيدة .

« وفيما عدا هذا » الحق الوحيد للكتاب !! « المشار إليه في فقرة واحدة من المادة التي تحدد أهداف الإتحاد تحديداً مموهاً ، تنصب بقية الأهداف في صيـاغات عامة وأهداف مائعة يمكن لأي دار نشر في قطاع الأفراد أن تدعيها لنفسها ، مثل نشر الجيد من التراث العربي (الفقرة هـ ـ مادة ٣٥) ، وترجمة الجيد من الإنتاج الفكـري العربي إلى اللغـات الأجنبية ، ونقـل روائع الإنتـاج العـالمي إلى اللغـة العربية (فقرة و ـ مادة ٣٥) ، وتشجيـع الكتاب الشبـان ومساعـدتهم على نشـر إنتاجهم وترويجه (فقرة ط ـ مادة ٣٥) . . الخ .

« ثم يأتي عدد آخر من الأهداف متداخلاً مع أهداف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مثل إثراء الحضارة الإسلامية (فقرة أ ـ مادة ٣٥) ، وإيضاح دور الرواد العرب في بناء الحضارة الإسلامية (فقرة هـ ـ ٣) مع ملاحظة أن ذلك الإبتسار المتعمد يحدد دائماً الأساس الذي تتناوله هذه الفقرات في تأكيد الأفكار السلفية ، والتعامل مع التراث العربي بتحديده بهذه الشروط التي تغفل الجوانب الحية والمتقدمة فيه ، في وقت يستخدم الكتبة الرسميون في مجلة « الثقافة الأميرية » التي تم إحلالها محل كافة المجلات السابقة بعد الإجهاز عليها ـ كلمة « القرامطة » للهجوم على الكتاب التقدميين ، بينما يكتب رئيس تحريرها واصفاً « ابن رشد » بأنه ليس كاتباً إسلامياً أصيلاً ، وإنما أتى ببضاعته من الغرب ثم ارتدت إلى الغرب مرة أخرى ، وهكذا فإن السادة حملة ألوية التجهيل في ثقافتنا كما تقدمها المنابر الرسمية والذين تبدو بصماتهم الواضحة على القانون المقدم يحاولون طمس كافة الجوانب الحية في التراث الحضاري العربي .

« وهكذا تتحول الأهداف المعلنة لهذا الإتحاد المزعوم إلى خليط مشوش من أهداف دور النشر التجارية إلى تأكيد الفهم السلفي والرجعي للتراث . مع الإغفال المتعمد والكامل لأية أهداف تتعلق بحماية الكتاب وضمان حرياتهم في التعبير والخلق بعيداً عن كافة التدخلات والوصايات التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضها عليهم ، بالإضافة إلى إغفال أية حقوق نقابية على المستويين الأدبي والمادي تكفل للكتاب ظروف مناسبة لحياتهم وانتاجهم الأدبي .

« لكن هذه الأهداف التي حددها القانون في مادة واحدة من مواده الأربعة والسبعين ، ليست إلاّ محاولة لإحتواء الحركة الثقافية في مصر وتشويهها ، ليست إلا محاولة لإجهاض قيام إتحاد ديمقراطي مستقل بالصورة التي تشكلت حولها مجمل كفاحاتهم الطويلة .

« وتنص مواد القانون الإدارية والتأديبية على تقنين التدخل السافر والمزري من قبل الأجهزة والسلطات الرسمية لشل أية فاعلية من أي نوع لإتحاد الكتاب فلا بد أن « تخطر وزارة الثقافة قبل موعد إنعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل بمحضر إجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة منه خلال خمسة عشر

يوماً من تاريخ الإجتماع (مادة ٢٩) و « لوزير الثقافة أن يطعن في إنتخاب رئيس الإتحاد وأعضاء مجلس الإتحاد وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بنتيجة الإنتخاب وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الإستعجال في جلسة غير علنية » (مادة ٢٩) .

« وهكذا فإن وزير الثقافة لا يغتصب لنفسه بمقتضى هذا القانون الحق في الطعن في إنتخاب رئيس مجلس الإتحاد وأعضائه فحسب ، وإنما يغتصب أيضاً حق عدم علنية الجلسات القضائية دون حاجة هذه المرة إلى إنتحال الأعذار المعتادة لعلنية الجلسات بأنها تمس أسرار الدولة وتضر بأمنها إلى آخر الحجج التي كثيراً ما تساق للإطاحة بحقوق المواطنين في علنية الجلسات القضائية مما يتيح الفرصة الكاملة وبمعزل عن الكتاب والرأي العام في مصر لفرض كافة السياسات اللاديمقراطية وفرض إتجاهات بعينها ترى السلطة مناسبتها للهيمنة على شؤون الإتحاد .

« كذلك لا يجوز للإتحاد أن يرسل أية أموال إلى أشخاص أو منظمات بالخارج إلا بإذن من وزير الثقافة (المادة ٤٤) مما يتيح إخضاع أية مواقف في علاقات إتحاد الكتاب بأي من المنظمات الثقافية أو الفكرية بالخارج للسيطرة الكاملة لوزير الثقافة وتحكمه في تحديد نوعية هذه الصلات ومداها وحدودها حتى ولو بالتعارض الكامل مع موقف الكتاب والمثقفين المصريين .

« وتأتي المواد السابقة لتصفية ثانية لأية تسربات تحدث من التصفية الأولى رغم إحكامها الشديد ، فوزير الثقافة هو الذي يشكل بدايةً لجنة القيد التي تختص بقبول العضوية ، والتي تعلق أحكامها على قبول أعضاء الإتحاد على شرط غريب وهو (أن يكون له إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب) (الفقرة هـ ـ المادة ٦) وتأتي ملاحظة لجنة القيد المشكلة بقرار من وزير الثقافة في وقت تُسدُّ فيه كافة المنافذ أمام الكتاب الذين يحملون فهماً متقدماً للأدب والفن ، وفي فترة تهيمن أكثر القوى الرجعية شراسة على المنابر الرسمية المتخلفة في المجال الثقافي ، ويتخذ الكتاب الشرفاء موقف المقاطعة من هذه المنابر في مواجهة حملة

تجهيل مسعورة تشن ضدهم، وحصار ضاري تفرضه أجهزة مختلفة خارج الحياة الثقافية على تجمعاتهم وجمعياتهم ، بينما تتصدى الرقابة بالمنع والحذف لمحاولات خلق منابرهم المستقلة .

« في هذه الفترة المظلمة من حياتنا الثقافية ، هل لنا أن نتساءل (ملحوظة لمن ؟ !!) وبأية مقاييس ؟ في مناخ تصادر فيه كافة الإتجاهات المتقدمة في المجال الثقافي ، وتحاصر كافة المنابر الجادة . ستضع اللجان البيروقراطية المعينة مقاييسها مع الغياب الكامل لمناخ ديمقراطي حقيقي يسمح بحرية التعبير والخلق والإبداع .

ولكن الحرص على إحكام حلقات الحصار والتصفية المستمرة ، لا يقف عن حد إذ أن لجنة التظلم من رفض القيد تتشكل من رئيس الإتحاد ووكيل وزارة الثقافة وعضو المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية من المعينين بأسمائهم ومستشار من مجلس الدولة وممثل واحد لإتحاد الكتاب يختاره مجلس الإتحاد (المادة ١١) أي أن التظلم من رفض القيد لن يبت فيه مجلس الإتحاد حتى بالشكل اللاديمقراطي الذي تشكل به ، في أطار كافة التصفيات السابقة ، وسيمثل الإتحاد بواحد فقط من أعضائه في مواجهة أربعة آخرين معينين من خارجه .

« وتؤكد المواد السابقة وغيرها من مواد هذا القانون تبعية إتحاد الكُتّاب لوزارة الثقافة ، إلى الدرجة التي يتم إختزاله فيها ، إلى مجرد إدارة بيروقراطية خاملة من إداراتها المتعددة ، وتمثل هذه المواد إنتهاكاً صارخاً لحقوق الكتاب بإستقلال إتحادهم ، ليتمكن من القيام بدوره الحقيقي في تقديم الضمانات الكافية لخلق مناخ ديمقراطي خارج كافة التدخلات التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضها عليهم ، بما في ذلك كافة الوصايات التي تفرضها وزارة الثقافة على الكتاب بغية التحكم في مسار وطبيعة الدور الذي ينبغي لهم أن يقوموا به ، وذلك في الوقت الذي أبرزت فيه كافة الأحداث الأخيرة في الحياة الثقافية التعارض الكامل بين الأجهزة الرسمية في مجال الثقافة وبين المثقفين والكتاب الديمقراطيين المصريين ، وأن علاقة إتحاد حقيقي للكتاب في مصر بوزارة الثقافة

ليس مجرد علاقة تجاور ولكنها تحوي داخلها إسترداد كثير من الحقوق التي وضعت تحت هيمنة ووصاية عديد من إدارات الوزارة في غيبة أي تمثيل حقيقي (ديمقراطي) للمثقفين والكتاب المصريين ، من ذلك ما يخص المجلات الثقافية والنشر والتفرغ إلى آخر كافة الحقوق النقابية والمهنية التي تسيطر عليها العناصر البيروقراطية المتخلفة .

« ورغم الصياغات المحكمة التي تضع السلطة في يد وزير الثقافة كشق أول من أهداف واضعي هذا القانون فإن الشق الثاني الذي تسوقه المواد التأديبية والمكونة من ثلاث عشرة مادة تطلق يد عديد من الجهات والأجهزة للتنكيل بالكُتّاب المصريين والعسف بهم تحت اليد الطولى لوزارة الثقافة ، فحسب المادة ٦١ يقوم بالتحقيق مع العضو لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الإتحاد وعضوية المستشار القانوني لوزارة الثقافة وسكرتير عام الإتحاد ، ويحال العضو إلى هيئة التأديب بقرار من مجلس الإتحاد . . كما يجوز لكل من النيابة العامة أو وزير الثقافة أن يطلب من مجلس الإتحاذ إحالة العضو إلى هيئة تأديبية إبتدائية برئاسة مجلس الإتحاد وعضوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وعضوين يختارهما مجلس الإتحاد من بين أعضائه . ويتم تشكيل الهيئة التأديبية الإستئنافية (المادة ٦٣) برئاسة أحد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لها يختاره وزير الثقافة وعضوية إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإتحاد من غير أعضائه المشتركين في هيئة التأديب الإبتدائية .

« وهكذا تأتي هذه المواد التأديبية والتي تشكل حوالي ٢٠٪ من مواد القانون لتطيح بالبقية من حقوق الكتاب ولتسفر عن وجهها اللاديمقراطي تماماً والمعادي لأبسط حقوق الكتاب .

فأية نقابة هذه التي تهدف أول ما تهدف إلى إخضاع الكتاب وإلحاقهم كذيل هزيل لوزارة الثقافة ، فارضة عليهم القبول بكل الإجراءات التي إتخذت ضدهم في الماضي ، فارضة على القيود القائمة بالفعل قيوداً جديدة ، وواضعة مزيداً من الحصار حول الحركة الثقافية في مصر ؟ .

« بقيت كلمة نتوجه بها إلى الكتاب الزملاء الذين تقدموا بطلبات عضوية إلى لجنة القيد ـ التي تم تشكيلها بقرار من وزير الثقافة ـ للإنضمام إلى « النقابة » وسط حملة من الترويج بين الكتاب والمثقفين المصريين بأن ما يطرح أمامنا ليس سوى نقابة وأنهم يعلمون جيداً بأن الأمر لا يتجاوز هذه الحدود وأنه تقع على الكتاب المصريين كافة مهام النضال النقابي كما هو الحال في سائر النقابات، ولذلك فإننا نود أن نضع أمام زملائنا الكتاب بعض الملاحظات آملين أن يكون تقدمهم بطلبات العضوية قد سبقته دراسة متأنية لنصوص هذا القانون ـ الذي نظن أن كثيرين لم يدرسوه أو لم يقرأوه إطلاقاً كما صرح بعضهم بذلك ـ آملين أن يساعد نقاشنا له وملاحظاتنا حوله إلى إتخاذهم الموقف الصحيح إزاء المحاولات المستمرة لإحكام الحصار حول كافة الكتاب والمثقفين الشرفاء في بلادنا ، واثقون من تصديهم لكافة المحاولات التي تسعى إلى خلق بذور الشقاق داخل صفوفهم ، والذي لن يؤدي إلا إلى إنهاك كافة الكتاب الوطنيين الديمقراطيين وإستدارتهم عن أهدافهم الحقيقية وإستغراقهم في صراعات هامشية تبعدهم عن مواجهة الإجراءات والممارسات اللاديمقراطية التي تسعى إلى سلب حقوقهم وتقليص فاعليتهم ، ذلك الموقف الذي ستعمل من جانبنا على تفاديه تماماً وعدم الإنسياق له ، مؤكدون التفافنا حول أهدافنا الرئيسية في إقامة إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين وكفالة كافة الضمانات المتعلقة بحرياتهم في التعبير وحقوقهم النقابية والمهنية .

« والرأي الذي يطرح دعوى الجانب النقابي ، في القانون ٦٥ لسنة ٧٥ يتذرع بحجة أخرى ، وهي أنه بمقارنة قوانين النقابات في مصر بهذا القانون نجدهم على نفس الدرجة من التساوي من ناحية القيود التي تحيط بكل النقابات المهنية في بلادنا ، وهنا تبدأ مغالطة يجب مواجهتها فوراً ، فعلاوة على التعسف الواضح الذي يحيط بهذا القانون بالذات من الناحية النقابية ، فإن هناك فارقاً أساسياً في خصوصية وضع إتحاد للكتّاب أو حتى نقابة لهم وبين أي نقابة أخرى ، فالكتابة من جانبها المهني البحت تتعلق أساساً بضمانات حرية التعبير ، تلك الحرية التي يهدرها هذا القانون تماماً بدعوى التساوي مع سائر النقابات في مختلف القيود المفروضة عليها أو بأي دعاوي أخرى .

« وعلاوة على ذلك فإن التسليم بهذه القيود (حتى بدعوى تغييرها فيما بعد يجعلنا ننساق إلى موقف غير سليم على الإطلاق في أي من جوانبه بالتعامل مع الإتحاد (حتى كنقابة في طور الإنشاء) كتكرار لأي من النقابات الحالية ، فهنالك فارق كبير بين نقابات قد تم إنشاؤها بالفعل منذ أمد طويل وصدرت قوانين إنشاء معظمها تحت السيطرة الإقطاعية والإستعمارية حيث يضع سائر النقابيين الديمقراطيين نصب أعينهم ـ الآن ودائماً ـ تغيير قوانينها المجحفة بالحريات والمعادية لحقوقهم النقابية ، وبين قانون يصدر حديثاً ملتزماً بنفس القيود التي ينبغي علينا جميعاً أن نأخذ موقفاً حاسماً لتغييرها في إتجاه أكثر ديمقراطية بدلاً من أن يسلم بعض الزملاء بوجودها كقدر لا مفر منه .

« إننا هناك ننطلق في رفضنا للقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٥ من موقف مثالي كما يدعي البعض ، ولكننا ننطلق أساساً من رفض أي إجهاض لقيام إتحاد حقيقي للكتاب المصريين (هو أيضاً نقابة حقيقية لهم) ، ونرفض على نفس المستوى كل محاولات الترويج وسط الكتاب المصريين للإنضمام إلى الإدارة التابعة لوزارة الثقافة بدعوى تمثيلها النقابي للكتاب ، وبحجة إمكانية إنتزاع مكاسب من داخلها ، والتسليم الكامل الذي يتضمنه هذا الترويج بالقيود المفروضة على سائر النقابات المهنية كأمر مسلم به وكقدر لا مفر منه .

« وبعد فهل كان لنا أن ننتظر من أجهزة الثقافة غير هذه الإدارة المسماة نقابة إتحاد كتاب ، في إطار المحاولات المستمرة للتغييب الكامل للكتاب والمثقفين المصريين عن الساحة الثقافية . . إن هذه الإدارة لن تكون إتحاداً للكتاب وإنما هي رداء رث على مقاس صانعيه ، فلندعه كذلك ولنقف جميعاً حول الإتحاد الذي ناضلنا من أجله طويلاً : إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

« جمعية كتاب الغد »

وقد لاحظ كثيرون ، ممن لا تربطهم بجمعية « كتّاب الغد » صلة ما ، أن بيانها أغفل بعض العيوب في القانون ، كما أنه بالغ في تصوير عيوب أخرى فيه ، كما أن الموقف العملي الذي يصوغه موقف خاطيء وضار .

فمن العيوب التي أغفلها البيان ، الأساس الذي يقوم عليه الإتحاد ، فقد كان هناك وما يزال رأي مطروح يستند على الواقع الخاص للصراع على الجبهة الثقافية في مصر ، وقد سبق لنا أن بلورنا هذا الرأي ونشرناه ، في حوار سابق مع جمعية كتاب الغد نفسها ، وكان ـ وما زال ـ رأينا أن « طرح شعار إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » ينبغي أن يرتبط بطرح شعار : تنظيم مستقل للكتاب المصريين ، بحيث يكون لكل جيل وتيار ومدرسة أدبية وفنية حق إنشاء جمعيته المستقلة التي تعبر عنه ، بعد إلغاء كافة النصوص غير الديمقراطية والأوضاع الإستثنائية من القانون المنظم للجمعيات الثقافية . وأهم المطالب الديمقراطية الجوهرية الآن بالنسبة للمثقفين المصريين ، هو المطالبة بأن ترفع الدولة يدها عن النشاط الثقافي وأن تكتفي في مجالات النشر والمسرح والسينما والموسيقى بتقديم الأعمال الكلاسيكية والرائدة ، وأن تتيح الفرصة للمسرحيين الجدد والسينمائيين الجدد والكتاب بأن يشكلوا جمعياتهم تاركين لها كل أوجه النشاط فتصدر عنها المجلات الأدبية وسلاسل الكتب وتنتج أفلاماً ومسرحيات ، إن رفع يد الدولة عن النشاط الثقافي في مصر سيكشف عن الحجم الحقيقي للتيارات السلفية والمتخلفة في النشر والسينما والمسرح وستتأكد حينئذ مدى جماهيريتها التي تتوهم أنها كاسحة .

إن تنظيماً مثل هذا يطلق حرية الصراع بين المدارس والإتجاهات الأدبية والفنية في مصر ، ويجتث بطرق صحيحة وسليمة الأفكار العفنة والرديئة وغير الأصيلة هو الوحيد الذي يتيح الفرصة لإنتصار التقدم بالعمل الديمقراطي الصبور والطويل . لا بإجراءات إدارية أو علوية ، نتيجتها الحقيقية أن يتقنع اليمينيون والسلفيون ويلبسوا أقنعة يسارية إلى أن تحين فرصة ظهورهم لتخريب كل شيء .

من ممثلي هذه التجمعات الثقافية الديمقراطية المستقلة يمكن أن يتشكل إتحاد الكتاب المصريين الديمقراطي والمستقل . فالإتحاد ليس منظمة يختار الأديب أو الكاتب الإنضمام إليها ، ولكنه « منظمة المنظمات » ، يقوم عندما تتفق مجموعة من الجمعيات الثقافية على إنشاء منظمة للتنسيق بينها ، ولا ينبغي أن

يتصـور أحد أن الإتحـاد بهذه الصفـة يمكن أن يحل محـل هـذه الجمعيـات ، أنـه فحسب ينسق عملهـا المشترك ويصـوغ برنامجاً للقـائها ، ويـظل بعد هـذا لكل جمعية حقها في أن تعبر عن تيارها والمدرسة التي تنتمي إليها ، بما يزيـد عن هذا البرنامج المشترك أو يضيف إليه ، إن الطريق إلى إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين ، لا بد أن يبدأ بالدعوة إلى حرية تكوين الجمعيـات الثقافيـة وحق كل تيـار ومدرسـة أدبية في التـواجد المستقـل (راجع : في الـطريق إلى إتحاد كتـاب ديمقـراطي مستقل للكتـاب المصرِيـين ـ ندوة الثقـافة . تقـديم وتعليق : صلاح عيسى ـ مجلة الثقافة البغدادية ـ مارس (آذار) ١٩٧٥ ص ٦٠ ـ ٩٥) .

ولقد كان هذا التصور ـ من وجهة نظرنـا ـ صحيحاً ، ومـا زال كذلـك ، إنطلاقاً من الإدراك بالظروف المصرية في طابعها النوعي ، ففي بلد إفتقد طويلاً لكـافة أشكـال العمل الـديمقراطي المستقـل لا تصبح البـداية الصحيحـة إتحاداً للكتـاب ، ولكن تميـزهم أولاً ، ليكـون هـذا التميـز المستقـل ـ الـذي يتم وفق منطلقات ديمقراطية ـ هو المدخل الصحيح لأي إتحاد .

لكن « كُتّاب الغد » التي أغفلت المنهج الصحيح لرؤية المسألة حـاولت أن تَلوي عنق بعض المـواد لتحيلها إلى عيـوب ، فبدت محـاولات ساذجـة ولا معنى لهـا ، فليس ضروريـاً أن يكـون القـانـون مليئاً بكـل هـذه العيـوب ليكـون لا ديمقراطياً ، لكن الهدف العملي من البحث عن ثغرات وتوسيعها فيه كـان هدف « المقاطعة » ودعـوة الكتاب المصـريين إلى الكف عن النضـال الديمقـراطي بزعم إستمرار النضال من أجل إتحاد الكتاب الديمقراطي المستقل ! .

والغريب أن بيان الجمعية قد خـلا من تحديـد وسائـل هذا النضـال ، بل والمضحك ، أن الجمعية نفسها لا تناضل بأي شكل من أشكال النضال ، وذلك لسبب بسيط ، هـو عدم وجـود أعضاء بهـا على الإطـلاق ، اللهم ألا خمسة هم مجلس إدارتها ، الذي يصر على بقـائها في إستمـاتة عـاجزاً عن أن يكـون مقبولاً لدى أي كاتب في مصر أو أديب ، لقد إنتهت مجموعة الممارسات الخاطئة لكتاب الغد ، بأن أصبحت مجـرد رمز علـى التمرد الـرومانتيكي ذو الـطابع البـرجوازي الصغير ، وأنفض من حول الجمعية كل الذين كانـوا فيها ، ومـاتت كل الآمـال

التي عقدت عليها ، ومع ذلك فقد ظلت منذ البداية إلى النهاية وفية لرؤيتها الخاطئة لأسلوب العمل على الجبهة الثقافية في مصر .

ويرغم إقرار من بقي في الجمعية من أعضاء بخطأ هذه الممارسات في مناقشات طويلة (دار بعضها في ليمان طره الذي ضم عدداً من أعضاء الجمعية وآخرين من الأدباء إبان الحملة ضد اليسار في مفتتح عام ١٩٧٥) فإن النقد الذاتي كفضيلة ثورية ليست من فضائل « كُتّاب الغد » ، من هنا تدهورت أحوالها وإنفض من حولها الجميع وإن بقت قادرة على أصدار البيانات وإتخاذ المواقف .

ولكُتّاب الغد أسلوب تقليدي في التعامل مع من تختلف معه في الرأي ، يعطيها دائماً حجماً أكبر من حجمها الفعلي ، فهي تنتصر عادة في معاركها لا بجماهيريتها ، ولكن بحملات التشهير والتلويث ، وهو نوع من السلوك ما يزال يحدّث أثره وصداه لدى المثقفين المصريين الذين إفتقدوا طويلاً للعمل الجمعي والمنظم ، وظلت علاقاتهم تقوم على أسس شخصية ، تتأثر سيكولوجياً وإجتماعياً ، خوفاً ونفوراً وتعالياً ، من هذه الحملات .

تحدث الأدباء والكتاب في هذا كله ، وإتفقوا فيه أو في معظمه ، لكن السؤال الذي أطل برأسه كان نصه :

● المهم هو الموقف العملي . . كيف نصوغه ؟ .

عند الإجابة على علامة الإستفهام إنقسم المثقفون المصريون عامة إلى أربع فرق :

● فرقة رأت في القانون غاية المراد من ربِّ العباد ، وهي في الأغلب الأعم من مثقفي اليمين ، وخاصة شرائحه المستفيدة من الأوضاع الرسمية الحالية على صعيد الثقافة ، وهؤلا نظروا ألى الإتحاد نظرتهم إلى تلك المؤسسات العديدة التي ينتفعون من ورائها ، والتي يرتفع بواسطتها الأراذل ويعلو بسببها الأسافل ، وهي كلها تسير بأسلوب الرشوة المستترة أو العلنية . وهؤلاء كانوا يشكلون شلة كانت على علم بكل خطوة تتخذ ، وكل قرار يصدر ، ينسقون

عملهم مع وزارة الثقافة ، ويرتبون أمورهم منذ اليوم الأول . ولم يكن يعنيهم في شيء أن يكون القانون ديمقراطياً أو غير ديمقراطي . فهم في صف القواعد التي تتيح لهم التمكن ، والسيطرة .

● وفرقة رأت في القانون أساساً لا يمكن قبوله ، وإعتبرته قواعد لا تنشىء إتحاداً ولكن مجرد إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة . وقد طالبت هذه الفرقة علناً بمقاطعة الإتحاد ، وعدم الإنضمام إليه ، ورأت أن المشاركة في نشاطه تضفي عليه شرعية تمثيل الأدباء والكتاب ، بينما المقاطعة خطوة لإستمرار النضال من أجل إنشاء إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين (وقد نشرنا نص رأيها كاملاً) .

● فرقة رأت الأمر مشتبهاً ، والخلاف شديداً ، ولما كانت بطبيعتها لا تريد الإسهام في العمل العام في ظروف تتميز بالحدة ، فقد آثرت أن تبتعد تماماً عن الصراع في هذه الجبهة .

● وفي مواجهة هذه الفرق كلها إستطاع فريق رابع أن يحدد موقفاً أكثر إنسجاماً ، يرى أن القانون مليء بالعيوب والثغرات ، ولكن مواجهة هذه العيوب لا تكون بالإنعزال ، ولكن بالنضال ، ولأن القانون المصري يحرم إنشاء نقابتين لنفس المهنة ، فإن إنشاء إتحاد مواز للإتحاد غير ممكن من الناحية العملية ، ومن هنا فإن مقاطعة الإتحاد ـ وهو منظمة جماهيرية ـ يعطي اليمين فرصة عمره للسيطرة عليه وتوجيهه إلى حيث يريد ، والحصول على شرعية من ورائه ، ومع إقرار هذا الفريق بأن المؤسسات الثقافية الرسمية في مصر تفتقر تماماً لأي نوازع ديمقراطية ، فإنه قد رأى أن البرهنة على ذلك لا تكون فقط بالإستنتاجات النظرية ، ولكن بالممارسات العملية ، وذلك سعياً وراء إقناع من لم يقتنع بعد من جماهير الكُتّاب والمثقفين بذلك . ورأى هؤلاء أن دخول الإتحاد والنضال من أجل مزيد من المقرطة لقانونه ولأوضاعه ، لا تنفي إمكانية العمل المستقل خارجه من أجل هذا الهدف .

ولأن الفرق الثلاث الأخيرة تنتمي إلى اليسار بشكل أو بآخر ، وبحكم التفتت الشديد الذي يسود أوساط الحركة الثقافية المصرية ـ وخاصة اليسار ـ فقد

كان لا بد أن يمر وقت قبل أن تتكون بؤر صغيرة هنا أو هناك ، تسعى لصياغة موقف محدد من الإتحاد ، وبشكل تلقائي وببعض الجهد الذي قام به أفراد قليلون تجمعت تلك البؤر وصاغت موقفها الذي كانت تستهدف منه - كحد أدنى - الحيلولة دون أن يصبح الإتحاد جثة ، وإشاعة نوع من الحيوية الديمقراطية بين صفوفه ، ولأن دعوة المقاطعة لم تكن قد برزت حتى تلك اللحظة بشكل كاف ، فقد بدأت - بمجرد نشر الإعلان بفتح باب القيد لعضوية الإتحاد - ، حركة تستهدف تنشيط العضوية وإخراج المثقفين المصريين من حالة الملل والإشمئزاز التي تسودهم مما يجري على جبهة الثقافة ، لكي تتحول إلى فعل - مهما تضاءل - فهو خطوة قد تفيد في تجميع وتوحيد المثقفين اليساريين لكي يكون وجودهم فاعلاً ومؤثراً .

وفي إجتماع موسع ، حضره عدد من الكتاب والمثقفين ، إختار هؤلاء لجنة لتنشيط الدعوة للإنضمام إلى الإتحاد ، وحل بعض المشاكل التي تحول دون بعض الكتاب والتقدم إلى عضويته إذا كانت لا تنبع من موقف بالمقاطعة ، وعلى رأسها مشكلة رسم القيد ، الذي كان على ضآلته - خمسة جنيهات مصرية - يشكل عقبة أمام البعض ، يمكن إجتيازها ببعض الوسائل العملية ، ووقع إختيار المجتمعين على أربعة تتكون منهم هذه اللجنة هم « **عز الدين نجيب** » و« **صلاح عيسى** » و « **أمينة النقاش** » و « **عبده جبير** » . وبرغم أن الثلاثة الأول من هؤلاء لم يكونوا قد حضروا الإجتماع الذي تم فيه هذا التكليف ، فإنهم وافقوا عليه عندما أبلغوا به ، لكنهم وقبل أن يبدأوا خطوة واحدة في نشاطهم ذاك ، هوجموا بضراوة من بعض دعاة المقاطعة الذين سارعوا يعلنون أن هذه لجنة تعمل لحساب الأميرلاي « **يوسف السباعي** » وزير الثقافة ، وأنها قد تقاضت نقوداً ووعوداً منه مقابل إستدراج الكتاب للإنضمام إلى إتحاده ! .

وبرغم أن ذلك مرض قديم وجديد ولا بُرْء منه إلا إذا برئت مصر من العسكريتاريا ومن الظروف غير الديمقراطية ، آنذاك يمكن أن يبرأ المثقف المصري من بارانويا الإضطهاد ، ومن الرغبة في تلويث الآخرين ، إلا أن أعضاء اللجنة الرباعية - على وجه الإجمال لم يحسنوا التصرف ، وأخطأوا خطأً

فاحشاً عندما خضعوا لرد الفعل العصبي ، وغضبوا لكرامتهم ، وإستدرجوا للدفاع عن النفس ، وقد إضطررت إلى إستدعاء من نسبت إليهم هذه الفرية الدنيئة وواجهتهم بها فأنكروها بالطبع ، ولكن بعد أن قامت بدورها ، فقد أصررنا على الإنسحاب من العمل في اللجنة ، ولما كان أربعتنا من أكثر العناصر حركية فقد ماتت الفكرة .

وفي لقاءات فردية مع بعض دعاة المقاطعة طرح الموضوع على النحو التالي :

● إن تصوير المسألة على أنها صراع بين الذين يقرون بديمقراطية القانون ومن ينكرون عليه ذلك تصوير خاطىء ، فدعاة المقاطعة ودعاة الإنضمام متفقون على عيوب القانون وثغراته ، وفي وسعنا أن نتقدم بطلبات إنضمام إلى الإتحاد ونحن متفقون على برنامج حد أدنى ، على رأسه الدعوة داخل الجمعية العمومية للمطالبة بتغيير القانون ، وبحيث إذا إتخذت لجنة القيد المؤقتة قرارات برفض عدد كبير منا ـ وهو ما كان يتوقعه الجميع ـ إنسحبنا جملة من الإتحاد ، وهو موقف له تأثيره الفعلي على شرعية الإتحاد ويكفل فضحاً حقيقياً للنزعات اللاديمقراطية لدى الأجهزة الثقافية الرسمية لا تحققه المقاطعة .

● إن دخول الإتحاد لا يعني إلا قرار بشرعية السيطرة اليمينية على أجهزة الثقافة ، ولا التحالف معها ، فالإتحاد ليس حزباً سياسياً، ولكنه منظمة جماهيرية ، بحكم كونه نقابة ، وكما لا يجوز مقاطعة إتحادات الطلاب أو نقابات العمال لا يجوز كذلك مقاطعة إتحاد الكتاب ، وأن في وسع أي تيار فكري أن يختبر عملياً مدى ثقله ومدى قدرته على إجتذاب الآخرين ممن لا ينتمون إليه ، من خلال معارك ديمقراطية كهذه المعركة .

● إن أحداً لا يصادر على إختلافات شرائح اليسار المختلفة ، فهذا طبيعي وضروري بحكم ظروف تاريخية ضاغطة لا نستطيع التخلص من أسرها بسرعة ، ولكن المهم الآن أن نعطي فرصة لمختلف الإجتهادات للتعبير عن نفسها ، والذين يرون أن هناك فائدة من الإنضمام إلى الإتحاد ، يعتمدون في تحقيق هذه الفائدة على أن تضم الجمعية العمومية للإتحاد عدداً معقولاً من الكتاب الوطنيين والديمقراطيين واليساريين ، يمكن أن يمارسوا نشاطاً مؤثراً .

وهو ما تهدده الدعوة إلى المقاطعة ، فإذا اتفقنا على أن يكون الانضمام إلى الاتحاد مشروطاً بالاتفاق على برنامج محدد ، وإذن فليكن زعماءالدعوة الى المقاطعة أحراراً في بقائهم خارج الاتحاد ، كرمز على هذه الدعوة ، لكن ممارستها عملياً الآن ودعوة الآخرين الى المقاطعة تهدد اجتهاد الداعين الى الانضمام وتمنعه من تحقيق نفسه .

ووافق بعض دعاة المقاطعة على ذلك وإعترض غيرهم ، وتسمم الجو بالإشاعات والأقاويل ، وبدأت بعض عناصر المقاطعة تسعى إلى أدباء الأقاليم ، وتشرح لهم الموضوع من وجهة نظر دعاة المقاطعة وحدهم ، وتستفز فيهم نزعات بدائية ، مشهِّرة بكل من يقبل الإنضمام إلى الإتحاد ، من هنا آثر كثيرون أن يتبعوا الطريق الأسلم فلم يحددوا موقفاً ، فلا هم ظاهروا دعوى المقاطعة علناً ، ولا هم إنضموا إلى الإتحاد ، منتظرين أن ترجح كفة أحد الطرفين .

كان سلاحنا اليساري الفاسد قد بدا عده التنازلي لينفجر في وجوهنا نحن لا في وجوه الأعداء ، سلاح الوعي الضئيل والخبرة المنعدمة ، والنزعات النرجسية والإستعراضية ، ووصلت الأمية إلى درجة شبهوا فيها الداعين إلى القبول بدخول إتحاد الكتاب بمن قبلوا دخول « **الإتحاد الإشتراكي** » و « **التنظيم الطليعي** » ، وكان القياس هنا دليلاً على مدى ما وصلت إليه بعض الأسلحة اليسارية من فساد ، وفشلنا في أن نقنعهم بالبديهية التي تفرق بين منظمة سياسية ومنظمة نقابية ! .

وفي الوقت نفسه كان السلاح اليميني الفاجر قد بدأ يعمل ، فقد أصدر وزير الثقافة قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة للقيد برئاسة الدكتور « **مهدي علام** » بإعتباره عضواً متفرغاً للمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وعضوية « **سعد الدين وهبة** » ممثلاً لوزارة الثقافة ، وأحد مستشاري مجلس الدولة ، وأربعة يمثلون الكتاب هم د . « **عبد العزيز دسوقي** » و « **ثروت أباظة** » و « **عبد الرحمن الشرقاوي** » و د . « **يوسف إدريس** » وكان واضحاً أن إختيار ممثلي الكتاب قد تم على أساس سياسي ، ومن وجهة نظر الوزارة ، التي إختارت د . دسوقي وثروت أباظة كممثلين لجبهة اليمين والشرقاوي وإدريس كممثلين لجبهة اليسار . لكن ذلك لم يجعل اللجنة متوازنة لوجود ثلاثة آخرين (د . « **مهدي**

عـلام » والمستشار القـانوني و «سعـد وهبه ») يملكـون فرصـة ترجيـح رأي على رأي . وزاد الأمر سوءاً أن الظروف الصحية التي تعرض لها « يوسف إدريس » قد أضطرته إلى السفر إلى أمريكا لإجراء عملية جراحية في القلب ، فإنقطع عن حضور إجتماعات اللجنة بعـد فترة قصيـرة جداً ، دون أن يصـدر قراراً بتعيين أحد محله ، وبالإضافة إلى ذلك دخل « عبد الرحمن الشرقاوي » في صـراع ضار مـع « د . رفعت المحجوب » الأمـين الأول لـلإتحـاد الإشتـراكي لأمـور تتعلق بمؤسسة « روز اليوسف » ، إضطر بسببها إلى الإنقطاع في عدد من الإجتماعات الهـامة لتـوافق موعـد هذه الإجتمـاعات مـع مـواعيـد إجتمـاع المجلس الأعـلى للصحافة التي كان مضطراً لحضورها بحكم عضويته له ليصد عن المؤسسـة التي يرأسها الهجوم الضاري للدكتور المحجوب .

وبسبب هذا إختلت الأغلبية في لجنة القيد التي تُـركت بشكل عمـلي لكل من الفارسين المغوارين ثروت أباظه وعبـد العزيـز الدسـوقي ! والواقـع أن تمثيل الإتجاهات في اللجنة كان متعسفاً ، أو بتعبير أدق لعبـة مقصودة ، وكـان كثيرون يرون ضرورة تشكيل اللجنة من كتاب في مقام الريادة كتـوفيق الحكيم و « يحيى حقي » و « نجيب محفوظ » و « حسين فوزي » واضرابهم .

وفي أول إجتمـاعاتهـا بدأت اللجنـة تتغلب على عقبـة رئيسية جـاءت من نقص في القـانون ، ذلـك أن المـادة السـادسـة التي تحـدد شـروط العضـويـة في الإتحـاد ، تنص على أن يكـون لـطالب الإنضمـام « إنتـاج ملحـوظ في مجـالات الآداب وفقاً لما تحـدده اللائحـة الداخليـة » ، ولأن نفس القـانـون يجعل إصـدار اللائحة الداخلية من مهمة الجمعية العمـومية لـلإتحاد ـ التي لم تكن قـد تشكلت بعد ـ فقد أخذت لجنة القيد المؤقتة لنفسها حق تفسير هذا النص ، وأصدرت في أول إجتماعاتها قراراً يفسر عبارة الإنتاج الملحوظ في مجالات الآداب ، بأن يكون لـطالب القيد إنتـاج قصصي أو شعري أو دراسـات أدبية ونقـديـة ، نشـرت في كتـاب على الأقـل ، أو أن يكون قـد نشـر إنتـاجـه ذاك بشكـل مستمر خـلال السنوات الخمس السابقة على ذلك التاريخ .

وكـان معنى هذا التفسـير ، أن يُسْتَبعدَ من عضـوية الإتحـاد كـل الكتـاب

الذين ينحصر نشاطهم في الكتابة السياسية أو الفكرية أو التاريخية ، وأن تقصر العضوية على الأدباء وحدهم بأضيق المفاهيم للمصطلح . ولأن لجنة القيد المؤقتة كانت تعمل منذ البداية بأسلوب الجمعية الماسونية فقد ضربت ستاراً من السرية على قرارها ذاك ـ الذي لم يعرف إلا بعد أن أنهت أعمالها ـ ولم تعن بنشر إعلان آخر في الصحف به ، بحيث تجنب من لا تنطبق عليهم شروطه حرج التقدم ثم الرفض .

ولأن دعوة المقاطعة قد تحولت إلى نشاط عملي فإن الذين تقدموا بطلب عضوية الإتحاد لم يزيدوا عن ٣٨٩ فقط ، بينما لم يتقدم عشرات من الكتاب لطلب العضوية كان منهم : « **نعمان عاشور** » و « **لطفي الخولي** » و « **عبد الفتاح الجمل** » و « **سامي خشبة** » و « **جلال السيد** » و « **صلاح حافظ** » و « **حسن فؤاد** » و « **هاشم الشريف** » و « **مصطفى الحسيني** » و « **أحمد فؤاد نجم** » و « **رفعت السعيد** » و « **خيري عزيز** » و « **فاروق عبد القادر** » و « **أحمد بهاء الدين** » و « **مصطفى بهجت بدوي** » و « **فتحي خليل** » و « **أحمد عنتر مصطفى** » و « **شمس الدين موسى** » ، فضلاً عن عشرات الكتاب المصريين الذين يعملون خارج مصر (« **محمود العالم** » و « **أحمد عبد المعطي حجازي** » و « **أحمد عباس صالح** » و « **صافيناز كاظم** » و « **أمير اسكندر** » و « **نبيل زكي** » و « **سعد التائه** » و « **سعد زغلول فؤاد** » و « **طاهر عبد الحكيم** » و « **ميشيل كامل** ») . وانهمكت اللجنة في نظر طلبات الذين تقدموا للعضوية ، فاختل التوزان فيها إلى درجة وقف اعضاؤها أمام أسماء معروفة فرفضوها باستهتار بالغ يدل على شعورهم بالسيطرة والتمكن والإنفراد .

وفيما تلا ذلك من أيام تكشفت العديد من الوقائع التي أكدت أن هذا الوهم قد دفع اللجنة ـ ومن كانت تعمل برضاهم من المسيطرين على وزارة الثقافة ـ إلى إزدراء يكاد يكون تاماً لكل نصوص القانون وللعرف والعقل ، بل والذوق السليم . . وقد كشفت الدراسة المتأنية لإجراءات اللجنة في القبول عما يلي :

● إن اللجنة قبلت ٣١٠ طلباً من مجموع المتقدمين ورفضت ٧٩ طلباً ، بنسبة تصل إلى حوالي ٢٠٪ .

● إن المقاييس التي وضعتها اللجنة للقبول والرفض ، قد طبقت بدرجة من الغرض والإلتواء الصريح . فقد رفضت كتاباً ينطلق عليهم الشرط الذي وضعته بنفسها ـ بصرف النظر عن مدى قانونية أو منطقية الشرط نفسه ـ وهو أن يكون للمتقدم كتاباً واحداً مطبوعاً على الأقل في القصة أو الشعر أو الدراسة الأدبية ، وممن رفضوا رغم إنطباق هذه الشروط عليهم ، « **زين العابدين فؤاد** » صاحب ديوان « وش مصر » ـ ١٩٧٢ ـ و « **سيد ياسين** » صاحب « التفسير الإجتماعي للأدب » والروائي « **يونس الخضراوي** » ـ صدرت له روايتان وحصل على منحة تفرغ من وزارة الثقافة ـ والكاتبة المسرحية « **نادية عبد المجيد** » صدرت لها مسرحية ـ انتظر أنا قادمة ـ وحصلت على عدة جوائز .

وممن رفضوا برغم إنطباق شرط مواصلة النشر لمدة خمس سنوات في مجالات الآداب بتفسير اللجنة ، القصاصين : « **جميل عطية إبراهيم** » و « **عبده جبير** » و « **صلاح عيسى** » و « **فكري النقاش** » ، والشعراء : « **أحمد الحوتي** » ، والكتاب والنقاد : « **محمد عودة** » و « **أمينة النقاش** » .

● برغم أن اللجنة إعتبرت خطأ أن الكتابة في مجالات الفكر والسياسة والتراجم والصور والخواطر والتاريخ ليست من الأداب ، فقد قبلت عضوية الأستاذين « **محمد صبيح** » و « **عبد العزيز صادق** » ، ورفضت عضوية كل من « **محمد عودة** » و « **كمال رفعت** » و « **لطفي واكد** » و « **حسين عبد الرازق** » و « **صلاح عيسى** » ، بدعوى أن إنتاجهم يخرج عن مجالات الأدب ، وهو ما يمكن أن ينطبق أيضاً على الأستاذين صبيح وصادق لولا أنهما من حزب وزارة الثقافة ، وممن يحوزون رضا الأميرلاي « **يوسف السباعي** » ، فمعظم إنتاج الأستاذ صبيح في التراجم ، إذ ترجم لمعظم شخصيات العربية والدولية والمصرية ، إبتداء من الملك « **فيصل الثاني** » إلى الملك « **فؤاد الأول** » ، ومن « **شانج كاي شيك** » إلى « **روزفلت** » ، تراجم كان فيها معجباً ومشبباً بكل ملوك الدنيا القديمة والجديدة ، ولم يعرف عنه أنه كتب يوماً قصيدة أو ما يشابهها مما تعتبره اللجنة شرطاً للعضوية ، والأستاذ صادق عرف كسكرتير لتحرير مجلة « الرسالة الجديدة » ورئيس تحرير مجلة « **التحرير** » ولم يضبط ذات يوم متلبساً

بالكتابة الأدبية ، والكتاب الوحيد الذي أصدره كان بعنوان « نافذة على أفريقيا » . وبالطبع فإن كل من « **محمد عودة** » و « **كمال رفعت** » و « **لطفي واكد** » و « **صلاح عيسى** » و « **حسين عبد الرزاق** » لا يملكون موهبة الغزل في الملوك التي ملكها الأستاذ صبيح ، لكن أولهما كتب عشرات المقالات والدراسات في شؤون مختلفة كان منها التراجم والسياسة والنقد الأدبي والفني ومسائل الفكر والثقافة ، وكان الثاني ـ فضلاً عن كتاباته الفكرية والسياسية ـ رئيساً لمجلس إدارة عدة مؤسسات صحفية ومجلات ثقافية كان على رأسها مجلة « الكاتب » ـ قبل أزمة ١٩٧٤ ـ وكان الثالث فضلاً عن كتاباته رئيساً لتحرير جريدة « الشعب » ، وهلم جراً بالنسبة للآخرين ! .

●إفتقدت اللجنة إلى الحس الديمقراطي في أبسط صوره ، فبمجرد فتح باب الترشيح تقدم أربعة من أعضائها ـ أي أغلبيتها المطلقة ـ يرشحون أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة ، هم رئيسها « **د . مهدي علام** » و « **د . عبد العزيز دسوقي** » و « **ثروت أباظة** » و « **سعد الدين وهبة** » ، وكان واجباً أن تستشعر اللجنة الحرج ، إذ كانت في مكانة تتيح لها التحكم في تركيب الجمعية العمومية ، فلا يرشح أحد من أعضائها نفسه لكيلا يظن أنها في قبولها لمن قبلت من الأعضاء أو رفضها للآخرين كانت متأثرة بعوامل إنتخابية . لكن هذا الإستشعار بالحرج يمكن أن يخامر قوماً يهمهم ألا تطوف الظنون بعد التهم أو حيدتهم أو إحترامهم للقانون وللعدل ، ويبدو أن أعضاء اللجنة ليسوا من هؤلاء القوم .

تصرفت اللجنة كما لو كانت لجنة ربانية لا معقب على قراراتها ولا ميزان لهذه القرارات ، فعلى الرغم من أن قانون الإتحاد ينص على أن تستمر في أعمالها لمدة ثلاثة أشهر كاملة تبدأ من تاريخ أول إجتماع لها ، وهو ما يعني ضرورة إستمرار أعمالها حتى اليوم الأخير من عام ١٩٧٥ ، فإنها أنهت أعمالها في ١٢ ديسمبر كانون الأول ـ ١٩٧٥ ، وبدأت في توجيه الدعوات لحضور الجمعية العمومية في ١٩٧٥/١٢/٢٨ ، وإعتمدت في ذلك على فتوى مضحكة أصدرها لها عضوها القانوني ، وهو أحد المستشارين المساعدين بمجلس الدولة ، ولكنه

يعمـل منذ وقت طـويل في المجلس الأعـلى لـرعـايـة الآداب والفنـون ، مجـاوراً للأميرلاي « يوسف السباعي » ولأن من جاور الحداد كوته ناره ، فقد أفتى السيد المستشـار بأن النص الـوارد في القانـون بضرورة إنقضـاء ثلاثـة أشهـر بين أول إجتماع للجنة القيد المؤقتة ، وبين دعوة الجمعية العموميـة للإنعقـاد غير ملزم ، ويجوز للجنة إنقاص المدة ! .

ولأن الغرض مرض ، فإن المسؤولين في وزارة الثقافة الماسونيـة في مصر ، كانوا قد قرروا أن يجيء مجلس إدارة إتحاد الكتاب منهم ، وأن ينفي من ملكوتهم كـل من يختلف معهم في الـرأي ، ولهـذا وضعت لجنـة القيـد المؤقتـة تنـظيـماً لإجـراءات إجتماع الجمعيـة العموميـة ينص على جـواز أن ينيب عضو الجمعيـة عضواً آخر عنه في حضورهـا ، ويدلي بصـوته نيـابة عنـه . وكانت الفكـرة وراء ذلـك بسيطة ، فهنـاك عديـدون من جبهـة اليمـين لا يهمهم الصـراع نفســه في شيء ، ولا يـريدون إتحـاداً ، ولا يجسرون عـلى أية مـواجهة جمـاهيـريـة ، ولا يملكون وقتاً لحضور الإجتماعـات أو المناقشـة في أمور تتجـاوز مصالحهم الـذاتية المباشرة ، وأدركت العناصر النشطة في اليمين أن مـوقف هؤلاء السلبي يمكن أن يهزمها في المعركة ، وكان الحل الموفق السعيد الذي وصلت إليه هو الحصول على تـوكيلات من هؤلاء لآخـرين من العناصـر النشطة ، يحضـرون بها نيـابـة عنهم ويحسمون بها المعركة لصالحهم ! .

وصدر القرار عن لجنة القيد المؤقتة بشكل تـآمري وظـل سراً ، فـالدعـوة الرسمية التي وجهت للأعضاء لحضـور إجتماع الجمعيـة العمومية قد خلت من أي إشارة لموضوع التوكيـلات هذا ، خشيـة أن يتسرب ذلـك إلى الجبهة المنـاوئة فتستغله هي الأخرى لصالحها .

وفيما بعد كشفت الحوادث عن واقعة مذهلة ، أكدت أن لجنة القيد كانت نائمة في العسل وأن مستشارها القانوني جهول بالقانون ، ومتواطىء كـأعضائهـا تماماً ، ذلك أن مشروع القانون الذي أعدته الحكومة كان يتضمن نصـاً صريحـاً يجيز حضور الجمعية العمومية بالتوكيل ، لكنه عند مناقشته إعترضت لجنة الثقافة والإعـلام بمجلس الشعب على هـذا النص لعدم ديمقـراطيته ولأن كـل النقابـات

المهنية الأخرى لا تأخذ بشبيه له ، فألغته ، وهو ما كان يعلمه بالقطع ممثلو وزارة الثقافة في لجنة القيد المؤقتة .

● وإستمر الأسلوب الماسوني في العمل يفرض نفسه على كل إجراءات اللجنة ، ففجأة وصلت إلى الأعضاء الذين حصلوا على العضوية ، دعوات لحضور إجتماع الجمعية العمومية الذي حدد له يوم ١٢ يناير - ك ٢ - ١٩٧٦ ، وصلت الدعوة قبل الموعد المحدد بأسبوع فقط ، وتحدد يوم واحد لفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، يفتح في صباحه ويغلق في مسائه ، ويسبق الموعد المحدد لإجراء الإنتخابات بثمان وأربعين ساعة ، وأكدت هذه السرعة المذهلة والتي لا يوجد لها مبرر حقيقي ، ان هناك قوى رتبت نفسها لأن لديها كل الحقائق والوثائق والمعلومات وأنها تسعى إلى حجب ما لديها عن الآخرين وتريد أن تربكهم وأن تمنعهم من ترتيب صفوفهم أو تنسيق جهودهم ، أو الدعاية لمرشحيهم ، أسبوع واحد بين توجيه الدعوة وعقد الجمعية العمومية ، يوم واحد للتقدم للترشيح ، ويوم واحد للدعاية الإنتخابية ! .

● وربما لم يحدث في تاريخ الديمقراطية أو حتى الفاشية ، ذلك الذي جرى في إجراءات المعركة الإنتخابية من إبتكارات تضيف اسم الأميرلاي « يوسف السباعي » كواحد من المجددين العظام في التاريخ الديمقراطي لكوكبنا، ذلك أن الخطة التي رسمها لم تكن لتتم فصولاً إلا بحجب أسماء الأعضاء المقبولين عن جماهير الكتاب ، فإعلان الأسماء يعني معرفة المرفوضين ، ويتيح فرصة للجبهة المختلفة معه للقيام بإتصالاتها وتنسيق صفوفها ، ومن هنا لم يكتف الأميرلاي بتلك المواعيد المتعسفة والسريعة ، بل وصدرت التعليمات بعدم إعلان أسماء المقبولين لا في مقر الإتحاد ، ولا في أي مكان آخر ، وكان على العضو الذي لم تصله الدعوة لحضور الجمعية العمومية أن يتوجه إلى مقر الإتحاد ويقدم بطاقته الشخصية للموظف قبل أن يجيبه على سؤاله ، وبرغم أن القانون ينص صراحة على ضرورة إعلان أسماء الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية وجدول أعمالها في مقر الإتحاد قبل إنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل ، فإن هذه الأسماء لم تعلن إلا قبل أربعة أيام فقط ، وبعد أن تسرب إلى وزارة الثقافة

الماسونية في مصر ، خبر بأن الجبهة المناوئة تنوي إبلاغ قسم الشرطة بهذه المخالفة للقانون .

ذلك كله كانت تفعله قوى اليمين . . لكنهم لم يكونوا وحدهم على المسرح ! .

القتال على كل الجبهات :

على الرغم من أننا كنا ندرك ضراوة المعركة ، وعدم التكافؤ بين أطرافها فقد قررنا أن نخوضها ، وكان كثيرون قد مالوا إلى شعار مقاطعة الإنتخابات في ضوء تقدير للموقف قام على ما يلي :

● إن دراسة أسماء أعضاء الجمعية العمومية ـ التي لم نحصل على صورة رسمية منها إلا يوم الجمعة ٩ يناير ـ ك ٢ ـ ١٩٧٦ (أي قبل فتح باب الترشيح بيوم وقبل إجراء الإنتخابات فعلاً بثلاثة أيام) أكدت أن تركيب الجمعية العمومية يعطي أغلبية واضحة وصريحة لليمين المتخلف ، وكان تقدير يوسف السباعي ـ على حد ما صرح به لبعض المقربين منه ـ أنه يثق أن هناك ٣٦ صوتاً فقط ليست مع قائمته وأن بقية أعضاء الإتحاد ـ ٣١٠ ـ معه ! . وبرغم أن هذا التقدير كان مبالغة من الوزير في قوة جبهته فإننا كنا نقدر أن الأغلبية معه نتيجة للأسلوب الرديء وغير العادل الذي أتبعته لجنة القيد ولتقاعس عناصر عديدة من اليسار عن التقدم لعضوية الإتحاد أصلاً .

● إن دخولنا الإتحاد مع إدراكنا بأن الوضع العام يعطي لجبهة اليمين أغلبية لن تكون نتيجته سوى أضفاء شرعية مزيفة ، ويتيح لهم الزعم بأنهم حصلوا على ثقة الكتاب المصريين ، وفازوا في معركة ديمقراطية صريحة .

● إن اليمين موحد ومتجمع ، وصحيح أنه يتحد على أسس أنتهازية ومصلحية لكن هذا لا ينفي أنه قادر على إتخاذ موقف موحد ، بينما يحول دون توحد اليسار خلافات في تقييم الماضي والحاضر ، ومع رقي هذه الإختلافات ، إلا أنها ـ من الناحية العلمية المحضة ـ تضع مصاعب أمام توحده ضد

خصومه ، الأمر الذي يؤشر بإحتمال هزيمته في المعركة الإنتخابية ، ويجعل من خوض هذ المعركة قبول للهزيمة مقدماً ، وتطوع بإضفاء الشرعية على اليمين .

لكن الحوار حول هذه التحفظات أدى إلى القبول بمغامرة دخول المعركة الإنتخابية ، وذلك في ضوء حقائق مضادة صيغت على النحو التالي :

● إنه من الصعب الحكم على طبيعة تركيب الجمعية العمومية ومدى إنتمائها الفعلي ، والشيء المؤكد أن هناك حوالي سبعين عضواً يمكن إعتبارهم كتلة اليمين الضاربة والمسيطرة ، وأن هناك ٥٠ و ٦٠ آخرين يمكن إعتبارهم مؤيدين لقوى اليسار ، وأن هناك فرصة للمناورة بالنسبة لبقية الأعضاء ، يمكن - بتخطيط ذكي للمعركة - كسب العديدين منهم ، بما يكفل فوزاً نسبياً لقوى اليسار ، خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن المطلوب إنتخابهم هم ٣٠ عضواً ، وأن المنتظر تقدمهم للترشيح كثيرون الأمر الذي يطرح إحتمالات بتشتت الأصوات ويجعل فرصة الفوز واردة بالنسبة لعدد من اليساريين .

● إن مقاطعة الإنتخابات ، التي سوف تؤدي طبعاً إلى إنتصار اليمين ، لن تجعله يكف عن الزعم بأنه فاز في معركة ديمقراطية تضفي على وجوده شرعية جماهيرية ، إذ سوف يفسر تلقائياً هذه المقاطعة بأنها جبن من اليسار عن مواجهته . وحتى مع التسليم بأن اليمين سوف ينجح في المعركة الإنتخابية فعلينا أن نكبده ثمناً باهظاً لهذا النجاح ، ذلك أن اليمين قد استسهل الإنتصار عن طريق القرارات العلوية والبيروقراطية والإختيار الرسمي ، فقد آن الأوان لكي يعلم هذا اليمين أنه برغم كل ما يملك عليه أن يبذل مجهوداً مضنياً لكي يكسب وينتصر جماهيرياً ، وسوف نلقنه درساً ، إن الإتحاد ليس مجلة يملك الكولونيل وزير الثقافة أن يعزل رئيس تحريرها ويعين أحد سكرتيريه مكانه ، ولكنه منظمة جماهيرية تحتاج إلى مجهود عسير منه لكي ينتصر في معركتها . وقد لخصت في المناقشة رأيي في هذه النقطة مستشهداً بمثل شعبي ، سرعان ما تواتر بعد ذلك ، فكان مما قلت « عليهم أن يدركوا أن لحمنا شديد المرارة »! .

● إن توحد اليسار ليس قضية نظرية فقط ، ولكنه نضال عملي ، ولو انتظرنا مليون سنة نتناقش خلالها في مسألة الوحدة ، مشاكلها وأسسها

وأبعادها ، فلن نتوحد ، خاصة أننا ننطلق من مرحلة تشرذم طويلة ومريرة ، وإذن فعلينا أن تصوغ الخطوط العامة لتوحدنا ، وأن نخوض معارك جزئية لإختبارها وتحقيقها وإكتشاف الخطأ والصواب في ممارستنا العملية ، وهذا هو الأسلوب الصحيح للتوصل إلى صيغة للوحدة .

وكان القبول بدخول المعركة ، قبولاً بالقتال على كل الجبهات ، وهو ما يعني الحاجة إلى مجهود ضخم وعنيف ومكثف ، وعمل جماعي كان ضرورياً أن يقع في البداية على عاتق عدد محدود . وبشكل تلقائي ؛ ودون إتفاق تطوع البعض ليكونوا قلب الصراع وناره المتوقدة ، وأتاح ذلك إستمرار القتال على كل الجبهات :

● كانت أولى الخطوات مبادرة بجر اللجنة المؤقتة للقيد إلى القضاء المستعجل لمساءلتها أمامه عما جنته من آثام في قبول الأعضاء ورفضهم ، فبعد مرور حوالى أسبوع على إعلان أسماء المقبولين ، بدأت أسماء بعض المرفوضين تتسرب ، وكان صعباً تحديد موقف دقيق من هذا الرفض ، ذلك أن حجم المرفوضين لم يكن معروفاً تماماً ، وكان هناك إتفاق ضمني بأن التعنت في قبول الأعضاء ، ورفضهم بالجملة يمكن أن يكون مبرراً لإنسحاب المقبولين من الإتحاد ببيان مسبب ، ولما كان الأسماء التي عرف أنها رفضت قليلة فقد صعب تحديد موقف على ضوء هذه المعلومات الناقصة ، وفي مناقشة بين القصاص « جميل عطية » وصديق له من المشتغلين بالقانون ، أفتى الأخير بأن ما جرى يمكن أن يكون مبرراً لمقاضاة اللجنة أمام القضاء ودرست الفكرة بعناية ، وحملها بعض الذين رفضوا بالفعل الى « أحمد نبيل الهلالي » ـ أبرز الوجوه الديمقراطية بين المحامين المصريين ـ فإنكب عليها يدرسها في ضوء القانون ، ليصل إلى أن اللجنة المؤقتة قد إرتكبت بالفعل مخالفة صريحة للقانون ، وذلك على النحو التالي :

ـ إن اللجنة المؤقتة للقيد محكومة في آداء دورها بالمادة السادسة من القانون التي تحدد شروط العضوية ، فهي لا تقبل الأعضاء أو ترفضهم خضوعاً لمزاجها الشخصي ، ولكنها تطبق القانون .

ـ إن الفقرة هـ من المادة السادسة تنص على أن من شروط القيد أن يكون

للعضو إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية ، ولأن اللائحة الداخلية لم تصدر بعد ، إذ تحيل نصوص القانون مسؤولية إعدادها على الجمعية العمومية التي لم تكن قد تشكلت بعد ، فإن مسؤولية وضع القواعد المؤقتة للقبول هي مسؤولية وزير الثقافة نفسه ، بمقتضى النص الوارد في الأحكام الوقتية من القانون ، إذ تنص المادة ٧٣ من القانون على أن «يصدر وزير الثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون » . ولكن وزير الثقافة لم يصدر سوى قرار واحد بتشكيل لجنة القيد دون أن يحدد إختصاصاتها ، أو يضع تعريفاً بالمقصود « بالإنتاج الملحوظ في مجالات الآداب » واغتصبت اللجنة لنفسها حق وضع التعريف .

ـ أنه مع التسليم بحق اللجنة في وضع التعريف فإنها لم تطبقه بشكل صحيح ، ورفضت أعضاء ينطبق عليهم تعريفها القاصر .

ـ إن الإحتجاج بنص المادة ٧٢ من القانون التي تقول « وعلى مجلس الإتحاد المنتخب لأول مرة يعيد النظر من تلقاء نفسه في طلبات القيد التي رفضتها اللجنة المؤقتة ، ويخطر أصحاب الطلبات بنتيجة إعادة النظر في طلباتهم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » ، كدليل على أن الرفض لا يترتب عليه إساءة للمتقدم ولا يعصف نهائياً بحقه في القبول ، احتجاج ضعيف ، ذلك أن عدم قبول العضو يحرمه من فرصة حضور الجمعية العمومية الأولى ، ويحرمه من ترشيح نفسه لعضوية مجلس الادارة ، كما يحرم المرشحين الآخرين فرصة الحصول على صوته .

وفي ضوء هذه الدراسة طرحت عدة بدائل قانونية ، رأينا أن الممكن والفعال منها هو رفع دعوى أمام القضاء المستعجل ، بطلب وقف إجراء الإنتخابات وتشكيل لجنة محايدة من كل من « **نجيب محفوظ** » و « **حسين فوزي** » « **زكي نجيب محمود** » و « **يحيى حقي** » و « **لويس عوض** » تتولى فحص إنتاج المرفوضين لتحديد مدى إنتمائه للأدب . ولإدراك « **نبيل الهلالي** » لأهمية القضية ، تفرغ لها وسارع بإعداد عريضة الدعوى وتحددت بها بالفعل جلسة بتاريخ ١١ يناير (ك ٢) ١٩٧٦ .

وقد رفعت القضية بأسماء عدد من المرفوضين هم : أحمد الحوتي (شاعر) جميل عطية إبراهيم (قصاص) عبده جبير (قصاص) فكري النقاش (قصاص) زين العابدين فؤاد (شاعر) كمال رفعت (كاتب) أمينة النقاش (كاتبة) لطفي واكد (كاتب) يونس الخضراوي (قصاص) نادية عبد المجيد (كاتبة مسرحية) رشدي أبو الحسن (كاتب) محمد عودة (كاتب) حسين عبد الرزاق (كاتب) عبد القادر شهيب (كاتب) وصلاح عيسى . وتضامن من معهم عدد من الأعضاء الذين قبلوا فعلاً وبعضهم من الذين رشحوا أنفسهم لمجلس الإدارة ، كان منهم : جلال الغزالي وفتحية العسال وعبد الله الطوخي وعلي سالم ومحمد مستجاب ومحمود دياب ومصطفى درويش وفريدة النقاش وسليمان فياض وسمير عبد الباقي وآخرين .

وفي الجلسة كشف الطرف الآخر عن طبيعته عندما لقن محاميه أحمد مختار قطب نفس العبارات التي تعوَّد اليمين المصري أن يستخدمها لكسب معاركه ، وهكذا وقف المحامي ليحاول إضفاء طابع سياسي على القضية ، مستثمراً جو العداء الهستيري للشيوعية ، للتأثير على القضاء وإرهابه ، فذكر أن المرفوضين ينتمون إلى تيار سياسي كان له من يمثله في لجنة القيد المؤقتة ، التي ضمت ممثلين لليسار دافعوا عن قبول من قُبِل منهم ، وأنهم رُفِضوا لعدم إنطباق شروط القانون عليهم . واحتج « أحمد نبيل الهلالي » و « عبد الله الزغبي » محاميا المرفوضين على كلام « مختار قطب » ذاكرين أنها محاولة لإرهاب القضاء وتخويفه .

وبرغم أن القاضي قد علق بأن القضاء لا يُرهب ، فإن الحجر الذي ألقاه « مختار قطب » قد أحدث تأثيره ، إذ شعر القاضي أن المسألة معقدة ، فأصدر حكمه بعدم الإختصاص ، وهو حكم محايد لا ينتصر لأحد طرفي الخصومة ، ولكنه نوع من الهروب من إصدار حكم في الموضوع . وقد بررت حيثيات الحكم سبب إصداره ، فذكرت أن القضاء المستعجل مختص فقط بالنظر في المنازعات التي يكون هناك خوف من ضياع أصل الحق ، وأن هذه الحالة غير متوفرة لأن المرفوضين لهم حق الطعن في قرارات لجنة القيد المؤقتة أمام مجلس

إدارة الإتحاد عند إنتخابه . وتناسى الحكم أن أصل الحق المهدد بالضياع هو أن قرار لجنة القيد بالرفض ، يحول بين المرفوضين وبين ممارسة حقهم في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة . وهو الأساس الذي قررنا أن نستأنف الحكم إستناداً إليه .

● على أن الفترة بين الأعداد لرفع الدعوى وبين صدور الحكم الإبتدائي فيها ، قد كشفت عن رد الفعل المباشر لها في صفوف جبهة اليمين ، فعندما قدم طلب الدعوى إلى الشاعر « **نجيب سرور** » ، وقع متحمساً ، وبلغ من فرط حماسه أن أصر على أن يحصل على توقيع الشاعر « **صلاح عبد الصبور** » - رئيس تحرير مجلة الكاتب الأميرية[٢] - عليه ، وكانت خيبة أمل « **نجيب سرور** » بالغة عندما فشل في الحصول على هذا التوقيع ، لكن « **عبد العزيز صادق** » - مدير تحرير الكاتب - رفض أن يوقع وإكتفى بنقل صورة الدعوى ، فوصلت إلى الجبهة الأخرى ، وأحدثت ذعراً بالغاً ، ففي مساء اليوم التالي فوجئت برسالة شفهية حملها إلى صديق مشترك من الأستاذ « **سعد الدين وهبه** » وكيل وزارة الثقافة ، وكان نص الرسالة أن « **سعد وهبه** » مفوض بإنهاء الأزمة التي ترتبت على عدم قبول بعض الأعضاء . ولظنه أنني الذي أتزعم دفع غير المقبولين إلى مقاضاة الإتحاد ، فهو يبدي « إستعدادهم » لقبولي الآن وفوراً ، مقابل التنازل عن القضية .

وبذلت مجهوداً عنيفاً للسيطرة على إنفعالاتي ، متسائلاً عن الوسيلة التي سأقبل بها الآن وفوراً - وقد أنهت لجنة القيد المؤقتة أعمالها وأصدرت قراراً برفضي ، وكان الرد أن ذلك ممكن بالعديد من الوسائل ، وعلمت أن الوعد مبذول لي وحدي ، وأن على أن أستخدم « نفوذي » لدى الآخرين ، لكي يتنازلوا هم أيضاً عن القضية على وعد بأن يقبلوا فيما بعد .

(٢) أطلق هذا الإسم على مجلة « الكاتب » ، بعد الإستقالة الجماعية التي قدمها مجلس تحريرها ، وعلى رأسه « أحمد عباس صالح » ، بسبب أصرار وزير الثقافة « يوسف السباعي » على التدخل في تحريرها ، وقد تقرر على إثر ذلك تحويل المجلة إلى مجلة أدبية ، وقبل الشاعر « صلاح عبد الصبور » أن يتولى رئاسة تحريرها ! .

أدركت أنني أمام عرض صريح بالرشوة سوف ينفذ بالتزوير ، وفي سرعة أعلنت قبولي للعرض ، وإستعدادي للإنسحاب من القضية مقابل « الرشوة » التي وعدوني بها ، وقبلت الإجتماع بالأستاذ « **سعد الدين وهبه** » في الصباح للحديث في التفاصيل .

كنت قد وصلت إلى واقعة يمكن أن تُثْبِت للقضاء مدى القدرة على التزوير الصريح والقبيح ووسائل الرشوة والإفساد التي يعملون بها : أن أسايرهم أن يتورطوا في تزوير محاضر لجنة القيد ثم أقودهم ببرهان صريح إلى القضاء . وفي يدهم أسلحتهم الفاجرة واللاأخلاقية .

لكن « **سعد الدين وهبه** » الذي لا يخلو من ذكاء مقتدر ، والذي تكونت لديه صورة لي من تعامل سابق لنا معه أثناء أزمة « **الكاتب** » ، شك في قبولي السريع هذا ، ووجده على الأرجح متناقضاً مع الفكرة التي تكونت لديه عني ، فاستنتج أن وراء هذا القبول السريع مناورة خشي آثارها .

وعندما قابلته في الصباح عرض عرضاً آخر تماماً ، يتناول المشكلة من جذورها ، كما قال . وإستند العرض الجديد على إتفاق لتوزيع مقاعد مجلس إدارة الإتحاد بين اليمين واليسار ، على أساس أن تخصص عشرة مقاعد لليسار ، وعشرة مقابلهم لليمين ، بحيث تخصص المقاعد العشرة الأخيرة لعناصر من الرواد أو من المقبولين من الطرفين ، لإكمال المجلس إلى ثلاثين عضواً كما ينص القانون . . واستكمل بحث هذا العرض في نفس اليوم في إجتماع حضره من جانبنا كل من « **د . لطيفة الزيات** » و« **فريدة النقاش** » و« **مصطفى درويش** » و« **سمير عبد الباقي** » و« **صلاح عيسى** » ، وحضره « وسيطاً » عن الطرف الآخر ، « **سعد الدين وهبه** » ، وبدون إتفاق مسبق بيننا أدرنا المناقشة معه بحيث نحصل على العرض متكاملاً ، ومن خلال المناقشة إستطعنا أن ندفع « **الوسيط** » خطوات إلى الخلف فتبلور العرض فيما يلي :

ـ عشرة مقاعد لنا ، رفضنا أن تتدخل الجبهة الأخرى في إختياراتنا بشأنها ، وكان « **سعد وهبه** » قد إقترح أن تتضمن مقاعدنا أسماء «**عبد الرحمن الشرقاوي** » و « **ادوار الخراط** » ومع تقديرنا لهما ، فإن الحوار كله كان يدور

حول إستقلالية الإتحاد عن أجهزة وزارة الثقافة ، ولما كانت علاقات الصداقة والعمل بين الشرقاوي والخراط وبين وزير الثقافة تجعلها يقفان موقفاً محايداً في الصراع بين المثقفين وبين الوزارة بشأن هذه النقطة فقد رفضنا تضمينهم قائمتنا ، وأن أسعدنا أن يعتبرا من العناصر المقبولة من الطرفين .

- عشرة مقاعد للجبهة الأخرى تختارها بملء حريتها .

- عشرة مقاعد لعناصر مقبولة من الطرفين إتفق على أن تخصص لكل من : **توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وزكي نجيب محمود وفؤاد زكريا وعبد الرحمن الشرقاوي ويحي حقي وإدوار الخراط .**

وثار النقاش بعد ذلك حول توزيع مناصب هيئة المكتب ، ولما كان هناك شبه إتفاق على أن يكون « **توفيق الحكيم** » هو رئيس الإتحاد ، فقد دار الخلاف حول توزيع منصبي نائب رئيس الإتحاد ، والسكرتير العام ، وأعلن « **سعد وهبه** » أن « **يوسف السباعي** » سوف يرشح نفسه نائباً لرئيس الاتحاد ، وقد اعترضنا على ذلك في البداية ، وأكدنا انه كان ينبغي على الوزير أن يستشعر الحرج فلا يرشح نفسه أصلاً ، خاصة وأن القانون يعطيه حق الإعتراض على نتائج الإنتخابات ، ويمنحه سلطات واسعة على أعماله ، وهي سلطات ينبغي أن تحول بينه وبين ترشيح نفسه لكيلا يكون في موضع الخصم والحكم في آن واحد .

وإذ كان هناك إصرار من الوزير على ترشيح نفسه ، فقد إنتقلنا إلى الإصرار على أن يكون السكرتير العام من إختيارنا ، لنوازن السلطات التي ستحرك الإتحاد ، كما أصررنا على أن تكون لجنة القيد الدائمة من عناصر محايدة ، ورشحنا لها أعضاء من الرواد . وأخذ النقاش حول إسم السكرتير العام وقتاً طويلاً ، إلى أن تنبهنا إلى أن « **سعد وهبه** » يريد المنصب لنفسه ، وقد عبرنا له عن تقديرنا ، وإن كنا قد إعتذرنا عن قبول ترشيحه لهذا المنصب ، بحكم عمله كوكيل لوزارة الثقافة ، إذ أن ذلك يفقد الإتحاد إستقلاليته ، خاصة وأن الوزير يصر على أن يكون نائباً للرئيس . وهي نقطة ظلت غير محسومة في أثناء النقاش .

وكان كل ما طلبته الجبهة الأخرى هو التنازل عن القضية التي رفعها

المرفوضون على أساس أنهم سيقبلون في أول جلسة من جلسات مجلس الإدارة الجديد ، وأن تشكيل المجلس بمقتضى هذا الإتفاق سيكون متوازناً مما يمنع أية محاولة للتعنت في حالة إختلال التوازن .

وعند مناقشة ضمانات هذا الإتفاق ، رؤي أن تتقدم كل جبهة بكل من تريد ترشيحه على أن يتعهد مسؤولون فيه بالحصول على تنازلات من الأعداد الزائدة من مرشّحيها بعد إغلاق باب الترشيح .

ونوقش العرض في جلسة عقدت في مساء نفس اليوم بمنزل « **الدكتورة نوال السعداوي** » وحضرها عدد كبير من المهتمين بشؤون الإتحاد ، من المقبولين والراغبين في ترشيح أنفسهم ، ومن المرفوضين ، وأوضح الذين حملوا العرض أنهم في مناقشتهم مع « سعد وهبه » لم يقبلوا شيئاً ، ولكنهم تناقشوا معه بهدف الحصول على أقصى تنازلات ممكنة ، لمعرفة قوة الطرف الآخر ، ومدى تماسكه وأهدافه من هذا العرض الغريب . وأنهم أوضحوا له بجلاء أنهم غير مفوضين في قبول شيء أو حتى في التفاوض معه ، وأنهم مستمعون ، ومستفسرون لا أكثر ولا أقل . وعند المناقشة في الأمر ، أثيرت مجموعة من الحقائق على النحو التالي :

● إن العرض جاء إنطلاقاً من ذعر الجبهة الأخرى برد الفعل العنيف الذي تمثل في ميلاد الإتحاد وسط عواصف من القضايا والمشاكل . ومع إدراكنا أن ذلك يعكس ضعف هذه الجبهة ، فإن علينا ألا نبالغ في قوة السلاح الذي نمتشقه ، فالصراع القانوني ، صراع طويل ومزعج ويمكن - بسبب الظروف الخاصة في مصر - أن يكون قليل الجدوى .

● إن العرض ينبغي أن يوزن في ضوء الحقائق الموضوعية ، وعلينا أن نقر منذ البداية أن التحكم في تركيب الجمعية العمومية وخطة المقاطعة قد أدتا إلى ضعف كتلتنا الإنتخابية في الجمعية العمومية ، وهذا كله يعني أن علينا نقدر موقفنا على ضوء أن ما هو معروض علينا الآن ، هو أفضل بكثير مما يمكن أن نحصل عليه لو خضنا المعركة بالفعل . وأنه إتفاق لتقسيم المقاعد في ضوء

حساب إفتراضي لقوة كل تيار ، وليس تحالفاً سياسياً ، ولا جبهة ، ولا إتفاق على أي برنامج مشترك بيننا وبين الجبهة الأخرى .

● ومن ناحية أخرى فإن إمكانيات تنفيذ العرض ـ لو وافقنا عليه ـ صعبة بل ومستحيلة ، فمع أن هناك تكتلاً رئيسياً تمثله إلا أنه من الصعب أن نزعم أننا قادرون على التحكم في الجميع ، أو منع من يريد من ترشيح نفسه ، فمع أن هناك أعداداً تتقارب فكرياً بحيث يمكن أن تصنف كلها في تكتل اليسار ، إلا أن هذا التكتل لا يمثل حزباً ولا جمعية ثقافية تستطيع أن تلزم أعضاءها بقبول قرارها .

● إن قبول العرض ـ مع كل المحاذير التي سنضعها عليه ـ سيعطي أيحاء بأننا نتفق مع وزارة الثقافة ، وسيخلق مجموعة من ردود الأفعال الضارة في الوسط الثقافي ، وخاصة لدى العناصر التي لم تتقدم لعضوية الإتحاد لسبب أو لآخر .

وقد طالت المناقشة في الأمر ، وكنت مع الذين مالوا لقبول العرض ، منبهاً أن هذه ليست آخر معارك الإتحاد ، وأن قضيتنا الآن هي الوصول إلى مجلس إدارة متوازن ، يمكن أن يتيح دخول أكبر عدد من الأعضاء ويتيح لنا في المستقبل أن نصارع ومعنا قواتنا الحقيقية ، إلا أن الحجج التي طرحها الزملاء أثناء النقاش أقنعتني .

● وبرفض العرض بدأ الإعداد للمعركة الإنتخابية وكان ذلك ليلة فتح باب الترشيح ، فاتفق على عدد من الأسماء تتقدم بها من كتلتنا ، وعدد آخر قررنا أن نساندهم إنتخابياً من عناصر اليمين المستنير . . وهكذا ضمت قائمتنا كل من :

توفيق الحكيم ـ حسين فوزي ـ عبد القادر القط ـ سعد الدين وهبه ـ رجاء النقاش ـ فريدة النقاش ـ عبد المنعم تليمه ـ فؤاد حجازي ـ محمد يوسف ـ زكي عمر ـ فتحي العشري ـ علي سالم ـ فاروق خورشيد ـ فتحية العسال ـ عبد الله الطوخي ـ د . لطيفة الزيات ـ جلال العشري ـ إبراهيم أصلان ـ توفيق حنا ـ د . نوال السعداوي ـ محمود دياب ـ سليمان فياض ـ أحمد الشيخ ـ صنع الله إبراهيم ـ بهاء طاهر .

وهكـذا بات واضحـاً للكل أننـا نسعى لأن يكون الإتحـاد تمثيـلاً حقيقيـاً وجـاداً لكل المثقفـين المصريـين ، وفيها بعـد علمنـا أن أحـد كبـار رجـال الأمن المكلفين بتتبع المعركة الإنتخابية قد أبدى دهشته عند قـراءة القائمـة ، وإعتبرهـا منـاورة بارعـة من قوى اليسـار . وإستطعنـا أن نرتب مجمـوعـة من الإجـراءات رأيناها ضرورية لكي تأخذ المعركة الإنتخابية طابعاً ديمقراطياً حقيقياً ، فقررنا أن تشكل لجنة للدعاية وأن تستخدم الملصقات ، وأن نخوض المعركة تحت مجموعـة شعـارات ديمقراطيـة سياسيـة ومهنية تنصب كلهـا في مقولة « نحـو إتحـاد وطني ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » .

لم يكن قبولنا لدخول الإتحاد أصلاً ، ولا دخولنا المعركة الإنتخابية ، قبولاً للقانون ، أو موافقة على ما يجري في الساحة الثقافيـة ، ولا كفاً عن النضـال من أجل هدفنا ، ولكنه كان معركة حقيقية ، رأيناها أفضل من الجلوس على المقاهي للثرثرة ، وأصدرنا ـ فيها بعد ـ بيـانـاً إنتخـابياً لايقـل في إدانته لكـل ما يجـري في الساحة الثقافية عما أصدره غيرنا . كنا قد شرعنا أسلحتنـا الحقيقية : وحـدتنا ، عملنا الجمعي ، برنامجنا العملي ، كنا ندرك منذ البداية أن المعركة طويلة وشاقـة وعسيـرة ومريـرة ، جزء من معـركة وطن وشعب ، وليست عمليـة تَطَهُّـر نفسي بالثرثرة ، وأصدار بيانات الإدانة .

حتى تلك اللحظة كان اليمين مصراً على إستخدام سلاحه الفاجر ، وكنـا نملك سلاحنا القادر ! .

يوم التوكيلات :

وجاء اليوم المحدد لإجراء الإنتخابات . . كانوا قد حشدوا كـل ما لـديهم من سلاح فاجـر وقادر . عـلى الباب الـرئيسي للمجلس الأعلى لـرعايـة الآداب والفنـون ـ حيث تقرر أن تجتمـع الجمعية العمـومية التـأسيسية ـ وضعـوا موظفـاً ومنضدة، وإتبعوا أسلوبـاً يمنـع أي من غـير الأعضـاء من الـدخـول ، وخـاصـة المـرفوضين ، ومـع ذلـك أمكن لبعضهم أن يتسلل ، وفي فنـاء المجلس بـدأت المداولات السريعـة حول المـوقف ، ولأن الجبهة الأخـرى لم تكن مُحْكَمة تمـاماً ،

فقد تسرب من بين صفوفها نبأ يقول بأن هناك سبعون من أنصارها يحملون توكيلات عن سبعين آخرين للإدلاء بأصواتهم نيابة عنهم ، كان معنى هذا أن هناك ١٤٠ صوتاً من الحاضرين - ولم يكن عددهم يصل إلى المائتين - مضمونةً لإحدى الجبهات ، وتقرر أن يثار الموضوع في بداية إجتماع الجمعية العمومية ، وتوقعنا أن مجال بيننا وبين إثارة هذه المسألة بزعم الإلتزام بجدول الأعمال - فاتفقنا على أن يثير الكاتب المسرحي « **محمود دياب** » المسألة طالباً « نقطة نظام » . وأثبتت تجربة الجلسة أن الطرف الآخر يمكن أن يكشف ويدان حتى بنصوص قانونه المزيف الذي وضعه ، فقد أمكن لنا أن نكشف ثم نشير في الجلسة نفسها المخالفات التالية :

● وقع الشاعر « **كمال إسماعيل** » في كشف الحضور باسم الكاتب « **أحمد بهجت** » واكتشف الواقعة القصاص والروائي **فؤاد حجازي** من أدباء المنصورة ، فأخطر « **سعد الدين وهبه** » وكيل وزارة الثقافة وعضو لجنة القيد الذي تأكد من صحة الواقعة بنفسه .

● عند دخول القصاص « **الداخلي طه** » إلى مكان الإجتماع تقدم منه أحد منظمي الحملة الإنتخابية للجبهة الأخرى ، وقدم له توكيلاً مكتوباً من أحد الأعضاء ، وموقع منه من « **الداخلي طه** » بقبول التوكيل ، وأرفق بالتوكيل قائمة إنتخابية طلب منه إعطاء صوته لها . وقد أثار الداخلي هذه الواقعة عند إنعقاد الجمعية فأحدثت صدى واسعاً .

● ثبت أن معظم التوكيلات غير معتمدة ، وأنها موجهة من أشخاص بعضهم في حالة صحية لا تمكنهم من الكتابة أصلاً ، وخاصة من كانوا يعالجون خارج البلاد ، مثل الشاعر « **صالح جودت** » والروائي « **محمد جلال** » ، كما لوحظ أن الجبهة الأخرى قد حصلت على حق صرف توكيلات لنفسها عن كل عضو يعمل خارج البلاد . وفضلاً عن هذا فإن معظم كبار الكتاب اليمينيين لم يحضروا إكتفاء بإرسال توكيلات ، فقد تغيب عن الإجتماع الأساتذة « **إحسان عبد القدوس** » و « **أحمد بهجت** » و « **موسى صبري** » و « **أنيس منصور** »

و « **صلاح عبد الصبور** » و « **يوسف السباعي** » ، و « د . **رشاد رشدي** » إكتفاء بإرسال توكيلات عن أنفسهم .

● وقد ثبت للجميع عندما أثار « **محمود دياب** » قضية التوكيلات ، مدى الحساسية التي ينظر بها اليمين إلى الموضوع من رد الفعل العصبي والمتوتر الذي تصرف به بمجرد طرحه للنقاش ، إذ أصر « **ثروت أباظة** » ، و « د . **عبد العزيز الدسوقي** » - وكانا جالسين على المنصة بحكم عضويتهما في لجنة القيد - على قانونية التوكيلات ، وفسر « د . **الدسوقي** » إثارة الموضوع بأنه شغب ، من مجموعة معروفة تنتمي لتيار معروف وقال بالنص « لقد لجأوا للقضاء فخذلهم - مشيراً بذلك إلى الحكم الإبتدائي في القضية الذي كان قد صدر قبل الإجتماع بيوم واحد - ولا مانع من أن يلجأوا للقضاء مرة أخرى . . ولكننا قادرون على أن نقمع ، وسنقمع بشدة أي محاولة . . . » .

وأكد « **الدسوقي** » أن قوانين كافة النقابات المهنية تبيح حضور الجمعية العمومية بالتوكيلات ، فطلب العديد من الأعضاء - وخاصة الصحفيين منهم - الإستماع إلى شهادة « **عبد المنعم الصاوي** » نقيب الصحفيين - الذي كان حاضراً الإجتماع بصفته عضواً بالإتحاد - وتطلب الأمر مجهوداً حتى تمكن من الإدلاء بشهادته ، فأكد بها أن النقابات لا تعرف التوكيلات في إنتخاباتها ، بل إن قانون نقابة الصحفيين ينص معاقبة العضو الذي يتخلف عن حضور الجمعية العمومية دون عذر مقبول . وعند ذاك قال « **الدسوقي** » : ولكن هذا اتحاد وليس نقابة . وأستفز هذا التقلب في آراء الدسوقي ، « **عبد الرحمن الشرقاوي** » - الذي كان يجلس على المنصة بصفته عضواً هو الآخر بلجنة القيد - فراجع نص القانون وقرأ المادة الأولى منه التي تقول « تنشأ في جمهورية مصر العربية نقابة تسمى إتحاد الكتاب» . وتقدم « **أحمد حمروش**» من المنصة ليسأل سؤالاً واضحاً وصريحاً عن عدد التوكيلات . لكن أحداً من الجالسين على المنصة لم يرد على سؤاله ، فكرره أكثرمن مرة ، إلى أن أعلن « **ثروت أباظة** » وهو مكره أن عدد الحاضرين ٢٤٦ ومنهم ٤٦ يحملون توكيلات (الرقم الصحيح هو ٧٠ توكيلاً) .

عنـد ذاك كان معظم الجالسين في القاعة قد شموا رائحة غير طيبة في موضوع التوكيلات ، قال حرفوش « ٤٦ . . كنت أظن أن عدد التوكيلات ثلاثة . . أربعة . . ولكن ٤٦ . . صدقوني . . بغض النظر عن صلاحية التوكيلات من عدمه . . أقول لكم . . هذا الرقم يبعث في نفسي الريبة . . » .

كانت جبهة (الدسوقي/ أباظة) قد بذلت كل جهدها لتمرير موضوع التوكيلات : هددت بالقمع ، وأثارت الشغب ، ورفعت الأصوات . لكن ذلك كله ووجه بتصرفات جيدة من معظم زملائنا ، فخلف المنصة كان يقف الكاتب المسرحي « **إسماعيل العادلي** » والقصاص الفنان « **عز الدين نجيب** » يراقبان ما يجري ، وفي القاعة كان الشاعر « سمير عبد الباقي » والناقد « **فتحي العشري** » والقصاص « **فؤاد حجازي** » يتصدون لأية محاولة يبذلها الطرف الآخر لتمرير الموضوع بالصوت العالي ، أو بسوء الأدب أو بالتطاول ، فبرهنوا لهم على أننا نملك في الوقت المناسب إستخدام هذه الأدوات نفسها .

وكشف اليمين عن لا أخلاقيته وتعصبه عندما تقرر أن تؤخذ الأصوات بالنداء بالإسم على أقرار مبدأ التوكيلات أم لا ، وكان الدكتور « **نعيم عطية** » ـ وهو مستشار في مجلس الدولة ـ قد لفت النظر إلى نقطة هامة ، هي أن القانون ينص على أن تنهي لجنة القيد أعمالها بعد إنقضاء ثلاثة شهور على أول إجتماع لها ، وذكر الدكتور نعيم أن اللجنة ـ كما ذكر رئيسها في ٣٠ سبتمبر (أيلول) وآخرها في ١٢ ديسمبر (ك ١) (١٩٧٥) وهو ما يعني أنها خالفت القانون ، وطلب رأي المستشار عضو اللجنة في هذه المخالفة القانونية ، ولكن أحداً لم يعن بالرد على هذه النقطة .

وعندما بدأ التصويت على موضوع التوكيلات ، ونودي على إسم « **يحيى حقي** » ، وقف في مكانه ، وطلب كلمة قبل الإدلاء برأيه ، وإعترض البعض على أساس أن باب المناقشة قد أغلق ، ولكن آخرين صفقوا مبدين إستعدادهم لسماع **يحيى حقي** ـ لمكانته الأدبية وريادته وأبوته لأجيال من الأدباء ، وقال رئيس الجلسة ورئيس لجنة القيد المؤقتة ، د . **مهدي علام** :

ـ إن لكل قاعدة استثناء ، ويحيى حقي هو الإستثناء من كل قاعدة . .

وتقدم الرجل العجوز ـ الذي جاوز السبعين والذي تجشم مشقة الحضور في حين لم يحضر عشرات ممن هم أحدث سناً وأوفر صحة ، ـ نحو المنصة ليتكلم ، ولكن اليمين الذي كانت نتيجة التصويت على موضوع التوكيلات قد أصبحت ضده ، كان قد فقد كل قدرته على ضبط نفسه ، فظن بعض الأغبياء من صفوفه ، أن الرجل سيتقدم ليثير إشكالاً ، خاصة أنه ذكر قبل التقدم للمنصة أنه يود أن يسأل سؤالاً يتعلق بما أثاره الدكتور « **نعيم عطية** » ، الأمر الذي ازداد معه توتر اليمين ، فهجم « **د . حسين فوزي النجار** » على « **يحيى حقي** » يخطف الميكرفون من يده ، ودفعه « **عبد العزيز الدسوقي** » بعيداً ، وكاد الرجل العجوز يقع على الأرض ، وأثار هذا عطف كثيرين من قوى اليسار ، فسارعوا ملهوفين إلى المنصة يحمون إستاذاً جليلاً له تاريخه وله مكانته . وإندفع « **رجاء النقاش** » من الصفوف الأولى حيث كان يجلس فأحاط « **الدسوقي** » بذراعيه مانعاً إياه من مواصلة تهجمه على « **يحيى حقي** » ، وإندفع « **أحمد حمروش** » من آخر القاعة ليعنف « **حسين فوزي النجار** » بشدة معترضاً على موقفه ، صارخاً فيه أن من كان مثله لا ينبغي أن يتطاول على من كان في مكانة « **يحيى حقي** » ، وحسم هذه الضجة إرتفاع صوت « **إسماعيل العادلي** » منبهاً إلى إختفاء الورقة التي كانت الأصوات حول موضوع التوكيلات تدون فيها ، وهو ما أعاد الهدوء إلى القاعة ، إلى أن اكتشف الجالسون أن المستشار عضو اللجنة المؤقتة ، قد فر بالورقة حرصاً عليها من التمزيق ، ثم تبعه أعضاء اللجنة حيث عقدوا إجتماعاً مطولاً ، لبحث الموقف في ضوء ما كشفت عنه نتيجة التصويت من أغلبية واضحة وقفت ضد مبدأ التوكيلات وعادت لجنة القيد بعد أكثر من ساعة ، لتعلن أنها قررت بالأغلبية ونتيجة لرفض الجمعية العمومية لمبدأ التوكيلات تأجيل إجراء الإنتخابات أسبوعين ، حتى تتاح الفرصة لمن أعطوا غيرهم توكيلات ـ وهم لا يعلمون بعدم قانونيتها ـ للحضور بأشخاصهم .

وفيما بعد عرفنا أن « **عبد الرحمن الشرقاوي** » قد إعترض على تأجيل الإنتخابات ، وأنه أدرك أنها مناورة ، وقد روى بعض المتصلين به ، أنه سمع « **سعد الدين وهبه** » يتصل بيوسف السباعي ويعلن له أن « **الشرقاوي** » قد

خاننا وانضم إلى اليسار ، وأن هناك كارثة حدثت ، وأن الوزير هو الذي أشار بتأجيل الإنتخابات ، بعد محاولة فاشلة لإستحضار عدد من قوات وزارة الثقافة التي كانت قد بقت في منازلها ، وأعطت توكيلات للصبيان من أتباعها وذيولها ، فجاء « صلاح عبد الصبور » ، وبدأ التفكير في تدبير سيارات لإستحضار الباقين، لكنه كان واضحاً أن الوقت لن يسعفهم من هنا فضلوا تأجيل الإنتخابات .

وكان خطؤنا الكبير أننا لم نعترض على قرار اللجنة بتأجيل الإنتخابات ، الذي كان مناورة إنتخابية ، إذ رأى اليمين أنه وقد هزم في معركة التوكيلات ، فسوف يخسر المعركة الإنتخابية بالقطع إذا أجريت الإنتخابات في اليوم نفسه ، ذلك أن هناك حوالي سبعين صوتاً مضمونة له سوف تلغى ، كما أن الوسط كان قد أصبح ضده نتيجة لسلوكه المزري . وكان مفروضاً أن نتصدى لقرار اللجنة ونرفضه ، ولكن مجموع الحاضرين كان قد أُجْهِد تماماً بعد سبع ساعات متصلة ، منها ثلاث في مناقشات عنيفة، وكانت الساعة قد وصلت إلى الرابعة . وبرغم أننا كنا نتصرف بشكل جماعي ، إلا أن ذلك كان بصورة تلقائية ، ورد فعل مشترك للموقف ، إذ لم نكن قد إتفقنا على قيادة نعطيها سلطة التصرف في المواقف الطارئة .

برغم كل شيء كنا قد إنتصرنا بالفعل عليهم ، فبرغم قلة عددنا ، إستطعنا أن نضعهم في موقف الدفاع ، وقد شعروا بعدها بهزيمة منكرة ملأت حلوقهم شجى ، كنا قد سجلنا عليهم أنهم مزورون يسعون لإنتصار رخيص ، وعن طرق غير ديمقراطية ، وفي حين أرادوا أن يصوروا أنفسهم بصورة المتصدي للشغب ، بدوا هم المشاغبين والمتطاولين .

كان يوم رائعاً بالنسبة لنا ، أكدت وقائعه أن السلاح اليميني الفاجر يمكن أن يهزم بالإخلاص والصدق ، وأن الذين يعيشون بالرشوة والإفساد ، وتجنيد الجائعين للشهرة أو للنشر أو للمال أو للمكانة ، لا يستطيعوا أن يستمروا طويلاً إلا باستثمار أخطائنا وتفتتنا ، وعدم قدرتنا على تحديد مكمن الضربة الحقيقية ! .

خطوتان للأمام : بيان وبرنامج :

خلال الأسبوعين اللذين فصلا بين يوم التوكيلات وبين إجراء الإنتخابات بالفعل ، كنا قد رتبنا أمورنا بحيث يستمر نشاطنا للإعداد للمعركة ، على أن نستفيد من دروس المرحلة الأولى منها . وعند تقييم ما جرى ، كان هناك رأي بأنه أيجابي بشكل عام ، وأن الذين قاموا بالأدوار التنفيذية لما خططناه ، قد تصرفوا بشكل سليم ، ومارسوا مسؤولياتهم بإيجابية ، وخاصة هؤلاء الذين كلفوا بالتصدي لشغب الطرف الآخر ومواجهة إرهابه ، في حين رأى آخرون أن ما جرى قد تضمن بعض التجاوزات .

على أن النقطة التي أثارت النقاش ، كانت رأياً طرحه الناقد « رجاء النقاش » بأن ما جرى ، يتطلب منا أن نندفع إلى موقف محدد وصريح نبلور فيه موقفاً حاسماً مما يجري في الحياة الثقافية في بلادنا ، من تدهور النشر والمسرح والسينما وإنحطاط الثقافة بشكل عام ، ورداً على ما قاله « رجاء » نبه آخرون أن إنتصارنا في معركة جزئية لا ينبغي أن يدفعنا إلى المبالغة في تقدير قوانا ، كما أن هزيمتنا في هذه المعركة لا يجب أن يفت في عضدنا ، وأمكن في النهاية التوصل إلى بعض القرارات الهامة :

● فقد قررنا أن ندخل تعديلات على قائمتنا الأولى ، فنستبعد منها العناصر التي أثبتت معركة التوكيلات أنها عاجزة عن الوقوف موقفاً ديمقراطياً بسيطاً في قضية لا إشتباه فيها مثل مسألة التوكيلات ، وعند تطبيق هذا القرار إستبعدنا من القائمة كل من « **سعد الدين وهبه** » و« **د . حسين فوزي** » (صاحب سندباد مصري) إذ أدليا بصوتيهما في صف إقرار مبدأ التوكيلات . وكان الأول قد ضُمَّ إلى قائمتنا ، على أساس أننا لسنا ضد أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أحد موظفي وزارة الثقافة الكبار ، وأن « **سعد وهبه** » يعد أفضلهم من وجهة نظرنا . وضم الثاني إلى القائمة لقيمته الثقافية والفكرية ، ولكن موقفهما المساند للتوكيلات جعلنا نغير رأينا فيهما . وكان عدد من الحاضرين قد إعترض على هذا الشطب على أساس أن هذين قد ضُمَّا للقائمة كحلفاء ، وباعتبارهم أفضل من غيرهم ، وليس باعتبارهما من اليسار ، وأن

وضعهما هذا لا يغيره موقفهما من موضوع التوكيلات ، إذ أنه ليس من المفترض أن ننتظر من الحليف أن يتطابق في وجهات نظره معنا ، خاصة وأن « **سعد الدين وهبه** » لم يكن ليستطيع أن يصوت علناً ضد التوكيلات ، وهو وكيل وزارة الثقافة ، لأن التصويت أصلاً كان طرحاً للثقة بالوزير . وإستبعدنا أيضاً من القائمة « **فاروق خورشيد** » لأننا إكتشفنا أنه كان ضمن قائمة الوزير . وبإستبعاد هؤلاء أضفنا إلى القائمة كل من : د . **سهير القلماوي وملك عبد العزيز وسعد مكاوي** .

● وكنا في الأعداد لمعركة ١٢ يناير (ك ٢) قد رأينا أن لا نتقدم ببرنامج مطبوع إكتفاء بأن تصمم إعلانات المعركة الإنتخابية كلها تحت شعار ثابت هو « نحو إتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين » ثم اسم أحد مرشحي قائمتنا ، يتلوه واحد من الشعارات السياسية والمهنية التي كنا قد إتفقنا عليها ، يتغير مع تغير إسم المرشح ، ويتكرر أحياناً . وكنا قد توصلنا إلى هذا الرأي على أساس إتاحة الفرصة لعدد من العناصر التي تستطيع ـ لمكانتها أو لعلاقاتها التاريخية أن تحصل على أصوات من غير جبهتنا ، ولكيلا تتكتل العناصر اليمينية لإسقاط قائمتنا ككل .

ومع إتباع تكتيك الهجوم قررنا أن نصوغ بياناً ثقافياً ، وأن نطرح برنامجاً إنتخابياً . هذا هو نصها الكامل :

من أجل إتحاد كتاب
وطني ديمقراطي مستقل

« بعد أيام يولد أول إتحاد للكتاب في مصر . ويتحقق بذلك حلم ناضل من أجله الرواد والأدباء الشبان وأدباء الأقاليم ، الذين أدركوا مبكراً حتمية وجود إتحاد للكتاب في مصر ، يوفر لهم إطاراً صحيحاً للقاء والحوار والجدل ، وينشىء سلطة ديمقراطية تنطق باسم الكتاب في قضايا الوطن والمجتمع . ويحقق لهم الحماية المادية والمعنوية .

والإحتفاء الحقيقي بميلاد الإتحاد ، يفرض على كل كتاب مصر تحمل

مسؤولياتهم الجديدة ، التي يلقيها عليهم قيام أول تنظيم نقابي لهم . وفي مقدمتها إدراك الظروف التي صاحبت ميلاد الإتحاد .

لقد وضع قانون الإتحاد في غيبة أصحابه الشرعيين (الكُتَّاب) وبعيداً عن أعين وسمع المثقفين . أعِدَّ مشروعه في أروقة وزارة الثقافة ، وصدر دون أي مشاركة من الكتاب بمدارسهم وإتجاهاتهم المختلفة. وكان حتماً أن يأتي في جوهره تكريساً لسيطرة الوزارة على إتحاد الكتاب ، بعيداً كل البعد عن تصورات وآمال الكتاب المصريين .

وولد الإتحاد في مرحلة تشهد فيها حياتنا الثقافية ، تدهوراً يتزايد مع الوقت ، ويدفع بزهرة مفكرينا وكتابنا ومثقفينا للهجرة للخارج، بأنفسهم أو بإنتاجهم ويحمل إلى بلادنا عادم الثقافة الإستهلاكية التي تقوم على إحتقار الطموحات الوطنية والإجتماعية وتروج للإبتذال ، وتعمل على تسطيح العقل وتخريب روح الإنسان وضميره ، وتحطيم معنوياته ، وتعطيل مقاومته .

ولأن بعض المسؤولين عن أجهزة الثقافة معادون للديمقراطية ، يرفضون بالضرورة أي سيادة للعقل، وأي حوار حر خلاق بين كافة الإتجاهات والأفكار والمدارس ، على مستوى الفكر والإبداع . إن هذه الأجهزة ترفض الحوار الفكري فهي ليست أهلاً له ، وتنصب نفسها بواسطة ما تسيطر عليه من وسائل وإمكانيات لا تجد حَكَماً وقيادة ، فتشوه وجه مصر الثقافي والحضاري ، وتُقلِّص دورها التاريخي . ولا يقف دورها عند حدود المثقفين والقارئين ، ولكنها تحمل بضاعتها الكريهة إلى الملايين الأمية ، عن طريق أجهزة الإتصال الجماهيري التي سيطرت عليها وحاصرتها . لتكتسب بذلك ظاهرة التدهور الثقافي العام صفة الشمول .

وتعقدت ظروف ميلاد إتحاد الكتاب ، بالدور الذي قامت به لجنة القيد المؤقتة ، التي ضمت بين أعضائها السبعة ٤ من موظفي وزارتي الثقافة والإعلام . فاللجنة لم تتورع في سعيها لفرض سيطرة الأجهزة الرسمية على مجالس إدارة الإتحاد عن إرتكاب مخالفات صريحة للقانون الذي أعدته وزارة الثقافة نفسها ، ووصلت في محاولتها إلى حد رفض طلبات قيد ٧٠ من الكتاب

بلا سند من منطق أو قانون وبعضهم من الأعلام الذين أثروا الثقافة العربية بكتاباتهم في المجلات المختلفة .

« إن هذه الظروف الصعبة التي أحاطت بمولد إتحاد الكتاب ، لا تدفعنا للإنفضاض من حوله . بل على العكس تجعلنا أكثر إصراراً على النضال من أجل تحويله إلى إتحاد ديمقراطي حقيقي ، يلعب دوره في إبراز الوجه الحضاري والثقافي لمصر .

« لقد قام الكتاب المصريون منذ فجر النهضة الحديثة وحتى اليوم - ورغم العراقيل وصنوف الإضطهاد - بدور عظيم الأثر في حياة الشعب المصري والأمة العربية . وكان طبيعياً أن يستجيب إنتاجهم لإحتياجات الشعب وطموحه للتحرر والتقدم ، وشهدت مصر الحديثة إتجاهات فكرية غالبة ومفكرين وكتاباً كباراً شاركوا في رسم الخطوط العامة للتقدم . وكثيرون لهم إنتاجهم وممارساتهم العملية في نضال الشعب ضد مستعمريه ومستغليه . كما ولدت مدارس وتيارات لإحياء التراث العربي والإسلامي وتجديده . يحدوها الإعلاء من شأن العقل وحرية البحث والتفكير والتعبير والممارسة . وارتفعت من الجامعة الأزهرية رايات الثورة ضد الإحتلال والجمود . وعرفت قرى مصر « عبد الله النديم » مبشراً وثائراً وفناناً . ومن أعماقه أيضاً خرج « طه حسين » ، ليطلق من الجامعة المصرية صيحات التغيير والتحضر . وصاغ « بيرم التونسي » أهداف ومطامح الشعب . وربت الأجيال أجيالاً . وتعايشت المدارس والأفكار وتحاورت ، وتعرضت للإرهاب وقامت من جديد ، لتضرب بجذورها في أعماق الوطن . تبث أفكارها وأمانيها وتستلهم القوى الروحية والأخلاقية العظيمة لشعب يعاني ويصارع .

واليوم وشعبنا يتعرض لأعتى صور العدوان الإستعماري الصهيوني ويكافح لتصفية التخلف . ويعمل على تعديل الهياكل السياسية والإجتماعية والإقتصادية بحيث تخدم الثروة في بلادنا ثورة شعبنا ، وتحقق أهدافه في الإستقلال والتقدم .

يدرك الكتاب المصريون مسؤولياتهم ، وأهمية معركة الديمقراطية بإعتبارها المدخل الصحيح لكافة قضايانا الوطنية والإجتماعية .

ويخوضون معركة بناء « إتحاد الكتاب » برؤية واضحة لكل هذه الظروف وتحت شعار واضح ، وهو « إتحاد كتاب وطني ديمقراطي مستقل » .

ويدعون كل الكتاب الشرفاء داخل الإتحاد وخارجه للإلتفاف حول برنامج يتصدى لتحقيق هذا الهدف ، ولتغيير الواقع الثقافي وإعادة وجه مصر الحضاري المتقدم . برنامج يتضمن :

● تعديل قانون الإتحاد طبقاً لرؤية الكتاب أنفسهم ، وبحيث يحقق إستقلاله (كنقابة) عن الأجهزة التنفيذية والإدارية . ويتم الفصل بين المناصب القيادية في وزارتي الثقافة والإعلام . والمناصب القيادية في الإتحاد . [رئيس الإتحاد ، نائب الرئيس ، السكرتير ، أمين الصندوق ، لجنة القيد] . طبقاً لما هو متبع في كافة النقابات المهنية والعمالية .

● إشتراك الإتحاد في رسم الخطة الثقافية للدولة وفي إدارتها . بهدف تيسير الثقافة الرفيعة حقاً لكل مصري ، وليتسع المجال الثقافي لكل اجتهاد وإبداع . ولكافة المدارس والإتجاهات الفكرية والعلمية والفنية وتتحقق هذه المشاركة بعديد من الوسائل مثل :

- العمل على تحرير أجهزة الثقافة من الطابع التجاري الإستهلاكي وتوسيع المجال أمام الثقافة الجادة والإنتاج الجديد .

- المشاركة في إعداد خطة دور النشر والمجلات الثقافية وفي إدارتها الديمقراطية ، بما يضمن إرتفاع مستواها ، وتمثيل كافة المدارس والإتجاهات ، وإدارة حوار صحي بينهما .

- مساندة حق الكتاب في إنشاء مجلات مستقلة .

- مسؤولية الترشيح لتمثيل مصر في المؤتمرات الخارجية .

● توفير مناخ ثقافي يقوم على الحرية والديمقراطية بالوقوف ضد كافة

أشكال القهر المادي والمعنوي التي يتعرض لها الكاتب ، والعمل على تحرير الكلمة من طغيان الرقابة . وإلغاء القوائم السرية بمنع الكتاب من التعامل مع مؤسسات الثقافة والإعلام ، والدفاع عن حق الكاتب في الإنتهاء للإتجاهات الفكرية المختلفة دون ملاحقة أو إضطهاد ، وتقرير مبدأ عدم جواز التحقيق مع أعضاء إتحاد الكتاب فيما يتصل بعملهم أمام النيابة العامة إلا بحضور ممثلين عن مجلس الإتحاد

● مسؤولية الإتحاد عن رفع مستوى مهنة الكتابة ، وتيسير سبل الثقافة المختلفة ، وتنمية الروابط بين الكتاب ، وتأصيل أدبيات راقية للحوار بينهم على إختلاف مدراسهم وإتجاهاتهم ، وتنشيط النقد الأدبي والفني ، وتعديل قانون الجمعيات الأدبية لرفع وصاية أجهزة الأمن والإدارة .

● مسوولية الإتحاد عن تهيئة ظروف كريمة للكتاب عن طريق :

- ضمان حقوق الكتاب لدى الناشرين .

- تقرير حق الأداء العلني للكاتب .

- إعفاء الكتاب من الضرائب على الإنتاج الفكري .

- إلزام الناشرين بدفع نسبة من « ثمن الغلاف » للكتب المختلفة لصندوق الإتحاد .

● قيام الإتحاد بعقد الصلات المتينة مع إتحادات الكتاب في الوطن العربي تدعيماً لروابط النضال المشترك ، وتوكيداً لوحدة الثقافة العربية . وقبول الكتاب العرب أعضاء في إتحاد الكتاب .

● قيام الإتحاد بعقد الصلات بإتحادات الكتاب في العالم تدعيماً للخبرات المشتركة ، وتوكيداً للسعي نحو ثقافة إنسانية متقدمة وراقية » .

....

....

كنا قد بلورنا موقفاً جاعياً له قيمته ، إستطاع أن يكشف إلى أي حد هو

مضحك ذلك اليمين المصري وجهول بما يجري حوله ، فقد تضمنت البرامج الإنتخابية للجبهة الأخرى شعارات تصلح للإلقاء في المسرحيات الهزلية التي يقدمونها على مسارحهم ، ولا ترتفع في قيمتها عن أفلامهم السخيفة ومجلاتهم المتدهورة ، وثقافتهم النفاية .

على سبيل التفكهه فقط ، ننشر نص منشور إنتخابي شعري يقول :

« إن كنت تبغي إنتخابي   قلها لكل الصحاب
حكم ضميرك واختر من   شئت دون ارتياب
حرية الفكر كنز   والفكر غير السراب
بالحب نحيا كراما   والحب غاية ما بي
إنا اتحدنا لنبني   أمجادنا بالشباب
بشرى لنا باتحاد   يعلو لهام السحاب !

وليس لك أن تتوقع شيئاً من قوم تصل ضحالتهم إلى صياغة شعر ركيك مثل هذا ، إلا أن يقولوا أن برنامجهم هو « أن يكون إتحاد الكتاب المصريين رمزاً للخير والعدل والحب والأمان والسلام » أو أن يتضمن « إقامة دار ضخمة في أحسن مكان بالقاهرة تليق بكتاب مصر ، مزودة بدور عرض للأفلام السينمائية » و « تهيئة الجو المناسب للكاتب لكي يبدع وذلك باستضافته طوال مدة التأليف بأحد القصور المعروفة » أو أن تعرف واحدة منهم نفسها بأنها « رائدة شعر الرحلات وصاحبة مدرسة الشعر السياحي » وانها « نادت من خلال المجال السياحي برعاية الشيخوخة ولها قصيدتها المدعمة لذلك » .

ولأنهم تجمع لا يربطه سوى كراهيتهم لليسار ، ورغبتهم العنيفة في أن يكونوا ذيولاً وأتباعاً ، لتسري ريح الخير في أشرعتهم الممزقة والمنهكة ، فإنهم لم يصوغوا بياناً جماعياً ، وإنما أصدروا ـ كرد فعل لما فعلناه في يوم التوكيلات ـ تلك المنشورات الهزيلة والتافهة ، كاشفين بذلك عن مغزى ومفهوم الديمقراطية لديهم ، فليست عندهم برامج لتُحقَّق ، أو آراء لتقال ، ولكن ما يعنيهم هو أن يحافظوا على أرزاقهم ليصبح الجهلة والمتعصبون ومن باعوا أنفسهم لكل نظام

رؤساء تحرير لمجلات ثقافية ومحررين وشعراء ومتحدثين كل يوم في الإذاعة والتليفزيون ! .

وعلى العكس من ذلك بَدَوْنا ببرنامجنا وبياننا أبناء شرعيين للحرية والديمقراطية والتقدم ، كنا بهما قد خطونا خطوتين كبيرتين إلى الأمام ، وكان كل شيء يبدو داعياً للراحة ، ذلك أن أهم ما كنا قد حققناه حتى تلك اللحظة كان تمكننا من التوصل لصيغة عمل مشتركة ، وخلال اجتماعاتنا التي كانت تستمر لساعات طويلة من الليل فضلاً عن مجهود مضن شمل ما يقرب من شهرين كاملين ، كان كل منا يكتشف الآخر وكان هناك كثيرون يلتقون لأول مرة ، ويعملون معاً لأول مرة ويقاتلون ما في أنفسهم من أفكار قديمة ومُسْبَقة عن الآخرين ، ويسعون لمزيد من الفهم لهم ، وكان هناك من التقوا قبل ذلك في ظروف بعضها سهل والآخر عسير ، ثم فرقت بينهم الأيام ، وشغلهم ما شغل مصر كلها من هموم ، وإستطاعت المعركة أن تستثير ذكريات أيام الكفاح القديمة ، وقلنا : سواء هزمنا في المعركة الإنتخابية أو إنتصرنا ، فالمهم أننا التقينا في معركة ، وأن أمامنا عمل طويل مشترك بعد ذلك . وإن وحدتنا وعملنا الجمعي والمشترك سيكون مستهدفاً ، وعلينا أن نقاوم أية محاولة لتفتيته أو تحطيمه .

الأسلحة اليسارية الفاسدة :

لم يكن قد بقي على المعركة الإنتخابية سوى ٤٨ ساعة فقط عندما انفجرت بعض أسلحتنا في وجوهنا ! .

فطوال الأسبوعين الذين مضيا بين جلستي الجمعية العمومية الأولى والثانية ، كانت الجبهة الأخرى تعمل بأساليبها ، كثيرون من أنصارهم الذين صوتوا ضد مبدأ التوكيلات إستدعوهم وهددوهم ، حاولوا إختراق صفوفنا فعسر ذلك عليهم . كان رد الفعل ليوم التوكيلات عنيفاً ، واجتمعت لجنة القيد المؤقتة لبحث الموقف أكثر من مرة ، وذكر بعض المقربين من وزير الثقافة أنه عنف أنصاره على فشلهم ، وكتب « إبراهيم الورداني » - مدير تحرير الجمهورية

وأحد أركان حرب الثقافة والصحافة في مصر ـ مقالاً على صفحة كاملة ، سب فيه الجميع وروى ما جرى في يوم التوكيلات على غير حقيقته ، فصوره على أنه شغب قام به الخونة من الماركسيين الذين قال عنهم « ومهمتهم هي بدء المرحلة الأولى من اللينينية . . محليتهم ملغاة . . والدولية لهم مطلوبة في أي موقع يتقرر العمل فيه وأحسن أن ينبشوا طبعاً في عقر دار بلادهم . . متكاتفون ومتآزرون . . يشمون رائحة بعضهم البعض . . ومثلاً مثلاً . . فالماركسي المصري يكرهني جداً ، ويبغضني إلى درجة القتل أو السحل ـ في الوقت الذي يعانق فيه حبيبه الماركسي الإسرائيلي ويتمنى له إخلاء شقتي في الدقي ليسكنها مثلاً . . مثلاً . . حتى ولو قذف بأولادي من الدور الرابع[1] . طالب الورداني بالبحث عن وسيلة لمنع هؤلاء الماركسيين من اهدار ما سماه رأي الأغلبية ، كاشفاً بذلك عن ديمقراطيته الحقيقية التي تمثلت في رفض « محسن محمد » رئيس تحرير جريدة الجمهورية نشر رد لنا على ما كتبه الورداني ، متسائلاً عما يستدعي الرد فيما كتب ، وقد أشرت له على فقرة اليساري الإسرائيلي ، قائلاً :

ـ إن « إبراهيم الورداني » هو آخر من يحق له كتابة هذا الكلام وأنت آخر من يحق له الدفاع عنه ، فأنتما تطالبان علناً بالصلح مع أسرائيل ، وأنتما المدافعان عن حقها في إستئجار شقق في القاهرة ، وأنتما دعاة بيع مصر كلها مفروشة للأمريكان والإنجليز والإسرائيليين ! :

كان ما كتبه « الورداني » يعكس مدى توتر اليمين الفاشي في مصر ، الذي كتب يوماً يفخر بأنه لا يقرأ ، والذي إعترض على ترجمة الأدب اليوناني لأنه أدب عفاريت مما جعل « طه حسين » يصفه بأنه رجل رضي بجهله ورضي عنه جهله ، بلغت سذاجته حداً ، أنه في مناقشة مع أحد الكتاب الشبان قال له متعالماً : أنت لا بد تروتسكاوي ولأن الشاب كان يعلم أن « الورداني » سمع

---

(١) كتب « الورداني » هذا الكلام ، قبل عامين فقط ، من زيارة السادات للقدس المحتلة ، التي أبدها بحماس ، واستقبل الإسرائيليين حين بدأوا يظهرون في شوارع القاهرة ، بعد توقيع « الصلح » ، بترحاب بالغ ، وكان ما يزال يشتم اليسار ، لكنه كف عن إتهامه بالعمالة للصهيونية ، التي لم تعد سبباً يليق إستخدامه !! .

هذه الكلمة ولا يعرف شيئاً على الإطلاق عن التروتسكية أو غيرها ، قال له : لا أنا ماركسي سمبثاوي .

فصدق « الورداني » أن هناك تياراً ماركسياً اسمه السبمثاوية ومضى يناقش الشاب في الأمر ! .

برغم كل هذه السذاجة ، إستطاع اليمين الجهول أن يشطر صفوفنا . فقبل ٧٢ ساعة فقط من موعد الإنتخابات ، كنا في منزل الناقد « **رجاء النقاش** » ، وكان المفروض ـ بناء على إتفاق سابق ـ أن تخصص الجلسة لمراجعة الترتيبات النهائية للمعركة الإنتخابية ، ولكن ذلك لم يتم ، لأن عرضاً جديداً جاءنا من وزير الثقافة « **يوسف السباعي** » . . وحمل العرض الشاعر « **محمود توفيق** » .

و « **محمود توفيق** » شاعر قديم من جيل « **عبد الرحمن الشرقاوي** » ، وهو أحد مناضلي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حديتو) إحدى فصائل الحركة الشيوعية المصرية التي حلت نفسها عام ١٩٦٥ ، وقد سبق أن سجن أو اعتقل مدداً تزيد على عشرة أعوام ، وهو متزوج من ابنة المرحوم « **يوسف منصور صديق** » ـ أحد الأعضاء الماركسيين في مجلس قيادة الثورة المصري ـ وكانت آخر مرة إعتقل فيها « **محمود توفيق** » ضمن حملة يناير (ك ٢) ١٩٧٥ ، إذ اتهم بأنه أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري (الجديد) ، وأفرج عنه على ذمة التحقيق بعد حوالي ستة أشهر .

ولم يكن « **محمود توفيق** » قد شارك مجموعتنا في شيء خلال الفترة التي سبقت يوم التوكيلات فلم يحضر أي إجتماع لنا ، ولم يشارك في تنسيق المعركة ، وعندما طرح إسمه ليضم إلى قائمتنا إعترض عليه بعضنا على أساس أنه ذو وجه سياسي واضح ، قد يستفز وجوده في القائمة قوى الوسط التي نراهن عليها ، وإعترض آخرون بأنه برغم دوره السياسي الذي نحترم حقه في أدائه فإنه بعيد عن الإدراك العميق لمشاكل الحياة الثقافية في مصر ومتطلبات مواجهتها بحكم عزلته عنها ، ومالت الأغلبية لهذه الآراء لسبب رئيسي هو أنها تجهل تماماً شخصية « **محمود توفيق** » ولكنني وبعض الأصدقاء وجدنا أنفسنا ندافع عن حق

الرجل في البقاء في قائمتنا طالما أصر على ترشيح نفسه ، ونبهنا إلى أن وجهه السياسي الإستفزازي ينبغي أن يكون مبرراً لبقائه لا إستبعاده ، كرمز لعدم خشيتنا أو خوفنا من أي إرهاب ، وكتأكيد رمزي على أن ما يتهم به ليس تهمة في منظورنا ، ورددنا على المتحججين بأنه يجهل الطابع النوعي للحركة الثقافية بأنه فرد بين كثيرين ، وأن الوعي بهذه المشاكل يحتاج إلى وقت قليل .

وقد ساهم « **محمود توفيق** » بعد يوم التوكيلات في إجتماعاتنا ، وأحللناه مكاناً مرموقاً في صفوفنا ، لأنه أكبرنا سناً ، وتقديراً منا لكفاحه الطويل .

وفيما بعد علمنا أن « **محمود توفيق** » بحكم صداقته الطويلة والعميقة للأستاذ « **عبد الرحمن الشرقاوي** » قد دعي لمقابلة الأستاذ « **يوسف السباعي** » وزير الثقافة ظهر يوم الجمعة ٢٣ يناير (ك ٢) ١٩٧٦ . وكان الوزير قد عبر عن قلقه للشرقاوي ، وقال أنه لا يستطيع أن يتفاهم مع اليساريين لأنه لا يعرف لهم قيادة لها نفوذ عليهم ، وأكد له **الشرقاوي** أنه يستطيع أن يعرفه بمن يتفاوض معه ويكون لما يصل إليه معه من نقاط صفة الإلزام للآخرين . .

وعرض « **محمود توفيق** » في إجتماعنا الذي عقد مساء نفس اليوم بمنزل الناقد « **رجاء النقاش** » تفاصيل ما توصل إليه مع الوزير ، من خلال مقدمة طويلة ركزت على أنه من الواضح أن السلطة في مصر ليست مستريحة تماماً لكثرة البؤر المتفجرة في المجتمع وهو ما يتمثل في العديد من إضرابات الطوائف المختلفة ، وخاصة من شرائح الانتلجنسيا كالقضاء والمحامين والصحفيين ، وأن « **يوسف السباعي** » يبدو متفهماً وحريصاً على الوحدة ، وقد نُقل عن الوزير قوله ، أنه لن يكون سعيداً لو أسفرت الإنتخابات عن أغلبية مطلقة لأي تيار ، وأنه يريد أن يكون المجلس متوازناً ، ولذلك فهو يعرض على اليساريين ثمانية مقاعد ، على أن يكون هناك ثمانية مقاعد أخرى لعناصر متفق عليها من الطرفين ، وأن يكون للمينيين ١٤ مقعداً .

وأثار العرض مناقشة بين الحاضرين ، وكانوا يتجاوزون الثلاثين ، يمكن بلورتها فيما يلي :

● دافع المؤيدون للعرض عن وجهة نظرهم ، بأنه دعوة للوحدة الوطنية لا يجوز لنا أن نرفضها ، وأننا دعاة وحدة ، ولا ينبغي أن تترك لأية جهة - غير مخلصة في الجوهر لشعار الوحدة الوطنية - فرصة المزايدة على حسابنا ، أو أن نرفض ما تعلنه إذا كان تبنياً لشعاراتنا حتى لو كان مناورة أو محاولة إحراجنا ، فإذا لم تكن نواياهم صادقة فعلينا أن نرد لهم الكرة التي ألقفونا إياها .

● وركز « **محمود توفيق** » - بالذات - دفاعه عن العرض الذي حمله ، على ما سماه طبيعة الظروف الحرجة التي تسود الوطن ، وأن على اليسار أن يضع هذه الظروف في إعتباره ، وقال أن معركة الإتحاد هيّ معركة جزئية ضمن المعركة على جبهة الثقافة ، التي هي بكل قضها وقضيضها معركة جزئية ضمن المعركة الوطنية ككل . ونبه في مبالغة كانت مثار الدهشة ، إلى حساسية الموضوع بصورة جعلت بعض المعارضين لرأيه يتصور أن الأستاذ الشرقاوي قد نقل إليه معلومات تجعله يقيم الموقف هذا التقييم المتشائم ، وكأن عدم قبولنا لعرض الوزير سيجعل السلطة تنصب لنا المشانق وتعلق أجسادنا في الميادين العامة .

● وبنى المعارضون وجهة نظرهم إستناداً إلى عيب شكلي في العرض ، يتمثل في عدم إمكانية تنفيذه - بفرض موافقتنا عليه - لقلة الوقت المتاح لذلك ، إذا لم يكن باقياً على المعركة الإنتخابية سوى ٧٢ ساعة فقط ، بالإضافة إلى أننا - برغم أننا كتلة متفقة - إلا أننا لا نملك حق إجبار المرشحين الآخرين على التنازل ، كما أن دخول المعركة الإنتخابية دون قائمة تفوز بالتزكية لا يجعل للعرض أي معنى على الإطلاق . وكان « د . عبد المنعم تليمه » - أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة - قد أعلن موافقته على العرض ، مقترحاً أن ندخل بثمانية منا ضمن قائمة الوزير ، على أساس برنامج مشترك ، على أن لا يخل ذلك بحقنا في تأييد قائمتنا ، ولا يخل بحق الجبهة الأخرى في تأييد قائمتها . وقد بدأ إقتراحه ذلك غريباً ، لأنه لا يضمن لنا حق المقاعد الثمانية التي وعد بها الوزير ، إذ الطبيعي أن نتعصب لقائمتنا ويتعصب الآخرون لقائمتهم ، وتصبح القائمة المشتركة إعلان منا بقبول التحالف مع عناصر مثل « إبراهيم

الورداني » و « **ثروت أباظه** » و « **عبد العزيز دسوقي** » . دون أن نستفيد منها إلا إصدار بيان براءة للطرف الآخر .

● ومن الناحية الموضوعية فإن فكرة الوحدة الوطنية أو الجبهة العريضة متحققة بالفعل في قائمتنا التي تضم عناصر غير يسارية ، مثل سهير القلماوي وسعد مكاوي وتوفيق الحكيم وتوفيق حنا ، كما تضم ماركسيين وبعثيين وناصريين ، وعناصر شريفة أخرى من غير اليسار . ولكن جوهر العرض هو دعوة لتحالف ذيلي مع أجهزة وزارة الثقافة ، وتحالف مع عناصر اليمين الفاشستي ، والتي تشوب المواقف الوطنية لبعضها الريب والشكوك . وقال هؤلاء أن الوحدة ليست مرفوضة ولكنها تخضع للسؤال المبدئي الذي يقول : وحدة مع من ؟ وضد من ؟ ومن أجل ماذا ؟ وان جوهر المعركة هو تأكيد مبدأ إستقلالية الإتحاد ، واننا نتفق مع كل قوى تؤكد هذا المبدأ ، ولكن « **الكولونيل السباعي** » ومجموعته يعملون ضد هذا الهدف ، والدخول معهم في قائمة وبرنامج لا يعني سوى التنازل عن هدفنا الإستراتيجي ويجعل المعركة بلا أي هدف تستحق عناء دخولها .

وطال الحوار ولم يخل من حدة ، لكنه إنتهى بأخذ الأصوات فوقفت أغلبية ضد المشروع ولم يؤيده سوى ستة فقط هم : « **محمود توفيق** » و « **أحمد حمروش** » و «**عبد المنعم تليمة** » و « **مصطفى درويش** » و « **فريدة النقاش** » و « **حسين عبد الرزاق** » .

وإنطلاقاً من القاعدة الثابتة التي كنا نعمل على أساسها : خضوع الأقلية لرأي الأغلبية ، فقد إنتقلنا إلى النقطة التالية في جدول الأعمال ، دون أن يبدو على بعض من قبلوا العرض وتحمسوا له ، ما يمكن أن ينبيء بما جرى منهم في الصباح . على العكس من ذلك ، شاركوا في الترتيبات الأخيرة ليوم الإنتخابات ، التي أعِدّت في ضوء الإستفادة من تجربة يوم التوكيلات ، وتضمنت إختيار قيادة تتولى تصريف المسائل العاجلة وغير المتوقعة أو المفاجئة ، ولعلها الصدفة المحضة التي جعلتنا نختار من بين صفوف هذه القيادة كل من « **محمود توفيق** » ، ود . « **عبد المنعم تليمه** » ، مع عدد آخر من الزملاء .

في مساء اليوم التالي بدأ كأن كل شيء قد إنهار ! .

فمنذ الصباح الباكر وحتى المساء بدأ الأستاذ « **محمود توفيق** » إتصالات مكثفة بهدف إحداث إنشقاق ، يخرج بمقتضاه ثمانية من قائمتنا يدخلون في قائمة الوزير ، وبدأ الإتصال بمن أيدوا رأيه بقبول العرض ، وهكذا إستطاع أن يقنع « **أحمد حمروش** » ود . « **نوال السعداوي** » و « **مصطفى درويش** » و د . «**عبد المنعم تليمه** » بأن موقف الرافضين للعرض موقف يساري طفولي ومغامر ، ويتضمن جهلاً فاحشاً بالظروف وأميه سياسية ضارية : وأنه لا بد من « التميز السياسي » عن هذه العناصر ، والتي وصفها بأنها مخربة ، وضرب مثلاً على ذلك بالبيان ، الذي كان مشروعه قد أعد بناء على نقاط نوقشت وشارك فيها الجميع بما فيهم هو نفسه ، ولكن الصياغة عندما عرضت عليه رفضها ، وكان ـ بحكم صداقته لعبد الرحمن الشرقاوي ـ قد حصل على موافقة منه لطبع كل هذه الوثائق على مطابع « **روز اليوسف** » ، إذ رفضت المطابع أن تطبع لنا شيئاً ، فسحب وساطته ورفض « **الشرقاوي** » طبع البيان والبرنامج والقائمة ، ورفض « **محمود توفيق** » أية محاولة لتعديل موقفه ، فقد عرضنا عليه أن يُدخل في البيان ما يراه من تعديلات ، بل وأبدينا إستعدادنا لعدم طبعه أو توزيعه أصلاً إكتفاء بالبرنامج، لكنه أصر على موقفه وطلب سحب إسمه من القائمة الإنتخابية لنا ، وطلب ذلك أيضاً باسم كل من : **أحمد حمروش ومصطفى درويش ونوال السعداوي وتوفيق حنا وسعد مكاوي** ، وقال أنه مفوض من د . **عبد المنعم تليمه** بطلب سحب اسمه من التوقيع على البيان ، مع بقائه في القائمة ، ثم عاد فأعلن أن د . **تليمه** ينسحب أيضاً من القائمة . وثبت أنه بذل محاولات مضنية مع الناقدة « **فريدة النقاش** » للإنسحاب من القائمة ومن البيان ، لكنها رفضت ذلك بشدة .

كان ما حدث إنهيار كامل لكل ما بنيناه . وقد حاولنا طوال الأحد أن نسد هذه الثغرة التي حدثت في صفوفنا ، وبذلنا في ذلك مجهودات مضنية ، بذلها **جلال الغزالي وفتحية العسال وحسين عبد الرزاق وفريدة النقاش وصلاح عيسى** ، وأمضينا اليوم السابق مباشرة على إجراء الإنتخابات في محاولات لإقناع

الزملاء الخمسة بالبقاء في قائمتنـا ، حفاظـاً على وحـدتنا ولإدراكنـا أن هذا الإنشقـاق سيكون له أثر حاسم في نتيجة الإنتخابات .

وفي مساء الأحد عقدنا إجتماعنا محدوداً حضره من « المنشقـين » الدكتـور **عبد المنعم تليمه** ، الذي إحتج بشدة على طبع قائمتنا خالية من اسمه بـرغم أنه لم ينسحب إلا من التوقيع عـلى البيان ، وأنـه أبلغ ذلك **لمحمـود توفيق** ، وكـان الرد بسيطاً ، إذ أن د . تليمه إرتضى أن يفوص **محمود توفيق** للحديث باسمه ، وأنه لم يعن أية عناية بأن يحافظ على وحدة صفوفنا ، مـع علمه بـأن هناك غـرفة عمليات تتابع المعركة الإنتخابيـة ، في منزل الـزميل **حسـين عبد الـرزاق** ، كان يستطيع أن ينبهها إلى وجود إنقسـام ينبغي التحرك لمـواجهته بصـرف النظر عمن هو المخطىء .

وكـانت حجة التميـز السيـاسي حجـة بـالغـة السخف ، ولم يستـطع من طـرحـوهـا أن يبـرروا مـوقفهم . وقـد أبـدينـا دهشتنـا لهـذا السعي « للتميـز » وسـألناهم : تميـز أمام من ؟ . ولمـاذا ؟ . إن معنى موقفكم أنكم تـرفضون رأي الأغلبية ، وتصرون عـلى الموافقـة على التحـالف مع الـوزير ، وهـذا هو هـدف « التميـز » الذي تسعـون لإعلانـه ! . وقد أدهشنـا أن هذا الإنقسـام قـد رتب صفوفه عندما أخرج د . **تليمه** منشـوراً انتخابيـاً ثبت أنه طبـع في مطابـع روز اليوسف، هذا هو نصه الكامل :

« من أجـل جبهة ثقـافية مـوحدة تضم الشـرفاء من كـل الإتجاهـات على أسـاس وطني وديمقراطي ومن أجـل تنمية العمـل الثقافي وتحقيق الـدور القيادي للكتاب في المجتمع ومن أجل إتحاد كتاب حقيقي ومستقل يحقق مصالح الكتاب ويحمي حـريتهم في التعبـير : **أحمـد حمـروش** . **تـوفيق حنـا** . د . **عبـد المنعم تليمه** . **مصطفى درويش** . **ملك عبد العزيـز** . د . **نوال السعـداوي** . **محمود توفيق** .

وذكر « د. تليمه » في المناقشة أن أحد أصدقائه من أساتذة الجـامعة الـذين لهم عـلاقة بـالجبهة الأخـرى قد إتصـل به وفـاتحه في أن السبعـة المنضمين لهـذه

القائمة يمكن أن ينضموا لقائمة الوزير ـ فهذا هو العدد الذي يطلبه ممثلاً لليسار ـ وذكر أنه رفض هذا العرض .

وقد نبهتني هذه النقطة إلى أن هذا الجهد المكثف والزائد عن الحد الذي يبذله « **محمود توفيق** » لإحداث الإنقسام لا بد وأن وراءه تنسيق سياسي ما . وذكرت للدكتور **تليمه** أنني أؤكد له أنه سيفاجأ في الصباح بالأسماء السبعة واردة في قائمة الوزير فنفى هذا بشدة . ولكنه لم ينفذ إقتراحاً عرضته عليه بأن يتصل **بمحمود توفيق** ويطلب منه عدم الزج باسمه في هذا الموضوع .

وكانت آخر مفاجآت تلك الليلة عندما اتصل « **محمود توفيق** » بنا تليفونياً ، طالباً وحدة الصفوف معلناً إستعداده وإستعداد كتلته للعودة إلى قائمتنا ، وكان معظم المنشقين قد عادوا فعلاً ، فخلال الحوار ، أعلنت « **د . نوال السعداوي** » أنها خُدِعت وأن « **محمود توفيق** » قد أبلغها معلومات غير دقيقة ، ووافق كل من « **أحمد حروش** » و« **ملك عبد العزيز** » على العودة لقائمتنا ، كذلك أعلن «**د. عبد المنعم تليمه** » أن « **محمود توفيق** » كذب عندما تحدث باسمه طالباً الإنسحاب من القائمة ، فلم يبق سوى « **مصطفى درويش** » و « **محمود توفيق** » اللذين أصرا على موقفهما . و« **توفيق حنا** » الذي كان ضمن القائمة كمرشح نؤيده وليس من بين قوانا الأساسية . وقد رفضنا عرض « **محمود توفيق** » للعودة ، إحساساً من الجميع بأنه مناورة ، بالإضافة إلى أن خطأه قد ترك رواسب عميقة في نفوس الكثيرين ، لقيادته لإنقسام تخريبي ، ولأنه سبب لنا ربكة شديدة في الساعات الحاسمة السابقة على المعركة الإنتخابية .

وفي صباح يوم الإنتخابات تحقق ما توقعناه ، إذ وزعت جبهة الوزير نسخاً قليلة من قائمة مطبوعة طبعاً أنيقاً ، تتضمن ثلاثين إسماً كان من بينها المنشقون السبعة وزيادة في التمويه أضافوا اسم « **د . لطيفة الزيات** » دون إستئذانها ، ودون علمها وقد أزعجها هذا جداً ، كما أثار إشمئزازها لهذه التصرفات غير الأخلاقية ، وأعلنت الدكتورة « **لطيفة** » عدم موافقتها التواجد في هذه القائمة . وتأكد لنا أن القائمة قد تمت بإتفاق سياسي ، عندما تصدرتها

الشعارات الثلاثة التي كان المنشقون السبعة قد صدّروا بها منشورهم الإنتخابي في اليوم السابق . ثم تكشف الأمر كله عندما علمنا أن إجتماعاً تم ليلة الإنتخابات حضره « محمود توفيق » و « عبد الرحمن الشرقاوي » و « يوسف السباعي » و « سعد وهبه » ، تم الإتفاق بمقتضاه على القائمة الموحدة ، وكان « محمود توفيق » قد إقترح على الوزير أن يصدر قائمة بـ ٢٣ إسماً ، على أن تلحق بها قائمة السبعة المنشقين كقائمة تكميلية ، ولكن « سعد الدين وهبه » إعترض على هذه المناورة ، طالباً أن يكون التحالف علنياً ، فاضطر محمود توفيق إلى قبول وضع إسمه في قائمة الوزير ! .

ولأن الوزير لم يكن يهدف إلى وِحْدَة ، بل كان يريد شق صفوفنا ، فإن قائمة التحالف لم يوزع منها سوى نسخ محدودة ، وسرعان ما ظهرت قائمة الوزير الأصلية والتي تتضمن عناصره ، اليمينية وحدها ! . وتأكد للمنشقين ما قلناه قبل ذلك من أن تلك مناورة ، وأن تجاربنا مع السباعي تؤكد أنه آخر من يحرص على الوحدة وآخر من يمكن أن يقبل يسارياً أو يتعامل مع يساري به نسبة نصف في المائة من الحفاظ على يساريته ! .

كانت جبهة الوزير قد لعبت لعبتها بإقتدار وذكاء ، فلو كانت راغبة حقاً في التحالف لعملت ـ بأغلبيتها في الإنتخابات ـ على إنجاح حلفائها ، ولكن أحداً منهم لم يحصل على صوت واحد من أصوات جبهة اليمين ، في حين أعطوهم أصواتهم لبعض عناصر من هذه الجبهة ـ الأمر الذي أدى إلى حصول « يوسف السباعي » على أعلى الأصوات .

وعندما ظهرت نتيجة الإنتخابات وحصلت جبهة الوزير على كافة مقاعد مجلس الإدارة تقريباً ـ فيما عدا « د. لطيفة الزيات » و « بهاء طاهر » اللذين نجحا من قائمتنا ـ لم يخجل المنشقون ، ولم يفسروا عدم نجاحهم بتخلي حلفائهم عنهم ، ولكنهم فسروه بتخلينا نحن عنهم ! .

ونشرت الصحف نتيجة الإنتخابات بمانشيتات تقول « سقط الشيوعيون في انتخابات كتاب مصر ، يوسف السباعي يفوز بأعلى الأصوات » وحرصت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية والتابعة لوزارة الإعلام ، على نشر الخبر

ذاكرة أسماء اليساريين الذين سقطوا متجاهلة بالطبع أسماء ستيْن مرشحاً آخرين من غير اليسار فشلوا في الحصول على الأصوات الكفيلة بأن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإتحاد !.

وبدلاً منْ أن ترد روز اليوسف ـ التي يقال أنها منبر اليسار في مصر ـ على هذا الغثاء ، نشرت أنباء لا تقل في مستواها عن ذلك الذي نشرته الجمهورية ، فقد أكدت أن اليساريين قد سقطوا لأن فريقاً منهم أسقط الفريق الآخر ، ونشرت مقالاً لمصطفى درويش تحدث فيه عن اليساريين الحقيقيين الذين قبلوا التحالف مع السيد الوزير . . واليساريين المزيفين الذين رفضوا ذلك ويتمشدقون بألفاظ يسارية ! . وفي نفس العدد نشر « محمود توفيق » قصيدة هجانا فيها وإتهمنا بأننا المسؤولون عن ذبول شجرة آماله ! .

قرأت مقال « مصطفى درويش » ، في روز اليوسف ثم قرأت فقرات مما كان يكتبه في جريدة « السفير » البيروتية ، قبل شهرين فقط ، مهاجماً « يوسف السباعي » وثقافته ومنهجه . وكل شيء يبدو غير مفهوم لي . وراجعت قصيدة « محمود توفيق » ـ ومواقفه كلها ـ وأنا متأكد من براءته التامة من تلك التهمة التي أسندت إليه بعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، ذلك أن السكرتارية المركزية لهذا الحزب أصدرت قبل ستة أشهر فقط تقريراً سياسياً ، كان مما تضمنه ادانة كاملة للسياسة الرسمية التي تدار بها الثقافة والإعلام في مصر (راجع السفير البيروتية في ١٩٧٥/٨/٤) .

وكان مضحكاً أن يقول لنا دعاة المقاطعة بعد المعركة : ألم نقل لكم ؟ ولم يكن لدينا رد سوى أن أبرزنا لهم نتيجة الإنتخابات ، وقد أكدت أن خمسة على الأقل من مرشحينا كانوا في حاجة إلى عدد من الأصوات يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ليكونوا أعضاء في مجلس إدارة الإتحاد .

وكنا نحن الذين قلنا لهم : أنتم تقاطعون ولا تفعلون شيئاً وكانوا هم الذين سألونا : وماذا نفعل ؟ ما العمل ؟ .

بدا مضحكاً أنهم لا يعرفون ما العمل ، هم الواعون الناصحون المقاطعون .

لكن المعـارك لا تقف طويـلاً لتنتظر العتـاب الشخصي ، طرحنـا أمامهم معركة أخرى قلنا : تعالوا نبني جمعية أدبية كبيرة ، تضم كل أدبـاء مصر ، عـلى أساس برنـامج عمـلي ، يتيح الفـرصة لكـل من يقبل بـرنامجـاً وطنيـاً ديمقـراطياً علمانياً عقلانياً أن يناضل عـلى الجبهة الثقـافية ، جمعيـة تكون نبض أدبـاء مصر الحقيقيين ، تصوغ مواقفهم وتتقدم باسمهم إلى العالم العربي والخارجي . . لقـد قلنا لكم من البداية ، الإتحاد مجرد معركة ، وما زلنـا نقاتـل فيها ، لكنهـا ليست آخر معاركنا . . المهم أن نتعارك معهم ، لا أن نجلس على المقاهي لنسبهم !. .

كان اليمين قد إنتصر بسلاحه الفاجر : التآمر وإحداث الإنقسام . وكـان اليســار قد هـزمه سـلاحه الفـاسـد : التفتت وعـدم النضـوج وتثبيت الخبـرات السياسية القديمة . لكن منطق الأشياء يقول : إن الحياة لا تتقـدم إلا بمزيـد من العناء .

١٨

عروبة مصر على شفا جرف من نار

« . . ليت الفقر كان رجلاً . . إذن لقتله الخليفة عليّ كرّم الله وجهه . . وأراحنا منه . . » .

هذا حديث أود لو يقرأه العرب المصريون فينسونه ، أود لو يقرأه العرب غير المصريين فيذكرونه بل يتذاكرونه ، وأحب أن يفهمه أولئك وهؤلاء كما أريد لهم أن يفهمونه . . فإذا ما أغضبهم جميعاً ، فلتفرش نيتي الطيبة ، طريقي إلى جهنم ذاك الغضب . . وعذري أنني تكبدت في التفكير في هذا الحديث ـ وكتابته ـ ألماً يفوق غضب الغاضبين في حِدَّته ، وانني ترددت في إذاعته عشرات المرات وحين لجَّت بي الحيرة ، آثرت أن أسعى به إلى رحمي وذوي قرباي ، لعلي واجد عندهم ما ينزع أشواكاً سرت عليها إذ أناقش موضوعه مع بعضهم، وما يداوي آلام البحث عن كلمات تحمل إليهم معانيه ، دون أن تفقدني مَوَدَّاتٍ أحرص على ألا أُحرم دفئها ، فإن أخطأني القصد ، فلست بالباخع نفسه على هذا الحديث أسفاً ، ولا المُطالِب بأحد أجرين يستحقه المجتهد وإن أخطأ . . وليكن عزاء العناء أن الحق لم يبق للخليفة « عمر » صديقاً فكيف أتطاول إلى ما عزّ على الخليفة الزاهد المتجرد ! .

(*) نشر هذا المقال في مجلة « آفاق عربية » البغدادية في أكتوبر (ت ١) ١٩٧٧ ، وفي الشهر التالي مباشرة ، زار « السادات » القدس المحتلة فأعادت جريدة «السفير» البيروتية ، نشر المقال بعنوان : أيها العرب . . لهذه الأسباب سافر السادات إلى القدس . . وفيما بعد كان المقال أحد التهم التي حقق فيها المدعي العام الإشتراكي في ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٧٨ .

وحين يتعلق الأمر بقضايا الشعوب ومصائرها ـ تلك التي ينبغي أن تصان فوق كل شيء وبالرغم من أي إعتبار ـ فليس يجوز أن تصدنا عن إذاعة الحقيقة أشواك من حرج ، أو يحول دون تقبلها نزوع للدفاع عن الذات بتبرير الخطأ ، فلئن نتكلم فنخطيء خير من أن نغلق على جراح فتتدمل على عفونة .

أمّا وقد تحفظتُ فاطلتُ ، فلست ـ فيما أظن ـ بباغ ولا متجن حين أقول أن عروبة مصر على شفا جرف من نار . . ولست بذائع سرًّا حين أقول أن بعضاً من ذوي رحمنا العرب يزكون تلك النار ويؤجّجون أوارها ، وأن أولئك جميعاً يدفعوننا نحن العرب المصريين من شفا الجرف إلى عمقه ، حيث تكتوي جلودنا بالقطرية ، وتشتعل نفوسنا بالإنعزالية ، فنعوذ من جهنمهم إلى فردوس الفرعونية الجهنمي ! .

وليس يعنيني هنا أن أتكلم في السياسة وشؤونها . . كما أنه يعنيني أن أتكلم هنا في السياسة وشؤونها .

فأما الأولى فلأني أُضنُّ بنفس أن أكون واعظاً خائباً . . فأكرر ما قاله عشرات ومئات من الكرام الكاتبين ـ على إمتداد السنوات العشر الماضية ـ وقرأه عشرات الألاف من الكرام القارئين على إمتداد أمتنا العربية ، عن ذاك الذي جرى منذ نجحت الجبهة الإمبريالية العالمية ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إلزام حركة التحرر الوطني العربية موقف الدفاع ، ثم التراجع ، فالانكماش ، فتبادل القبلات وقصائد الغزل على القمة ، وتأكد ما قاله القائلون من أن العدوان الصهيوني ، حين نجح في إلحاق الهزيمة بثلاث من أقطار أمتنا ، كان قد نجح فحسب في توقيع شهادة وفاة الشرائح الإجتماعية التي قادت حركة التحرر الوطني العربية منذ الحرب العالمية الثانية ، وهكذا ماتت برجوازيتنا العربية ـ رحمها الله وأسكنها حيث شاءت قدرته ـ لا بالهزيمة العسكرية فقط ، ولكن بطريقتها في إستيعاب تلك الهزيمة . ولأن الله لا يكلف طبقة إلا وسعها ، فليس من طبيعة الأمور أن تتجاوز الطبقات إطار مصالحها ، والمُغَفَّلون والمُسْتَغْفَلون ـ بفتح الفاء ـ هم من يظنون غير ذلك . . والغالب أن باذنهم صمم حال بينها وبين أن تسمع « سيرانادا » الغزل في الليالي القمرية . . حيث يعبر

العشاق فوق سطح الممرات المائية الدولية، يتوسلون نظرة من حبيب هاجر متدلل[1] ومع أن الوفاة قد حدثت قبل عشر سنوات فإن الدفن لم يتم.. ربما لأن بآذانهم بعض صمم .. أو بإرادتهم بعض وهن، وأياً كان السبب فليس من طبيعة الأمور، أن يستعصى الموتى طويلاً على الدفن، ولا أن تقود الجيف الشعوب!.

والسياسيون والأيديولوجست، ومن لف لفهم، على حق عندما يقولون بأن إرتفاع رنين الأصوات الداعية إلى قُطْرية مصر، والساعية إلى قيادتها للإنعزال عن الأقسام المعادية للإمبريالية من أمتها، هي بعض عرض « التخشب الرمي » الذي قضى على كل أمل في أن تصنع البرجوازية شيئاً بعد أن ماتت في حزيران .. وعندهم أنه ليس من المنطقي أن يُعَكِّر الإنسان هناءه بالحفاظ على مودات مع المشاغبين والرافضين والمخالفين للقانون، ولو كانوا بعض رَحِمه، وله رَحِمٌ مع آخرين، ينشدون مثله في الليالي القمرية سيرانادا العشق على سطح الممرات المائية الدولية، تحت نوافذ حبيب صلد التدلل، قاسي الجفو، بيد أن نار صَدِّه، أرحم من تشاؤم من لا يذكرون شيئاً، سوى نهر الدماء الذي خَضَّب يوماً سطح المياه!.

وحين نعود نحن البروليتاريين العرب ـ في كل أقطار أمتنا ـ إلى بعض ما قاله وأذاعه كلاب برجوازيتنا النابحة، خلال السنوات العشر الراحلة، فلسوف نكتشف أن برجوازيتنا قد إنهالت على وجداننا القومي تمزيقاً لتفلت من مشنقة لُفَّت على عنقها، فأرادت أن تعلق فيها أعناقنا، عندما صاح صُيَّاحها ـ غير

(١) تشير هذه العبارات، لواقعة كانت قيد الذاكرة حين نشر المقال، فرغم فشل محادثات الفصل الثاني بين القوات، إثر جولة كيسنجر المكوكية في مارس ١٩٧٥ وما قبله، أصر السادات على فتح قناة السويس للملاحة البحرية، وإختار يوم ٥ يونيو ١٩٧٥، لينفذ القرار، ليقلب في ظنه يوم ٥ يونيو من ذكرى للهزيمة إلى عيد للنصر. ويقول محمد حسنين هيكل (خريف الغضب ص ١٩٦) : إنه بذل مجهوداً عنيفاً لكي يجعله يعدل عن فكرة عبور القناة في اليخت المحروسة، التي إرتبط إسمها بترحيل الخديو إسماعيل والملك فاروق بعد عزلهما، لكنه أصر على موكب ملوكي، وفيما بعد كان السادات يحتفل بعيد القناة كل عام بإلقاء أحاديث تتضمن مدحاً وتشبيباً بالأمريكيين. والإشارة هنا إلى هذا المدح.

المصريين ـ عقب الهزيمة يهينون الشعب المصري ، ويحملونه مسؤولية ضياع أرض العرب ، لأنه شعب جبان رعديد لا يعرف الحرب . ورد صُيَّاح البرجوازية المصرية يُمنُّونَ على الشعب العربي بما أدته مصر لأمتها ، وبما خسرته في سبيلها من مال ودماء . . وهكذا ألحق الأذى بالمَنّ ، وأصابت العكارة كل مياه الأنهار العربية . . ذلك حديث لا أود أن أفيض فيه ، لكيلا أعذب الكرام القارئين بسرد الذكريات ، لكنني أقعول وعلى الله القصد : ذلك خطؤنا نحن البروليتاريين العرب ، سلمناهم مقودنا ، فتاجروا بلحومنا ، وحين فشلوا في تحقيق ما حققته كل برجوازيات الدنيا : الوحدة القومية والتحرر الوطني والديمقراطية الليبرالية ـ أرادوا بهذا الصياح المُحمَّل بالبخر ، أن يشرذمونا وأن يفتتوا وحدتنا القومية التي أصبحت طبقية بالضرورة ، فنتحمل مسؤولية عجزهم ، ونشتبك معاً ، حيث يفضون هم الإشتباك مع أعدائنا ، ونعمى في حمى إشتباكنا في المنّ والأذى ، وتبادل بخر أفكارهم ، عن رؤية نشوتهم وهم ينشدون سيرانادا العشق على سطح الممرات الدولية !!

ذلك حديث في السياسة لا أحب أن أتطرق إليه !.

ثم إنني ـ أيضاً ـ أحب أن أتطرق إليه .

فأما الثانية فلأن بعضاً من ذاك الذي ساقه الإيديولوجيون والسياسيون ، يرتبط تمام الإرتباط ، بما طالنا نحن الكادحين العرب المصريين . فعلى مشارف حرب أكتوبر كان الإقتصاد المصري قد وصل إلى درجة الصفر ، على حد إعتراف المقامات العليا المصرية ، وفي أعقاب الإنجاز الباهر العظيم ، لجيوش الكادحين العرب ـ في مصر وسوريا والعراق والجزائر ـ إبّان حرب تشرين ، إختار المسؤولون المصريون « الباب المفتوح » شعاراً للعلاقات الدولية الإقتصادية والسياسية . . وبتطبيقه وفد إلى مصر مئات الألوف من ذوي رحمانا العرب : سائحون وعابرون ومستثمرون ومقيمون . .

وفي حين كان كثيرون يؤملون ، أن يكون ذلك التواجد العربي في مصر فرصة تتصل فيها وشائج قربى ، حالت بينها الحدود القطرية ، ومزقتها التجزئة التي طالت ، فقد خاب أملهم ، وجاء حصاد السنوات القليلة الماضية علقماً

مرأ ، إذ تركت خبرتها آثاراً سلبية على عروبة الكادحين المصريين ، ودفعت بها إلى شفا جرف من نار ، بحكم تفاعل غير صحي ، بين ذوي رحمنا القادمين من بلاد البترول ـ وبالذات في الأقطار الخليجية ـ ليسيحوا أو يشبعوا نشواتهم الدنيا . ونتيجة لهذا « التفاعل غير الصحي » أصبحت عروبة الكادحين المصريين في أدنى حالات الجزر ، وهو أمر يسعد بلا شك مطربي السيرانادا العربية على سطح الممرات المائية الدولية ، لأنه يفك كل أشكال الإرتباط . . ليعم السلام عالمنا العربي المنكوب بالرافضين والمشاغبين والمزايدين والكادحين ممن يعكرون صفو الليالي القمرية .

وحين تتأمل الأمر في شموليته ، لا بد أن تضع في الإعتبار عوامل بالغة التعقيد تحيط به ، وليس كالصراحة داء لمثل هذا الداء ، فتعالوا نعتلي منضدة التشريح ، نعاني آلام المصارحة ، وتوجعنا مواجهة النفس ، ولكننا سنتطهر بقدر مانعاني ، وسننتصر بقدر ما يكون النقد والنقد الذاتي خبزنا اليومي ، فإذا لم تصل مباضعنا إلى أغوار الجروح التي أجبرونا على أن نندمل فوق عفونتها ، فنخرج صديدها ، فسيطول بنا إنتظار اليوم الذي سيدفنون فيه .

وحين نحصد الظاهرة في شموليتها سنجد لها وجهان :[1]

● فالعرب النفطيون ممن أتاحت لهم ظروف الإنفتاح الإقتصادي والسياحي أن يكونوا إنطباعاً عن العرب المصريين ، يصوغونه في مقولات تتلخص في أن المصريين شعب بلا أخلاق ، فهم كاذبون ومرتشون وأشعبيّون

(١) كان اختيار هذا المقال ، لإتهامي بكتابة مقالات في الخارج « تسيء لسمعة مصر وتهين شعبها » ـ وهي الصياغة التي قُدّمت بسببها للمدعي العام الإشتراكي عام ١٩٧٨ ـ دليلاً على مدى ذكاء أجهزة الأمن ، وعلى الطريقة التي تفهم بها أو تقرأ ، وقد أبديت دهشتي في التحقيق ، لأن المقال في الواقع دفاع واضح صريح ، عن إتهام ظالم شاع بين العرب النفطيين ـ آنذاك ـ عن أخلاق الشعب المصري . وقد صورت آنذاك ، أكثر من مائتي نسخة من المقال ، وأرسلته إلى الصحف والمشتغلين بالعمل العام ورجال الدين ، لأرد على الحملة الصحفية ، التي كانت توجهها الحكومة ، وتنسب إليَّ ـ وإلى زملائي في الإتهام ـ تهمة إهانة مصر في الخارج . ولم يكن حق الرد مكفولاً لنا .

ومتحللون جنسياً ، لا يصدهم عن السرقة ـ الصريحة أو المقنعة ـ وازع من ضمير ، ولا يحول بينهم وبين الخنا وازع من كرامة .

● ونتيجة لهذا التفاعل غير الصحي، فقد أصبح الكادحون المصريون يرون في العرب النفطيين ، شعوباً بدائية التفكير ، تحركها غرائزها الدنيا ، تنظر للحياة وتُقيِّم كل شيء فيها بالدينارات أو الدولارات أو الليرات . وكل شيء في نظرها سلعة يمكن أن تشترى . . وليس الثمن مهماً . .

أما وقد عبرنا برزخ الألام فإن وحدة الكادحين العرب ، هي ما تهمني ، ومشاعر الود التي لا مفر منها لنضال مشترك ضد الإمبريالية وضد الإنتهاب الطبقي وفي سبيل الوحدة القومية ، هي ما أحرص عليه ، ومن هذا المنطلق قد يبدو غريباً أن تترسب مثل تلك المشاعر ، فالملاحظة العابرة تؤكد أن النفطيين العرب هم شرائح محدودة في مجتمعاتهم ، فالتكلفة المرتفعة للسياحة تحتم أن تكون « طبقية » هي الأخرى ، خاصة وأن معظم أقطارنا العربية ، لم تعرف بعد تلك الخطط السياحية السائدة في العالم الإشتراكي بل الرأسمالي ، والتي توفر للكادحين ومن في حكمهم ، رحلات سياحية تزيد من خبرتهم بالعالم ، وتعمق وعيهم وثقافتهم بتفاعلهم مع غيرهم من الشعوب ، وترفه عنهم بعد هذا كله عناء العمل طوال العام .

وكما أن السائح النفطي هو ابن شريحة طبقية محددة في قطره ، فهو يتفاعل بالضرورة مع شرائح مماثلة أو قريبة له ، من شرائح المجتمع المصري ، فليست مصر كلها مكاناً يصلح لإقامة السائح ، أو يوفر له ما ينشده من ترفيه أو متعة ، ومن هنا فهو يرتبط بأحياء محددة في القاهرة أو الإسكندرية غالباً ، أصبح لها مع الزمن طابعها الطبقي الخاص ، سواء في قيمها أو أخلاقها أو طريقة تناولها للحياة . . أو طبيعة نشاطها الإقتصادي ، وحين يكون الأمر كذلك ، فهو لا يهمني ، فلتتفاعل تلك الشرائح من البرجوازية العربية ـ مصرية وغير مصرية ـ ما شاء لها مزاجها ، وما بقي من أعمارها ، فمهما إختلفوا فإن سيرانادا العشق من طرف واحد ستقودهم للتوحد ، لكن المشكلة نجمت من أن النفطيين العرب ، تجاوزوا حدود الطبقة التي يتفاعلون معها ، ليتفاعلوا تفاعلاً غير

صحي مع بقية الطبقات المصرية ، وخاصة الكادحة منها ، ثم أنهم عادوا إلى بلادهم برؤى غير صحيحة أو دقيقة كونوها عن المصريين ، ثم أن عدداً يصل إلى أكثر من مليون مصري ، يعمل في تلك البلاد الآن ، وقد إنتقلت المعتقدات النفطية السياحية حول المصريين في بلادهم لتطول هؤلاء الكادحين الذين يُعَمِّرون ويشيدون ويبنون ، فعاد بعضهم إلى قطره المصري ، ممتلئاً بمرارة كالعلقم ، وبمشاعر قطرية كريهة ، نتيجة لما تعرض له من سوء ظن وسوء معاملة . فنحن نُوَصِّف واقعاً في هذا الحديث ، وليس التيار الذي ننتمي إليه صاحب سلطة إصدار قرار ، بل إنه عاجز عن مجرد إبداء الرأي في الأمر كله[1] وليس هناك من ينكر أن الأزمة الإقتصادية المصرية واقع حقيقي وقاس ، ومع أننا ممن يرون أن علاج تلك الأزمة علاجاً حقيقياً ولمصلحة جماهير الشعب المصري ، لن يتم إلا بتخطيط مركزي شامل وفي إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وسلطة الجماهير الشعبية ، فلا حيلة لنا ، وقد رأى الآخرون غير ما يرى التيار الذي ننتمي إليه ولم يتركوا له حق حق إبداء الرأي ، لكننا في معرض التوصيف لا غير ، لا نعتمد رأينا ، الذي قد يُجَرِّحه البعض بعدم الحياد ، بل نعتمد رأي منظر برجوازي مصري ، ذهب الى القول بأن أغلبية الشعب المصري محرومة من بديهيات الحياة (د . لطفي عبد العظيم - حتى لا

(١) إستخدم المحقق هذه الفقرة من المقال ، ليتغلب على رفضي الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بمعتقداتي وآرائي السياسية ، فسألني بعد أن تلاها عليّ : ما هو التيار الذي تنتمي إليه ؟ . وإستمراراً على منهجي في الإجابة . قلت : بصرف النظر عن منطوق السؤال الذي يستجوبني عن معتقداتي ، فإن الفقرة المشار إليها ، هي مجرد صياغة للمواد ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ من الدستور المصري القائم ، وهي تنص على سيطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج ، وتوجيه فائضها للتنمية ، وخضوع الملكية لرقابة الشعب ، وقيادة القطاع العام للإنتاج فضلاً عن المادة ٢٣ التي تنص على التخطيط الشامل للإقتصاد القومي .

وعاد المحقق يسألني : هل يعني هذا في إعتقادك ، أن الآخرين لا يطبقون هذه المواد في الدستور ؟ .
فأجبته : إن كفالة الحق في الطعن على دستورية بعض القوانين ، معناها أن الدولة قد تخطيء في تطبيق الدستور ، وهكذا فالدستور نفسه ، لا يستبعد أن تخرج الدولة عليه ، وليست مهمتي إثبات هذه التهمة على الدولة ، ولكنها مهمة سلطة الإتهام . وأنا أعتقد أن من واجباتي كمواطن ، أن أنبه الدولة حين تخرق الدستور .

تعود هذه المأساة ـ مجلة الأهرام الإقتصادي المصرية ـ العدد ٥١٥ في أول فبراير ـ سباط ـ ١٩٧٧ ص ٥) . والمشكلة أن النفطيين العرب، يتحدثون عن الغرائز الدنيا للكادحين المصريين ، غافلين أو متغافلين ، إنهم حينما ينزلون أهلاً ويحلون سهلاً بنقدهم الصعب ذي القيمة المرتفعة ، على بلد يعاني من أزمات في التموين وفي الكساء وفي المواصلات وفي المساكن وفي المرور وفي الهدوء ، بحيث أصبح إستمرار المواطن الكادح من أبنائه حياً بطولة أسطورية[1] وبطبيعة الأمور ، فإن نقدهم الصعب يسهل لهم كل شيء ، فهم يستطيعون السكنى حيث شاؤا بينما يعيش بعض المصريين.الأحياء في أفنية القبر ، يمارسون حياتهم العادية في دولة الموتى[2] وكلما سهل نقدهم الصعب أموراً، صعبت تلك الأمور على نقد المصريين الذي ليس سهلاً فحسب ، ولكنه أيضاً أقل من القليل ! .

شاهدنا البرجوازي الدكتور « **لطفي عبد العظيم** » يقول « إن السياحة عن طريق الشقق المفروشة في مصر أحد عوامل التخريب الإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في مصر ، بل لا نبالغ إذا قلنا أن هذه السياحة هي المغزى الأول لقتل شعور الإنتماء لدى الشعب المصري » (المصدر نفسه ص ٦) .

ولست ممن يفهمون في شؤون الإقتصاد فيحسنون الفهم ، لكني في حدود القليل مما فهمته ممن يحسنون فهم مسائله ، أرى أن السياحة العربية النفطية في مصر ، تعطي ثمارها لشرائح محددة ممن يعملون في مجالات الترفيه ذي الطابع الخاص ، فهي بهذا المعنى لا تضيف تطويراً إيجابياً للإقتصاد المصري ، بل هي تزيد من دعم الشرائح الكمبرادورية من البرجوازية المصرية وتدعم نفوذها الإجتماعي والسياسي ، وعند الدكتور « **لطفي عبد العظيم** » أن مصر تعيش في ظل نظام أبارتهيد إقتصادي ، ـ أي تفرقة إقتصادية عنصرية ـ تحرم الأغلبية من بديهيات الحياة ، وتعطي المكاسب الخرافية والإمتيازات الخرافية ، لفئة دخيلة

---

(١) سألني المحقق : الا تعتبر أن ذكر تلك العبارة في مقال ينشر خارج الجمهورية يسيء إلى سمعة مصر ؟ . فأجبته : لا . فالمقصود ، أنه رغم وجود مصاعب جمة أمام المواطن المصري ، فإنه يتحمل ويصبر . .

(٢) سألني المحقق : هل المقصود بدولة الموتى هنا ، الدولة بمعناها الدستوري ؟ فأجبته : لا . . والعبارة مجازية ، والمقصود بدولة الموتى هي الجبانات ، حيث يضطر بعض المصريين للسكنى .

على المجتمع ، سواء كانت هذه الفئة الدخيلة هي من الطفيليين وأفراد الطبقة الجديدة في المجتمع المصري ، أو من السياح العرب الذين يحضرون إلى مصر بقدرات شرائية مهولة يدمرون بها المجتمع المصري ويقطعون أوصاله » (المصدر نفسه ص ٥) .

أما وتلك هي الحقيقة المُرّة ، فليس من الطبيعي حين يجوع الناس أن تُصان الأخلاق أو القيم ، أو أن يسود السلوك الإنساني السّوي ، وليت الفقر كان رجلاً ؛ إذن لقتله الخليفة « علي بن أبي طالب » ـ كرم الله وجهه ـ فأراحنا منه ، وإذا كان الصحابي الجليل « أبا ذر الغفاري » قد عجب لمن يبيت على الطوى فلا يخرج على الناس شاهراً سيفه ، فليس لأحد من النفطين العرب ممن يملكون ما لا يطيقون ، أن يأخذ على من لا يملكون ما يسد رمقهم ، إنهم استبدلوا سيف « أبا ذر » ببعض طمع أو أشْعَبية أو مبالغة في تقدير ما يبذلون من جهد ، أو ما يقدمون من خدمة شريفة ، وليس ذنب الشرفاء من الناس ، أن أموال السائحين النفطين الصعبة ، سهلة الخروج في ملاهي شارع الهرم ، وحينها لا يعتبر صاحبها أنه يدفعها لطامعةٍ أو أشْعَبية ، بينها يصبح الأمر كذلك إذا طالب عامل مصري بثمن عمل يؤديه !

لكن المأساة تكتمل فصولها عندما نعلم أن جماهير الشعب المصري ، بعيدة تمام البعد عن هذه اللعبة . . فالسائحون النفطيون ، يرتبطون بشرائح طفيلية ، عرفت إهتماماتهم الحسية ، وبرعت في إرضائها ، وليس من الطبيعي ألا تحاول إستغلال « غفلتهم » سواء بالكذب أو بالغش أو بالرشوة أو بالخِنا . . فمثل تلك الشرائح ، موجودة في كل بلاد تنظر للسياحة تلك النظرة الخاطئة التي تعالج بها في مصر . إنها شرائح « كزموبوليتانية » ، لا وطن لها ، فلا هم مصريون ، ولا هم عرب ، ولا هم بشر أصلاً . ومدينة مفتوحة كـ « هونج كونج » تعرف جميع انواع المخلوقات التي كانت بشراً ، من تجار المخدرات ، إلى المهربين ، إلى القتلة المحترفين ، إلى موردي المتع الجنسية الطبيعية منها والشاذة ـ وتعرف علب الليل وصفقات النار ، وتعرف ما لا أعرف ! .

والغريب في الأمر أن النفطين العرب ، هم الذين خلقوا تلك الشرائح

وغـذوها ونمـوها ، وهـم الـذين يسعون إلى تـوسعهـا ، ويـزعجهم ألا تضم من يشتهون من مصريات ومصريـين يرفضـون هذا النمط من الحيـاة ولا يقبلون أن تكـون مصر مبغى لا وطنـاً ، بل إن ذلـك يثـير غضبهم ورفضهم . ويستفـزهم أبلغ الإستفزاز . .

ولنأخذ مثلاً حساساً نعم ! .

محرجاً . . نعم . .

لكن لا مفر من إخراج الصديد كله ! .

خلال الصيف الماضي ، قـامت ضجة كبـرى في الصحف المصريـة ، وفي صحف بعض دول النفط الخليجيـة ، إذ عـرض هنـاك فيـلم مصـري هـو « المـذنبون » ، وعـلى الرغم من أن الفيـلم كـان في جوهـره فيلماً سياسيـاً يعالـج مبررات التحلل الأخلاقي لدى تلك الشرائـح الطفيليـة من المجتمع المصـري ، فقـد فهمه النـاس في تلك الأقطار فهـماً خاطئـاً ، وإعتبروه إعتـرافـاً من السينـما المصرية بالفكرة الساذجة التي كـونوهـا عن المرأة المصـرية ، من أنها إمـرأة سهلة المنـال ، متحللة الأخـلاق . . لا تعـرف الحيـاء ، ولا هَمَّ لهـا إلا مضـاجعـة الـرجال ، وتعـرض المصريـون العاملون في تلك الأقـطار ، والمقيمون فيهـا مـع زوجـاتهم وبناتهم ، لكثير مما يكـرهون ، وسمعـوا كثيراً ممـا يشمئـزون لـه . . وتعرضت زَوْجَات فُضْليات ، وأمّهات كريمات ـ متزوجات من مصريين أو عرب غير مصريين ـ لما لا يقبله لهن إنسان يحترم قيم الحياة العليا ، ويجل وشائج الرحم بين العرب المصريين والعرب غير المصريين .

وقبـل أقـل من عـامـين ، تعـرضتْ واحـدة من الكـاتبـات المصـريـات الشابات ، لموقف حزَّ في نفـس كثيـرين ممن يجلون قدرهـا ، إذ كانت عـائدة إلى منـزلها عقب الغـروب بقليل ، وبينـما تعبر شـارعاً هـادئاً إلى مسكنهـا ـ في أحـد الأحياء السياحية بالقاهرة ـ منحها أحد الشبان الخليجيين ، شرف محاصـرته دون طلب أو رغبـة أو معرفـة أو تمهيد من أي نـوع . . وحين إحتجت عـلى ذلك في غضـب ، تـطور النقاش إلى معـركة تبـادل فيها الـطرفـان نعت شعبيهما بـأقـذر

النعوت . . بدأها الشاب الخليجي بأسلوب فيه جلافة ممن يملكون الدينارات ولا يملكون الوعي . .

وحين كنا في قرانا البعيدة ، مراهقين مكبوتين ، مُحْبَطين جنسياً ، كنا نسمع ممن يزورون القاهرة ، أن نساءها جميلات شبقات ، وأنهن في إنتظار فارس يروي عطشهن الجنسي ، وأنهن يشتهين أمثالنا من الريفيين ، ونزلنا المدينة ونحن نتصور أن النساء ستتصارعن على فتوتنا ، فما ألقت واحدة إلينا بالاً ، وذلك أيضاً يناوش بعضاً من الشباب المصري والعربي ، ممن يزورون أوروبا لأول مرة . . ويمضي وقت طويل قبل أن يستوعب الإنسان الحقيقة ، فيكتشف جهله وتخلفه ، ويزدري ذلك الجزء من أفكاره إذا كان حقاً إنساناً ! .

وإني لأعلم ـ كما يعلم الكثيرون ـ أن مصر سبقت كثيراً من أقطار أمتها العربية ، فيما يمكن أن نسميه « بالمودرنيزم » ، وقد لحقتها بعد ذلك أقطار أخرى ، كلبنان والعراق والشام والمغرب العربي ، وبطبيعة ذلك السبق ، فإن العلاقة بين الرجل والمرأة ، قد أخذت طابعاً أكثر تحضراً منه في أقطار عربية ظلت على حالة أقرب إلى البداوة ، وعلى الرغم من أن الأقسام الكبرى من الجماهير العربية في كل أقطار العروبة ، ما زالت تنظر نظرة متخلفة إلى تلك العلاقة ، تدور في إطار الرؤى الزراعية ، فإن التخلف درجات . وفي أدنى تلك الدرجات يقبع النفطيون العرب .

وإذا كانت معاصرتنا ـ نحن المصريين رجالاً ونساء ـ لا تفهم كما ينبغي لها أن تفهم لدى المفردات غير الواعية وغير العصرية من ذوي رَحِمنا العرب ، فلنضع الأمر في موضعه الصحيح ، ونقول أن مصر في جوهرها بلد محافظ من الناحية الأخلاقية ، وقد عشنا نحن العرب نهتف على امتداد سنوات : تسقط فرنسا الداعرة . . وحين وعينا أنفسنا ، إكتشفنا أن فرنسا ليست فقط عروض « الإستربتيز » ولا بغايا شارع « كازانونا » ، ولا « مورنمارتر » ولا أوهام ممارسة الجنس في « الشانزليه » ، ولكن فرنسا هي أساساً : « موريس توريز » و « جي بيس » و « جون لويس » و « سارتر » و « ريجي دوبرييه » واللوفر و « دي جول » والمقاومة الباسلة ضد النازي . . كما هي « ميرابو » و « بسارا » و « بابيف » . .

وأدركنا متأخرين ، أنه لا يجوز أن نحكم على الشعوب بغرائزنا المحبطة ، وبجوعنا الجنسي ، وبأكاذيب من يلقوننا أن نساء المدينة في أنتظار فروسيا الجنسية ! .

وبالمثل ، فليس ذنب العربيات من بنات مصر ، إن النفطيين العرب لا يأتون القاهرة إلا كالثيران الهائجة تنزُّ شبقاً ، وتتعظ بالخيال . . فإذا ما وجدوا شارعاً كشارع الهرم خلقوه هم ، ظنوا مصر كلها مَبْغَى ، وإذا وجدوا ألفاً أو ألفين من العربيات المصريات ، دفعهن المجتمع المختلِ طبقياً ، إلى طريق يستذللن به إنسانيتهن ، وأخضعتهن الحاجة لشر أنواع العبودية ، يبعن عواطفهن ، ففي مصر غيرهن ١٨ مليون إمرأة ، في الجامعات والمدارس والمصانع والحقول والمستشفيات في الحواري والشوارع والصحف والإذاعة ، وفي العالم ـ العربي وغير العربي ـ نساء مصريات يعرفن من شؤون الثقافة والعلم والمعرفة ، ما لا يعرفه الذين لا هم لهم إلا إشباع غرائزهم الدنيا : في مصر بنات تدخلن السجون لأنهن صاحبات رأي وعقيدة ، ولأنهن تدافعن عن عروبة مصر . . وعن بقائها ضمن الجبهة العربية الرافضة للهزيمة . .

والغريب أن هذا التشهير السخيف والمزري بالمرأة المصرية ، وبأخلاق المصريين عموماً ، يصدر عن إخواننا العرب النفطيين ، وهم يلبسون عمامات التُّقى ، ومَسَابِح الإيمان ، فحين يُقال أن المصريين يقبلون الرّشوة ، أو يكذبون ، أو ينافقون ، أو أن المصريات متحللات ، ينسى القائلون بهذا أنهم يسجلون على أنفسهم لا أخلاقيتهم ، فهم يتحدثون عن مثالب خلقية ، لا يمكن أن تتم دون طرفين ، فلا فرق في المنظور الأخلاقي بين من تبيع جسدها ومن يشتريه منها ، بل لعلها أفضل منه ، إذ قد تكون محتاجة ، فبدلاً من أن يعينها أعان عليها الحاجة ، ولا فرق بين الراشي والمرتشي ، ولا بين بائع المخدرات ومستهلكها . .

وحين تعمى النفطي العربي خبرته المحدودة ، ضيقة الأفق ، فيظن أن مصر هي شارع الهرم ، ويتصرف بأحلامنا الريفية المراهقة ، ينسى أن في مصر

أربعة آلاف مدينة وقرية وفي كل مدينة عشرات بل مئات الشوارع والأزقة والحارات ، لكن ليس فيها سوى شارع هرم واحد ! .

وكما أن باريس ليست « مونمارتر » أو « الاستربيز » . . فإن مصر لمن يريد أن يعرفها هي : الحسينية وبولاق والسيدة زينب وهي « سعد زغلول » و « عرابي » و « عبد الناصر » ، وهي أبطال أكتوبر ، وهي « عبد المنعم رياض » و « أحمد إسماعيل » . . وهي عشرات المجهولين ممن لا تعرفونهم ، يقفون في وجه الحر اللافح ويعانون البرد القارص ، من أجل قضية التحرر الوطني والإنعتاق الطبقي والوحدة القومية ! .

إنّ النمط النفطي في طبعته الخليجية ، يضع عروبة مصر على شفا جرف من نار . . وهو على أي الأحوال نمط جديد على أمتنا العربية كلها . . وإنا لنذكر أننا عرفنا من العرب في الخمسينات أنماطاً أخرى حببتنا في عروبتنا ، عرفنا العرب البعثيين والشيوعيين والإستقلاليين والدستوريين والحركيين ، من العراق وسوريا والجزائر والمغرب وتونس وليبيا والسودان . . واختلفنا معهم وإتفقنا معهم ، وتحاورنا معهم، لكننا رأينا جيلاً كان يحلم بأمة عربية متحررة من الحاجة والتجزئة والإستعمار . .

وحتى في زمن الكدر ذاك الذي نعيشه نحن العرب المصريين ، ما زلنا نلتقي بهذا النوع الذي يهوى النشوات العليا للحياة ، نعرف شعراء وكتاب ومهنيين ، ورجالاً يستحقون الإحترام . .

ولكن المشكلة تظل تنشد حلاً . . وإذا كان لي أن أضيء شمعة بعد هذا الظلام الذي لعنته . . فلعل ذوي رحمنا العرب ممن لا يزالون حريصين على عروبة مصر ـ حرصهم على عروبة أقطارهم ـ يواجهون هذا الفيضان النفطي ، بتخطيط سياحي تقدمي ذو طابع وحدوي ، تتبادل خلاله الأقطار العربية وفوداً سياحية ضخمة من العمال والفلاحين والمهنيين وصناع الحياة الحقيقيين ، تأتي لترفه عن نفسها ولتتفاعل تفاعلاً صحياً مع ذوي رَحِمها من الكادحين العرب المصريين . . نريد سائحين يسألون عن دور الكتب والمتاحف والآثار الفرعونية

والقبطية والإسلامية ، ويحبون النباتات والزهور ، ويسألون عن البنات ليناقشوهن لا ليضاجعوهن . . ويحكون لنا تاريخهم ونحكي لهم تاريخنا . .

. . . .

. . . .

أما وقد إنتهيت . . فإذا لم يدمر ترددي هذا الحديث فأحول بينه وبين النشر كما فعلت قبل ذلك مرات ، فإني لأرجو أن يقرأه العرب المصريون فينسونه ، وأن يقرأه العرب غير المصريين فيذكرونه . . بل يتذاكرونه .

١٩

مواكب الدموع المصرية

بين بطريركية عبد الناصر وابوية عبد الحليم حافظ

في الليلة التي مات فيها « جمال عبد الناصر » (٢٨ سبتمبر « أيلول » ١٩٧٠) ذهل الناس في أربعة أرجاء المعمورة ، لذلك الذي صنعه العرب على امتداد الأقطار التي ترسم خريطة أمتهم : بكت الأمهات بمجرد سماع الخبر ، وانطلقت النساء حافيات الأقدام عاريات الرؤوس ، محلولات الشعر ، إلى حيث لا تعرفن ، وضاق الرجال بالوحدة بين جدران البيوت مع أحزانهم ، فخرجوا يجهشون بالبكاء في الطرقات ، وحين حاولوا أن يوقفوا طوفان الدموع تجلدا ، قادهم العجز عن ذلك الى مزيد من الدموع ، وبدا كأن خريطة أمتنا تسبح في بحر من الأحزان بلا قرار . .

وعاشت الأمة العربية ـ ومصر بالذات ـ ثلاثة أيام كئيبة : الصحف مجللة بالسواد ، متخمة ببكائيات شعرية ونثرية ، والعاملون في الاذاعة ـ المسموعة والمرئية ـ يبكون ، اذ يقرأون النبأ الفاجع ، وتختنق أصواتهم فيعجزون عن أكماله ، فإذا نجحوا في كبح الدموع ، عجزوا عن اخفاء انتفاخ الجفون ، واحمرار العيون وفي دقائق ، كان المزدحمون في الشوارع يؤلفون جنائزية ويلحنونها لتحملها أصواتهم المخشوشنة بنفس سرعة انتشار الأحزان .

وحين أجهش الصغار بالبكاء ، كشفت دموعهم بعض غموض الموقف ، فالحزن عاطفة تتكون ـ شأنها شأن أي عاطفة ـ من مجموعة من الانفعالات المركبة

(*) نشر هذا المقال في مجلة «آفاق عربية» البغدادية ـ ١٩٧٨ .

والمعقدة ، يصعب أن يتعرض لها الطفل ، وخاصة في المراحل الباكرة من لعمر ، لكن بكاءهم لم يكن مجرد عدوى وبائية انتقلت اليهم مما يحدث أمامهم والأرجح أن انهيار الكبار ـ مصدر الحماية والأمن للصغار ـ قد زعزع شعورهم بالأمن ، وأطاح بطمأنينتهم ، فجاءت تلقي بعض الضوء على ما جرى ، وإن عجزت بالطبع عن تفسير كل جوانب هذا الموقف المعقد . .

أيامها شغلت تلك الظاهرة ، عديدين من الأجانب ، ممن شاهدوها فتأملوها ، أو كتبوا عنها ، ويبدو أن تلك الحالة من « الاكتئاب الجماعي » بدت لهم وباء انتشر خلال ساعات معدودة ، فأصاب العرب ـ والمصريين منهم بوجه أخص ـ بعدوى فقدوا معها القدرة على تمييز ما يفعلون . .

ولأن العقل الأوروبي ـ على وجه العموم ـ ابن الصناعة ، فهو أكثر ميلاً الى التفكير الهندسي ، حيث ترتبط العلة بالمعلول ، وحيث يتأطر السلوك الانساني ـ حتى ما كان عاطفياً منه ـ في إطار الحساب الهندسي ، ولأن مقولة أن لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد في الاتجاه مقولة صحيحة في العلم الطبيعي ، فلا بد أن تكون كذلك في علوم الانسان مع وضع عدة محاذير عند التطبيق لا تتجاهل الفرق بين المادة والانسان عند القياس . . ولذلك ذهب علم النفس الى القول بأن مقياس النضوج الانفعالي لدى أي فرد ، هو قدرة الآخرين ممن يشتبكون معه في علاقات انسانية على التنبؤ سلفاً بردود أفعاله تجاه الوقائع المحددة .

ومن وجهة النظر الغربية ، فان ما جرى في أسبوع وفاة عبد الناصر قد بدا غير مفهوم على الاطلاق لدى العقل الأوروبي ، إذ كان صعباً على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عقلية ، أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعي التي بدت لهم كوباء انتشرت خلال ساعات معدودة ، فاستسلم الناس له ، بحيث فقدوا القدرة على تمييز ما يفعلون فغاب عقلهم الواعي ، وتركوا قيادهم لمجموعة من الانفعالات الحادة الدرجة .

ولأن صورة « عبد الناصر » في المنظور الغربي الاستعماري ، بل وفي منظور آخرين ممن يعادون هذا الغرب الاستعماري ، كانت صورة ديكتاتور

وطاغية ، يحتقر الشعب بقسميه : الواعي وغير الواعي ، المتكلم والصامت ، المتحرك والصابر ، فيعامل الأولين بالمعتقلات والسجون ووسائل القهر والتعذيب كتعبير عن ازدرائه لارادتهم ، ويخضع الآخرين لعمليات غسل مخ عنيفة ، تحول بينهم وبين الوعي بمصالحهم ، فقد كان طبيعياً عند تطبيق المحكات العقلانية الأوروبية ، أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذي احتقرهم وعذبهم وأمتهن ارادتهم . . أو أن يكتفوا بالترحم عليه انصياعاً للمشاعر الدينية التي تؤثم الشماتة في الموت ، فإذا حتم الأمر بعض المبالغة فليكن الدمع قليلاً . . أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من « الاكتئاب الجماعي » فان الأمر يصبح عسيراً على الفهم .

وحين طرح آخرون الافتراض الذي يذهب الى تفسير « مواكب الدموع المصرية » التي ودعت « عبد الناصر » بأنها كانت تقديراً لايجابيات الرجل ، وخصوا بالذكر منها سياسته المعادية للاستعمار ، وانجازاته الاجتماعية المتقدمة ، قيل لهم أن معظم ايجابيات « عبد الناصر » قد غربت شمسها قبل أن تأفل شمس حياته ، وأضافوا : لعل الطاعنين على « عبد الناصر » بأنه كان أعظم ديماجوجي البرجوازية العربية في كل تاريخها ، لم يجدوا دليلاً قوياً يؤيدهم ، كما وجدوه في هزيمة ١٩٦٧ التي كشفت عن أن عالم « عبد الناصر » لم يكن سوى أبنية من الورق القوي هدمت في ٦ ساعات ، وجاء السقوط سريعاً وخاطفاً ، بينما عنتريات « عبد الناصر » الكلامية لم تغادر الآذان بعد .

وقد فسرت الصحف الغربية ـ وخاصة الأمريكية ـ دهشتها للاستقبال البالغ الحرارة الذي نظمه السودانيون لعبد الناصر ، حين سافر ليشهد مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد في أغسطس ١٩٦٧ وبعد ما يقرب من شهرين على الهزيمة ، فقالت أنه لأول مرة في التاريخ يحظى قائد مهزوم بذلك الاستقبال الذي ندر أن حظى به الغزاة المنتصرون ، ولعل شيئاً من ذلك طال من حاولوا تحليل ما فعله المصريون والعرب في يومي ٩ و١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، فقد خرج الناس يطالبون عبد الناصر بالبقاء في منصبه بعد أن أضاع خمس الأراضي المصرية ، وألحق ما بقي من الأراضي الفلسطينية في يد العرب ، بما احتل منها في عام

١٩٤٨ ، وفي لعبة ديماجوجية تافهة تسبب في قتل آلاف من المصريين والعرب في لا معركة .

وفي الشهور الأخيرة من حياته ، كان الخط البياني لايجابيات الرجل في هبوط سريع ، بل لعله بدا في أدنى درجاته عقب قبوله لمبادرة روجرز ، بدرجة خلقت نوعاً من التوتر والغضب والخوف على مستقبل الوطن ، شملت حتى أخلص الكوادر الناصرية التي عبرت عن قلقها ذاك في مجموعة الأسئلة التي وجهت اليه في آخر دورة حضرها للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي ، وهي الدورة التي أعلن في خطاب افتتاحه لها قبوله للمبادرة الأمريكية ، ولم يكن لدى أحد شكاً في أن أحداث أيلول الأردنية (١٩٧٠) كانت الحصاد المر لقبول عبد الناصر أن ينهي حرب الاستنزاف وأن يأمل خيراً في الامبريالية الأمريكية .

كان هذا الخط البياني الهابط في ايجابيات الرجل ، هو السبب في أن كثيرين لم يقتنعوا بالافتراض الذي يذهب الى أن الاكتئاب الجماعي المصري عند وفاة « عبد الناصر » ، كان تقديراً لاجابياته . وبانهيار الإحتمال المنطقي الوحيد لتفسير ظاهرة « الاكتئاب الجماعي » على « عبد الناصر » ، أصبح البحث التاريخي مطروحاً . وهنا برزت واحدة من أشهر المقولات عن الشخصية المصرية ، تلك التي تذهب الى القول بأن المصريين يعشقون الطغيان ، وأنهم شعب مستذل ، وما أكثر الاستشهادات على ذلك في كتب التاريخ القديم والحديث ، ولعل تحليلاً مثل هذا أقدم بكثير مما نقله « المقريزي » عن « كعب الأحبار » الذي قال للخليفة « عمر بن الخطاب »

ـ ان الله عندما خلق الدنيا ، جعل لكل شيء شيئاً . فقال الشقاء أنا لاحق بالبادية وقالت الصحة وأنا معك . . وقالت الشجاعة أنا لاحقة بالشام فقالت الفتنة وأنا معك . . وقال الخصب أنا لاحق بمصر ، فقال الذل وأنا معك !

وفي منظور تلك المدرسة ، فإن مصر ـ كدولة نهرية ـ بدأت بعبادة « النيل » وهو أعتى الطغاة حيث سيطرت « روح العبد » على شخصيتها القومية ،

فـانتقلت من عبادة النهـر ، إلى تأليـه الفراعـين ، ثم استنـامت بعـد ذلـك دون مقاومة ـ لكل من تعاقب على تاريخها من الغزاة والطغـاة وما أكثرهـم .

« ونفسيـة العبيد » تلك ، هي التي جعلت المصريين يـودعـون جـلادهم « عبـد الناصـر » بكل ذلـك الحزن الجمـاعي العنيف ، كأنهم لا يستـطيعون أن يعيشوا دون أن يجلدوا أن يعذبـوا ، فهم قوم « مـازوكيون » يتلذذون بـالطغيـان ويستمتعون بالقسوة ، ويصنعون الطاغية اذ عز وجوده .

* * *

وآخـر مشاهـد الحزن الجمـاعي المصري ، كـانت جنـازة المـطرب « عبـد الحليم حافظ » الذي مات بلندن في سـاعة متـأخرة من ليلة ٣٠ مـارس (آذار) ١٩٧٧ . . فـيما كاد النبـأ يـذاع ، حتى شغلت الصحف المصـريـة نفسهـا بـه ، وشغلت به النـاس ، فعاش معظم المصريين ـ وخاصة الأجيال الشابـة من سكان المدن الكبرى ـ حالة من الحزن الشديـد . ووفقاً لما ذكرتـه الصحف المصريـة ، فقد ودعه أكثر من نصف مليون شاب وفتاة ورجل وامرأة ، شوهد كثيرون منهم وهم يبكون بحرقة ويصرخـون بعصبية ، وتـوقعت أجهزة الأمن المصـرية ـ وفقـاً لخبرتها ـ أن تواجه بـزحام يصعب التحكم فيـه ، لا من حيث الحجم فحسب ، ولكن من حيث طابع السلوك الجمعي نفسـه ، وصح مـا توقعته إذ أدى سلوك بعض المشيعين المتطرف في عصبيتـه ، إلى اصابـة بعضاً منهم بـالاغماء والتشنج العصبي ، فضلاً عن إصابات تولدت من الزحام العنيف .

ومع أن أجهزة الأمن المصرية كانت حريصـة تماماً على ألا تتيـح لأحد أن يستغل الزحـام استغلالاً سيـاسياً ، فقـد كانت حـريصة أيضـاً على ألا يتصـرف العصابيون من المعجبـين بعبد الحليم حـافظ تصرفـات شاذة ، من هنـا نصحت بدفن الجثة في ليلة الجنازة ، خشية أن يخطفها المشيعون الذين ساروا يبكون وراء نعش خال . . ولعل هذا هو السبب الذي دفعها لـلاشتباك في معـركة مـع عدد من الشبان المراهقين الذين أصروا على حضور الدفن .

وصل التوتر العصبي الى ذروته القصوى ، عندما انتحرت خمس مراهقات ، ألقت واحدة منهن بنفسها من شرفة شقة المطرب الراحل التي تقع في الطابق التاسع .

وتكفلت أجهزة الاعلام المصرية الرسمية - وليس في مصر حتى الآن أجهزة إعلام غيرها - بنقل صورة الأحزان الشعبية الى هؤلاء الذين شغلتهم ظروفهم عن مشاهدتها أو المشاركة فيها فقد تغيرت خريطة البرامج في كل محطات الاذاعة المصرية ، وقناتي الارسال التليفزيوني ، لتخصص النسبة العظمى من البرامج لموضوعات عن عبد الحليم حافظ .

وفي البرامج الفنية ، احتشد أكبر عدد من الصحفيين المصريين الرسميين وغيرهم من الفنانين الذين صادقوا « عبد الحليم حافظ » أو عملوا معه . حيث أغرقوا الناس بأحاديث حزينة ، عن اليتيم الوحيد المعذب ، الذي مات في بلاد الغربة قبل عشرة أيام من الحفل السنوي الذي أعتاد أن يغني فيه للناس في ليلة « شم النسيم » . ومن بين أغاني « عبد الحليم حافظ » العديدة اختارت تلك البرامج أكثرها حزناً وأقربها الى وصف ظروف مرضه وموته ، وهو ما ساهم في استكمال ملامح مناخ الاكتئاب .

وبالرغم من تواكب حدث وفاة عبد الحليم حافظ مع حدث آخر بالغ الأهمية ، اذ كان الرئيس المصري في زيارة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أفردت صحف القاهرة لنبأ الوفاة أعز الأمكنة في صدر صفحاتها ، ولم تقل اهتمامها به عن الاهتمام الذي منحته لمحادثات الرئيسين السادات و« كارتر » ، وهي المباحثات التي كان مفهوماً أن نتيجتها ستحدد مستقبل التسوية السلمية وشروطها [1] .

وقد ذكر بعض من شغلوا بمتابعة الصحافة المصرية أيام وفاة عبد الحليم حافظ ، أن جريدة « الأهرام » - أكبر وأقدم الصحف القاهرية - قد نشرت

---

(١) ثبت فيما بعد ، أن فكرة مبادرة السادات بزيارة القدس نبتت خلال هذه الزيارة ، التي كانت أول لقاء بين السادات وكارتر .

الخبر ـ الذي كان قد أذيع متأخراً ـ مختصراً وغير مؤكد في طبعتها الأولى ، ومع أنها أعادت نشره موسعاً في الطبعات التالية ، واحتفلت له بمكانة بين الأخبار الهامة في صفحتها الأولى لكن المساحة التي منحتها له ، والتفصيلات التي ضمنتها الخبر ، ظلت مع ذلك أقل من تلك المساحات التي منحتها صحيفتي « الجمهورية » و « الأخبار » القاهريتين . ومما زاد الطين بلة ، أن كميات كبيرة من الطبعة الأولى « للأهرام » طرحت في أسواق القاهرة في الصباح المبكر . وحين قارن المعجبون بعبد الحليم حافظ ، الطريقة التي نشر بها الخبر في الصحف الثلاث ، غضبوا من « الأهرام » التي رأوا أنها لم تمنح معبودهم الراحل ما يستحقه من اهتمام . . وعاقبوها بمقاطعتها في الأيام التالية ، بينما شجع النجاح الذي لاقته الصحيفتان الأخريتان أقسامهما الفنية على تخصيص صفحات يومية عن حياة الفقيد وأنباء ما بعد وفاته .

ووصل اهتمام المجلات الأسبوعية الى الذروة ، وحتى تلك المجلات التي يغلب عليها الطابع السياسي [روز اليوسف ـ أكتوبر ـ آخر ساعة ـ المصور] . انقلب اهتمامها الى عبد الحليم ، فمنحته بكرم زائد أغلفتها ، وأصدرت أعداداً خاصة مجللة بالسواد والأحزان عن العندليب الراحل . وليس الأمر في حاجة الى التأكيد بأن ما فعلته المجلات الفنية المتخصصة كان شيئاً غير مسبوق ! .

ولا تفسير للسرعة المذهلة التي مكنت كل الصحف والمجلات المصرية من اعداد ونشر هذا الفيض الغزير من الموضوعات عن « عبد الحليم حافظ » ، إلا أن فريقاً متخصصاً ـ بين محرريها ـ في « بروباجندا الموت » كان يستعد منذ سنوات لهذا الحدث الهائل . . صحيح أن تلك الصحف تعاني من ركود في توزيعها وانصراف القراء عنها ، مما يجعل وفاة « عبد الحليم حافظ » تبدو كقشة تنقذها من الغرق ، الا أن ذلك لا يبرر هذا النجاح المذهل في تغطية الحدث في وقت قصير جداً .

ففي وقت واحد بدأت ثلاث مجلات أسبوعية مصرية تنشر على حلقات ثلاث مذكرات مختلفة لعبد الحليم حافظ وفي نفس الأسبوع الذي مات فيه . وخلال الأربعين يوماً التالية كان أكثر من عشرين كاتباً قد انتهوا من طبع وتأليف

وتوزيع مؤلفاتهم الضخمة عن حياة وأغاني عبد الحليم حافظ حيث بيعت بأسعار مرتفعة نسبياً .

والظاهرة التي أثارت الدهشة ، ان كل ذلك الركام من الأعداد الخاصة للمجلات ، والكتب وعشرات البطاقات التي تحمل صور الفقيد الكبير ، قد نفد بشكل سريع وبعد ساعات من صدوره ، وبيع معظمه بأضعاف الثمن في مساء نفس يوم صدوره ، وتذكر مصادر صحفية أن توزيع مجلة « صباح الخير » قد ارتفع خمسين ألف نسخة بسبب نشرها لمذكرات عن الحياة العاطفية والجنسية للمطرب الراحل .

ولم يكن طبيعياً أن يمر هذا الاهتمام المبالغ فيه ، بما تضمنه من اكتئاب جماعي ، دون أن يثير دهشة داخل مصر وفي حدود أمتها ، وربما على مستوى العالم - ومبرر تلك الدهشة أن الأسابيع العشرة التي سبقت وفاة « عبد الحليم حافظ » ، قد شهدت حديثاً مفصلاً شغل الناس - داخل مصر وخارجها - يسعى الى تحليل مغزى أحداث يومي ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ ، في محاولة لاكتشاف دوافعها ونتائجها .

وبصرف النظر عن الخلاف في تفسير تلك الأحداث بين المراجع المصرية الرسمية ، التي اعتبرتها من فعل محرضين - هم الناصريون والشيوعيون - استغلوا وضعاً اقتصادياً متردياً ، وبين التفسير المضاد الذي يقدمه المتهمون باستغلال الموقف ، من انها « انتفاضة شعبية »، فثمة اتفاق بين الجميع على أن الأحداث نفسها كانت تعكس نوعاً من التوتر الاجتماعي الشديد ، وعلى صعيد البنية الطبقية للمجتمع المصري . . وهو توتر صبت فيه أزمة اقتصادية خانقة فازداد اشتعالاً : حتى ليصبح القول بأن مصر كانت - وما زالت - على مشارف مجاعة ، قولاً لا يتضمن مبالغة كثيرة :

وبصرف النظر أيضاً عن الخلاف بين من كانوا يأملون أن تأتي مباحثات « كارتر - السادات » بنتيجة ، وبين من كانوا يرفضون مبدأ اللقاء بينهما أصلاً ، كجزء من رفضهم للتعامل مع أمريكا ، فثمة اتفاق بين الجميع على أن متابعة اللقاء - على الأقل - كان هو السلوك اللائق بجدية الموقف على جميع الأصعدة .

في ضوء كل تلك المعطيات ، بدا اغراق المصريين في الحزن على « عبد الحليم حافظ » أمراً يبعث على الدهشة . وإذا كان العرب غير المصريين قد شاركوا ـ بدرجات متفاوتة ـ في الحزن على عبد الناصر ، فان بعضهم قد شارك أيضاً في الحزن على عبد الحليم حافظ ، لكن كثرتهم الكبرى ، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين ـ بل وبعض المصريين ـ قد دهشوا لمواكب الدموع المصرية التي ودعت « العندليب الأسمر » . فمهما اختلف الناس حول « عبد الناصر » ، فهو في النهاية زعيم وطني من النوع النادر الذي لا يتكرر كثيراً في حياة الأمم . . سواء بعيوبه ، أو بمحاسنه ، ومن الطبيعي أن تترك وفاته المفاجئة رد فعل يصعب التحكم فيه ، لكن الأمر بالنسبة لعبد الحليم حافظ يختلف ، ذلك أنه كان مجرد مطرب ذو صوت شجي ، ولم تكن له خارج تلك الحدود أية أهمية خاصة . فما هو بزعيم سياسي ، ولي غازياً عسكرياً ، والمتخصصون في الأصوات ، كانوا يرون مساحة صوته محدودة ، بل أنه لم يكن حتى فناناً خالقاً ، أنه صاحب موهبة طبيعية ـ يختلف فيها التقدير ـ سخرها لتكون واسطة لنقل المواهب الخلاقة التي يتمتع بها غيره من الملحنين والشعراء .

وفي السنوات الأخيرة من حياته ، كان خصومه قد استغلوا عيوبه الشخصية للتشهير به ، فنجحوا في رسم ملامح انسان أناني نرجسي ، يكره أن ينجح الآخرون ويسعى لتحطيم كل موهبة تبدأ في صعود السلم خشية أن تلحقه على القمة التي كان حريصاً على أن ينفرد بها وحده . . وكانت متواترة ومنشورة محاولاته لتعويق صعود شباب المؤدين من الرجال (هاني شاكر مثلاً) ونجوم المؤدين من النساء (وردة الجزائرية) . والطابع الكارامازوفي الذي حكم علاقته بشقيقه الأكبر المطرب اسماعيل شبانه .

وتطبيقاً لقواعد المنطق . فان أحزان المصريين على « عبد الحليم حافظ » ، لم تجد لها مبرراً كافياً عند هؤلاء . فعلى المستوى العام ، لم يكن القلب المصري خالياً من هموم الوطن الكبرى ، ولم تكن آثار التوتر الطبقي العنيف الذي تفجر في تظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة لم تحدث منذ ربع قرن قد انتهت بعد ، بل أن الأحداث ذاتها قد دفعت الحكومة المصرية الى اجراءات وقائية

عملية وتشريعية ، خلقت بعض الضغط على الجماهير المصرية ، دون أن تبدو بارقة ايجابية تزيل أسباب الأحداث ، وهو أمر زاد من التوتر الطبقي برغم الهدوء السطحي . وكان ما يجري في واشنطن بالغ الأهمية اذ كانت سياسة التسوية السلمية تمر بمأزق حاد ، بعد أن حرقت باتفاقية سيناء الثانية امكان العدول عنها الى نقيضها . . وعلى المستوى الشخصي ، رأى كثيرون أن « عبد الحليم حافظ » لم يكن يستحق كل ذلك الحزن . . لا بما أداه ولا بما سلكه .

واحد من الأشقاء العرب غير المصريين ـ من قطر عربي تقدمي ـ بدت له الدموع المصرية التي ودعت « عبد الحليم حافظ » نموذجاً للتفاهة والسخف وبلادة الحس وانعدام الشعور بالمسؤولية . . أما وذلك ما قاله وأعلنه جهراً أمام مصريين تقدميين ، فالأرجح أن ضرورات المجاملة قد جعلته يعقل لسانه عن أن يفيض ويزيد ، ولعله قد فعل ذلك من وراء ظهورهم .

ويبدو أن المصريين كانوا مصرين ـ بسلوكهم الجماعي ـ على أن يستعصوا على الفهم أو التحليل أو كانوا ـ بسبب مازوكيتهم طبعاً ـ حريصين على أن يأتوا من التصرفات ما يحمل حتى أصدقائهم وأشقائهم على نعتهم بأقسى النعوت .

فبعد أسبوع واحد على أضخم مشاهد الوداع في التاريخ المصري الحديث ، وبعد كل الدموع التي ذرفت على « عبد الناصر » ، بدأ المصريون يضحكون لفكاهات من النوع الحريف ساهموا جميعاً ـ وبدرجات متفاوتة ـ في تأليفها وترديدها ، فكاهات شرّحت الرجل بقسوة ، ورسمت له صوراً كاريكاتورية جسمت عيوبه ، وركزت بالذات على شخصيته الطاغية المؤثرة ، بل أن المصريين ، الذين يعتقد كثيرون أنهم من أكثر شعوب الأرض تقديساً للعقائد والنصوص الدينية ، قد أذهلوا الجميع ، عندما جاءت فكاهاتهم عن « عبد الناصر » ، مزجاً بين المحرمات الثلاثة : الجنس والدين والسياسة . .

ذلك حدث أيضاً عقب المأتم المصري الجماعي على « عبد الحليم حافظ » ، فقبل أن تجف الدموع المصرية عليه ، كانت الفكاهات قد بدأت تترى ، وأخذت الصحف تنشر معلومات حول حجم ثروته ، والخلاف بين الورثة حول تقسيمها ، ثم بدأ آخرون يتحدثون وينشرون ـ على استحياء ثم

بشجاعة وسرعان ما تحولت الى وقاحة ـ وقائع عن بخله ، وسوء معاملته لأشقائه ، ونفسيته المعقدة ، وحياة أصحاب الملايين التي كان يعيشها ، وعلاقاته العربية التي لم تكن فوق مستوى الشبهات ، وكما نفذت الأعداد الخاصة التي أصدرتها الصحف عن حياته وأمجاده وعطائه وبره وخيره وشبابه المأسوف عليه ، فقد تابع المصريون بشغف حقيقي زحام الأخبار المضادة . . فنفذت الصحف المصرية التي نشرتها وهو ما أغراها بالمبالغة في النشر .

وكما غضب الناس من « الأهرام » لأنها لم تبك على عبد الحليم حافظ كما ينبغي فقاطعوها ، فقد غضبوا منها لأنها لم تشهر به كما ينبغي ، وقاطعوها أيضاً ! !

وبالانتقال من مواكب الدموع الى مهرجانات الضحك والتهريج . . زادت عريضة الاتهام الموجهة الى الشعب المصري تهمة جديدة . . اننا لم نعد أمام شعب مُستذل ، مازوكي ، تافه ، بل وشيزوفرينك أيضاً ، فهذا الانتقال الهستيري من الحزن الفاجع ، الى الضحك الهادر ، ومن التقديس إلى التجريح ، ومن البكاء حباً الى السخرية كرهاً أو ازدراء في نفس الزمن ، من الأمور التي لا تخفى دلالتها على أحد . . وفي أهون التقديرات فأن ذلك دليل على عدم النضوج الانفعالي أن لم يكن دليلاً على الفصام !

وربما كان مقبولاً ـ ببعض غُصة ـ أن يلجئنا « عبد الناصر » الى موقف دفاع نبرر به حزننا عليه وهو ـ فيما يرى البعض ـ الذي سقى المصريين الذل كؤوساً ، أما أن نستند الى الجدار بسبب « عبد الحليم حافظ » . . فان المهزلة تكون قد تمت فصولاً ! .

لكن ما يخفف بعض العناء أن نحتشد لفهم الظاهرة بمنهج العلم وأسلوبه ، وكما أن العلم يرفض اصدار الأحكام التي تتميز بالتطرف الهستيري مع أي ظاهرة أو ضدها ، فهو يرفض أيضاً تكوين انطباعات غير ناضجة ، أو التنفيس عن مشاعر النقص الحقيقية أو المتوهمة بادانة الآخرين .

ومن ينشدون الحقيقة ، هم أول من يعرفون أن الطريق اليها يبدأ بالتجرد

الكامل من كل شيء إلا منهج العلم وأسلوبه . وحتى هؤلاء الذين يزعمون لأنفسهم الانتماء للشعب ـ بمفهومه التاريخي والآني والمستقبلي ـ يفيدهم دائماً أن يبدأوا البرهنة على صحة ما يسوقونه من معطيات وقد تجردوا من هذا الانتماء ، يقفون حيث يقف المحايدون ، بل الطاعنون المجرِّحون ، ليكسبوا بالمنطق ، أرض لا يكسبيهم إياها اطلاق الأحكام الجاهزة ، أو الشعارات الساخنة .

ومن هنا نبدأ !

مصر الكوخ . . ومصر القصر :

قيل يوماً أننا نحن العرب ماهرون في كتابة الانشاء ، أكثر مما نحن قادرون على صنع الأشياء ، وهذه المهارة الأدبية النادرة ، هي النتيجة الطبيعية لعقلية الحقل أو القبيلة ، وبعكس ذلك فان « عقلية المصنع » هي وحدها القادرة على طرح مفاهيم صارمة التحدد ، حيث لا مجال للتشبيهات أو الكنايات أو الزخارف اللفظية .

وتلك المهارة في كتابة الإنشاء ـ على حساب صنع الأشياء ـ هي التي جعلت لغتنا العربية أشق اللغات تعلماً لمن لم ينشأ عليها ، والأهم من ذلك أنها عودتنا أن نستخدم المصطلحات والمفاهيم بشكل يتنافى مع أبسط قواعد العلم الذي أصبح من بديهياته أن يتفق المتحاورون ـ قبل البدء بالحوار ـ على المعنى الذي يقصدونه من هذا المصطلح أو ذاك .

ومن سوء حظنا أن حركتنا القومية وفكرنا القومي ، قد تبلور في بداياته ، في مناخ سادته البرجوازية العربية ـ بشرائحها المختلفة ـ وبطبيعتها المزدوجة التي جمعت بين الزراعة والصناعة ، وبين مصالح الشرائح الوسطى من تلك البرجوازية ويوتوبيات الشرائح الصغرى منها ، وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك أن اصطبغت المفاهيم لدينا بطابع انشائي ، فساد الغموض مصطلحات مثل « الأمة » و« الشعب » في أدبياتنا السياسية والاجتماعية ، وابتذلت مصطلحات كثيرة لكثرة ما استخدمت على غير معناها الحقيقي ، غفلة أو قصداً . .

ولا شك أن « لينين » كان على حق عندما وقف وسط لندن ، على يمينه يسكن الأغنياء : متخمون بالثراء والرفاهية . وعلى يساره حي للفقراء : جائع وعريان وجاهل ومضلل . . ثم قال كلمته الشهيرة « أمتان » موصفاً بذلك بديهية أجهد كثيرون منا أنفسهم في نفيها على لعهد الذي كانوا يحالون فيه أن يفرضوا على الواقع العربي - المشرذم قومياً ، والمنقسم طبقياً - أن يلتئم بالاكراه .

على أن تسجيل « لينين » لتلك الحقيقة ، لم يعن أن كل الاجتهادات التي بنيت فوقها كانت صحيحة دائماً ، لذلك وضع «ستالين » النقط فوق الحروف ، ونبه القائلين بأن هناك « لغة طبقية » الى خطئهم . . مؤكداً أن اللغة - كأداة للاتصال وكوسيلة لنقل الثقافة الشفاهية والمكتوبة وتلقين التقاليد - تدخل ضمن التكوين النفسي المشترك : انهما أمتان فعلاً منفصلتان في الكثير . ومتفقتان أيضاً في الكثير .

ولا تختلف بعض مقولات « ابن خلدون » - عالمنا العربي النادر المثال في عصره - عن بعض ما توصل اليه « لينين » و« ستالين » ، فعنده أن السادة يفرضون على المسودين - أو العبيد - رؤاهم ، وأن الذين يعيشون في أسفل السلم الاجتماعي يتشربون قيم وتقاليد وعادات وثقافات من يعيش في قمته . . وأيديولوجية الطبقة السائدة ، تعمل بديهياً من أجل الحفاظ على مصالحها وحماية استغلالها للطبقات الأخرى وتبرير هذا الاستغلال .

وحين تساءل الشاعر أحمد فؤاد نجم « مصر العشة . . ولا القصر ؟ » ، كان يصوغ نفس الملاحظة التي راودت « لينين » ، لكن ذلك فيما يبدو لم يشغل أحداً ممن انهمكوا في تحليل ظاهرة الحزن الجماعي المصري على النحو الذي سردناه . . لم يسأل أيهم نفسه - قبل أن يفسر - من الذي حزن ؟. ولكنه افترض اعتسافاً أن الشعب المصري كله قد حزن . أو هو - بدرجة أبعد - اعتبر أن من اكتئبوا عينة ممثلة للشعب ، فالمصريون عنده كل لا يتجزأ ، وتصرفات نصف مليون أو مليون مصري ، تعتبر - دون أي سند علمي - صالحة للتعميم [هذا يفرض أن هؤلاء كانوا يتصرفون تصرفاً واعياً ومعبراً حقاً عنهم ، ولم

بكونوا ممن عناهم « ابن خلدون » في مقولاته التي نقلناها] . وما أكثر الأحكام التي تصدر تطبيقاً لمنهج مثل هذا . فتصم الشعوب بما ليس فيها .

وبسبب شيوع القياس الخاطىء ، فان القارىء العربي يبدو ملولاً دائماً من الأرقام ، والنصيحة التي ينصحك بها أي صحفي مخضرم ، ألا تكون ثقيل الظل فتملأ مقالك بالاحصاءات ، وهي دعوة صريحة لئلا تستخدم منهج العلم ، ولأن تطلق تعميمات دون أن تجهد نفسك بالبرهنة عليها ، ومن بين صور القياس الخاطىء ، التوصل الى نتائج باعتماد مصدر غير ممثل تمثيلاً كافياً لما تريد أن تستنتج منه . .

وحين يبدأ كاتب استنتاجاته بالاعتماد على الصحف ، كمصدر وحيد لتحليل ظواهر اجتماعية أو سياسية معتبراً اياها « مرآة للرأي العام » ، يكون قد بدأ بافتراض غير صحيح سيقوده بالقطع الى نتائج خاطئة ، فليست الصحف بالضرورة تعبير عن الرأي « العام » ، ولعلها في مصر بالذات ، يمكن أن تكون مرآة لأي « رأي » الا الرأي العام ـ باعتراف المراجع الرسمية المصرية نفسها ـ والبرهان على ذلك بين أيدينا ، فقد شغلت الصحف المصرية نفسها في الأسوعبن الأولين من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بحادث بدأ بالغ الأهمية من وجهة نظرها ، إذ صرحت احدى الممثلات نصف المشهورات وهي « سهير رمزي » أن النجم العالمي ـ المصري الأصل ـ « عمر الشريف » قد خطبها وسوف يتزوجها ، وأثار التصريح اهتمام الصحف ، التي علقت عليه فأفاضت ، بل أن التليفزيون المصري قد أفرد له بعض برامجه ، فأطل الصحفي المعروف « كمال الملاخ » من شاشته ليحلل الخبر ، فتحدث عن سيكلوجية الغربة ، وماء النيل الذي يجري في عروق «سهير رمزي » مخلفاً سمرة في بشرتها ، وحنين « عمر الشريف » الذي صرح لصديقه « كمال الملاخ » بأنها « ليلة وانقضت » في حين تصر « سهير رمزي » على أنها ليلة تبدأ قصة جديدة ستطول بطول العمر . . وهو حديث لم تنقطع عنه الصحف الا عندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير (ك ٢) ١٩٧٧ .

ولو طبقنا المقياس الذي طبقه من استنتجوا مما حدث في جنازة « عبد

الحليم حافظ » ما استنتجوه ، لاخطأنا الفهم ، فما حدث في ١٨ و ١٩ يناير ، أكد أن ما كانت تهتم له الصحف المصرية ، لم يكن له علاقة على الأطلاق بما كان يهتم له الشعب المصري ، وبالتالي فليس اهتمامها المبالغ فيه بوفاة « عبد الحليم حافظ » دليلاً على اهتمام الشعب بتلك الوفاة ، وليست بكائياتها عليه دليلاً على أن الشعب يبكي ، ولا لجاز لنا أن نعتبر أن ليلة « عمر الشريف » التي انقضت كانت هم الشعب المصري في مفتتح العام ، وهو أمر تكذبه أحداث ١٨ و ١٩ يناير بصرف النظر عن كونها « انتفاضة شعبية » كما يقول الشيوعيون والناصريون ، أو « انتفاضة حرامية » كما يصر الآخرون !

وحتى لو فرضنا جدلاً أن الصحف تعبر عن الرأي العام ، وأن اهتماماتها هي نفسها اهتماماته ، (وتجاهلنا الدور الذي تلعبه أجهزة الاعلام في أي مجتمع طبقي ، كجزء من بنية الطبقة المسيطرة ، تسعى لخلق أنماط معينة من الاهتمامات وتسييدها ، لأهداف تخدم مصالحها وتحافظ عن طريقها على سيطرتها الطبقية ،وهو ما سنعود اليه فيما بعد) فاننا ـ مع كل هذا ـ لا نستطيع أن نقول أن الصحف تعبر عن الرأي العام ، فذلك ما تقوله الأرقام ، اذ تؤكد النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان أن نسبة الأمية في مصر هي ٥٦,٥ ٪ ، ومعنى هذا أن أكثر من نصف الشعب المصري لا علاقة له بالثقافة المكتوبة ، ومنها الصحف والكتب بالطبع ، بل أن هناك احصاء ـ أقدم قليلاً ـ يذهب الى القول بأن متوسط التوزيع اليومي للصحف والمجلات المصرية لا يزيد عن ٨٢٦ ألف نسخة يومياً في وقت كان تعداد مصر فيه ٣١,٥ مليون نسمة واذن فان ٣ ٪ فقط من المصريين هم الذين يقرأون الصحف . فاذا كانت صفحات لطم الخدود وشق الجيوب التي سودتها تلك الصحف حزناً على « عبد الحليم حافظ » تعبير عن قرائها ، فهي ـ في أكثر الأقوال مبالغة ـ تعبير عن ٣ ٪ فقط من المصريين ، وهي نسبة ضئيلة لا تجيز لأحد يحترم عقله وعقل الناس أن يستند اليه في اتهام الشعب المصري بما اتهم به !

وفي عالمنا العربي فان المدينة مؤسسة عالية الصوت ، فهي بزحامها الخانق ، ويتركز مؤسسات الحكم وتكثف أجهزة الاعلام فيها ، توحي بأنها هي

الوطن ، وأحياناً الأمة ، وغالباً ما يخدع صوتها الجمهوري ذاك ، من يحكمون بظواهر الأمور . وفي مصر ، يتصور بعض الناس أن اهتمام التليفزيون بموضوع ما دليل على اهتمام الرأي العام به ، فاذا علمنا أن نسبة الأسر التي تضاء مساكنها بالكهرباء لا تزيد عن ٤٥,٧ ٪ من جملة الأسر المصرية ، وهي نسبة ترتفع الى ٧٧ ٪ في المناطق الحضرية ، وتنخفض الى ١٨,٦ ٪ في المناطق الريفية . . بل أن ١٦,٩ ٪ من مجموع الأسر التي تسكن في القاهرة ما تزال محرومة من الكهرباء ، أدركنا أن الأسر المصرية على الأقل لا تعرف شيئاً أسمه التليفزيون ، ولا تهتم بما يهتم له ، وليس لها في الأمر كله نصيب ، هذا اذا افترضنا بالطبع ، أن كل من تدخل الكهرباء بيته يملك تليفزيوناً يمكنه من ذرف الدموع مع « سمير صبري » ، على صديقه العندليب الأسمر ، أو التمتع بأسلوب « كمال الملاخ » المفتعل الرشاقة ، وهو يقول أن « عبد الحليم حافظ » اختار أن يصعد الى السماء قبل موعد حفل الربيع لكي يغني للملائكة أغنيته الجديدة « من غير ليه » !!

وحتى لو حصلنا على عينة عشوائية ممن ساروا في موكب الجنازة ، وكانوا يبكون أو يعبرون عن أحزان مبالغ فيها ، فكل ما تستطيع أن تخرج به من ذلك البحث بالعينة ، هو القول بأن سكان القاهرة بينهم نسبة معينة قد حزنت على « عبد الحليم حافظ » بشكل حاد ، والقاهرة كما الجميع ليست مصر ،واهتمامات أهلها بالضرورة اهتمامات الشعب المصري بكل طبقاته وفئاته ، والأرقام ـ التي نرفض استخدامها لثقل دمها ـ تقول أن سكان العاصمة المصرية الثابتين لا يزيدون ـ حسب احصاء ١٩٧٦ ـ عن (٥,٠٨٤,٤٦٣) نسمة ، أي أنهم في حدود ١٥ ٪ من جملة تعداد مصر (١٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٨ نسمة) . فاذا علمنا أن عدد سكان القاهرة يزيد في النهار الى حوالى ثمانية ملايين نسمة ، بحكم توافد أكثر من مليونين ونصف يومياً اليها من الاقاليم ، فان من ساروا في جنازة « عبد الحليم حافظ »لا يكونون أهل القاهرة ، فهم لا يزيدون ـ حسب تقدير الصحف المصرية ـ عن نصف مليون ـ وبصرف النظر عن مدى الدقة في هذا التقدير الجزافي ، فان اعتماده يعطينا مؤشراً رقمياً صريحاً يكذب قول الذين نهشوا لحم الشعب المصري . . فالمؤشرات الاحصائية صريحة

في أن عدد الذين شاركوا في هذا الموكب الحزين ، لا يزيدون عن ١,٥ ٪ من جملة المصريين ، وأقل من ٦ ٪ من سكان مدينة القاهرة ، حيث أن الذين صدقوا احصاء الصحف المصرية للمشيعين ، لم يسألوا أنفسهم ولم يسألوا تلك الصحف عن الأساس الذي قدرت فيه العدد استناداً عليه . وهو بالقطع تقدير جزافي قام به محرر أو محررون فنيون في الصحف ، واعتمدوا فيه ـ إذا افترضنا خلوهم من الغرض ـ على مجرد النظر ، وهو بذلك تقدير لا يمكن الاطمئنان اليه لأنه يتضمن خداعاً بصرياً ، فرؤية عشرة آلاف مواطن في شارع عرضه عشرة أمتار قد توحي لمن يقيس بمجرد النظر أنهم مليوناً ، بينما رؤية هؤلاء الآلاف العشرة أنفسهم في ميدان قطرة مائة متر ، قد توحي بأنهم لا يزيدون عن ألف أو ألفين .. والوسيلة العلمية الصحيحة تتطلب قياس متوسط التزاحم في المتر المربع ، ثم قياس المساحة الكلية التي شغلها الزحام ، للخروج برقم تقديري ، ربما لا يكون دقيقاً رغم تلك الضوابط التي لم يلزم نفسه بها أحد ممن قالوا ـ بكل ترخص وسهولة ـ أن الشعب المصري كله كان في وداع « عبد الحليم حافظ » .

فإذا وضعنا هذا الفرض في الاعتبار ، فقد يفيد أن نستشهد هنا بواقعة تاريخية . فإبان ثورة ١٩١٩ ، كانت العلاقة بين الشعب المصري وبين الملك « فؤاد الأول » شديدة الفتور بسبب مواقفه من الثورة التي لم تكن مواقف طيبة على وجه العموم . وأراد « توفيق نسيم » باشا ـ وزير الداخلية آنذاك ـ أن يحظى بمكانة في القصر تؤهله لأن يكون رئيساً للوزراء ، فحشد أعداداً محدودة من الأعيان وكبار الموظفين ، بين أعداد من جنود الشرطة ممن يرتدون ملابس مدنية ، ودفعهم للتوجه الى قصر الملك لاعلان الولاء والتأييد ، واستمرت اللعبة عدة أسابيع ، ظلت خلالها الصحف الموالية للسراي تتحدث عن جماهير الشعب الغفيرة ، التي توجهت لتعبر عن ولائها للجالس على العرش وتستنكر أفعال الصعاليك . وبينما كانت جماهير الشعب الغفيرة تتظاهر فعلاً ضد الجالس على العرش ، كانت صحف السراي الملكية تقول أن « شرذم » مأجورة قد تجمعت وهتفت هتافات بذيئة !

ومثال كالسابق ليس نادر الحدوث ، وهو يكشف عن أن الاعتماد على

تقديرات الصحف حول شكل الزحام وعدد المشاركين فيه، هو اعتماد على وقائع ليس ثمة ما يؤكدها . . أو يثبت صحتها ـ فليس لدينا أي دليل ـ لا يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه ـ على أن من ودعوا عبد الحليم حافظ كانوا نصف مليون ، لا من حيث الوسائل المستخدمة في القياس العددي ، ولا من حيث الاطمئنان الى حياد الذين أجروا التقدير !

وإضافة إلى هذا كله فإن الحكم على الظاهرة بمجملها ، جاء حكماً على الشكل ، لا على المضمون ، ذلك أن أحداً ممن ترخصوا في اصدار أحكام الادانة ، لم يعن بأن يجهد نفسه في البحث وراء دوافع كل فرد ممن كانوا يودعون الميت أو يبكون عليه أو يفقدون صوابهم. فليس الزحام دائماً تعبيراً عن شيء محدد ، ففي مايو (أيار) ١٩٥١ ، تزوج « **الملك فاروق** » ـ اخر ملوك مصر ـ من الملكة السابقة « **ناريمان** » ، فامتلأت شوارع القاهرة بعشرات الألوف من المصريين ، واكتظت شرفات البيوت بالنساء والرجال والأطفال ، الذين لوحوا للموكب الملكي ، وبعد ١٤ شهراً فقط من ذلك التاريخ ، كان عشرات ومئات الألوف من المصريين يرقصون في الشوارع فرحاً بعزل الملك (٢٦ يوليو ـ تموز ـ ١٩٥٢) ، والاحتمال الأرجح ، أن الزحام الأول كان مجرد فضول عام تملك الناس ، ودفعهم للتجمع لمشاهدة أفراح الأسرة المالكة ، دون أن يكون ذلك تعبير عن تأييد سياسي أو حب شخصي أو رغبة في بقاء الملكية !

وفي كل زحام ، غالباً ما تكتشف أن نصف المشاركين فيه كانوا مارين بالصدفة عندما رأوه ، فدفعهم فضولهم لمحاولة استكشاف الأمر ، وقد يشاركون فيه خضوعاً للاستهواء ، أو قضاء على ملل ، ودون أن يعكس ذلك رغبة حقيقية في نفوسهم ، أو اهتماماً جدياً منهم بموضوع الزحام ، واذا جاز لي أن استشهد بوقائع جزئية ـ كما فعل الآخرون ـ فقد سمعت عشرة أفراد على الأقل ، كانوا يسخرون من هذا الاهتمام الاعلامي بعبد الحليم حافظ . ودفعهم هذا للاشتراك في الجنازة لمجرد « الفرجة » !

وأذكر أنني نزلت الى شوارع القاهرة ، في صباح ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وحسبت ضمن العدد الذي قدر للتظاهرات التي كانت تطالب « عبد

الناصر » بالعدول عن قراره بالتنحي ، دون أن أكـون مؤيداً هـذا المطلب ، اذ كنت من المعارضين لسياساتـه ، وكان دافعي للخـروج استكشافياً محضاً ، اذ كنت أرغب في أن أعرف المبررات التي يستند اليها المتظاهرون في مطالبتهم لعبد الناصر بالبقاء وقـد هزم جيشهم وأضـاع ما أضـاع . . وفي جولتي انضممت الى عدة حلقات صغيرة من المتظاهرين ، وأدرت نقاشاً غير مباشر حـول ما أريـد ، وكـان من بين مـا سمعته من مبـرراتٍ أن « عبـد النـاصـر » قـد أضـاع البلد ، وأوقعها في كارثة ، وأن عليه أن يبقى حتى نتخلص من الكارثة التي أوقعنـا فيها ثم يذهب غير مأسوف عليه .

ولست أزعم أن كـل من شاركـوا في تلك التظاهـرات كانـوا فضوليـين أو مكتشفين ، أو أن رأيهم كان كذلك الرأي الذي سمعته وعرَضته ، ولكن ما أود أن نصل اليه ، هو أن أحداً ممن أصدروا أحكام الادانة فأهـانوا الشعب العـربي في مصر وعلقوه في مشانق المازوكيـة والاستذلال والتفـاهـة والـلامسؤولية ، قـد حكمـوا على شكـل لم يعنوا ـ جهـلاً أو غرضـاً ـ باستكشـاف مضمونـه ، ولكي يغـطوا حكمهم غير المـوضـوعي ذاك ، اعتمـدوا عـلى انـطبـاعـات سـطحيـة ، واستخـدمـوا مصـادر هم أول من يعلم عـدم دقتهـا ، وعممـوا أحكـامـاً من جـزئيات ـ حتى لـو صحت ـ لمـا صلحت للتعميم ، فلم يـدرسـوا الـظاهـرة في شمولها فيعتنوا بالأصيل المعبر عن مصـر الشعب ، مصر الكـوخ ، ويفصلوا بينه وبين الدخيل المعبر عن مصر الأخرى ، مصر القصر .

الكهنة والجلادون :

المرضى بالرومانتيكية الثورية ، هم وحدهم الذين يقدسون الشعب حيث هو فيعتبرونه كائناً طهوراً يتغزلون في أخلاقه النبيلة ، ويُشبِّهون بوجدانه النقي ، فإذا ما انتقلت بقع الزيت من ثياب العمل البروليتاريـة الى ملابسهم عبـر زحام المـواصلات العـامة ، سعـدوا بذلـك الشرف الـذي اختصتهم بـه الأقـدار دون غيرهم !

ولأن الثورة علم ، وليست عصاباً رومانتيكياً ، ففي منظورهـا أن تقديس

الشعب حيث هو، لا معنى له الا أن المستغلين أطهار وأنقياء، والدليل المنطقي البسيط على هذا أن سياساتهم - كطبقة مسيطرة وحاكمة وموجهة وقائدة للآخرين - قد أثبتت لنا هذا الكائن النقي الطهور . . وليس يجوز لنا، وذاك ما فعلت وما أنجزت، أن نطالبها بالرحيل .

وليس من الطبيعي - في أي مجتمع طبقي - أن يخلو الشعب من القهر الطبقي والتضليل الفكري، فالاستغلال هو الأب الشرعي لكل المثالب الخلقية والعاهات النفسية والتشوهات الروحية . . وقد أصبح من بديهيات الفكر الاشتراكي الآن، القول بأن البروليتاري - في أي مجتمع طبقي - يتقاضى فحسب، ذلك الأجر الذي يمكنه من أن يتناول حد الكفاف من الطعام، لكي تستطيع أقدامه أن تتحمل الوقوف أمام الآلة . وهو يعيش مكدود الجسد والذهن والأعصاب، والوقت القليل الذي يتبقى له بعد شقاء اليوم، يتكفل به نفس هؤلاء الذين ينتهبون عرقه، فينتهبون خلال أوقات الراحة « وعيه » ويسطحون فكره، ويخلقون منه كائناً لا يصلح إلا لملء جيوبهم بالمال . .

وقد كان « فرانز فانون » على حق، عندما رصد أن الاستعمار - وهو صورة من صور النهب الطبقي - هو عصاب يصيب الشخصية الانسانية، وبالمثل، فان العصاب البرجوازي يحط بكلكله على المستغلين - بفتح الغين - فيفرز لنا كل ما يملأ المجتمع الطبقي من قسوة وحقد وكذب واحتيال وتوحش ولصوصية ودعارة وفوضى . .

والجانب المضيء في شخصية الشعب، هو وليد نضاله التاريخي ضد كل أشكال القهر، فللشعوب تاريخها الطويل والممتد في الصراع ضد الطبيعة وضد الغزو وضد الطغيان، وفي بوتقة النضال ضد هؤلاء، تترسب قيم تحتفظ بدرجة من الثبات النسبي، وتدخل ضمن التراث الثوري للشعوب . وتثري بكل حلقة من حلقات المواجهة المستمرة ضد الأعداء الجدد . .

وانطلاقاً من ذلك، فإن الثورة - حيث هي علم لا عصاب رومانتيكي - تقدس الشعب حيث هو واع ومنظم . . مسيس ومتحرك . . والمشكلة الثورية في أي مجتمع طبقي - أو في مرحلة انتقال الى الحالة اللاطبقية - تكمن في تنظيم

الشعب : توعيته وحشده ، وفي الوسائل التي تزيل الصدأ البرجوازي عن تراثه الثوري ـ في الفكر والحركة والتنظيم ـ لتتعلم منه طلائعه الثورية ، وتعلمه ، وتعي بعض وعيه ، ويعي بعض وعيها في علاقة جدلية ، تتصاعد دوماً الى أرقى أشكال الوعي وأسلم أساليب النضال .

وكما أن الوعي هو مشكلة المنتمين للشعب ، فإنه مرض المستغلين للشعب .. وهو الوباء الذي يخافون من انتشاره ، فحين ينتشر تكون أكفانهم قد لحقت بهم ، لذلك لا يكفون عن مقاومة جراثيم الوعي ، وعن تعقيم كل من يصاب بميكروباته ... وقد أدرك المدعي العام الفاشستي ذلك . فوقف أمام المحكمة يطالب بأقصى العقوبة للمفكر الماركسي الايطالي « انطونيو جرامشي » صائحاً .

« إن رأس هذا الرجل ، خطر على مستقبل ايطاليا ، ولا بد أن يكف عقله عن العمل عشرين عاماً على الأقل اذا أردتم أن يسود الاستقرار بلادنا ! » .

وقد كان « حُفْنى » ـ عامل البناء المصري الذي جاء من أقصى الصعيد ـ حسن الحظ اذ اكتشفه الشاعر « أحمد فؤاد نجم » ، فدعاه الى أن يجلس قليلاً بين دورات العمل الشاقة التي يصعد أثناءها ويهبط ، يبني العمارات ويشيد الفيلات أو يناول البناء ما يبني به ، وحين استجاب حفنى للطلب بأن :

« يفكر شوية .. في العيشة دية ..
ايه القضية ؟! ايه العبارة ؟ »

اكتشف لعبة الانتهاب الطبقي بكل بساطة وسهولة .. استعرض حياته الشاقة الطويلة ، انه لم يعرف الطفولة ، ولم يعرف طعاماً سوى الفول المجروش مع الخضروات . ولم يكف يوماً عن السير ولا عن الصعود فوق « السقالات » ..

من صغر سني .. شقيان لكني
مالط سني .. غير البصارة

ودخلت حارة . . من جوة حارة
وف كل حارة . . عليت عمارة
وسط المعاول . . بنا ومناول
بس المقاول . . كلني بشطارة
ولا خلي صرة . . ولا لقمة حرة
والعيشة مرة . . آخر مرارة !

إن استراحة حُفْني القصيرة ، التي مكنته من اكتشاف اللعبة البرجوازية ، فرصة لا ينبغي أن تكرر كثيراً، فخلالها اكتشف الصعيدي الجاهل المكدود. انه يدور ويدور ويدور، من حارة لشارع لميدان ويعود لحارة تقوده لحارة حتى يدوخ. صاعد وهابط وصاعد وهابط،في كل ذلك يبني ويشيّد ويعلي.عمارةبجوار عمارة، ناطحة سحاب، برج. يسكنون هم، يتمتعون، يمرحون، يرتاحون، يتعطرون، وهو في عيونهم ليس إنساناً . انه مجرد شيء . . مِعْوَل من المعاول التي تبني، وهو مكدود. . انه يأكل « البيصارة » ولا شيء غير البيصارة . . أما المقاول فيأكل « حفنى » بشطارة يأكل عرقه ، ولحمه الحي ، ثم يتجشأ ! .

وعندا يفكر « حفني » بتلك الطريقة يتقدم المدعي العام صائحاً :

« إن رأس هذا الرجل خطر على مستقبل إيطاليا . . ولا بد أن يكف عقله عن التفكير عشرين عاماً على الأقل إذا أردتم - سادتي القضاة - أن يسود الاستقرار إيطاليا ! .

وهكذا تدق أجرس الخطر ، وتُطْلق صفارات الانذار ، وينقل حفني - ربما لأول مرة في حياته - إلى المستشفى ليتطهر من ميكروب الوعي بمصالحه . ولحظتها يصبح الوطن البرجوازي مستشفى يتعرض البروليتاريون فيه لأحط وأقسى عمليات غسل المخ .

والترسانة البرجوازية مليئة بكل الأدوات التي تقوم بهذا الدور بفاعلية. وبينما مارست البجوازيات الأوروبية - التي ولدت بشكل طبيعي ولم تولد سِفَاحاً ومن مضاجعة غير شرعية بين الفائض الزراعي والاختكارات الأوروبية كما

حدث في أمتنا العربية ـ هـذا الدور باقتدار ، وبأدوات متقدمة نـوعا مـا ، فان برجوازيتنا قد مارسته بأحط الأشكال ، وكـان مهارتهـا الأساسيـة هي ذكاؤهـا الديماجوجي النادر المثال.

والبـرجـوازيـة لا تستـطيع أن « تـأكـل » أمثـال « حفني » الا بـالكـاهن والجلاد . .

والجلاد هو المعتقلات والسجون والقنابل المسيلة للدموع وأقبية التعذيب ، والسيـاط ، والصـدمـات الكهـربـائيـة ، وتمـزيق الأوصـال ، واذابـة الجثث بالأحماض . والنفخ والزنازين الانفرادية حتى يتوحش الانسـان، يدير لسانـه في فمـه ليتأكـد أنه مـا زال يستطيـع أن يتكلم، يحـرك اعضـاءه لكي يتـأكـد أنها لم تيبس. يشتاق شعاع شمس . . يتوق لمشهد طائر يطير في السماء .

ولأن تجارب التاريخ قد أكـدت أن الجلادين لا يكفـون وحدهم لاستمـرار اللعبـة ، فقد تقـدم « الكهنة » ليقـوموا بـالـدور الـذي لا يستـطيـع الجـلادون منفردين القيام به . . وحق الملكين أقدس عند البرجوازيـين من العرض والـدين والوطن والكرامة والشرف ، وكل تلك « الالفاظ » التي يجعجعون بها ليل نهار ، ليعقنعـوا حفنى بأن يـظل « معولاً » بـين المعاول ، يبني ويناول ويـأكـل البصـارة ويـأكلونه بشـطارة ، واذا كان هنـاك رجالاً مثـل « جرامشي » و« نجم » ، فـان هنـاك كهنة مـاهرون مـدربون قـادرون على ابقـاء حفني حيث هو . . صحيحـاً وخالياً من جراثيم الوعي . .

وحين تكون ممن يشغفـون بـالضحـك اذا مـا واجهـوا عـالماً من المنـطق الكسيح ، فسوف يفقد الموضوع جديته ، فتضحك ونحن نقـودك الى رحلة عبر عالم الكهنة البرجوازي في طبعته العربية حيث تجد حشداً غريباً وغير متناسق من الناس والأفكار وأشكال السلوك : قضاة وقـورون جادون وراءهم لافتـة تقول : العدل أساس الملك . يطبقون قوانين تعتبر أن الفلاح الـذي يسرق ثمـرة فاكهـة واحدة لأنه كان جوعاناً مـرتكباً لجنـاية يستحق عليهـا السجن فوراً ، بينـما تنص تلك القوانين نفسهـا أن عدم حصـول العامـل على أجـره قضية مـدنية ، تظـل

أضابيرها تدور بين المحاكم ، الى أن ييأس ورثة العامل من متاعبها فيتناولون عنها ، أنه عدل يلبس الطرابيش ـ كما وصفه الشاعر « تجيب سرور » .وبرلمانات تدعي أنها تمثل الشعب وتحمي الديمقراطية ، فتصار قوانينا تطبقها تلك المحاكم ، تعاقب على الضحك وعلى رفض الجوع وعلى مقاومة الظلم ، ديمقراطية تلبس الطرابيش .

ومفكر كبير يكتب فيقول :

ـ « اننا نؤمن بحرية الرأي والعقيدة .. ومن حق كل مواطن أن يؤمن بما يشاء وأن يعتقد ما يريد ، ولكنه اذا ناقش غيره في تلك الأفكار ، أو استحسنها أمامه أو دعاه لاعتناقها فإنه يكون مرتكباً لجريمة يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة » .

والحل أمامك أن تناقش نفسك في أفكارك أمام المرآة ، أو أن تشرف السجن لكي تمارس حرية الرأي والعقيدة كما تشاء وتهوى . . .

وأغنية تنصحك وتنصح كل مصري وكل مصرية « ما تقولشي ايه ادتنا مصر .. قول ح ندي ايه لمصر ؟ » !! .. وحين تقبل النصيحة ، وتتجرد تماماً ، وتعانق هذا الوطن الرمزي فتدافع عن أرضه بالدم ، وتزرع أشلاءك الممزقة في صحرائه المحتلة ، يكتشف أبناؤك أن البرجوازيين نصحوك بما لم يفعلوا .. واذا هم يضاربون على أسعار تلك الأرض فيربحون الملايين ، ويتقدم « حفني » ـ باعتباره وريثاً لك ـ ليدخل حارة من داخل حارة ، ويعلي العمارة بجوار العمارة .. ويأكله المقاول أيضاً بشطارة ! .

وحين صدقت صديقي الناشر العربي الكبير فمنحته أفكاري عما قد يكون مناسباً نشره من كتب في تلك المرحلة من نضال أمتنا ، هز رأسه وقال أنه بدأ المشروع فعلاً فدفع بتفسير الصوفي « أبي عربي » للقرآن الكريم الى المطبعة ، وسألته عن الاسم الذي سوف يطلقه على الدار ، فقال : دار الاسلام للطبع والنشر ، وحين انفجرت ضاحكاً نظر الي دهشاً ، اذ لم يكن قد تنبه أنه وهو يذكر لي اسم الدار كان يضيف الصودا الى كأس مترع بالويسكي ، ويهزه بين كفيه مستمتعاً بملمسه البارد ، وبايقاع اصطدام الثلج بجوانبه !

وكما يصدرون لنا وطناً « رمزياً » لنموت في سبيله بينما يحتفظون لأنفسهم بالوطن « الحسي » فيأكلون خيراته ، فهم يبيعون لنا « ديناً » لا يؤمنون به ، وحين نطالبهم بحقوقنا ، يعتلون المنابر وفي أيديهم السيوف الخشبية أو الحقيقية ، لكي يصرخوا في وجوهنا .

أطيع الخليفة . . أطيع والديك
أطيع التنابلة
دا مفروض عليك
وتزرع وتبعت لحي الزمالك . .
. . . .
ما تتعبش عقلك
في شغل السياسة
وشوف أنت شغلك
بهمة وحماسة
وعود عيالك فضيلة الرضا
لأن احنا طبعاً عبيد القضا ! !

وبسبب الاجهاد العقلي استجاب « حفني » وأجداده ـ وأحفاده ـ للنصيحة ، حطت عليه الكهانة البرجوازية بكلكلها ، تجهده ، تستنزفه ، تستل من عقله كل خلية تفكر ، كل مس من الوعي ، أين يذهب حفني وسط هذا الحشد الهائل من المفكرين والفلاسفة والمومسات والمشايخ والقسس والمغنين والمطربين ، كيف يستنقذ رأسه المجهد من دقات دفوف الراقصات ، ودقات دفوف الزار ، ودقات دفوف مواكب الطرق الصوفية . . وكيف يهرب من زحام الممثلين والقضاة واللوطيين والقوادين والشعراء والأدباء والسحاقيات والبورنوجرافيين ، وباعة مقويات الباه ، ومواعظ أيام الأحد ، وخطب الجمعة ، انهم يفتحون عقله ، يتبولون فيه . . وعلى دقات الدفوف ينشدون :

وعوّد عيالك فضيلة الرضا . .
لأن احنا طبعاً عبيد القضا . .

وحين يصدرون لنا نشوة ، فلتكن نشوة هابطة ، هدفها لا أن ننتشي ، ولكن أن نغيب عن « الوعي » فلكي نتعود نحن « عيالهم » فضيلة الرضا ، لا بد أن نستمتع بالظلم ، أن ننتشي بالقسوة ، وأن نمارس متعة اللذة تحت وقع سياطهم ، فليس غريباً اذن أن تكون القيمة الأساسية في الغناء البرجوازي « مازوكية» صريحة بلا أقنعة . وطوال نصف قرن كانت « أم كلثوم » هي « شاهد الغناء العربي » ، لدرجة اعتبرها « محمد حسنين هيكل » ـ منظر العصر البرجوازي في طبعته الناصرية وأكبر كهانه ـ واحداً من مقومات القومية العربية (!!!) .

والعالم الكلثومي في جوهره عالم مازوكي . بدأت « أم كلثوم » حياتها الغنائية بانشاد « لي لذة في ذلتي وخضوعي » ، فكانت منبع نهر من المازوكية ظل يصب في عقل وجدان أجيال متتالية من العرب ، وعبر أصالتها الصوتية النادرة المثال عشنا نصف قرن في « حلقة ذكر » ، ننشد آلهتنا المستغلين ألا يكفوا عن ظلمنا ، أو اضطهادنا . . يتملكنا الحنين الى سياطهم ، الى رؤيتهم وهم يسكرون بكأس دموعنا ، لذلك نتمزق حين يحرموننا متعة الانحناء أمامهم .

يالّلي كان يشجيك أنيني .
كل ما أشكي لك أسايا . .
كان منايا يطول حنيني
للبكا وأنت معايا .

كابتهالات المصلين وترنيمات الرهبان ، كمواء قطة في ليلة ربيعية عشنا ننشد :

يا ظالمني . . يا هاجرني .
وقلبي من رضاك محروم .

نحن لا نستطيع أن نعيش دون عذاب ، أو نحب دون ألم . . أو ننتشي دون قسوة . .

علشان الشوك اللي في الورد باحب الورد .

. . . .

أنا والعذاب وهواك عايشين لبعضينا

وحتى حين نتشفى فيهم ، نتشفى لأنهم حرموا أنفسهم من مهارتنا النادرة في منحهم نشوة تعذيبنا ، اننا نحن ـ العبيد نسل العبيد والإماء أعقاب الاماء ـ وحدنا الأجدر بسياطهم ، المانحون لهم بتوجعنا جمالهم :

عزة جمالك فين
من غير ذليل يهواك
وتجيب خضوعي منين
ولوعتي في هواك

ونحن لا نملك شجاعة الغضب ولا جسارة الشكوى ، كل ما نملكه هو مجرد التوسل الذليل ، علامات الاستفهام المسحوقة :

ليه عزيز دمعي تذله كل ساعة بين ايديك ؟
بعد صبر العمر كله واشتياق روحي اليك ؟
وحين يرفضون ذلنا لا نتخلى نحن عنه ولا ننساه :

هجرتك يمكن أنسى هواك وأودع قلبك القاسي
لقيت روحي في عز جفاك . . بافكر فيك وأنا ناسي

. . . .

فاكراك ومش حانساك
مهما الزمان قساك
ولا نسيت حبي .

كثيرة هي الأمثلة ، وحلقة الذكر لم تنفض بعد ، انهم لا يكتفون بتعليمنا فضيلة الرضا ، ولكنهم يلقوننا فضيلة التلذذ بالظلم ، ذلك هو فن برجوازيتنا التي لا تستطيع أن تحكمنا دون أن تبدأ منذ الطفولة وعبر المراهقة وحتى النضج ونحن نشعر بنشوة في ذلتنا وخضوعنا . . ذلك ضروري لكيلا نغضب فنتشقق

جـدران الأرض عن جـوعي يـطليـون القـوت ، ويهزون الفؤوس في وجـه جـلاديهم ، ويشقون بـطوناً أتخمت بلحمنـا الحي ، نجلا يـانا النـابضة .. كـما تصحنا ذات يوم « عبد الله النديم » !

والكهانة البرجوازيـة ليست ظاهـرة مستحدثـة ، ولكنها تـطوير لخبـرة كل المستغلين منـذ عرف البشـر التقسيم إلى طبقات ، وهي تستفيـد حتى من الخبرة الثورية للشعب ، وتستغل صفاته الطيبـة ، وهدفهـا الأول والأخير ، أن تحـافظ على بقاء الاستغلال والنهب الطبقيين وحين تخصص الغنـاء البرجـوازي المصري في نشـر الـوبـاء المازوكي لكي يخلق مـرضـاً نفسيـاً يحـول بـين الشعب وبـين الانقضاض على العبودية الطبقية وافنائها ، كان يستثمر حزناً توارثه المصريـون من تاريخ القهر الاستعماري والطبقي الذي تعرضوا له ، وهو حـزن يبلغ درجة من العمق تلمحها في عيون المصريات والمصـريين الجميلة ولا يخطئها انســان ذو حس سليم . .

وبينـما ينجح الفن الثـوري عادة في أن يفجـر من هـذا الحـزن أحـاسيس إنسانية دافقة بالحنـين للحياة العـادلة ، ويـرتفع بـالحزن الى درجـة من الحماس فالغضب فالرفض ثم التمرد والمقاومة ، يبقيـة الفن البرجـوازي في اطار التـأكيد على مضمونه السلبي . ونحن نلمح هذا التناول الثـوري للحزن في العـديد من قصـائد « أحمد فؤاد نجم » (جيفارا مات ـ يا فلسطينية) فضلاً عن أشعار عديدة لمحمود درويش و« عبد الرحمن الأبنودي » والآخرين .

والـطابـع الحـزين للنفس المصـريـة ، لا يكتسب كصفـة سلبيـة الا عنـد الفـاشست من المفكرين ، فـالمعنى المضيء لهـذه الـظاهـرة هـو أن المصـريـين لم يسعدوا يوماً لا بالطغيان ولا بالاستذلال ولم يتقبلوه نفسياً ، بدليـل أنه رسب في نفوسهم هذا الحزن العميق ، الذي لم يمنعهم من حب الحياة ولم يحل بينهم وبين العمل الذي يطورها الى الأفضل . .

وإذا بدا أحياناً أن هناك سمـات مازوكيـة جزئيـة لدى أقسـام من الشعب المصري ، ففضلاً عن أن تلك السمات هي من تأثير الثقافة البرجـوازية ، فـانها لا تؤثـر غالبـاً الا لدى مفـردات تكون بحكم ظـروفها الخـاصة قـابلة للخضوع

لتلك الحالة . أو تؤثر في شرائح اجتماعية لا تتميز بالتحدد في مصالحها أو وعيها ، وتحسب عادة من بين احتياطيات الجماهير الشعبية كالبرجوازية الصغيرة .

ومشكلتنا مع من يعممون الحكم عند تحليلهم لظاهرة الاكتئاب الجماعي المصري أن أحداً منهم لم يتنبه الى لتفرقة بين رد الفعل المصنوع الذي يهدف لتحقيق أهداف سياسية أو الذي تخضع فيه الجماهير لقانون الكهانة البرجوازية ، وبين رد الفعل التلقائي ، المعبر فعلاً عن روح أقسام من الشعب ، تعكس قيماً نبيلة هي بعض تراث النضال الثوري عبر العصور لتأكيد انتصار العدل والحرية .

إن مصطلحات علم النفس قد أصبحت شائعة بحيث لا يتطلب الأمر تفكيراً طويلاً ، لنقول أن أي تجمع بشري ضخم ، يتكون تلقائياً ، يصبح له عقل جمعي ، يسميه علماء النفس « عقلية القطيع » ، وما يصدر عن هذا التجمع من سلوك جمعي ، يصدر عن هذا العقل ، الذي يساوي غالباً عقل أقل مفرداته ادراكاً ووعياً ، وأدناها ذكاء . . والقطيع ـ كشخصية اعتبارية ـ أكثر قابلية للاستهواء من قابلية كل فرد من أفراده على حده ، والعقل الجمعي هو مركز هذا الاستهواء .

وطبقاً للقوانين الثابتة لعالم الكهانة البرجوازي ، فان تهيئة المناخ ضرورة لتوجيه هذا العقل الجمعي الى حيث يريد الكهنة ، والتجربة التاريخية تؤكد أنه حين يتراكم التوتر الاجتماعي يوماً بعد يوم ، فان انفجار هذا التراكم في حالة كيفية مسألة ينبغي أن تحسب بدقة ، والبرجوازيون مستعدون دائماً للتساهل في كل شيء ، الا أن تتشقق الأرض ذات صباح عن عراة وحفاة وأيدي ملوثة بالزيت وأذرع ترفع الفؤوس والمناجل والمطارق وتهتف « جعانين . . جعانين . . نكذب لو قلنا شبعانين » (١) . فمعنى هذا أن حق الملكية المقدس في خطر . .

---

(١) كان هذا الهتاف ، هو أحد هتافات مظاهرات الطعام الشهيرة في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ .

وتوقياً لهذا الخطر الماحق تعمل الكهانة البرجوازية بكثافة نادرة المثال لكي تشفط هذا التوتر وتمنعه من أن يعطي ثماره المتوقعة . . انها تصبح أمام حالة طارئة تتطلب كل ذكائها ، صحيح أن نشاطها الثابت مستمر في تسييد قيم الرضى بالمكتوب والمقسوم والتلذذ بالعذاب ، واغراق المستغل ـ بفتح الغين ـ بكل ما يشغله عن أن « يفكر شوية في العيشة ديه . . ايه القضية ؟ . . ايه العبارة ؟» لكن ارتفاع درجة التوتر الطبقي تتطلب جهداً اضافياً ، وابداعاً كهنوتياً خلاقاً ، فذلك التوتر هو هدف الكهنة البرجوازية الوحيد ، وعندما يلوح احتمال انفلاته عن عنكبوت الكهانة ، فلا مناص من رفع درجة الاستعداد في جيوش الكهانة لكي تواجه فيضاناً لو أفلت لقامت القيامة .

وقد رصد « فرانز فانون » بذكاء أن سكان المستعمرات ، يعيشون دائماً في حالة من التوتر الدائم ، لعجزهم عن مواجهة القهر الاستعماري برد فعل يواجهه ، وحين حلل أحلامهم ، وجدها جميعاً تعبيراً عن هذا « الفعل المحبط » ، فحين ينامون يحلمون بقفز الحواجز وتخطي الجدران وتحطيم الحوائل ، والطيران فوق الأنهار . . . وفي تحليله السيكلولوجي للمنازعات القبلية في البلاد المستعمرة ـ بفتح الميم ـ ذهب الى أن ساكن المستعمرة الذي يعيش مقهوراً من مستعمره » ـ بكسر الميم ـ كابتاً احساسه بالهوان ، سرعان ما يشرع سكينه في وجه أي مواطن مقهور مثله لأي سبب تافه .

وهذا النجاح الاستعماري في تحويل التوتر الاجتماعي الى صراعات قبلية أو طائفية ، هو ما تلجأ اليه الكهانة البرجوازية عندما تشعر بارتفاع درجة التوتر الطبقي . ولكنها لا تحوله بالضرورة الى نفس الشكل الذي يوجهه اليه المستعمرون . ومن المفهوم بداهة في علم النفس ـ الفردي أو الجماعي ـ أن تحويل المشاعر النفسية بفعل عوامل خارجية أو صدفية أو مرسومة ممكن ، فحين يكون الفرد متوتراً أو في درجة عالية من القلق النفسي ، يمكن ـ وفقاً لظروف محدودة ، أو بتأثير عوامل خارجية ـ أن يعبر هذا التوتر عن نفسه بأشكال مختلفة ، فقد يتحول الى غضب جامح أو ضحك هيستيري أو بكاء حاد . . أو

يأخذ صوراً عملية كالتحطيم والتدمير ، أو سيكوسوماتية (مرضية ـ نفسية) كالاغماء أو التشنج العصبي .

وعلى مستوى الجماعة فان التوتر الطبقي أو السياسي (في حالة لا تجد معها الجماهير قياداتها المنتمية اليها والقادرة على قيادتها والانقياد اليها في اطار عملية واعية) يتخلق في أشكال تلقائية تخضع للعقل الجمعي من جانب ، وتتأثر بالعوامل المصنوعة من الجانب الآخر . .

وكمثال ـ يدخل في موضوعنا ـ فان الذين عاشوا اللحظات التي تلت القاء « عبد الناصر » لخطاب التنحي الشهير في غروب يوم ٩ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، لاحظوا الجو النفسي الذي أحيطت به الجماهير ، والذي تجزم أنه كان مصنوعاً ومستهدفاً لما انتهى اليه ، وذلك في ضوء المعطيات التالية :

● فخلال الأيام العشرين التي بدأت باعلان سحب قوات الطوارىء الدولية في ١٥ مايو (أيار) ١٩٦٧ ، كانت أجهزة الاعلام المصرية قد شحنت المصريين ـ والعرب جميعاً ـ بشحنة من الحماس الانفعالي العنيف ، وقدمت حقائق ـ ثبت أنها كلها أكاذيب بعد ذلك ـ عن أكبر قوة ضاربة ورادعة في الشرق الأوسط ، وتغنت بالدم والضرب والرجوع الى فلسطين « كما رجع الصباح من بعد ليلة مظلمة » وأكدت أنه اذا بدأت اسرائيل العدوان فسوف تتعرض لدمار شامل . . وحمل صوت « أحمد سعيد »[1] الجهوري ـ يوم ٥ يونيو ـ تساؤله الساخر : أين أنت يا ديان ؟! ومن هذا الحماس الفاجر ، تغيرت لهجة الاعلام المصري فجأة في ظهر يوم ٨ يونيو ، وبعد أن أصبحت الهزيمة واقعاً لم يعد من الممكن اخفائه ، لتصبح لهجة حزينة ، وهكذا أخرجت الاذاعة المصرية من أرشيفها الأغاني الوطنية الوصفية ، التي بدت كأنها رثاء للوطن وبكاء عليه . والانتقال من حالة انفعالية كالحماس الى حالة مناقضة كالحزن . . يكثف الحالة التي تم الانتقال اليها ويزيد من درجتها .

---

(١) كان أحمد سعيد مدير لإذاعة صوت العرب ، وعزل بعد عدوان ١٩٦٧ .

● وخيب خطاب التنحي آمل كثيرين، ممن كانوا يظنون أن المقاومة ما زالت مستمرة ، وكانت صحيفة الجمهورية ، قد نشرت مانشتا صباح ٩ يونيو (حزيران) يقول أن انسحاب القوات المصرية يكشف عن ملامح خطة عسكرية جديدة للمقاومة تتمثل في استدراج القوات الاسرائيلية الى صحراء سيناء وتطويقها . وحتى هؤلاء الذين كانوا قد علموا بنبأ الهزيمة وتيقنوا منه سواء من الاذاعات الأجنبية ، أو استنتاجاً من إعلان الاذاعة المصرية ذاتها في ختام برامج ٨ يونيو (حزيران) قبول مصر لقرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار ، أو من البيان العسكري الذي أذيع ظهر يوم ٩ يونيو (حزيران) معلناً انسحاب القوات المصرية الى الضفة الغربية للقناة ، حتى هؤلاء ، كانوا مع تيقنهم بالهزيمة ، يتوقعون أن يعلن « عبد الناصر » استمرار المقاومة ، وحين خاب أملهم ذاك ، تكثفت لديهم مشاعر القلق الشديد والحزن القاجع من جانب آخر .

● ومما زاد التوتر الانفعالي أن « عبد الناصر » ـ الذي كان حزيناً جداً وهو يلقي خطابه ـ أعلن اسم خليفته « زكريا محيي الدين » ملوحاً ـ بشكل صريح ـ أنه يترك مكانه لرجل قد يقبل الغرب التعامل معه ، وفضلاً عن أن ذلك كان يعني أن رحيل « عبد الناصر » هو تسليم للغرب ـ وبالتالي لاسرائيل ـ فقد كان « زكريا محيي الدين » مكروهاً ، اذ ارتبط اسمه عند المصريين بأنه الرجل الذي ضاعف ثمن الأرز ـ وهو طعام شعبي ـ قبل الهزيمة بعام واحد . . .

وفي الحساب المنطقي البسيط كان الأمر اختياراً بين رجل يكرهه الشعب ويتوقع أن يستسلم للغرب ولاسرائيل ، وبين رجل هزمه الغرب وهناك احتمال بأن يقاوم ، وفي الحساب الانفعالي ، فإن الحزن قد أضيف اليه انفعال آخر هو « الغضب » .

● وبمجرد أن انتهى « جمال عبد الناصر » من القاء خطابه ، انطلقت المدافع المضادة للطائرات بشكل مكثف وشديد ، وعلى ارتفاع منخفض نسبياً ، مما جعل أبنية المدينة تهتز ، وحتى الآن فان مبرر اطلاق المدافع في اللحظة التي انهى فيها عبد الناصر بيانه غير معروف ، لكن المؤكد أنه لم يكن رداً على غارة اسرائيلية ، إلا أن الجماهير الشعبية المصرية لم تفهم لاطلاق المدافع سبباً ، إلا

أن الاسـرائيليين يتحـدون مصر ، ويتصـورون أنها قد أصبحت عـاجزة عن اي مقاومة ، وهو ما استفز الجماهير . . ورداً على هـذا التحدي انتقـل الانفعال الى درجة عالية من « التحدي المضـاد » عبر عن نفسـه في انتقال كـل الناس الـذين كانوا قد تجمعوا في المقاهي ليسمعوا ويشاهدوا عبد الناصر في تليفزيـوناتهـا ـ من الحـزن الى التعبيـر التلقـائي عن الغضب والـرفض والتحـدي . . وخـرجت صـرختهم مبـاشـرة وهي تهتف « ولا يهمـك يـا ريس « . . م الأمـريكـان يـا ريس . . دا الصبيـر قـاد حـرايق . . جـوه صـدور الخـلايق . . مـا يصنـع الحقايق . . الا عبور المحال » [1] . فعل ذلك وقاله قوم كانوا في المقـاهي لأنهم لا يملكـون « تليفزيـونات » و« راديـوهاتـر » وهـو ما يحـدد من هم الذين طـالبوا بالمقاومة ، ومن هم الذين لم تخفهم طلقـات المدافـع ، سواء كـان الاسرائيليـون هم الذين أطلقوها أم كانوا أصدقاء الغرب ، أو كان « عبد النـاصر » نفسـه هو الذي أمر بذلك لتهيئة مناخ للتحدي .

فإذا أضفنا الى كل ذلك ، أن الأقسام العريضة من الجماهير المصريـة ، لم تكن قـد عرفت بعـد بحكم عمليات التعميـة الكهنوتيـة التي قامت بهـا أجهـزة الاعلام الناصرية ، شيئاً حقيقياً عن سير الحروب ، وكـانت فكرتهـا عنها ـ حتى مساء ٩ حزيران ١٩٦٧ ـ ان الجيش المصري قد خاض معارك باسلة أمـام ثلاث جيوش كبرى ـ الأمريكي والبريطاني والاسرائيلي ـ كما كانت البيانـات العسكريـة الرسمية قد ذكرت في اليوم السابع من حزيران ، فإنها لم تعلق مسؤوليـة الهزيمـة في رقبة النظام الناصري ، بل اعتبرتهـا نتيجة طبيعيـة لتدخـل القوى الكبـرى ، وهي نتيجة رأتها لا تبرر الاستسلام ولا قبول شروط العرب ، ولا تدعـو إلا إلى مزيد من المقاومة ، وهي ما عبرت عنه بالفعل الشعارات التي أطلقتها تظاهـرات

(١) الأغنية واحدة من سلسلة من أجمـل الأغاني التي كـان يؤلفها بشكـل فوري ، إبـان أيام القتـال الشاعر عبد الرحمن الأبنودي ، لتلحن وتغنى وتـذاع في اليوم نفسـه . وقد غنى معظمها عبـد الحليم حافظ ، ومنها : إضرب . إبنك يقول لك يا بطل . يـا بركـان الغضب . وهي أقصر الأغنيـات المصريـة عمراً ، إذ إختفت تماماً ، بعد الهزيمة .

الجماهير عقب خطاب التنحي ، دون خوف من طلقات المدافع المضادة للطائرات ، بل بينما الأظلام التام يعم المدينة .

وإذا كنا لا ننكر أن الديماجوجية البرجوازية ـ في طبعتها الناصرية ـ قد عزفت بذكاء على وتر شعبي حساس ، فاستفزت في الجماهير المصري مشاعر التحدي للقهر والرفض للاذلال ، وخلقت مناخاً نفسياً يجعل رفض استقالة « عبد الناصر » نتيجة طبيعية له ، بل وصل بها الأمر الى انها خلقت من تظاهرات اليوم التالي ١٠ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ ظاهرة مصنوعة ، اذ نزلت كوادر « التنظيم الطليعي » الى الشارع لتقود المظاهرات وتفرض شعارات تافهة ، بينما روج جهاز المخابرات العامة شائعة ، بأن هناك عدداً من الكوماندوز الاسرائيليين قد تسللوا الى المدينة في سيارات ، وزع أرقامها في كشوف أخذت الجماهير تنسخها وتتبادل نسخها، وهو ما زاد من مشاعر التحدي وخلق جواً أفلت معه النظام الناصري مؤقتاً من مسؤولية الهزيمة .

إذا كنا لا ننكر ذلك ، فنحن ننكر بنفس القوة أن يكون خروج المصريين للمطالبة ببقائه ، عشقاً لطغيان أو حرصاً على هزيمة ، أو حباً في جلاد . .

والدليل البسيط على ذلك ، أنه حين عرفت الجماهير الشعبية الأبعاد الحقيقية للموقف عقب عودة الجنود الهاربين من جبهة القتال ، والذين تركتهم قيادتهم يواجهون الجيش الاسرائيلي بلا أي خطط ، وعقب سماعهم لما عاد به هؤلاء من حقائق ، تعرض النظام الناصري وجيشه البرجوازي لأقسى عملية نقد تعرض لها جيش مهزوم ونظام مهزوم في التاريخ . . وبأسلوبهم الخاص والمميز ، تبادل المصريون آلاف الفكاهات اللاذعة والساخرة والحادة ، والتي تكشف عن ارتفاع درجة وعيهم السياسي ، وضعت نظام عبد الناصر أمام محكمة شعبية آلمته وعجز عن مواجهتها ، واضطر عبد الناصر أخيراً أن يرجو الشعب في خطاب عام وعلني أن يخفف من هجومه .

والمصريون الذين خرجوا في ٩ و١٠ (حزيران) ١٩٦٧ يطالبون « عبد الناصر » بالبقاء في الظروف النفسية التي شرحناها ، هم أنفسهم الذين خرجوا قبل مرور أقل من سبعة شهور من ذلك وفي المظاهرات الطلابية التي جرت في

١٨ و ١٩ مـارس (آذار) ١٩٦٨ يتساءلـون « وديتوا فـين فلوسنـا . . ؟ واليهـود بتدوسنا » معبرين عن وعيهم الطبقي العالي الدرجة . . كاشفـين عن برجـوازية تنتهب العرق . . ولا تناضل ضد الاستعمار . .

لكن الكهـانـة البـرجـوازيـة المـاهــرة في « شفط التـوتـرات الـطبقيــة » سارعت عقب هذه التظاهرات ، تصدر بياناً سياسياً هو بيان ٣٠ مارس (اذار) ١٩٦٨ الذي استجاب جزئياً لبعض المطالب الجماهيرية الـديمقراطيـة ، دون أن تضعه موضع التطبيق . . وحين خدمتها الظروف ، وذكر أحد المتهوسين دينياً أنه شـاهد السيـدة العذراء فـوق قباب أحـد الكنائس بـالقاهـرة ، سـارعت تستغـل الظاهرة الجديدة لتغرق هذا المد الجماهيـري الديمقـراطي في جو من الأسـاطير ، وسارع كهانها يقولون « ان ظهور العذراء بشير طيب وعلامة سماوية بأن الله معنا ولم يتـركنا . . نحن نسمـع منذ يـونيو المـاضي أن الله تخلى عنـا ، ولولا هـذا ما وقعت النكسة . . ولكن هذا الـظهور وقـد تم علناً لـلآلاف يعني أن الله معنا ، وأنه سيكون في نصرتنا ، وليشعر الكل بأن هذه الأزمة طارئـة فقط وأن السماء مـا زالت في نصرتنا . . كما أن هذا الظهور قد يعني أن السيدة العذراء لا ترضى عما ارتكبه ويرتكبه اليهود في الأراضي المقدسة بمدينة القـدس . . وأن ما يقـع هناك قد أحزنها وهي حامية الأرض المقـدسة ، فجـاءت لتعلن للبشر غضبتهـا وحزنها وتدعو لتخليص القدس من مغتصبيها (الأهرام القاهرية في ٥ أيار ١٩٦٨) .

وها قد مرت عشر سنوات ، أضيء خلالها الشارع الـذي تقع فيـه كنيسة الزيتون التي قيل أن العذراء قد ظهرت عند قبتها ، فـانقطعت مـريم البتول عن الظهور ولكن بعد ان استغل الكهان البرجوازيون الموقف ، وأغرقـوا جماهـير ١٨ و١٩ مارس (آذار) ١٩٦٨ ، في حالـة من الهوس الـديني ، تحملت فيه السيـدة العذراء مسؤولية تحرير القدس ، كأنها هي التي أضاعتها منهم . . ومن الغريب أن كهان البرجوازية قد نسوا نصيحة السيدة العـذراء ، ولم يستجيبوا حتى الآن ـ وبعد عشر سنوات ـ لدعوتها بتخليص القدس . . ناهيك عن سيناء .

وبنفس المهارة تقريباً تَخَلَّق مناخ الحـزن الفاجـع على « عبـد النـاصـر » . . فقد مات الـرجل في الســادسة والـربع مسـاء ، ومن الثامنـة تقريبـاً تحولت كـل

البرامج الاذاعية والتلفزيونية لاذاعة القرآن الكريم ، واختفت أصوات المذيعين وصورهم ، وتتالت الآيات ، دون أن يقدم أحد القارئين ، وطوال الساعات الثلاث التي تلت ذلك كان جو التوتر قد ساد وتمدد ولم يعد ثمة حديث للناس سوى التكهن عن سبب تغيير الاذاعة لبرامجها ، ومع أن كثيرين كانوا قد تنبأوا بأن تلك اشارة للاعلان عن وفاة شخصية كبيرة ، لكن كل الأسماء المصرية والعربية طرحت كاحتمال فيما عدا « عبد الناصر » ذاته ، اذ كانت السلطات المصرية قد نجحت في اخفاء حقيقة مرضه ، كما أنه كان مركز اهتمام شديد خلال الأيام العشرة السابقة ، التي كانت أياماً فاجعة بالنسبة للشعب العربي كله ، اذ كان الدم الفلسطيني يسيل أنهاراً في « جرش » و« عجلون » و« عمان » ، من هنا فان احتمال وفاة « عبد الناصر » ، الذي كان يبدو في كامل صحته طوال تلك الفترة ، لم يكن مطروحاً .

وباعلان النبأ الفاجع ، تحكمت المفاجأة في الموقف ، فحتى أكثر الناس وعياً تشل المفاجأة قدرتهم على التفكير ، والحرب الخاطفة كتكتيك عسكري تنطلق من تلك البديهية ، وبالاضافة للمفاجأة ، التي بدت غادرة ومذهلة ، فقد أدرك المصريون أن وفاة « عبد الناصر » ، ليست حدثاً عادياً ، ولكنه حدث سيترك آثاراً بالغة في حياتهم وفي سياسة قطرهم المصري ، كما سيحدد مسار الحركة في أمتهم العربية ، ففي كل تلك المجالات كان « عبد الناصر » ـ كتاريخ ودور ـ مؤسسة ثابتة الأركان بالغة التأثير ، وهذا الادراك ، أضاف للمفاجأة نوعاً من أنواع التوتر الانفعالي الشديد .

وفي هذا الجو من الحيرة ، قامت أجهزة الاعلام ـ التي ارتفع اهتمام الناس بها الى الذروة بحكم رغبتهم في متابعة الموقف ـ بدور « الندابة » في مآتم القرى المصرية . . و« الندابة » « مهيّجة » جماهيرية محترفة للدموع ، مهمتها هي « التعديد » أو ذكر مناقب الميت . وهي تحفظ أشعار رثاء كئيبة تصلح لكل المناسبات . بعضها يرثي الأب أو الأم أو الثياب أو العروس أو الطفل الصغير .

وعلى ايقاع الدفوف الحزين تلقى أشعارها في جمع من النساء جئن للعزاء ، وبين كل مقطع من « التعديد » تنطلق صرخات ملتاعة تتحول الى

صرخات جماعية عندما تشاركها فيها المعزيات . ومن الطبيعي أن النساء من أهل الميت أول من تشاركتها ، لكن العقل الجمعي سرعان ما يفعل فعله ، فتشترك المعزيات جميعاً في الصراخ ليصبح نوعاً من الاكتئاب الجماعي .

وكما أن أحداً لا يسأل أي فرد في زحام عن مبررات وقوفه على وجه الدقة ، فإن أحداً لا يهتم بأن يسأل كل باك في جماعة عن مبررات بكائه ، وفي احدى قصص الدكتورة « **عائشة عبد الرحمن** » نقلت صورة لامرأة ثكلى فقدت أطفالها الصغار ، وعاشت عمرها حزينة عليهم ، وأصبح من تقاليدها المعروفة أنها بمجرد أن تسمع صراخاً في أحد بيوت القرية ينبىء عن موت انسان ، تتوجه على الفور متوشحة بالسواد ، وتتحلق حولها النساء ، لتكون روح البكاء ، ومفجرة الدمع ، بل أن مصيبتها التي لم تنسها نساء القرية ، والتي تخشين أن تلحقهن ، تكون في حد ذاتها سبباً لبكاء الأخريات .

ومجموع الدموع والصرخات في أي موكب جماعي للحزن ليست بالضرورة حزناً على الميت المحدد ، فقد تكون جنازة « **عبد الناصر** » أو عبد الحليم حافظ) مجرد مناخ ـ طبيعي أو مصطنع اذ اعتمدنا الكهانة البرجوازية كعامل مؤثر في الموقف ـ لكي يبكي الانسان تنفيساً عن حزن دفين أو ترحماً على حبيب فقده قبل سنوات ، أو لمجرد التخلص من توتر عصبي عنيف تولده مجموع الظروف النفسية العامة المحيطة بالفرد أو بالجماعة . .

والمهيجون المحترفون للدموع ـ كجزء من كهانة البرجوازية ـ لعبوا دوراً هاماً في خلق المناخ الذي يفجر دموع الناس ، فكل مذيعي ومذيعات ومتحدثي الاذاعة والتليفزيون وكتاب الصحف كانوا أيام وفاة « **عبد الناصر** » يتحدثون بأصوات مختنقة بالبكاء ، حتى أن كبير المذيعين أيامها ، « **جلال معوض** » ، قد تشنج بصوت مسموع وهو يذيع النبأ في أول نشرة للأنباء بعد اعلان الوفاة رسمياً ، فأغلق الميكروفون أكثر من مرة لثوان يعود فيها ليتمالك نفسه ، وظهرت المذيعات بعيون أذبلها البكاء ، وبدأ لكل من يسمع أو يشاهد أن كارثة كبرى قد وقعت ، وأن الذي مات ليس « **عبد الناصر** » الحاكم والزعيم ـ بصرف النظر عن أنه كان ديكتاتوراً أم لم يكن . ولكنه « **عبد الناصر** » الوطن .

وقد مات « عبد الحليم حافظ » فجأة وعلى غير توقع ـ شأنه في ذلك شأن « عبد الناصر » ـ فمع أن أنباء مرضه كانت متواترة وذائعة وموضوع حملة دعاية مكثفة كان هو الذي يغذيها ، ، الا أن طول عمر المرض الذي تجاوز عشرين عاماً ، والملل من كثرة النشر عنه ، كان قد خلق حالة من الاطمئنان الى أن العناية الطبية المركزة والمستمرة قادرة على انقاذ حياته ، وكانت الدعاية الصحفية المركزة حول حفل الربيع الذي كان مقرراً أن يحييه « عبد الحليم حافظ » ليلة شم النسيم وعقب عودته من رحلة العلاج ، قد خلقت ـ لدى المعجبين به والمتتبعين لأنبائه ـ حالة من الثقة بأنه سيعود . وجاءت مفاجأة موته مباغتة ، فخلقت حالة من الحيرة تفصل عادة بين حدوث أي واقعة بشكل غير متوقع ، وبين استيعابها والتنبه لها والتعامل معها كواقع .

وفي حمى الحيرة ، سارع المهيجون المحترفون للدموع يهجمون بكل كلكلهم على الناس ، فأنت أمام انسان مات أمس ، ولكنك تسمع صوته وترى صورته ضاحكاً أو باسماً أو غاضباً أو باكياً ، تراه يغني غناء حزيناً كأنه يناشدك أن تبكي عليه ، وأن ترثي عمره الذي لم يتمتع به ، وهذا التناقض بين الموت كواقع لم يستوعب بعد ، وبين الحياة كصورة غير مؤكدة ، يقودك الى أفكار ميتافيزيقية تتأمل فيها نفسك وتستبطن أحزانك الخاصة ، وتتذكر الأعزاء الذين ماتوا ، تشتاق اليهم ، أو تتوجع لفقدهم ، وربما تناوشك فكرة أنك نفسك ستموت بعد قليل !

ولأن المهيجين المحترفين للدموع ـ حتى ولو لم يدركوا هم أنفسهم ذلك ـ جزء من الكهانة البرجوازية ، فهم يسارعون بوضع الجماهير في حالة نفسية تساعد الخلايا الدمعية على التفجر ، فبعد أيام قليلة من وفاة « عبد الحليم حافظ » ، ظهر مقدم البرامج التليفزيونية ونجم السينما المصري المعروف « سمير صبري » على شاشة التليفزيون ، حيث جال بالكاميرا باكياً بين حجرات شقة المطرب الراحل ، وطوال البرنامج كان حريصاً على أن يضع المشاهد في حالة نفسية يشعر معها بالذنب ، فهو يقدم لنا طباخ عبد الحليم الذي يتحدث عن الراحل الكبير فيكشف لنا عن أنه كان محروماً من كل متع الحياة ، اذ لم يكن

ـ بسبب مرض معدته ـ قادراً على تناول أي طعام شهي ، ولم يكن قادراً على شرب مياه النيل ، وكان تعيساً لرغبته في طبق من الفول . . وفي جولتها ، عرضت كاميرا التليفزيون لصيوان أدوية عبد الحليم المزدحم بكل الأنواع ، لتعلن أنه كان يتعاطى أكثر من مائة حبة من حبوب الدواء في اليوم . . وبصوته الباكي طالب « سمير صبري » من كانوا يزعمون أن مرضه مجرد دعاية لبيع أغانيه ، ومن كانوا يحسدونه على شهرته أو ماله ، أن يأتوا ليروا بأنفسهم ، أي انسان معذب ومظلوم كان هو . . ولأن شيئاً من تلك الأفكار التي يرد عليها « سمير صبري » لا بد أنه قد ناوش معظم المتفرجين يوماً . . فان الشعور بالذنب يتولد لديهم مساهماً في خلق توتر جديد سرعان ما يزيد من بكائهم ندماً على تلك الأفكار .

وحين مات عبد الناصر ، ركّزت الصحف المصرية على المجهود الذي بذله في الأيام العشرة السابقة لوفاته ، لمحاولة ايقاف الحرب التي كانت دائرة ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن ، ونبهت الى أن الأطباء كانوا قد نصحوه بالراحة ، فذهب بالفعل ليستريح في مرسى مطروح ، ولكنه اضطر لقطع اجازته عندما بدأت المعارك ، وعاد ليغرق في اجتماعات مطولة واستشارات سياسية مكثفة ، مما جرى حين عقد مؤتمر القمة العربي لمحاولة ايقاف مذبحة أيلول ضد المقاومة الفلسطينية . . وكانت منظمات المقاومة قد اعترضت على قبول « عبد الناصر » لمبادرة روجرز ، وما لبث هذا الاعتراض أن تحول الى صدام بينهما ، انتهى بان أغلقت السلطات الناصرية اذاعة فلسطين من القاهرة ، وحدث ما توقعه الفلسطينيون فمهدت مبادرة « روجرز » للذبحهم في أبشع مذبحة « عربية / عربية » . . وكان الرأي العام المصري يتعاطف أيامها بشدة مع المقاومة ، كما كان رافضاً لقبول عبد الناصر للمبادرة الأمريكية ومعارضاً لها. وعزفا على نغمة أن مجهود عبد الناصر لحماية الفلسطينيين هو الذي قتله قالت « الأهرام » أن قوات المقاومة الفلسطينية حين سمعت نبأ وفاته صرخت « نحن الذين قتلناه » ، ونقلت عن زعيم عربي قوله « كنا نعبث ونلهو ونحن مطمئنون الى أنه سيصلح الآثار التي تترتب على عبثنا ولهونا ، وهكذا

انقلبت الآية ، فلم تصبح سياسة عبد الناصر هي التي قتلت الفلسطينيين ولكن أصبحوا هم قتلته ، ولم تصبح معارضته ـ من منطلقات تقدمية بالطبع ـ تقويماً لخطأه ، لكنها أصبحت عبثاً ولهواً أدى الى موته . . وبعض تلك المعاني استلهمه الشاعر « نزار قباني » في مرثيته الأولى لعبد الناصر . . حيث انهال هجوماً على الشعب العربي « المتقلب والمتذبذب . . آكل آلهته في العشية » الذي قتل عبد الناصر . .

وهكذا اكتملت ملامح المناخ النفسي الذي يحيط بظاهرة موت « عبد الناصر » ، باضافة الاحساس بالذنب الى خلفية الصورة . . حتى شعر هؤلاء الذين عارضوا عبد الناصر ـ لأسباب متعددة ، كان آخرها قبوله لمبادرة « روجرز » ـ بالندم . . فتمنوا ـ وهم يبكون ـ لو لم يعارضوه .

وفي يوم الجنازة . . استأجر « الاتحاد الاشتراكي العربي » عدداً من « الندابات » المحترفات أطلقهن ضمن مواكب المشيعين ، بالدفوف والطارات ، يطلقن صرخاتهن الفاجعة ، وساهمن في تأكيد جو الحزن الجماعي . .

ووسط هذا الطوفان من الأحزان تخلص النظام الناصري ـ مؤقتاً ـ من مسؤوليته عن قبول مبادرة روجرز ، ومسؤوليته بالتالي عن الدم الفلسطيني الذي سال أنهاراً . اذ غرق كل ذلك وسط طوفان الدموع ، وعبر دقات الندابات المحترفات اللواتي استأجرهن « الاتحاد الاشتراكي » وبه شفطت مجموعة التوترات النفسية والسياسية التي كانت قد ترسبت عبر الشهور الثلاثة التي تلت وقف اطلاق النار . . وبدلاً من أن يتصاعد هذا التوتر ليصبح غضباً هادراً تحول الى مسار مختلف ونجح الكهنة في تحويله الى حزن فاجع !

وبنفس البراعة تقريباً أدرك الكهنة المعاصرون أن التوترات الطبقية التي تفجرت في مفتتح هذا العام (١٩٧٧) مدشنة زمن الرفض الشعبي للانتهاب الطبقي أياً كانت الشعارات التي يتقنع بها ، كانت ما تزال مشتعلة تحت الرماد، وبرغم كل ما تلا الأحداث من ردود فعل على الصعيد الرسمي ، تجاوزت ، في

منظور بعض شرائح الأبنية الفوقية للنظام ، حدودها ، وشكلت ضغطاً مضاعفاً ينذر ـ في رأي الأذكياء من الكهنة ـ بتفجرات أخرى ، والذين يعرفون الشعب المصري ، يعلمون أنه كان دائماً ـ برغم كل الظروف ـ أذكى من كل ناهبي العرق ، وأذكى من كل الكهنة . .

وحين خدمتهم الظروف فمات عبد الحليم حافظ ، سارعوا يستغلون الحادث ، وحشدوا كل مهارتهم الكهنوتية لكي ينصبوا مأتماً ضخماً ، تتاح فيه لكل التوترات الطبقية المختبئة كالنار تحت الرماد أن تهدأ قليلاً ، فتنصرف الى نواح أو حزن أو بكاء . . فيتخلص الناس ـ مؤقتاً ـ من توترهم ، ويشعرون ببعض راحة نسبية ، تنشر جواً من السلام حتى يجد البرجوازيون حلاً لمأزقهم التاريخي . .

ذلك « السلام » الذي تسعى اليه البرجوازية لكي تزدرد « حقنى » بكل شطارة وجسارة ودون ألم !

حين يبكي عباد العمل :

لكن ذلك كله لا يعني أن مواكب الدموع المصرية ، تنطلق كلها خضوعاً لمؤثرات خارجية ، فاعتماد الكهانة البرجوازية كعامل وحيد قد يبدو في موازين المنطق العلمي مبالغة غير مقنعة ، بل أن هذا الاعتماد يمكن أن يوحى بأن الشعب المصري يفتقد تماماً للوعي بحيث يستطيع الكهنة دائماً توجيهه حيث شاءوا ، كما أنه يعطي تلك الكهانة قوة تأثير غير محدودة ، قد تقلل من ثقة الطلائع الثورية في قدرتها على مواجهتها .

وبعض مهارة الكهان البرجوازيين ، نجاحهم في استغلال الجوانب الطيبة في النفس المصرية ، وعلى مستوى العلاقات بين الأفراد ، يتمتع البعض بمهارة استغلال الصفات الطيبة في الآخرين استغلالاً غير طيب . . فقد تكون «شجاعاً » أو « شهماً » أو « حنوناً » ، لكنك في التعامل الاجتماعي تصطدم بمن

يستثمرون بذكاء شجاعتك أو شهامتك ، ومن يسعون لكي يجعلونك مخلب قط لهم في قضاء مصالحهم ، ربما على حساب مصالحك ، أو يحملونك ـ باستغلال صفاتك الطيبة ـ مسؤولية سلوكهم غير الطيب . .

وحين نقول أن هناك جزءاً مصطنعاً في مواكب الدموع المصرية ، تدفع اليه الكهانة البرجوازية بهدف شفط وتهدئة التوترات الطبقية وتفجيرها في مشاعر نفسية جماعية تتجه اتجاهاً مختلفاً في اتجاهها الحقيقي ، فان ذلك يصبح قولاً ناقصاً اذا لم نضف اليه أن هناك جزءاً طبيعياً في تلك المواكب يعبر عن الجوانب الايجابية في شخصية الشعب المصري ، وصحيح أن الكهانة البرجوازية قد تستغل تلك الجوانب الطيبة ، ولكن ذلك لا ينفي قيمتها ولا يقلل من ايجابيتها .

وظاهرة الحزن الجماعي المصري في هذا الضوء ، أعمق من أن تترك للتعميمات غير العلمية ، أو للتفسير السطحي ، فالانطباع المباشر لصورة مواكب الدموع التي تُشيِّع ميتاً ـ بصرف النظر عن شخصيته أو موقفه ـ يفرض محاولة بحث ذلك في ضوء موقف المصريين من قضية الحياة والموت . فإذا قلنا أن المصريين يعشقون الحياة ، ويزعجهم فقدها ، حتى ليرفضون تصور العدم ، فنحن لا نطبق بذلك أحكاماً تعميمية ، ولكننا نصوغ حقيقة برهنت عليها بحوث « المصرولوجيين » منذ أمد غير بعيد .

وعلى عكس ما يذهب اليه من يقولون بأن المصريين قد تعلموا من « النيل » أن يعبدوا الطغيان ، فان الحقائق التاريخية تقول أنهم قد تعلموا منه أن يقهروا الطغيان وأن ينتصروا على الطبيعة . وقد كان « **هيرودوت** » واقفاً على رأسه حين قال أن مصر هبة النيل ، وجاء « **توينبي** » ليوقفه على أقدامه ، فاعتبر النيل هبة مصر أو هو هبة المصريين . وقد شغفه جداً ، أن المصريين الأوائل قد انتصروا على أرضهم التي كانت مستنقعات لا تصلح للحياة فروضوا السيول المتوحشة وشقوا مجرى النيل وصنعوا على ضفافه حضارة وصفها بأنها لم تولد ولم تلد ، وبالرغم من ذلك فقد كانت دليلاً على أن المصريين قد استجابوا أصح الإستجابات لتحدي الطبيعة فطوعوها ، ولم تقض عليهم كما قضت على غيرهم من الشعوب التي

عجزت عن مواجهة تحدي الطبيعة فمرت الى حيث انقرضت أو عاشت حياة بـدائية ، وهذا الانتصار العظيم على الـطبيعة ، هـو الذي جعـل المصريـين يقدسـون العمل ، بحيث أصبحوا ـ بتعبير الأستـاذ يحي حقي ـ « طقم شغالـة » نادر المثـال ، كالنمـل في انتظامه ودأبه وكرهه للكسل . وبالعمل واجـه المصريـون كل الـظروف الضاغـطة التي أحاطت بهم ، وتميزوا دومـاً بالـذكاء الخـارق في اكتساب المهـارة والخبرة ، واستيعـاب الأنماط الجديدة من أساليب العمل .

ولأن العمل قرين « الخلق » أو هو « الخلق » ذاته ، قد أحب المصريون الحياة حباً يفوق الوصف ، فعشقـوها ورفضـوا دائماً تصـور العدم ، فمنـذ آلاف السنـين ، تغنى المصريـون بأغـان تدل عـلى شدة تعلقهـم بـالحيـاة ومبـاهجهـا ، وكـانوا ـ شـأنهم في ذلك شـأن المصريـين المعاصـرين ، يحبون الـدعابـة ويتقنون صناعتها ويحبـون الغناء والـطرب ، ويقبلون على الـطعام الشهي والمتـع الجنسية والاهتمام بالمظهريـة في الملبس وفي الاحتفالات والأعيـاد ، كما يبـدو ذلك الحب للحيـاة واضحاً في نـدرة وقائـع الانتحار المنظورة أو وقائـع الشروع في الانتحـار المنـظورة التي تحـدث بينهم فخـلال خمس سنـوات (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) نجـد أن عـدد وقـائـع الانتحـار المنـظورة هي عـلى التـوالي ١٢٤ و١٣٢ و١٢٣ و ١٢١ و١٥٦ بينما عدد وقائع الشروع فيه هي ٥٥ و٦٣ و٥٦ و٤٤ و٦٢ واقعـة على التوالي وهي نسبة ضئيلة جداً اذ قارناها بعدد سكان مصر في تلك السنوات .

وهذا العشق للحياة ، قرينة الخلق ، هـو الذي جعـل المصريين القدمـاء يـرفضون فكـرة العدم ، ويعتبـرون الموت مجـرد برزخ لحيـاة أخرى ، أن الحيـاة جميلة ، ولذلك فـالانسان خـالد ، انـه ينتقل فحسب من « حيـاة » الى « حياة » أخرى ، والموت مجرد عملية انتقـالية وليس عـدماً ، وبـرغم كل مـا أضفوه عـلى تلك الحيـاة الأخرى من مبـاهـج ، فقـد ظلت حيـاتهم تشغفهم . فحملوا ـ الى درجة التعصب ـ كراهية ومقتا للموت ، وخصصوا جـزءاً غير صغـير من أموالهم لتدبير الطرق والوسائل لمغالبته والانتصار عليه ، والنقوش المنتشرة على الكثير من شواهد قبور المملكة المتوسطة ، تعكس هذا كله بوضوح .

والجنة الفرعونية ـ طبقاً للمذهب الأوزيري ـ هي معسكر عمل كبير ، ففيها تعمل الأرواح وتصيد ، وتحارب الأعداء ، ولكل أمرىء حصته وواجباته ، فعليه أن يفلح الأرض وأن يحصد الحب الذي ينمو بوفرة فالمحصول لا يخيب أبداً في عالم لا يعرف الأحزان ولا الأكدار . . وبرغم ذلك فان الحنين الى الحياة الأرضية لا يفارق الأرواح في جنة « أوزير » ، وهي تستطيع أن تعود في جسم طائر أو حيوان لتتأمل تلك الحياة . .

واليقين المصري بأن هناك حياة بعد الموت ، هو الدافع للعناية بجسم الميت ، والحرص على حرمته ، فالروح وأن انفصلت عن الجسد ، لا تستطيع أن تعيش بدونه ، فإذا أبيد هلكت ، من هنا جاءت العناية بدفن الجثث واقامة المقابر ، وحبس الأوقاف لتقديم القرابين ، وملء المقابر بالأثاث والتماثيل والطعام والشراب ، ليأكل الميت ويشرب ويرتاح .

وحين يتخيل المصري أن أحبابه وأعزائه أحياء بالروح والجسد داخل القبر ، يمتلىء إشفاقاً عليهم وحزناً على مصيرهم وحنيناً لهم ، انهم في منظوره سجناء في زنزانة مظلمة كئيبة ، يعانون الوحدة والغربة ، ولا يجدون من يعتني بهم أو يجيب مطالبهم ، ولأنه يحب الحياة ويعشقها ويفنى فيها ، فهو يحزن لأن غيره قد حرم من متعها ، لا بفقده للحياة ، وتحوله الى عدم ، ولكن لفقده للحرية ، انه حي فعلاً في قبره ، ولكنه « سجين » وذلك ما يعذب المصري الحي ، ويدفعه للبكاء على حبيب أو صديق أو أب أو أم أو أخ يعاني الوحدة في برد الزنازين وظلامها .

وعبر عصور طويلة أحاطت شبكة من التقاليد والعادات وانساق السلوك الاجتماعي بظاهرة الموت والموتى ، فالمشاركة في تشييع جنازة الميت ، والتطوع لحمل نعشه ، وحضور العزاء ، واستضافة الغرباء من المعزين تخفيفاً عن أهل الميت ، ومشاركتهم في البكاء ، واجبات اجتماعية لا يستطيع المصري أن يهملها دون أن يتعرض للانتقاد الحاد . بل أن المصريين ـ كما يرصد د . سيد عويس ـ

يتميزون بابتكار أشكال خاصة بهم ، كالندابات ونشر نعي الموتى في الصحف . .

والتناقض الحاد الذي عاشه المصريون بين حبهم للحياة (قرينة الخلق والحرية) وبين ظروف القهر الاستعماري والطبقي الطويل الذي تعرضوا له عبر القرون ، هو المسؤول عن خلق مشاعر الاكتئاب والحزن الفاجع لديهم ، عند توفر المناخ النفسي الذي يسمح بتفجيرها ، سواء كان هذا التفجير طبيعياً أو مصطنعاً : فهو في الحالة الأولى تعبير عن نفس ترفض القهر والطغيان وتعشق الحرية ، ولذلك ترسب الحزن في أعماقها ، وهو في الحالة الثانية استثمار شرير تقوم به الكهانة الطبقية لحماية مصالحها .

وعند وضع الحالات المعينة محل البحث ، يصبح القول بأن المصريين ودعوا « جلادهم » عبد الناصر بالدموع ، كأنهم لا يستطيعون العيش دون أن يذلوا أو أن يجلدوا ، مجرد سفالة فكرية لا أكثر ولا أقل . . فالشواهد تكذب بوضوح هذا الافتراء المنحط .

والتاريخ المصري الحديث والمعاصر ، قد عرف الجنازات الكبرى التي ودعت رجالاً لم يكن أحدهم جلاداً أو طاغية . ودع المصريون « **مصطفى كامل** » بمشهد رهيب ، خفق فيه قلب مصر - كما قال قاسم أمين - وسفرت خلاله المرأة المصرية المحجبة لأول مرة ، وهو فيما نعلم من التاريخ ، لم يكن صاحب سلطة ، ولم يجلد مصرياً أو غير مصري . . وودع المصريون « **سعد زغلول** » بأحزان تفوق الوصف ، وكان شيخاً طاعناً في السن ، لم يعرف عنه يوماً أنه طغى أو بغى أو اضطهد مخالفاً له في الرأي ، ووصل الأمر الى حد أضربت فيه المومسات - في حي البغاء الرسمي - عن العمل حداداً عليه . .

وحين مات « **مصطفى النحاس** » - في أغسطس (آب) ١٩٦٥ - كان قد انسحب من دائرة الضوء قبل ثلاثة عشر عاماً طويلة ، تعرض خلالها لحملة تشهير ضخمة ، لم تترك له فضيلة الا وقلبتها مثلبه ، أو انتصاراً الا وصورته هزيمة ، واختفى اسمه من الصحف والاذاعة حتى الكتب ، واضطهد كل من انتصر له أو دافع عنه أو مدحه . . وبرغم أن النظام الناصري الذي شن عليه

تلك الحملة كان في ذروة قوته ومجده أيامها ، فقد خرج مئات الألوف من المصريين يشيعون جنازة رجل ناضلوا تحت قيادته ربع قرن من الزمان ، ضد طغيان الملوك وطغيان المستعمرين ، ولم يكن « **مصطفى النحاس** » - فيما نعرف وفيما يقول التاريخ - جلاداً ، ولم يكن له يوم مات حولاً يرتجى أو سلطة يؤمل من ورائها خيراً . . بل كان خصومه هم أصحاب ذلك كله .

والقول بأن « **عبد الناصر** » كان « جلاداً وطاغية » هو اختصار مخل لظاهرة معقدة لا جدال في أنها - في الحكم النهائي عليها - واحدة من أكثر ظواهر التاريخ العربي الحديث ايجابية . لكن المبالغة في سمة واحدة من سمات الظاهرة ، تدعو للشك فيمن يسوقون هذا التقييم ، وهم في الأغلب الأعم من خصومه الطبقيين والسياسيين ، ممن كانوا ينقمون عليه عداءه للامبريالية واتجاهاته الاصلاحية .

ومع أن حكمه البوليسي كان شديد الوطأة ، فان القول بمازوكية الدموع المصرية عليه ، تجاهل لحقائق التاريخ الحديث والمعاصر ، فقد مات عديد من الطغاة قبله فما بكاهم مصري واحد ، وودعوا في مواكب متواضعة . مات « **الملك فؤاد** » و« **محمد محمود** » و« اسماعيل صدقي » ، وكانوا جميعاً جلادين محترفين . فلماذا لم تدفع المازوكية المصرية أحداً لوداعهم ؟!

وحين كان « **عبد الناصر** » مجرد أداة قمع ، كان مكروهاً من الشعب المصري ، والمعاصرون للظاهرة الناصرية - من خصومها وأصدقائها - يعلمون أنه بدأ يجتذب قلوب المصريين وحبهم عندما تصدى بشجاعة لمحاولة اغتياله التي جرت في عام ١٩٥٤ ابان القائه لخطاب عام ، فبرغم ثماني رصاصات أطلقت عليه ، فانه لم يفر ولم يترك الشرفة التي كان يخاطب الشعب منها ، ولم يتوقف حتى عن الخطابة ، بينما حمل ميكرفون الاذاعة صوته الهادر وهو يطلب من الجماهير التي كانت تحشد لسماعه ، ان تظل مكانها . .

وفيما بعد ، وعبر سياسته المعادية للأمبريالية ، ترسبت في وجدان الشعب المصري ، صورة حاكم « شجاع » و« جسور » يملك طاقة نفسية هائلة تمكنه من تحدي الطغيان الاستعماري ، وحين وقف « **عبد الناصر** » على منبر الأزهر

يرفض الاستسلام ويصر على المقاومة ابان عدوان ١٩٥٦ كـان قد عمـد زعامتـه التي استجابت لسمة أصيلة في النفس المصرية ، فالمصريـون الذين تحـدوا النهر ـ والبشـرية في طفـولتها الأولى ـ فـطوعوه ، وقهـروه ، واستجابـوا لتحديـه بتحـد مضاد ، يمنحون حبهم وتأييدهم لكل من يفعل الشيء نفسه تجاه قوى طاغيـة أو ساعية للاستذلال . . ولهذا السبب اعتمدوا زعامة « عرابي » و« مصطفى كامل » و« سعد زغلول » و« مصطفى النحاس » و« جمال عبد الناصر » . .

ومع أن هؤلاء جميعاً كانوا جزءاً من الظاهرة البرجوازية المصـرية ، بحيث لم يخل أحدهم من ديماجوجية تقول ما لا تفعل ، فـإن الشعب قد منحهم تـأييده وحبه ، وورطهم ـ حين نزل بثقله في مجرى الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي ـ بهذا التأييد والحب ، في مواقف أكثر تطرفـاً من طاقتهم ومن طـاقة الشرائح الاجتماعية التي كانوا يعبـرون سياسيـاً عن مصالحهـا . . ولا خلاف في أن « عبد الناصـر » كان أعـظم زعماء البـرجوازيـة المصريـة ـ والعربيـة ـ في كل تاريخها الطويل . اذ كان أعظمهم عـداء للاستعمـار وأكثرهـم استنـارة ، وبرغـم الشراسة التي عامل بها خصومه السياسيـين ـ ممن كانـوا أكثر استنـارة منه وأكـثر تقدمـاً ـ فقد كان أكـثر زعماء البـرجوازيـة المصريـة خضوعـاً للحب الجماهيـري وتورطاً فيه .

وحـين نعتمد التحليـل الذي يـرى أن النظام النـاصري ـ من حيث تمثيله الطبقي ـ كان نظاماً بونابـرتي الطابـع ، فسنجد المبـرر لخضوع « عبـد الناصـر » كزعيم ونظام لهذا الحب الجماهيري وسعيه اليه ، وتورطه فيه ، بـأوفر مما تتحمل طاقة نظامه وطاقة الشـرائح البـرجوازيـة التي كان يعبـر عنها ، وبـأكثر مما فعل أسلافه من زعماء البرجوازية المصرية . فتبعـاً للتحليل الـذي ذهب اليه « كـارل مـاركس » ـ في كتابـه لـويس بـونـابـرت والثـامن عشـر من بـرومـير ـ للظاهـرة البونابرتية ، نجد درجة من الانفصال بين رؤيـة الطلائـع السياسيـة البرجـوازية لمصالح طبقتها ، وبين رؤية الطبقـة ذاتها لتلك المصـالح . فبينـما تتميز الـطليعة بـذكاء يـدفعها لتنفيـذ مخططات استـراتيجية تخـدم مصالـح مجموع شـرائحها في المستقبل ، فان الطبقة نفسها ـ أو شرائح منها ـ قـد تفتقد لـذلك الـوعي حرصـاً

منها على مصالح وقتية تعد في نظر طلائعها تافهة . وهذه الدرجة من الانفصال هي التي تدفع الطليعة السياسية الى صدامات ـ قد تكون حادة ـ ولكنها تظل دائماً مؤقتة ـ مع أقل شرائحه البرجوازية وعياً وأكثرها اصراراً على مصالحها الوقتية على حساب المصالح الاستراتيجية للطبقة ككل .

وبسبب نرجسيته وحرصه على زعامته كدافع ذاتي ، والطابع البونابرتي لنظامه كظرف موضوعي ، فان « عبد الناصر » كان أكثر طوعاً من أسلافه البرجوازيين للمطالب الجماهيرية . وبتفاعل هذين العاملين مع التأييد الكاسح الذي منحته اياه الجماهير المصرية والعربية ، أصبح حريصاً على أن يبدو «بطريركاً» للمصريين ، فهم يتوحدون فيه بكل طبقاتهم الاجتماعية واتجاهاتهم الفكرية ، ومن الناحية الظاهرية بدا عبد الناصر أب الجميع ، ومحقق مطالب الجميع . ومع أن هذا النزوع البطريركي كان سبب فهمه الخاطىء للعديد من القضايا السياسية ـ وبالذات قضية الوحدة العربية ـ فان المصريين ـ في غياب طليعة واعية ومقتدرة للطبقات الشعبية ـ قد عمدوه بطريركاً ، بالالحاح الدعائي المدعوم بانجازاته الاصلاحية .

وعقب سماعهم لنبأ وفاته صرخ المصريون « السبع مات »، فعبروا بذلك عن عقيدتهم ببطريركية عبد الناصر . فحين يموت الأب تنطلق صرخة الأم « يا سبعي » ذلك أن الأب هو السند والدعم ، ومانح الأمان ، وموزع الحنان ، والعدل بالتساوي بين الأبناء ، ومهما كان شيخاً أو عجوزاً أو قعيداً أو به بعض خرف ، يظل وجوده دعامة لوجود الأسرة ، فهو الذي يلم شملها ويجمع أبناءها تحت ظله ، ويحافظ على وحدتها ، ويفرض على الجميع أوامره ، ويمنع طغيان القوي على الضعيف ، وهو مانح الأسرة مكانتها الاجتماعية المرتفعة ، وهو مصدر الهيبة ، ووجوده ـ ولو كان أنفاساً تتردد فحسب ـ حائل دون اهانة الآخرين لأبنائه أو استصغارهم لشأنهم أو العدوان عليهم .. وتلك جميعها صفات حقيقية لا متوهمة .. فعبر عمله الدءوب والطويل لبناء الأسرة ، وضد غوائل الزمن عنها تكتمل ملامح صورته وتكون الفجيعة فيه قاسية ، وربما لهذا السبب فان بكائيات الأب في الفولكلور المصري ، هي أعمق البكائيات حزناً . .

وحين خرج المصريون يبكون « عبد الناصر » ، كانوا يودعون بطريركهم الشجاع الجسور ، وسبعهم الذي تحدى الطغيان الدولي وواجه كل الذين أرادوا أن يستذلوا مصر ، والرجل الذي وحدهم فيه ، ودمجهم في كيانه .

وحين بكى المصريون « عبد الناصر » ، أثبتوا أنهم أكثر وعياً وأصالة ممن أخذوا عليهم حزنهم على قائد مهزوم ، تلك نظرة براجماتية لا تتواءم كثيراً مع النفس المصرية ، ورجل الشارع المصري الذي اصطلح على تسميته « ابن البلد » حين تدفعه الظروف لمنازلة خصم أضخم منه وأقوى يقبل على المعركة دون تردد ، ودون أن يتوقف لقياس قوته بالمقارنة لقوة خصمه ، ومع أنه قد يكون متيقناً منذ البداية انه سيهزم في المعركة ، فهو يعتبر الانسحاب عاراً ، ويفضل أن يموت وقد أصاب خصمه بجروح عن أي حل آخر . . يكفي أن يقبل الانسان التحدي وأن يرفض الاستذلال وأن يحافظ على كرامته ، ليحوز اعجاب المصريين واحترامهم وتقديرهم ، وتلك قيم ارتبطت بعبد الناصر ، لهذا بكاه الناس وودعوه كما لم يودعوا أحداً قبله . . ودعوا سبعاً شجاعاً كريماً تحدى الطغيان كما تحدى أجدادهم القدماء الطبيعة !

وهكذا بكى المصريون أفضل ما في عبد الناصر ، لم يبكوا الطاغية ، ولكنهم بكوا رجلاً تحدى الطغيان . . ولم يشيعوا جلاداً استذلهم وافقدهم الأمان . . لكنهم بالدمع كفنوا سبعاً كان يحرس باب الدار من ذئاب سعت وتسعى لالتهام أهلها . فإذا تقدمت الكهانة لتستغل هذا التقدير لقيم ايجابية ، فتدفع ـ بعوامل مصطنعة ـ التعبير عن الحزن الى مبالغة تجعله يتنكب السبيل ، فتلك مسؤوليتها لا مسؤولية الشعب المصري .

وفي النظرة السطحية ، قد لا يرى البعض في « عبد الحليم حافظ » أكثر من مطرب محدود القيمة في مساحة صوته ، بينما قد يستخدم المتزمتون ـ ممن يصادرون أصلاً حق الانسان في أن يغني ـ في وصفه ألفاظاً جلفة . . لكننا عند النظر اليه عبر بانوراما الظاهرة الناصرية ، نستطيع أن نضعه في حجمه الحقيقي ، بعيداً عن المبالغات غير الموضوعية .

ولا خطأ في القول ، بأن عبد الحليم حافظ كان جزءاً من النسيج المتكامل

للظاهرة الناصرية ، انه لم يعبر عنها تعبيراً سياسياً مباشراً في أغنياته السياسية فحسب ، ولكنه أيضاً قد عبر عن الشكل الجديد للعلاقة بين الرجل والمرأة ، وهو شكل تخلق عبر مجموعة التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر على مشارف ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وأكدته انجازاتها العديدة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، تحطمت العديد من القيود الاجتماعية التي كانت تكبل حرية المرأة المصرية ، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الخانقة من جانب والظروف النفسية التي سيدها مناخ الحرب من جانب آخر ، والأهم من هذا كله ، أن مصر قد اضطرت مع انقطاع الواردات ـ بسبب ظروف الحرب ـ الى التوسع في إنشاء صناعات يتعلق بعضها بالمجهود الحربي ، وينتج الآخر ما يشبع الاحتياجات الاستهلاكية لأهلها وللجاليات الأجنبية وللجيوش المقيمة أو العابرة على أرضها ، وخضوعاً للضرورة ، ازداد بشكل ملموس خروج المرأة المصرية للعمل ، ومع نهاية الحرب كان ذلك قد أصبح أكثر تقبلاً مما كان الأمر عليه في الثلاثينات ، وبالتفاعل بين الرجل والمرأة عبر زمالة العمل والدراسة ، اضطرمت مصر بكل ما يضطرم به أي مجتمع يتحرر درجة أخرى من قيود النظرة الاقطاعية للعلاقة بين الرجل والمرأة ، وطرح الشكل الجديد للعلاقة بين الجنسين نفسه على الفن والأدب ، فعكس واقعه أحياناً وبشر ـ في الأغلب الأعم ـ بمستقبل للعلاقة بين الجنسين تتجاوز آلام مرحلة الانتقال . .

وربما بسبب مساحة صوته المحدودة ، أو بسبب انتمائه للجيل الذي تلقى معظم تأثيراته خلال السنوات التي تلت الحرب ، فقد نحى « عبد الحليم حافظ » الى اختيار كلمات تعبر تعبيراً مباشراً عن عاطفة الحب مبتعداً عن « التطريب » الذي كان الطابع الغالب على الأغنية المصرية قبله ، وعبر هذا البحث تفاعل مع جيل التجديد المصري الذي ارتبط بثورة يوليو (تموز) في مختلف مجالات الأدب والفن . .

وفي أعقاب ثورة مصر عام ١٩١٩ ذات الأفق البرجوازي ، وعلى مشارفها ، شهدت الأغنية المصرية بداية العصر الرومانسي الأول ، وجاءت صياغاتها مثقلة برؤى اقطاعية ، تمثلت في تناول المرأة ككائن غير محسوس ،

أقرب الى المعنى منه الى الواقع ، وبسبب نشأتها العرجاء ـ فان العصر الرومانسي الأول ، كما أنجبته البرجوازية المصرية ، قد طرح صورة غير صحية لعلاقة الرجل بالمرأة ، فجاءت كلمات الأغاني مثقلة بالتوسل الذليل الذي يعكس كبتاً اجتماعياً واحباطاً جنسياً ، بينما اختفت المرأة ـ في الظل ـ فلم تبد في كلمات تلك الأغاني كائناً ذا ارادة أو عواطف ، ولكنها ظلت موضوعاً مجرداً يتغنى به الرجل فحسب . واضافة الى ذلك كله ، فان « تطريب » العصر الاقطاعي ، المعبر عن ايقاعه البطيء ، كان ما زال فاعلاً .

وإذا نحينا جانباً المدرسة الرحبانية ذات الأصالة المميزة ، فقد كان « عبد الحليم حافظ » لافتة قدمت الجيل الرومانسي الثاني في الأغنية المصرية والعربية ، ففضلاً عن تحطيمه للتطريب ، ونقله الأغنية العربية الى ايقاع العصر الصناعي . . فان أي نظرة عابرة الى أدب أغانيه ، تكشف عن أنه قد عكس بصدق ، وبشر باخلاص بصياغة جديدة لعلاقة الرجل بالمرأة ، وعبر أغانيه انتقلت المرأة من معنى مجرد ـ غير مرئي وغير محسوس لسلبيته ـ الى وصف محدد ، يتغزل الرجل في جماله مقترباً به الى الحس بدرجة أوفر . . بل أن المرأة في أدبيات تلك الأغاني تصبح قطباً فاعلاً في تلك العلاقة ، لا مجرد موضوع جامد يشبب به الرجل . .

وعبر ربع قرن أو يزيد ارتبط « عبد الحليم حافظ » ـ الذي دفع نجاح أسلوب الآخرين الى تقليده مما عمده بحق كمدرسة للغناء ـ بمشاعر وتجارب الحب لدى جيل كامل من المصريين والعرب ، ما نجح من تلك التجارب وما فشل ، ما أدى الى سعادة طالت أو قصرت ، وما انتهى الى خيبة أمل واحباط وأصبح مجرد ذكرى مؤلمة . .

وبالاضافة الى المشاعر التي ارتبطت بصورته ، فقد قدم « عبد الحليم حافظ » مع « صلاح جاهين » و« عبد الرحمن الأبنودي » و« محمد الموجي » و« كمال الطويل » تطوراً بالغ الأهمية للأغنية السياسية أو الوطنية . ومع أن تلك الأغاني ظلت في اطار الرؤى البرجوازية للوطن وللشعب ، فقد جاءت تطويراً هاماً للأغنية العربية ، التي عجزت دائماً عن أن تحول الغزل في الوطن الى غزل

راق يتعلق بما هو محسوس ، ويرتبط بذاتية الشاعر . . فاذا لاحظنا أن تلك الأغنيات قد ارتبطت ـ في ذاكرة المستمعين ـ بالمعارك الناصرية المتفجرة بالحماس ضد الامبريالية والاستعمار والأحلاف ، وبالمد الوطني التحرري . ادركنا أن « عبد الحليم حافظ » قد ارتبط في الأغلب الأعم بمشاعر راقية على المستوى الشخصي والعام بالنسبة للجيل الناصري وللجيل الذي تفتح عبر سنوات الثورة . .

وهذا التقييم لدور « عبد الحليم حافظ » في تطوير الأغنية العربية يجعل من القول بأنه مجرد مطرب تافه الشأن تطاولاً يتجاوز الانصاف ، وهو رد فعل طبيعي للمبالغة الشديدة في الاهتمام بصوته وهي مبالغة صنعتها الكهانة البرجوازية . . والغريب أن الاهتمام المبالغ فيه بوفاته قد استفز الرجعيين لأسباب مختلفة تماماً فكتب أحدهم : «من هو عبد الحليم حافظ ؟ ماذا غنى عبد الحليم حافظ . غنى « جماهير الشعب تدق الكعب . . تقول كلنا صاحيين » « وتحول عشاق حليم بحنجرة المطرب الراحل الى قطيع لا حول لها ولا قوة الا دق الكعب واعلان السمع والطاعة للطغاة . . وغنى : ونطبل لك كده هو . . ونزمر لك كده هو يا عدو الاشتراكية يا خاين المسؤولية . . وواضح أن المطرب الراحل قد أسهم الى حد كبير في نجاح الإشتراكية التقدمية الشعبية الوحدوية الديمقراطية وبذا وجه انذاره المضحك الميكي الى كل من يشذ عن الايمان بالاستراكية فسوف يطبل له ويزمر له ، ليس ذلك فقط بل وصمة للخيانة والعداء للإشتراكية المقدسة . . وغنى حليم تفوت ع الصحراء تخضر . . ويبدو أن سيده الراحل السابق . . الزعيم الملهم الذي أراد أن يفوت على الصحراء تركها لتخضر عند اليهود ، بدلاً من تكليف نفسه عناء ومشقة عملية الاخضرار وما يصحبها من وجع الدماغ وخلافه . . ان وسائل الاعلام المصرية لا تنسى هذه الأمجاد للراحل الأوحد» (مجلة الاعتصام القاهرية ـ عدد مايو ـ أيار ـ ١٩٧٧) .

على أن الحزن على « عبد الحليم حافظ » مجرد تقييم ايجابي لدوره في تطوير الأغنية العربية وارتباط صوته بمشاعر وعواطف المراهقين والمراهقات الذين

يتميزون غالباً بعدم النضج الانفعالي مما لا يجوز معه اعتماد سلوكهم الفج كمقياس للحكم على الشعب المصري كله ، فجانب من هذا الحزن الفاجع كان استثماراً ذكياً نجحت معه الكهانة البرجوازية في اللعب على وتر حساس في النفس المصرية ، لتحقق هدفها في تفجير التوترات الطبقية المصرية في اتجاه غير اتجاهها الحقيقي . .

ولا مبالغة في القول بأن عبد الحليم حافظ كان تنويعاً آخر على لحن الظاهرة « الأيوبية » المصرية ، ذلك أن « طقم الشغالة » ، المصري الذي انتصر على النهر ، يحتفظ بمكانة مرتفعة للصبر كقيمة ، فالصبر على مشاق العمل شرط للانتصار على الطبيعة وعلى الأعداء ، كما هو شرط لاتقان العمل .

وكثيرون يخطئون في فهم الطابع الايجابي للصبر المصري ، فيتصورونه سلبية أو استناداً لطغيان أو قبولاً بذل ، بينما هو « صمود » أمام كل الظروف مهما كانت قاسية ومهما كانت درجة شراستها ، صمود وكمون ، كصبر الجمل ، مجرد احتشاد لتجميع القوة . . وعلى حين فجأة تتشقق الأرض عن الشعب المصري ، عن « جمل » ثائر . . صار . . يهجم فجأة ، فيعقر كل من ظنوا خطأ أن صبره ضعفاً وذلاً ، لا تحملاً واحتشاداً وتجميعاً للقوة ، وانتظاراً للفرصة الملائمة . .

ولأن المصريين يعبدون العمل ، فهم يكرهون المرض لأنه يسلب الانسان قدرته على أن يعمل ويجعله عالة على الآخرين ، وتلك بالنسبة لشعب صنع نفسه بتطويع الطبيعة مهانة مرفوضة . . لكن كراهية المرض ، لا تعني الاستسلام له ، أو اليأس بسببه وقد احتفظ « أيوب المصري » بطل الملحمة الشعبية المصرية المعروفة بمكانته المرتفعة في النفس المصرية لأنه لم يهن ولم يستسلم ، بينما توج المصريون « ناعسة » ـ زوجته التي لم تتخل عنه وقد تخلت عنه وعنها الدنيا ـ على عرش القلوب ، لأنها ظلت تقاوم وتقاوم حتى انتصرت وشفي أيوب العليل !

وطوال عشرين عاماً ، كان عبد الحليم حافظ تنويعاً على اللحن الأيوبي في طبيعته المصرية . . فقد أصابه المرض وهو في ريعان شبابه وفي مفتتح نجاحه ،

وبدلاً من أن يموت ، أو يكف عن العمل بسبب المرض ، ظل حتى آخر لحظة من حياته واحدا من طقم الشغالة المصري ، يعمل . . ويعمل ويقاوم الداء ببطولة مذهلة ، ويغني ويطرب الناس ويمتعهم ، وبينما يغني على المسرح ، فينتشي الناس ويسترجعون مقاطع من أغانيه ، تكون عربة مستشفى كاملة تنتظره أمام باب القاعة التي يغني على مسرحها ، بينما يختفي عدد كبار الأطباء في الكواليس . . . . ينبهونه الى مواعيد الدواء الذي كان يتناوله أمام جمهوره ! .

وهذه الشجاعة الأيوبية في مقاومة المرض ، هي التي جعلت قلوب ألوف المصريين تخفق حزناً عندما أنهى أيوب العليل فجأة وعلى غير انتظار الى مصيره الذي نجح باصرار على المقاومة أن يؤخره أكثر من عشرين عاماً كاملة . .

وحين يخرج الناس في موكب دمع حزين ، يكون رجلاً شجاعاً عبد العمل وتوجه إلاهاً لا يكونون تافهين . . أو بلداء أو منعدمي الشعور بالمسؤولية ، ولكنهم يؤكدون فحسب أنهم أحفاد هؤلاء الذين قهروا الطبيعة اذ الانسان وحش !

ولهؤلاء ولشعوب العالم . . فليتقدم الخطاة ليطلبوا المغفرة ! .

٢٠ خطاب مفتوح للنائب العام من صحفي تحت بحري القاهرة

مـا بين القضيـة رقم ١٠ حصر أمن دولـة عليا لسنة ١٩٧٥ . . والقضية رقم ١٠٠ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ يا قلبي لا تحزن !!

في كلا القضيتين أنا متهم !

وفي كـلا المرتـين جاء زوار الفجـر على غـير انتـظار . . لكنهم في القضيـة الأولى وجـدوني راقداً في سـريري . . ففتشـوا مكتبي ومكتبتي . . وأخذوا كتبي ومقالاتي ومخطوطات مؤلفاتي . . وكانوا قد فعلوا ذلك مـرتين من قبـل ، واحدة في عام ١٩٦٦ والأخرى في عام ١٩٦٨ . .

لكنهم في القضيـة ـ المثارة الآن ـ لم يجـدوني ـ لأسباب خـارجة عن إرادتي وإرادتهم ، فخاب فألهم في أن أقضي الشتاء في مشتى ليمان طره ، مع عشـرات من الطلاب والمثقفين والعمال الذين شاء سوء حظ الديمقراطيـة في هذا البلد أن يقعوا في قبضة زوار الفجر !

---

(١) كتبت هذا المقال ، بعد أسبوع من مظاهرات الطعام الصاخبة ، التي شملت مصـر كلها في ١٨ و ١٩ ينـاير ١٩٧٧ ، في مخبأ كنت قد لجأت إليه ، بعد أن علمت أن أجهزة الأمن تجدُّ في إثري ، بتهمة أنني كنت من المحرضين على المظاهرات ، وقد أرسلته مع صـديق ، تركـه في مكتب إستعلامـات « روز اليوسف » بـاسم رئيس تحريرها آنذاك ، الأستاذ « صلاح حافظ » ، وكانت روز اليوسف ، هي الصـحيفة المصرية الوحيـدة ، التي رفضت إتهام اليسار بأنه مدبر المظاهرات ، وهذا هو السـبب في أنني آثرت أن أخاطب النـائب العام ، في هذه الرسالة المفتوحة ، على صفحاتها ، وتشير الرسالـة ، إلى وقائـع حملة ١٩٧٥ ضد اليسـار المصري ،

وليس في نيتي ـ الآن على الاقل ـ أن أقول أين أنا . . وأرجو أن يوفروا جهد مخبريهم للبحث عني ، وأن يحرموهم من بدلات الانتقال الكبيرة التي يصرفونها لهم ، فسوف أسلم نفسي للنائب العام في وقت قريب . . اذا اقتنع ضميره كقاضي ، وكمواطن ـ بعد أن تتضح الحقيقة كلها ـ أن هناك أي مبرر على الاطلاق للطلب الذي تقدمت به مباحث أمن الدولة اليه في مساء يوم ١٨ يناير الحالي بالقبض علي ، والذي لا أدري إذا كان قد وافق عليه أم لم يوافق . . ولكن المؤكد أن زوار الفجر طلبوني في صباح اليوم التالي ، مع من طلبوهم من الصحفيين والكتاب والمثقفين والطلاب !

وليأذن لي النائب العام أن أخاطبه أمام الرأي العام ، بما سوف أقوله له ، عندما يسألني عن السبب الذي من أجله لم أسلم نفسي ، ولماذا أمتنع عن تنفيذ الأمر الصادر بالقبض علي ـ اذا كان هناك أمر أصلاً ـ ولماذا لا أحترم سيادة القانون !

السبب ببساطة يا سيدي ، هو أنك تصدر أوامر القبض بلا ضابط ولا رابط ، والسبب ببساطة أن أجهزة الأمن ـ وعلى رأسها مباحث أمن الدولة ـ تعودت أن تأمر النيابة فتطيع . . وتعودت أن تقدم قوائم معدة سلفاً وبلا أي أدلة ولا مستندات ولا تحريات . . وعندما يحدث انفجار كذلك الذي حدث في يناير ١٩٧٥ أو يناير ١٩٧٧ ، وتضبط أجهزة الأمن مقصرة وفي حالة تلبس ،

= رتشير إلى بعض خلفياتها ، وهو ما يستكمل جانباً من الوقائع التي رويت قصتها في الفصل المعنون « موسم الهجرة إلى منافي الصمت » ، وكان قرار بإيقاف النشر عن قضية ١٨ و ١٩ يناير قد صدر عن النائب العام ، فأحال الأستاذ « صلاح حافظ » أصل الخطاب إليه ، بخطاب بتوقيعه مؤرخ في ١٩٧٧/١/٣١ ، وكان المقال معد للنشر فعلاً ، لولا صدور القرار ، الذي إستهدف أصلاً منع أي محاولة للدفاع عن المتهمين في القضية ، على نحو ما فعلته « روز اليوسف » ، مما أدى إلى فقدان كل من رئيس مجلس إدارتها « عبد الرحمن الشرقاوي » ورئيس « تحريرها صلاح حافظ » لمنصبيهما ، وفي الفترة ذاتها . عين « صلاح جلال » رئيساً لتحرير « الطليعة » بدلاً من « لطفي الخولي » . وكان السادات قد قرر أن يضع اليسار في خانة العدو الرئيسي .

تسارع فتراجع ملفاتها القديمة وتستخرج أسماء تدفع بها اليك دفعاً ، وتستغل قلقك على ما يجري ، وتؤكد لك أن لديها مستندات ووقائع وشهادات ستقدمها فيما بعد ، فتوقع على قرارات القبض والتفتيش لننتقل من بيوتنا الى السجون فنمضي فيه شهوراً وأسابيع . . دون أن تقدم أجهزة الأمن شيئاً . . وينتهي الأمر الى القضاء . . ويقف وكلاء النائب العام المترافعون يطالبون برفض تظلماتنا من قرارات الحبس التي أصدرتها . . ويعلنون أنهم في انتظار تحريات رجال الأمن . . ويصدقهم القاضي المكدود والمرهق ، وأمامه مئات يتظلمون ، فيجدد أمر الحبس !

وأخيراً يفرج عنا بعد أن يتضح ألا قضية هناك ولا يحزنون . . ولا أدلة هناك ولا مستندات .

ولست في هذا افتري عليك يا سيدي أو أدعي ، لكنني أخشى أن يكون القانون في بلدنا قد أصبح كما حذر الفيلسوف اليوناني القدم « تراخيماس » سيفاً في يد القوى تعنو له رؤوس الضعفاء . . والا فهل تستطيع أن تفسر لي كيف يتكرر ما حدث في عام ١٩٧٥ بعده بعامين بنفس الطريقة وبنفس الأسلوب الذي حدث في عهد سلفك النائب العام السابق ؟!

ولتأذن لي يا سيدي أن أروي لك - على مشهد من الناس - ذلك الذي حدث في عام ١٩٧٥ ، وأن أقدم شهادتي عنه ، فهو أمر لا يخصني ، ولكنه يخص مستقبل الديمقراطية في هذا الوطن ، ويخص آلاف من أشرف أبنائها وأخلصهم ، ممن دفعوا العمر في سجون كل العصور . . دفاعاً عن الخبز والحرية وانتصاراً للفقراء وللمستضعفين من الرجال والنساء والولدان . . لم يلعقوا يوماً حذاء مستعمر . . ولم ينافقوا طاغية ، وأثبتوا في كل الأحداث أنهم مع عالم لا استعمار فيه ولا فقر ولا جوع . .

ففي أول يناير ١٩٧٥ تظاهر عمال حلوان لأسباب تتعلق - ان لم تخني الذاكرة - بمطالب خاصة بأجورهم ، وهتفوا بسقوط رئيس الوزراء آنذاك - الدكتور عبد العزيز حجازي - وانضمت اليهم بعض جماهير الشعب ، وتحطمت

عشرات من الواجهات الزجاجية لبعض المحلات . وفي صباح ٢ يناير من ذلك العام ، نشط « **مباحث أمن الدولة** » ، وجاء زوار الفجر على غير انتظار فاقتحموا بيوت مئات من الطلاب والمثقفين والعمال والصحفيين والأدباء والشعراء والكتاب وحملوهم حملاً ، الى حجز أقسام الشرطة . . ثم الى معتقل القلعة . .

وفي مساء ٢ يناير ١٩٧٥ مثلنا جميعاً أمام الأستاذ « **مصطفى الطاهر** » رئيس نيابة أمن الدولة العليا ، ولم يخرج الأمر بالنسبة لي عن ثلاثة أسئلة بالعدد .

قال لي : أنت متهم بالانضمام الى تنظيم شيوعي سري اسمه « اليسار الجديد » يتخذ من احدى الجمعيات الأدبية ستاراً له ، ويدعو الى قلب نظام الحكم .

فنفيت التهمة ، وسألته عن الادلة التي قدمتها « **مباحث أمن الدولة** » ضدي ، فقال أنها لم ترد بعد ، وأنه سيواجهني بها بعد وصولها ، وسألني عما اذا كان لدي أقوال أخرى ، فأعلنت احتجاجي على القبض علي دون مبرر أو أدلة أو قرائن ، وطالبت بالافراج الفوري عني ، لان استمرار القبض علي ـ فضلاً عن أنه مصادرة لحريتي الشخصية واعتداء عليها ـ هو عدوان على القانون في بلد يعلن ليل نهار أن العهد عهد سيادة القانون !

وبرغم هذا الكلام الواضح والصريح . . وبرغم أن رئيس النيابة لم يكن أمامه أي قرينة أو دليل ، أو حتى محضر تحريات يؤكد التهمة الوهمية التي قدمتها « **مباحث أمن الدولة** » ، فقد أصدر قراراً بحبسي حبساً مطلقاً على ذمة التحقيق .

ولتأذن لي يا سيدي النائب العام أن أسوق حقائق لا أشك في أنك تعلمها ، لكني أوثر أن يكون الرأي العام معنا في الصورة كلها . فالشيء الذى لا يعرفه المواطنون الذين لم يسبق لهم أن تعاملوا مع القوانين التي تؤثم التفكير السياسي في بلدنا ، أننا في حالة طوارىء منذ نهاية مايو ١٩٦٧ ، عندما أعلنها

مجلس الشعب الذي كان قائماً آنذاك ، والشيء الذي لا يعرفونه أيضاً ، أن هذه الحالة غير دستورية ، اذ كان مفروضاً أن يعرض الأمر على مجلس الشعب كل ستة أشهر لتجديد اعلان حالة الطوارىء ، وهو ما لم يحدث طوال السنوات العشر السابقة .

لكن ما يهم في تلك النقطة هو أن السيد « ممدوح سالم » - رئيس الوزراء - أعلن أمام مجلس الشعب - وقبل أسابيع قليلة - أن الحكومة لم تستخدم حالة الطوارىء ضد حريات المواطنين ، وهذا ليس صحيحاً للأسف الشديد ، فليست حالة الطوارىء مجرد اعطاء السلطة التنفيذية حق الاعتقال ، ولكن قانون الطوارىء يعطي النيابة العامة سلطات استثنائية ليست لها في القانون العام . . فطبقاً للقانون العام ، لا يجوز للنيابة أن تحتجز المتهم لأكثر من أربعة أيام ، تقدمه بعدها للقضاء الذي لا يجوز له أن يجدد حبسه لأكثر من خمسة عشر يوماً ، فإذا مرت خمسة وأربعون يوماً ، ولم ينته التحقيق إلى إصدار قرار اتهام لا يجوز استمرار حبس المتهم وينبغي الافراج عنه !! . أما قانون الطوارىء فقد جاء ببدعة الحبس المطلق ، حيث يحق للنيابة أن تصدر أمراً بالحبس لمدة شهر ، يتظلم بعده المتهم أمام المحكمة ، فإذا رفضت تظلمه تجدد أمر الحبس ، فإذا لم تقدم النيابة قرار الاتهام بعد مرور ستة أشهر سقط قرار الحبس المطلق من تلقاء ذاته ! !

وفي معظم القضايا السياسية التي نظرت في السنوات الأخيرة ، استمر الحبس شهوراً ستة - وأحياناً أكثر - ثم خرج « الرهائن » دون أن يصدر أي قرار بالاتهام . . لأنه لا قضية هناك أصلاً . . ولكن المسألة اعتقال مقنع تستغل فيه أجهزة الأمن سلطاتها التاريخية على النيابة ، عندما كانا شيئاً واحداً لا فرق معه بين وكيل النيابة وضابط « المباحث العامة » . .

وأرجو ألا تغضب يا سيدي ، وألا تعتبر ما أقوله إهانة ، فانني لأُجِلّ القضاء حقاً . . جالساً وواقفاً ، وفي تاريخ هذا الوطن صفحات مشرقات لقضاة رفضوا الا أن يحترموا القانون ، والا أن يجروا أحكامه مهما كانت الظروف . . ووكلاء للنائب العام آثروا شرف مهنتهم دائماً ، فوق الأغراض السياسية ،

وفوق احقاد أجهزة الأمن وأخطائها . . واذا كان لقضائنا جالساً وواقفاً أن يفخر برجال كـ « عبد العزيز فهمي » و « عبد اللطيف محمد » ، فانه يخجل من رجال كانوا إلى عهد قريب ـ وكلاء للنائب العام ، ومع ذلك كانوا يعذبون المتهمين بانفسهم ، ويجرون التحقيقات في حضور ضباط « المباحث العامة » ، فإذا ما « عصلج » المتهم أو رفض « الاعتراف » قبل ضميرهم القضائي أن يأمروا الضباط بأخذه « لتوضيبه » ، وهو ما حدث مئات المرات .

وقد كنا وما زلنا مع استقلال القضاء ومع رفع هيمنة رجال الأمن عليه . . ونحن نثق أنك لن تفعل كما حدث في عام ١٩٧٥ . . ولن تسمح لأحد أن يخدعك أو أن يقدم لك قوائم لتعتقلها شهوراً كرهائن ، ونثق أنك ستطلق فوراً سراح كل من لا يثبت التحقيق أنه شارك في التخريب بالتحريض أو بالفعل !

أقول ذلك يا سيدي ، لأن ما حدث في عام ١٩٧٥ كان غريباً حقاً ، فبرغم أن قرارات القبض قد صدرت أصلاً على غير أساس ، فقد استمر اعتقالنا ، وبعد خمسة وأربعين يوماً مثلنا جميعاً أمام المحكمة نتظلم من قرار الحبس الصادر ضدنا فإذا بوكيل النيابة المترافع يتلو تقارير « مباحث أمن الدولة » التي لم تخرج عن خمس سطور لنا جميعاً ، ويعارض في الافراج عنا ، مطالباً باستمرار حبسنا لأن التحقيق لم ينته بعد ، ولأن أجهزة الأمن لم تقدم بعد أدلة الاتهام ـ وثار المتهمون ، أو ان شئت الدقة « الرهائن » وتساءلوا : في أي مجتمع نحن ؟ والى متى نظل شمّاعات تعلق عليها الحكومات أخطاء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . . ولماذا يتقاضى السادة الكبار جداً والصغار جداً ، ممن يعملون في أجهزة الأمن مرتباتهم وبدلاتهم اذا كانوا عاجزين عن اكتشاف أي متهم في أي قضية . . ولا يبقى أمامهم اذا ما ضبطوا متلبسين بالتقصير سوى « فبركة » أي قضية وتقديمها كبش فداء لكيلا يفصلوا من وظائفهم أو يخسروا بدلاتهم !!

وهكذا يا سيدي : ازدحمنا أمام قاض مكدود بالعمل ، يستمع الى ألفاظ ضخمة وضعتها أجهزة الأمن على لسان وكيل النائب العام المترافع ، عن

علاقات بالمخابرات السوفيتية ، ومخطط للتآمر ، وفكر جيفارى وآخر تروتسكاوي . . وعن أدلة ما زالت أجهزة الأمن تبحث عنها لكشف مخطط التآمر . . وانتهى ذلك كله بان رفض القاضي تظلماتنا ، وأصدر أوامر باستمرار حبسنا . . وعدنا الى سجن طره مع المجرمين واللصوص . محرومون من الشمس والهواء ، ومكدسون كل خمسة في زنزانة لا تتجاوز مساحتها ستة أمتار مربعة ، لا نخرج منها الا نصف ساعة في الصباح وأخرى قبل الغروب ، محرومون من الصحف ومن القراءة ومن سماع الاذاعة ، ومن لقاء أهلنا ، ومن الحركة ومن الاستحمام ، ومن غسل الوجه في انتظار أن تقدم أجهزة الأمن أي دليل باتهامنا . . بينما الصحف تتحدث ليل نهار . . عن المؤامرة الكبرى التي كنا ندبرها لحرق مصر وتدميرها !

وفيما بعد أدلى اللواء « سيد فهمي » [1] . . وكان وقتها مديراً لمباحث أمن الدولة ـ بحديث لأخبار اليوم أعلن فيه أنه لا علاقة للشيوعيين بما جرى في أول يناير ١٩٧٥ ، وأن أجهزة الأمن قبضت عليهم لكيلا يستفيدوا سياسياً مما حدث ، وأن القبض عليهم كان ضربة وقائية . . وهكذا بكل بساطة أكدت وزارة الداخلية أنها تطبق قانوناً لم يصدر في مصر بعد هو قانون المشبوهين السياسيين !

ولأن في بلادنا صحفاً تعودت ألا تكذب ، وألا تقول ألا الحق فقد خرجت بمانشتات عريضة تتحدث عن مؤامرة كبرى دبرها الشيوعيون لحرق القاهرة ولقلب نظام الحكم . . وروت قصصاً وحواديت لا داعي لتكرارها . . لأنها تكررت بالفعل ونشرت ، وبما بالنص للمرة الثانية عقب حوادث ١٨ و١٩ يناير هذا العام .

والغريب أن الصحف كانت تنشر ما تنشره ، على أساس أنه صادر عن النيابة العامة ، وحدث أن استدعى الصديق الشاعر « أحمد فؤاد نجم »

---

(١) كان اللواء سيد فهمي قد أصبح وزيراً للداخلية ، حين وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، وقد فقد منصبه بعد الأحداث بحوالي أسبوعين ، بسبب تقصيره في مواجهتها .

لاستكمال التحقيق معه ، فقال للأستاذ « **مصطفى الطاهر** » رئيس نيابة أمن الدولة العليا :

كيف تسمح النيابة لنفسها أن تكذب وأن تنشر الصحف على لسانها أن المتهمين اعترفوا بالمؤامرة ، وأن مخططات أجنبية كانت تدبر من الخارج وأن هناك تمويل أجنبي .

وقال الأستاذ مصطفى الطاهر أن النيابة لم تصدر أي بيان رسمي ، وأن كل ما نشر على لسانها في الصحف مكذوب من أساسه ، وربما كان مصدره أجهزة الأمن .

وعندما طلب « **نجم** » من الأستاذ « **مصطفى الطاهر** » أن تصدر النيابة بياناً بتكذيب ما نشر على لسانها وعد وعداً لم ينفذه حتى الآن !

والغريب يا سيدي أنك في الوقت الذي كنت توقع فيه قرارات القبض بكل سهولة ، فان في مكتبك قضية رفعها أربعة ممن كانوا من بين رهائن حملة ١٩٧٥ ضد مؤسسة « **أخبار اليوم** » ، وضد الأساتذة « **سامي جوهر** » و « **موسى صبري** » و « **مصطفى أمين** » باعتبار أن ما نشرته صحف المؤسسة أيامها كان يتضمن سباً وقذفاً في حق المقبوض عليهم ، وقد اعترف الأستاذ « **سامي جوهر** » ـ الذي نشرت معظم الأخبار أيامها على مسؤ وليته ـ بأن أنباءه في معظمها كان مصدرها أجهزة الأمن !

وعندما أدليت بأقوالي في البلاغ المقدم مني بشأن هذه القضية ، قلت أنه في كل دول العالم المتحضرة وفي كل الصحف التي تلتزم بتقاليد المهنة وآدابها وتقاليدها ، لا يجوز أن تنشر تهماً غير محددة ، ولا يجوز أن يهاجم انسان لا يملك حق الدفاع عن نفسه ، أو تفسير موقفه ، وصحف « **أخبار اليوم** » التي احتجت لأن الصحف الأخرى هاجمت الممثلة « **ميمي شكيب** » ، ونشرت الاتهامات التي وجهت اليها عندما قبض عليها في قضية الدعارة المشهورة ، وطالبت بعدم النشر ، حتى يصدر حكم القضاء ، مستندة في ذلك الى القاعدة التقليدية في القانون التي تقول أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته . . هذه

الصحف التي انتصرت لـ « ميمي شكيب » هي التي منحت نفسها حق إصدار الأحكام . . وأصرت على أن الشيوعيين كانوا وراء حوادث يناير ١٩٧٥ ، وكانوا ينوون حرق القاهرة ، لدرجة أن الأستاذ « مصطفى أمين » قد كتب يقول ، أنه علم أن ما جرى في الأول من يناير ١٩٧٥ كان مؤامرة كاملة للاطاحة بنظام الحكم وللقضاء على مكاسب الشعب ، وطالب الجماهير بالخروج الى الشارع للتصدي للشيوعيين . . وهكذا ارادتها « أخبار اليوم » حرباً أهلية بكل معنى الكلمة!

والغريب أنه بعد أن تبين لأخبار اليوم أنه لا مؤامرة هناك ولا يحزنون ، وبعد أن أفرج القضاء عن كل الذين قبض عليهم من أسرى حملة يناير ١٩٧٥ ، فان « ضميرها » الصحفي لم يسمح لها أن تنشر الحقيقة أو أن تعتذر عنها !

لكن قلمك الذي يوقع قرارات القبض أو الاعتقال ـ يا سيدي النائب العام ـ لم يتصرف حتى الآن في هذه القضية ـ التي مضى عليها عامان ـ ولم ترفع النيابة العامة دعوى القذف والسب على « أخبار اليوم » رغم أنها جريمة كاملة الأركان تتضمن قذفاً في حق عدد من الشخصيات العامة !

ولقد حمدت لك يا سيدي ، أنك في هذه المرة أمرت بوقف النشر عن قضية ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ لكيلا تتكرر مهزلة اتهام أبرياء بما لم يقترفون ، وان كان ما أدهشني أن بيانك لم يرد صراحة على ما نشر ، ولعلك لاحظت كما لاحظت أنا ، مدى الكذب الصريح والقبيح الذي تردت فيه صحفنا ، حتى « الأهرام » الوقورة ذات المائة عام خرجت على الناس بمانشتات يوم السبت ٢٢ يناير ١٩٧٧ نصها « ضبط وثائق الخطة الكاملة لحرق القاهرة مع أعضاء التنظيم الشيوعي السري » بينما نشرت في الصفحة الثامنة من العدد نفسه (عمود ٧) تصريحاً للمحامي العام يقول أنه « لم يثبت حتى الآن من التحقيقات ما يؤكد صلة هذه الأحداث بالاتجاهات سياسية محددة وما زالت التحقيقات مستمرة» وكنت أود قبل أن تغلق باب النشر ، أن تضع الأمور في نصابها . . فما فهمته مما نشر في الصحف أن قضية « حزب العمال الشيوعي المصري » ، هي قضية

منفصلة عن قضايا التظاهر والتخريب ، واختيار هذا الوقت لاعتقال أعضائه والتحقيق معهم ، ليبدو أمراً غريباً ، فإذا صح أن المقبوض عليهم في تلك التهمة ، هم الذين يشكلون هذا الحزب السري ، فقد كان واجباً عليك أن تحدد بشكل قاطع : هل قضيتهم جزء من قضية التظاهر أم أنها قضية منفصلة ؟. وكان واجباً عليك أن تصحح ما نشر في الأيام الخمسة التي سبقت ايقاف النشر .

وإني لأرجو عندما ينتهي تحقيقك أن تنشر الانتماءات السياسية لكل الذين قبض عليهم يتظاهرون أو يحتجون على قرار رفع الأسعار ، وستجد من بينهم أعضاء في حزب الوسط الحاكم نفسه . . وأعضاء في غيره من الأحزاب والتجمعات ، ومواطنين عاديين ! .

واني لأؤكد لك يا سيدي اني أجل القضاء كل الاجلال . . واعتبره حصن الدفاع عن الحريات في هذا البلد المنكوب . . لذلك آمل أن تدرس الموقف بعناية ودقة ، وأن تنشر نتيجة تحقيقك كاملة . . وأن تسأل المسؤولين عن الأمن : لماذا لم يتبعوا ما يحدث في كل الدنيا فيحيطوا السائرين في مظاهرات سلمية احتجاجاً على رفع الأسعار ، بكردون يحمي حقهم في التعبير عن أنفسهم ، ويحمي الوطن من أي تخريب . ولماذا لم توضع حراسة كافية على المنشآت الحيوية في صباح الأربعاء الذي حدث فيه التخريب الأكبر والأفدح . . وأن تسأل وزارة الداخلية عن مظاهرة ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ الطلابية التي خرجت من جامعة القاهرة الى مبنى مجلس الشعب وضمت أكثر من ألفين من الطلاب ، فما مست منشأة ، ولا ضربت مؤسسة ، ولا خربت لافتة ، وأن تسأل مجلس الشعب عن الوثيقة التي قدمتها المسيرة والتي طالبت بعدم رفع أي أسعار تمس الفئات الشعبية ! .

أخشى ما أخشاه يا سيدي النائب العام أن يكون ما حدث في ١٩ يناير هو حريق « رايخستاغ » آخر . . وأن يكون الشيوعيون هم الضحية التي تنوي الحكومة تقديمها فداء لسياستها الخاطئة . . ولتعجلها بل ولرفضها أن تسمع ما أشار به اليساريون عموماً ـ ومنهم الشيوعيون بألا تُحَمِّل الشعب ما لا يطيق !

ان ما نشر في خلال الأيام الأولى التي تلت الحوادث ، وما تمتلىء به بيانات الحكومة وحزبها الحاكم ، يتضمن اتهاماً لفئة من المصريين بأنها تآمرت وخططت وخربت ، وفقاً لمخطط أجنبي . . وأمامك الآن المتهمون بذلك ، وأمامك المخربون ، والناس في مصر كلها لا تقبل منك أن تميت الموضوع بالصمت اكتفاء بما وقع في يدك من رهائن ، نحن نريدك أن تنه التحقيق في أسرع وقت ، وأن تصدر قرار الاتهام ، وأن تعلنه على الرأي العام ، وأن تجيب كرجل قانون على هذه الأسئلة الصريحة :

● هل هناك مؤامرة حقاً ؟ . أم أن الأمر كله كان ضيقاً شعبياً عارماً انفجر في فوضى ضارية تعبير عن احساس الجماهير الشعبية برخص الحياة في هذا الوطن !

● وإذا كانت هناك مؤامرة فمن هم المتآمرون ؟ . هل هم الشيوعيون حقاً ؟ . أم آخرون ؟!

● واذا كانت هناك عناصر شيوعية قد شاركت في التظاهر . . فكم كان عددها وكم كان عدد أعضاء حزب الوسط الذين قبض عليهم بين المتظاهرين وأعضاء حزب اليمين . . والمستقلون ممن لا ينتمون لأي حزب أو تيار سياسي !

ويبقى بعد ذلك كله يا سيدي كلمة تخصني : انني لست هارباً من وجه العدالة ، ولكني سئمت قضاء الشتاء في « معتقلات » حكومتنا بلا تهمة . . سئمت أن أبقى رهينة ستة شهور كل عامين ـ أي ربع عمري كله ـ بلا تهمة جادة أو حقيقية . . انني على استعداد لأن أسلم لك نفسي وقت أتأكد أن أجهزة الأمن قدمت أي دليل أو قرينة ضدي .

فقط راجع أوراق النيابة يا سيدي : وستجد أقوالاً لي في محضر أجري معي في يناير ١٩٧٣ اتهمت فيه مباحث أمن الدولة بتعذيبي خلال عام ١٩٦٦ وبالاستيلاء على كتب ثمنها خمسمائة جنيه وهو ما يشكل جريمتي سرقة وتعذيب . . ولكن أحداً لم يحقق مع الذين اتهمتهم بتعذيبي أو سرقتي أو القذف في حقي . .

فهل يكون القانون سيف في يد القوى تعنو له رقبة الضعيف ؟ .

سؤال أتمنى أن تجيبني عليه يا سيدي ؟! [1] .

(١) عرفت من الزميل « حسن الشرقاوي » ، وكان عضواً بمجلس إدارة نقابة الصحفيين ، آنذاك ، أن النائب العام ، قد ضرب له مثلاً على سماحة صدره ، وإتساع أفقه ، بأنه قد تلقى مني خطاباً عنيفاً للغاية إتهم فيه النيابة بالتواطؤ مع أجهزة الأمن ، ومع ذلك فإنه لم يضم الخطاب إلى ملف القضية ، وكنت قد أرسلت خطاباً عنيفاً آخر للنائب العام ، حين صمتت النيابة عن التحقيق مع ضباط الأمن الذين اعتدوا عليّ بالضرب ، عند القبض عليّ ، في أكتوبر ١٩٧٧ ، وبعد حوالي تسعة أشهر قضيتها هارباً من وجه الشرطة (راجع في هذا الكتاب الفصل المعنون : ماذا حدث للكاتب ص.ع في بعد منتصف ليلة شتاء) .

٢١ الصحفيون بين صمت الرقيب وشرعية المدعي

لا شك أن الأستاذ « علي حمدي الجمال » نقيب الصحفيين المصريين الحالي سوف يدخل التاريخ من « أوسع » أبوابه ! .

والناس يدخلون التاريخ ، حين يأتون شيئاً غير عادي ، يتفردون به عن غيرهم من عباد الله . . وذلك ما فعله نقيبنا نضر الله أيامه ، وأجرى الغيث على يديه ، ولا حرمنا من دفاعه المجيد عن المهنة التي زعم يوماً أنه أعطاها حياته ، ومنحها كل ما يقدر عليه ! .

وآية التفرد التي لا آية بعدها ، أن احالة سبعة من الصحفيين المقيمين في مصر ، و٣٤ آخرين من المصريين الذي « هجروا » - بضم الهاء وتشديد الجيم - الى خارج أرض الوطن ، الى المدعى العام الاشتراكي للتحقيق معهم ، لم يحرك شعرة واحدة من رأس النقيب المشغولة بالحفاظ على منصب رئيس مجلس الإدارة ، ومسك العصا من المنتصف ، وحساب الربح والخسارة ، في معادلة البقاء في حزب مصر أو الانضمام إلى حزب السيد الرئيس! .

ودليل التفرد أن نقيب الصحفيين المصريين ، هو الوحيد من بين نقباء الصحافة في العالم أجمع - الشرقي منه والغربي - الذي صمت على ما جرى ، بينما عبر الباقون عن احتجاجهم وقلقهم ، بما في ذلك نقابة الصحفيين

(١) نشر هذا المقال في عدد « الأهالي » رقم في : / / ١٩٨ وقد صودر العدد ، لأسباب متعددة ، كان من بينها هذا المقال .

الإسرائيليين ورؤساء تحرير الصحف الصهيونية الذين قابلهم النقيب وحادثهم ، ونقلوا عنه ما قال ، وهو « شرف » لم يحظ به أي من الصحفيين المقدمين للتحقيق ، لأنهم « جميعاً » ليسوا من أهل ذلك !!

ويبدو أن النقيب ـ كان وما يزال ـ مشغولاً ـ هو وصحيفته ـ بمحاكمة منشق سوفيتي ـ بتهمة مساندة ضغط العناصر الصهيونية في الاتحاد السوفيتي للهجرة إلى إسرائيل ـ وأن هذا هو السبب في نسيانه أعضاء نقابته الذين يخضعون لعملية « فتح مخ » يعبث خلالها محقق في خلايا رؤوسهم ، بحثاً عن مؤامرة مدسوسة وراء سطر ، أو عن شتيمة شعب مصر بعبارات مثل « ان مصر أم العجائب » !

ويا ليت الرجل قد تبرع « بالصمت » ، واذن لقلنا أنه مغلوب على أمره بالمصلحة أو بالضغط ، ولكن الرجل كتب بقلمه يؤيد تشريعات تسلب من نقابته حقها في حماية أعضائها ، وتبرر إحالة الصحفيين للتحقيق بدعوى أن في ذلك حماية لسمعة مصر في الخارج !

ولسنا ندري لماذا يصر الرجل على قول نصف الحقيقة ، ولماذا لا يقول ما يعرفه وما يعرفه كل الصحفيين . . وما سمع به كل الناس ! . . لماذا لا يقول أن خمسة من الصحفيين المقيمين في الداخل والمحالون الى التحقيق ممنوعون من الكتابة في صحفهم ، وبينهم صحفيون يعملون في الجريدة التي يرأس تحريرها . . لأنهم يعارضون حكومتهم ! . . وأن هذا المنع يعود إلى سنوات مضت . . وأن بعضهم فصل من عمله الصحفي لأنه « لا يسير في الخط » !

ولماذا يتطوع الرجل بقول غير الحقيقة في جريدته فيؤكد ـ كتابة وشفاهة ـ أنه لا إجراءات سوف تتخذ ضد الذين يجري التحقيق معهم ؟! بينما الاجراءات تتخذ بالفعل . . ولديه بالطبع أنباؤها وتفصيلاتها ! .

السيد النقيب ـ نضر الله أيامه وأجرى الغيث على يديه ـ يعلم أن التحقيق مع الصحفيين المقيمين والمهجرين ـ يجري طبقاً للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المعروف باسم قانون الحراسات وتأمين سلامة الشعب ـ وليس طبقاً للقوانين التي

طرحت للاستفتاء أخيراً ، والتي لا تتضمن سوى عقوبة واحدة هي الفصل من النقابة ، والفصل بالتالي من العمل وحصد الحصرم الذي بذره النقيب بدفاعه المجيد عن حرية الرأي والتفكير ! .

والقوانين الجديدة شرعت لمن يتجاسر بعد ذلك فيعارض الحكومة ، أما ضحايا حملة مايو فالتحقيق يجري معهم طبقاً لقانون الحراسات ، وهو واحد من أعجب قوانين الدنيا ! . فهل تدري يا سيدي النقيب أن هذا القانون شرع أصلاً لمن يستغلون أموالهم في تهديد المكاسب الإشتراكية أو تهديد الوحدة الوطنية ! .

وهل تدري أن هذا القانون يبيح لمحكمة استثنائية حق « اعتقال » من تنطبق عليهم نصوصه لمدة سنة قابلة التجديد لخمس سنوات ! .

وهل تدري ـ نضر الله أيامك وأجرى الغيث على يديك ـ أن المحكمة التي أعطاها هذا القانون « كارت بلانش » لكي تعتقلنا في معتقل القلعة الذي عاد اليه التعذيب أخيراً ، تتشكل من سبعة أعضاء منهم ثلاثة من غير القضاة ، وأنه لا استئناف لأحكامها ولا نقض ولا إبرام . .

ألا يضحكك أن أجهزة الأمن مشغولة هذه الايام بالتقصي عن ممتلكاتنا ، بينما « الكروش » المليئة بالربح الحرام تسير آمنة مطمئنة في شوارع القاهرة !

والسؤال الآن هو : لماذا تصمت يا سيدي النقيب ؟

لماذا لا تستقل إذا كنت مغلوباً على أمرك ؟ أو تتكلم إذا كانت وعودك الإنتخابية صحيحة . . وليست حصولاً على الأصوات بالغش والخديعة ؟! .

لقد أقسمت أيام الانتخابات ـ برأس أبيك ـ أنه لا مساس بالجدول . . وأن أحداً من الصحفيين لن يفصل من النقابة إلا بمحكمة تأديبية طبقاً للقانون الذي كان قائماً وقت انتخابك ، والذي لم تقل أبداً أنك ستوافق على تغييره ، بل ورفضت مشروع قانون المطبوعات ، الذي أعده « صحفي » كبير ، هو « عبد المنعم الصاوي » !

وأقسمت أيام الإنتخابات ـ براس أبيك ـ أنك لست حزبياً ، وأنك استيقظت في الصباح فوجدت اسمك منشوراً في الصحف باعتبارك عضواً في حزب مصر ، شأنك في ذلك شأن كل أعضاء الحزب من الصحفيين ! . .

وبحق رأس أبيك نطالبك أن تتكلم أو أن تفعل شيئاً !

في استطاعتك أن ترفع ـ باسم النقابة « دعوى مستعجلة أمام الجهة القضائية المختصة بعدم شرعية تحويل الصحفيين الى المدعى الإشتراكي لأن القانون الذي يحقق بمقتضاه معنا لا يعطيه هذا الحق . .

وبمقدورك أن تستخدم حقك كنقيب ـ وطبقاً لقانون النقابة ـ في المطالبة بعلنية التحقيقات ، والاطلاع على المستندات المقدمة من « بوليس » الصحافة لتقدير جدية الاتهام ، ولكي يكون الرأي العام الصحفي ـ وغير الصحفي ـ على علم بالتهمة . . فلا يتهم صحفي بالإساءة لسمعة مصر لأنه قال للنفطيين العرب أن بنات مصر لسن مومسات ، بينما لا يتهم بذلك القوادون الذين يصدرون بنات مصر إلى أسواق المتعة في العالم ! .

وليس ثمة خطر على منصبك فيما نظن حين تلفت نظر الصحف القومية إلى مراعاة أخلاق الزمالة ، وميثاق الشرف الصحفي ، فتكف عن سلقنا بألسنتها الحداد ، فإذا عجزت عن ذلك فهلا رحمنا قلمك ـ وأنت نقيبنا وشيخنا ـ لتكون أسوة للآخرين ! . فالهجوم على إنسان لا يملك فرصة للدفاع عن نفسه ـ ليس من أخلاق القرية ولا هو من شيم الرجال ! .

ويبقى بعد ذلك أن أذكرك ـ يا شيخنا وامامنا ـ بما قلته لكم أمام كل الزملاء في اجتماع عام بصالة النقابة من أن اضطهاد الصحفيين من كل الإتجاهات قد أصبح سمة ثابتة طوال ربع القرن الماضي ، وأنه مستمر ، وقد أقسمت عليك يومها ـ براس أبيك ـ أن نتساند جميعاً كصحفيين ـ بصرف النظر عن اختلافنا في الرأي من خطنا القرب أو البعد عن السلطة ـ للدفاع عن أي صحفي يضطهد من أي اتجاه أو أي تيار سياسي ، وإذا كان لي أن أضيف شيئاً ـ بعد ما جرى وما كان ـ فإني أستعير بعض حكمة المرحوم حسن الهضيبي ـ

المرشد العام السابق للأخوان المسلمين ـ حين صدر قانون الغاء الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٣ ، فاستثنى جماعته من الالغاء ، اذ قال لمن فرحوا من الأخوان بالقانون :

ـ لا تفرحوا بقانون إذا أصاب اليوم خصومكم فسوف يطولكم غداً ! .

وأنك لتعلم يا شيخنا وامامنا ، أن الزمن وغد كما هو عدو لدود للورود ، وهذه الدنيا حولك : يعلو فيها الإنسان وينخفض ، ويلامس رجال فيها الشهب ثم يلعقون التراب ، فلا تبقى إلا كلمة طيبة كثمرة طيبة !

ولأقل لك ، بكل الحب والود ومشاعر الزمالة ـ أنني أخشى أن يأتي حين من الدهر ، يقال فيه أن قطبنا وإمامنا ، قد شهد مذبحة لحرية الرأي والضمير ، وأن بعضاً من أخلص وأشرف أبناء هذه المهنة ، قد سيقوا إلى محاكم تفتيش ، وأعدت لهم المحارق بينما قطبنا في الحضرة ، صامت أو مجبر على الصمت بالمصلحة أو بالخوف أو باليأس !

فمتى تتكلم يا امام الصحفيين ؟!

تكلم . . فقد تكلم كل ما في مصر حتى الحجر ؟!

٢٢ ماذا حدث للكاتب ص . ع بعد منتصف ليلة شتاء

كنت أستطيع أن أكتب هذه « القصة » بضمير الغائب ، أو أضع لبطلها اسماً مستعاراً ، وأن أحيطها ببعض توابل التشويق والإثارة ، ولكني وجدت من ناحية أن صاحبها أذن لي باستخدام اسمه الحقيقي ، ومن ناحية أخرى رأيت أن عناصر القصة الواقعية لا تنقصها الإثارة .

وهناك اعتبارات أخرى لأن أسجل هذه القصة بحذافيرها ، أولها أن النظام في مصر يتباهى على النظام السابق بأنه حقق سيادة القانون ودولة المؤسسات وما يتفرع عنها من « حقوق الإنسان » فضلاً عن حرية الفكر والتعبير . والقصة الواقعية التي سأحكيها بلسان بطلها ، هي « وثيقة » ضد هذه المعاني مجتمعة والمعروف أن الرئيس عبد الناصر حين علم ـ وكان في زيارة رسمية ليوغوسلافيا عام ١٩٦٠ ـ بتعذيب « شهدي عطية الشافعي » في سجن أبي زعبل حتى الموت ، فقد قطع رحلته وقدم باسمه الشخصي كمواطن مصري طلباً إلى النائب العام للتحقيق ، أننا بدورنا نضع الوقائع التالية تحت بصر الرأي

(١) لم أكتب ـ على وجه الدقة ـ هذا المقال ، الذي نشر بالعنوان نفسه في مجلة « الوطن العربي » الباريسية في ٣ فبراير ١٩٧٨ ، بقلم الصديق الدكتور غالي شكري ، متضمناً نصاً لرسالة شخصية كنت قد أرسلتها إليه في البريد . وفي الرسالة وتعليقات غالي شكري صورة للعلاقة بين الدولة والمثقفين في بداية عهد « المرحلة السلام والديمقراطية » ، وفيما عدا أسطر قليلة أخجل بها غالي شكري تواضعي ، فالمنشور هنا هو النص الكامل .

العام وأعلى سلطة في مصر (قامت دعايتها أساساً على أنها نقيض للعصر السابق) حتى لا يتذرع أحد في المستقبل بأنه « لم يكن يعرف » .

والاعتبار الثاني ، هو أن القصة بكاملها تقدم الدليل الدامغ لكل من يعوزه الدليل على أن شعب مصر بريء من « التأييدات غير المشروطة » التي ينشرها باسمه البعض ، أو التي تنظمها الأجهزة . . فالقصة « نموذج » فقط للمعارضة الحية « داخل » مصر ، لا خارجها كما يزعم قصيرو النظر أو عديمو الثقة .

والاعتبار الثالث : هو أن التجمعات والمظاهرات والندوات التي تقام باسم التضامن مع الشعب العربي في مصر ، وكذلك القرارات والتوصيات والشعارات التي ترفعها بعض الجهات للهدف ذاته ، وأيضاً الإجراءات والتمنيات والمشروعات التي يفكر فيها البعض أو ينوي أعدادها للفكر والثقافة العربية . . لا زالت كلها ـ طالما بقيت بعيدة عن التحقيق ـ أبعد ما تكون عن دعم المقاومة الفعلية والنضال الواقعي لشعب مصر ، وأقرب ما تكون إلى الإستهلاك المحلي والعربي والعالمي والدعاية الديماغوجية للأنظمة وتبرئة الذمة وراحة الضمير . وأخيراً فإن الموقف « الخطابي » الزاعق ليس موقفاً سلبياً تماماً ، بل هو يسهم مباشرة وأن يكن بحسن نية ، في تحطيم الأصوات الحرة . وقد قيل أن الطريق إلى جهنم مليء بالنوايا الطيبة .

والإعتبار الثالث هو أن الكبار والصغار من المثقفين المصريين الذين شاركوا في سيرك التأييد قد شاركوا في صنع « الجحيم » للآخرين . . موقفهم كان « إدانة » للذين رفضوا اللعبة ، فيسروا للزبانية الفتك بزملائهم ، وعرضوا « وحدة الثقافة الوطنية » في مصر للإهتزاز ، .كما عرضوا سمعة « الثقافة العربية في مصر » للخطر .

بعد ذلك أقول أن « رسالة » هزتني من عمق الأعماق ، وصلتني هذا الأسبوع من زميلي الكاتب « صلاح عيسى » . . وهو أحد أبرز المثقفين المصريين الشباب الذين ظهروا في الحياة الفكرية والأدبية في منتصف الستينات ،

وقد وحدوا بين الفكر والممارسة ولم يتركوا قط « خط الدفاع الأول » أي القاهرة [وهو . . . .] .

وسوف أنشر هنا رسالته كاملة ، مع حق التعليق ـ حين يتطلب الأمر ـ بين فقرة وأخرى ، وحذف ما يتعلق بأية أمور شخصية .

. . . والآن إلى رسالة « صلاح عيسى » ، بل الى قصة الثقافة المصرية في الداخل ، لنسمعه يقول :

(١)

« . . الآن نحن لا نقرأ . في الصباح تتحدث صفية المهندس في برنامج ربات البيوت عن الحب والسلام وتهاجم الحقد والحاقدين ، وتشتم العرب الذين خربوا بيوتنا وعنسوا بناتنا ، وعن الحريات التي نمرح في ظلها . تمثيليات التليفزيون تبشر بفجاجة بمجتمع يتبادل القبلات في الداخل وفي الخارج وسيأتي له السلام بالرخاء العاجل . في الإذاعة ابتكروا شخصية « قاسم السماوي » نقلاً عن رسام الكاريكاتير « مصطفى حسين » ليرمزوا بها إلى الشخص الذي يطنطن بكلام غير مفهوم ويوقع الأخ مع أخيه والأخت مع أخيها والأب في الأم . . علق « إبراهيم الورداني » على رفض مصر في مباحثات الإسماعيلية قبول المشروع الإسرائيلي بقوله : كم أنت طيبة القلب الى حد العبط يا بلدي [١] . شتم العرب شتيمة لم تحدث في تاريخ مصر في عز أيام الملكية وفي ذروة الفرعونية .

« يوم طردوا الجزائريين والعراقيين والسوريين واليمنيين الجنوبيين والليبيين والفلسطينيين بكيت حين رأيت أصحاب البوتيكات يعلقون الزينات ابتهاجاً

---

(١) كان مناحم بيجين قد قدم في أول زيارة له لمصر ، تفاوض فيها مع السادات في مدينة الإسماعيلية ، مشروعاً للسلام يتضمن الفكرة التي عرفت بعد ذلك ، بالإدارة الذاتية للسكان في الضفة الغربية لنهر الأردن . ومع أن المباحثات قد فشلت ، لأن مشروع بيجين لم يكن يتضمن حتى إستعداد إسرائيل لإزالة مستوطنات سيناء ، إلا أن الذي أعلق للرأي العام كسبب نعش المفاوضات ، هو أنها لا تكفل حقوق شعب فلسطين . وهذا هو الذي علق عليه الورداني ، وقد برهن له السادات ـ فيما بعد ـ على أن بلده لم تعد عبيطة ، فوقع في كامب ديفيد على ما رفضه في الإسماعيلية .

بمقدم وفد أبناء العم إلى مؤتمر « ميناهاوس » . أدمى قلبي أنهم طردوا هؤلاء ليستقبلوا أولئك .

« عرضوا على صحفي صديق أن يرافق وزير الخارجية المصري إلى القدس غداً ، قال لهم : أعتذر . سألوه لماذا ؟ قال : مات ابن عمي في حرب٧٣ ولا أملك حكمة ولا شجاعة نسيان الحزن التي ملكها من قتلوا أخاه ومع ذلك ذهب .

قدم « مرسي الشافعي » اقتراحاً لمجلس نقابة الصحفيين لفصل كل الصحفيين الذين يعملون في دول الرفض من النقابة لا من صحفهم فقط . . . » .

(٢)

« . . ليلة عيد الميلاد كنت حتى الثامنة والنصف في « التجمع الوطني » أحضر اجتماعاً للجنة اسمها لجنة الدفاع عن الحريات ، وهي لجنة ديموقراطية عامة تضم أعضاء من التجمع وشخصيات ديموقراطية من خارجه منها العبد لله . خرجت ومعي ورق اللجنة ، ثم ذهبت لأتعشى عند صديق وفي الواحدة والنصف صباحاً تقريباً نزلت وحدي . . . الدنيا كانت برد جداً ، استوقفني بعض الشبان يرتدون ملابس ملكية (أي مدنية) . قال أحدهم : بطاقتك . أخرجتها بهدوء . بطاقتي الصحفية . فقدت تعويذة الطبقة الجديدة - أيام زمان - سحرها . بعد ثوان وجدت حولي خمسة أشخاص . بعضهم يرتدي ملابس أمناء الشرطة في ثوان كان كل منهم يضع يده في جيب من جيوبي : .. وبدأ الزغد والضرب ، الدنيا ظلام وبرد - والمنطقة خلوية وليس فيها صريخ ابن يومه (أي صوت طفل صغير) . قال واحد : فين الدولارات المزيفة ؟ قال الثاني : فين الحشيش ؟ قال الثالث : فين المنشورات ؟. فهمت الفوله (أي اللعبة) بسرعة . كمين محترم لضرب العبدلله . أصبح الخمسة سبعة ثم اثني عشر . قادوني الى مكان مظلم وانهالوا ضرباً علي ، صرخت : يا بوليس يا حكومة . يا شعب ، يا عالم ، كتموا فمي . . قيدوني ، جروني إلى نقطة كوتسيكا ، خطفوا النظارة . دخلت إلى الضابط النوبتجي وأنا أضرب .. كنت حتى تلك اللحظة

أتصور أنهم مجرد أمناء شرطة عاديين وأنهم كعادتهم تعاطوا حبوب الهلوسة . (يرتكب أمناء الشرطة جرائم كثيرة جداً باعتراف الصحف الرسمية) . استغثت بضابط برتبة ملازم ثان كان واقفاً في انتظاري . دخلت اليه وهم يضربونني ، وضعت أمامه بطاقتي الصحفية لعله يدرك خطأ المعاملة ، ولكن عبثاً . أسندوني إلى الحائط . فرقة ضرب مدربة يتزعمها بغل سمين . . . كان الهدف بهدلتي وإهانتي وهز اعتزازي بنفسي .

« أخذ الضابط يفرز الأوراق بإهمال . قلت : وديني النيابة . قال : على أيه ؟ أنت مقبوض عليك لأنك مشبوه سياسي ومن حقي أقبض عليك وافتشك في أي وقت ، يمكن بتوزع حاجة ضد المبادرة .

« كانت معي خطابات بإمضاء وزير الداخلية بنقل موظفين وتشريدهم بسبب لونهم السياسي . المسألة أصبحت رسمية . . . نقلني في الرابعة صباحاً على موتوسيكل (دراجة بخارية) إلى قسم قصر النيل . الدنيا برد والشوارع خالية . ماذا يجري فيك يا بلدنا ؟ في « القسم » لطعوني (تركوني) ساعتين في البلاط ، ثم أعطوني أوراقي . وانصرفت في الساعة السادسة والنصف صباحاً وأنا لا أكاد أستطيع أن أمشي . . . » .

تلك خمس ساعات من حياة كاتب مصري ليلة العام ١٩٧٨ أي بعد سبع سنوات على حكم « سيادة القانون » وقبل ٢٢ عاماً من نهاية القرن العشرين . لم يقبضوا على « صلاح عيسى » وفي جيبه قطعة حشيش (حيث فعلت الطبقة الجديدة ولا شك ليلة رأس السنة) . ولم يضربوه وهو ثمل وفي ذراعه احدى نجوم شارع الهرم (كما فعل السماسرة ليلة الميلاد الجديد) . لم يمسكوا به وهو يوزع المنشورات أو يحرض الناس على التجمهر . بل لأن في رأسه أفكاراً . هذا كل ما في الأمر . فأين أنت يا جبرتي العصر لتسمع وتكتب .. فما جرى لصلاح عيسى في تلك الليلة من ليالي الشتاء لم يكن للمرة الأولى . انها « الحياة اليومية » في مصر الديموقراطية بعد ١٥ أيار ١٩٧١ . واسمع :

(٣)

« . . . عندما قبضوا علي ـ بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بسبعة أشهر ـ أرسلوا لي ضابطاً اسمه « محمد فتحي عمر » وأحدث بي اصابات . وحين ذهبت الى النيابة سجل المحقق « عبد المجيد محمود » ما بي من اصابات وأحالني الى الطبيب وأثبتها . وكان عندي شهود هم ثلاثة من أصدقائي الإيطاليين من أساتذة جامعة روما وطلبت الاستماع الى شهادتهم . رفض النائب العام . قلت له أنك تشجعهم على أن يكرروا ذلك . أرسلت بلاغاً عنيف اللهجة من ليمان أبي زعبل حيث أودعوني . ولكنه لم يحقق فيه . وسافر شهودي طبعاً وحفظ البلاغ . وعندما خرجت في ١٩ / ١٠ / ١٩٧٧ (لم أمض سوى شهرين فقط وأفرج عني القضاء احتياطياً على ذمة قضية ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) لتفاهة الوقائع المنسوبة الي ، وهي أنني أذهب إلى الجامعة وأطالب بالديموقراطية) . ومنذ اليوم التالي بدأت نشاطي في لجنة الدفاع عن الحريات . نصدر نشرة اسمها « الجريات » تتقصى أخبار اهدار الحريات ، وتزور المسجونين . وتشجع أهاليهم . وتقدم لهم معونات عينية ومادية . يبدو أن هذا استفزهم . استفزهم أيضاً أنهم فصلوني ولم « أهمد » أو أهدأ (فصل صلاح عيسى من جريدة الجمهورية بحجة الغياب بدون اذن لمدة ١٥ يوماً كان خلالها ضيفاً على سجون الحكومة) . . فكان لا بد من الضرب خاصة أنه لولا حفظ بلاغي لكانت قضية مستعجلة للضباط .

« لم يعودوا يحافظون على أي شكليات . .النظرية السائدة الآن : هي نظرية الأمن الوقائي . ولو تابعت تصريحات المسؤولين لقرأت فيها تهديدات لنا بأنهم لن يجعلوننا نفلت من أيديهم ولن يجعلوننا نستريح . وفي كل يوم يستصدر الأمن السياسي تصريحات بتفتيش ٣٠ أو ٤٠ منزلاً . تفتيش في المراتب (الفرشة) والكراسي . مجلة أكتوبر في عدد من أعداد ديسمبر (كانون الأول) نشرت خبراً بأن قراراً صدر بنقل جميع الموظفين الذين قبض عليهم في حملة يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ من أعمالهم . هكذا عيني عينك . الطلبة يضربون في الجامعات عن طريق بلطجية (قبضايات) مستأجرين بالبونيات الحديد (كفوف

حديدية) . وحتى بتوع الجماعات الإسلامية يضربون . زملاؤنا الـذين قبض عليهم في حملة سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧ اضطروا لدخول ٣ اضـرابات عن الطعام لكي يسمحوا لهم برؤية أهاليهم وعوملوا في السجن معاملة شرسة . عادت ريمة لعادتها القديمة (مثل شعبي واضح المغزى) فاللهم لا تكبدنا هم البكاء على « شهدي » آخر أو « اسحق » ثان ! . . . » .

هكذا يناضل شعب مصر . هكذا تناضل الثقافة العربية في مصر . فأين الضمير العربي وضمير العالم لا ليكتب ويسجل (فجبرتي العصر سيقوم بالمهمة) بل ليفعل شيئاً في زمن الصمت المخيف . افعلوا شيئاً غير القرارات والتوصيات لأن الحبر على الورق ليس كالدم على الأرض . افعلوا شيئاً للأحياء قبل الموت المجاني لأن تماثيلهم التي ستقيمونها لن تشفع لكم . وحفلات رثائكم لن تنهض ميتاً . . ولكن تكاليفها قد تفعل .

(٤)

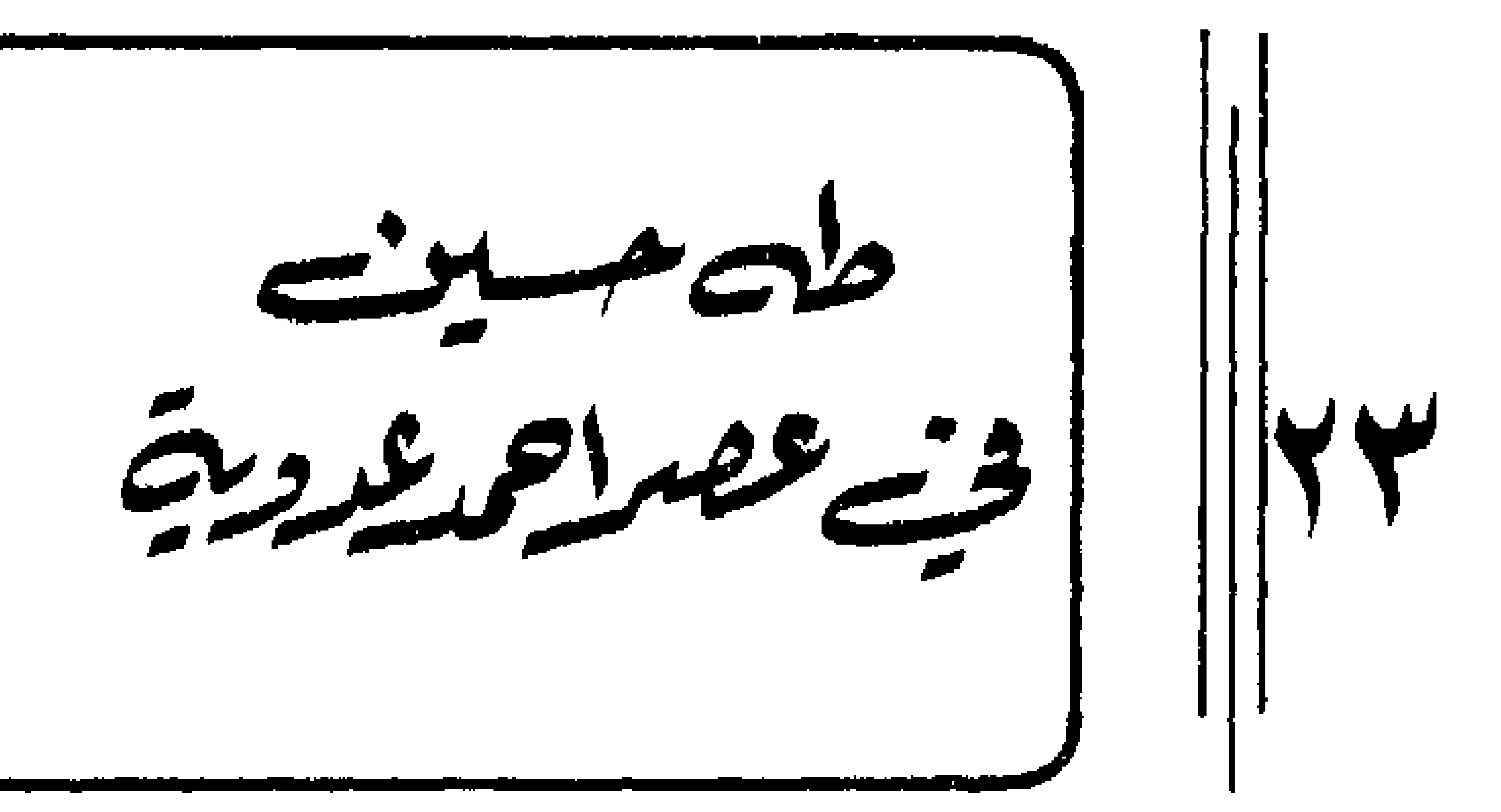
« . . . ومع ذلك فالدنيا بخير ، ولا أحد تهتز له شعرة واحدة ، والناس تدخل وتخرج وتضرب فتضحك ، رقدت يومين لا أستطيع أن أتحرك ، وظللت حتى أمس فقط (أسبوع تقريباً) وكل خلية في جسدي تتألم . قدمت بلاغاً للنائب العام شديد اللهجة . ودخلت اجتماع مجلس نقابة الصحفيين وشكوت لهم ، ووعدوا بالاحتجاج ، قال « نبيل الهلالي » ، محامي : أسلوب أميركا اللاتينية . ذهبت لوكيل نيابة . أبلغت وأدليت بأقوالي . المؤامرة محبوكة ولا صريخ ابن يومه يشهد يا ولدي . . . وزمانهم طبعاً قطعوا المحضر . أطرف شيء أن وكيل النيابة أحالني الى الطبيب . وبعد أن خرجت وجدت أن علي أن أذهب لقسم قصر النيل لكي يحولني الى مفتش الصحة لاثبات الضرب . عمرك سمعت عن مصايب زي دي . على رأي المثل . . شر البلية ما يضحك .

« أمس ذهبت الى اجتماع لجنة الحريات ، نحن نعد الآن لأسبوع سنعقده في فبراير (شباط) باسم أسبوع الدفاع عن حريات الشعب المصري . . . نأمل أن تكون عملاً معقولاً برغم الجو الفظيع . لكننا سنقاوم . أنها بلدنا وليست

بلد أي انسان آخر ، وقد تعذبنا بهزائمها التي لم نشارك فيها ولم نطلب شيئاً حين كانوا يوزعون أسلاب الأنتصار » .

هكذا تنتهي « رسالة » صلاح عيسى .

. . . ولا تنتهي أيضاً . فالتفاؤل الذي يختتم به قصته لا علاقة له بالواقع الذي يعيشه ، والذي اذا لم يتغير وإذا لم نسهم جميعاً في تغييره ، فإن صلاح ينذرنا برمز بالغ الدلالة ، بأنه سيتصرف ويهتف « أمسيت بالله ضيفاً وضيف الله لا يضام » فهل نفهم مرة واحدة وأخيرة ؟ .



كصديقه القديم ـ المنفلوطي ـ اختار « طه حسين » يوم الهول يوم وداع . .

يومها ـ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ ـ كانت العاصفة التي مرقت بين مفصل الجيشين الثاني والثالث ، قد امتدت فحطمت طريق القاهرة / السويس [١] . وفي عصف ريحها نعى الناعي « طه حسين » ، فازدادت ملوحة الدمع تركيزاً . لو كنا نعرف الغيب أيامها لقلنا :

ـ آثر الرجل العجوز أن يكون للحظة الوداع معنى . .

بعد ست سنوات من يوم رحيله ، تذكره الطبالون والزمارون ، فتعجب لحماسهم ذاك المتدفق كالسيل : سينما وتليفزيون وإذاعة وجامعة ، ومسرح وصحفجية ، فمن أين جاءوا بالحياء الذي منعهم أن يختموا « مولد طه حسين » بعرض عسكري للعميان . . [٢] .

---

(١) إشارة إلى عملية الثغرة الشهيرة ، التي قادها الجنرال « آريل شارون » إبّان حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حين نجحت قواته في المروق بين مفصلي الجيشين الثاني والثالث ، والإنتقال من شرق القناة إلى غربها .

(٢) كتب هذا المقال في شتاء عام ١٩٧٩ ، ونشر في « الثقافة الوطنية » ـ يناير ١٩٨٠ ـ وهي كتاب غير دوري أصدرته مع صديقي فريد زهران ، على حسابنا الخاص ، وكان يهتم بالدرجة الأولى ، بما يسمى بالغزو الإمبريالي الصهيوني للثقافة العربية . وكانت دولة السادات ، قد تذكرت « طه حسين » فجأة في ذلك العام ، وأشرفت قرينته « جيهان السادات » ، على الإحتفال الذي إحتشدت له أعداد ضخمة من أساتذة الجامعات ، وغطته كل أجهزة الإعلام ، لأسباب يشرحها المقال .

فـإذا ألحت عليك عـلامـات الاستفهـام ، فـاعلم أنهم مسحـوا أشـرطتـه التليفزيونية ليسجلوا عليها شيئاً من ذلك الهراء الذي يغتصبون به سمعنا وبصرنا وأفهـامنا كـل رمضـانـ ، فـلا يغـرنـك أنهم أجهـدوا أنفسهـم في أمـر الاحتفـال بذكراه .

. . أما تراهم يحتفلون بذكرى « عبد الناصر » يومـاً كل عـام ، فينمقون الكـلام يوم الـذكرى ، ويسلقـون الرجـل باللفظ الحـوشي والفحل السـوقي فيما يسبقه وما يتلوه من أيام السنة .

(أعيـذها نـظرات منك صـائبـة أن تحسب الشحم فيمن لحمه ورم ، ان كنت تملك ثمن هذا أو ذاك) .

رحم الله المؤرخ « ابن أياس » الذي قال « ان أهل مصـر لا يطاقـون من ألسنتهم إذا أطلقوها في حق الناس » . واحد من أهل مصر هؤلاء قال :

ـ ولم لا ؟ . ألم يكن الرجل من دعاة «الميديترينانية» ، ألم يطلب منـا نحن المصريين أن نـدير ظهـورنا للعـرب ، لأننا أبنـاء الحضارة « البحـر ـ متوسـطية » ترتبط وشائجنا بأوربـا ، وعلينا أن نـأخذهـا بالحسن فيهـا والقبيح ، أمـا العرب فهم التخلف والبـداوة ، انه اذن رجـل هذه الأيـام التي يرتفـع فيهـا صعـاليـك الأحيـاء إلى النجوم إذا شتمـوا العرب ، فـما بالـك بطه حسـين وقد نـظر لـزمن الفراق « المصري / العـربي » قبل أربعـين عامـاً . . وكان يـظن أن مصر ـ بعـد تـوقيع معـاهدة ١٩٣٦ ـ قـد أصبحت مستقلة ، فبدأ يكتب تقريراً رسميـاً عن خطة التعليم في زمن الاستقلال القادم ، فإذا بالتقريـر يصبح كتـابة ذاك الشهـير « مستقبل الثقافة في مصر » ، وإذا ببعض الناس ـ لِعلّة في قلب يعقوب ـ ينسون كل شيء قيل في هـذا الكتاب ، فـلا يذكـروا إلا أن معنى « الميدتـرينيانيـة » هو الفراق العربي » مع أن نصف أقطار الوطن العربي ميدترينيانية . .

ذلك الواحد من أهل مصر الذين لا يـطاقون من ألسنتهم إذا أطلقـوها في حق الناس أضاف :

ـ أن « طه حسين » يا صديقي هو شيخ هذه الأيام بـل قطبهـا المتجلي . .

أما تعرف أنه كان من أوائل من درسوا على أبناء العم العبرانيين ، أما سمعت عن أستاذه اليهودي « ليفي برول » ؟ أفاتك أنه قدم أطروحة للسوربون عن الفلسفة الاجتماعية لابن خلدون ، تحت اشراف الفيلسوف اليهودي أميل دوركايم . .

ألا تذكر أن أربعة أخوة من أصحاب الملايين اليهود هم . « آل هراري » قد أنشأوا ـ في الأربعينات ـ داراً للنشر سموها « الكاتب المصري » أصدرت مجلة تحمل الاسم نفسه ، ورأس تحرير الاثنين « طه حسين » ؟! أتجهل أن تلك المجلة قد أصدرت آخر أعدادها قبل أسبوعين من دخول الجيش المصري إلى فلسطين « لطرد العصابات الصهيونية الباغية » في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، حين وضعت أموال أصحابها تحت الحراسة ؟!

تلك أفضال تذكر هذه الأيام فتشكر ، تكفيراً فيما يقال عما يسمى زمن الحقد التعيس (بحر البقر . أبو زعبل . دير ياسين) ، لذلك استحقت « ليلى مراد » و« منير مراد » و« نجوى سالم » تكريماً في عيد سابق للفن ، وقرر التليفزيون علينا في العام الماضي سيرة « داود حسني » وأفلام ابن العم العزيز « توجو مزراحي » فإذا كانوا قد كرموا أهل الهنك والرنك وأهل ذلك ، حباً وغراماً في عيون أولاد العم العبرانيين ، فلا أقل من أن يكرموا « طه حسين » ، تكريماً غليظاً ، جاء أشبه بموالد العارفين بالله ـ حيث يحدث كل شيء إلاّ العرفان بالله ـ يختلط فيها الصوفيون باللصوص ، والدراويش ببائعي المنزول ، وأرواب المواكب الجامعية ببدل الرقص المخالفة لتعليمات الرقابة ، ويتحاور في صخبها « أوجست كونت » مع « محمود شكوكو » ، أما « طه حسين » فهو

(١) كان السادات ، قد نقل الأعياد القومية ، من شهر يوليو حيث تعود قائده ومعلمه جمال عبد الناصر إلى شهر أكتوبر ، حيث إستطاع أن يمحور العار الذي تركه له ، وابتكر أعياداً للفئات ، يجري الإحتفال بها خلال الأيام التالية للإحتفال بعيد ٦ أكتوبر ، كان من بينها « عيد الفن » ، وبعد توقيع إتفاقيات كامب ديفيد ، تعمد أن يمنح شهادات تقدير وجداره لعدد من الفنانين المصريين اليهود ، كان منهم : ليلى مراد ومنير مراد ونجوى سالم (وقد صعدت لتتلقى شهادتها وهي ترتدي ثوب زفاف ، إشارة إلى إنها الحرب بين العرب والإسرائيليين هو يوم زفافها) ، كما غالى التليفزيون في تقديم برامج عن الفنانين المصريين اليهود ، ويبدو ـ غالباً ـ أن هذا الإهتمام كان ثمرة طلب تقدم به مناحم بيجين .

أطـرش في الزفـة ، نسوه منـذ مات كـأن لم يكن ، ثم استدعـوه فجأة ليخـرجوا لســانه « البحـر ـ متوسـطي » يغيظون بـه العرب ، وليكـرموا فـوق جثته « ليفي برول » و« دور كايم » و« آل هراري » . . ويا أولاد العم العبرانيين : مـدد . . مدد . .

المضحك في الأمر كله أن صديقي ذاك الشكاك يقول كلامـاً ينسجم تمامـاً مع منطق القوم وطريقة تناولهم للأمور ، فمنطقهم المتهاوي يشحذ تأييد الصفوة حتى لو كانت العظام وهي رميم ، أما « طه حسين » فان أشرطتـه مسحت ، كما مسحت العلمـانية والعقـلانية والليبـرالية وحـرية البحث ، لتتـرك مكانها لأحمد عدوية وكتكوت الأمير وبقية فلاسفة الزمن السعيد .

أما وقد مسحوا بأفكاره قذارة ما يفعلون ، فقد عاد غريباً كما بدأ ، خانتـه طبقته في النهاية كما خانته في البـداية . تخلت عنـه حياً ، ومثلت بـأفكاره ميتـاً ، وذلك ما فعلته مع من سبقوه .

« طه حسين » حالة معلمية نموذجيـة لتشريـح ذلك الكـائن المتفرد المسمى بالبرجوازية المصرية ، أو على الأقل لإضاءة بعض جوانبهـا المعتمة ، لكنـه ليس حالة وحيدة . فإذا حللت علاقة البرجوازية المصرية بمنظريها وفلاسفتها لوجـدتها عـلاقة نمـطيّـة : فليس صـدفـة أن « الـوالي عبـاس » نفى « الـطهـطاوي » الى الخرطوم ، وأن « الخديوي اسماعيل » نقل « علي مبارك » من ديوان المعارف الى ديوان الأشغال ، وأن « اللواء » ـ لسان حال البرجوازيين اليعاقبـة موديـل أوائل القرن ـ كانت أعلى الأصوات هجوماً على كتاب « قاسم أمين » عن تحرير المرأة ، وتلقى « منصور فهمي » لطمة الاتهام بالتشكيك في العقائد ، ففر خائفاً مذعوراً لينفي نفسـه في قريتـه ، ساكتـاً عن الكلام المبـاح سنوات ، عـاد بعدهـا ليقول ويكتب أي كلام . . ووقف « سعد زغلول » خطيباً في مظاهرات الأزهر المطالبة برأس طه حسين فقال كلمته الشهير :

ـ وماذا علينا أن يفهم البقر !

فتخلى بذلـك عن معركـة العقلانيـة ، كما تخـلى « النحاس » عن معـركة

الديموقراطية ، فترك « عباس العقاد » يخوضها وحيداً ضد وزارة « توفيق نسيم » ، وعندما لدَّ كاتب البرجوازية الجبار في الخصومة ، طرده « النحاس » من الوفد وحاربه حتى كاد يتكفف القوت . .

● لماذا عاملت البرجوازية المصرية مفكريها ومنظريها المبشرين بقدومها ، تلك المعاملة البشعة التي تجمع بين النذالة والجبن والغباء ؟

الجواب السهل على سؤال مثل هذا ، يتمثل في حكايات كثيرة ، قد يكون معظمها صحيح ، لكنها في النهاية تفصيلات . فما أسهل أن نعتمد ما ذكره « د . محمد حسين هيكل » فنرى في هجوم « مصطفى كامل » و« اللواء » على « قاسم أمين » توقياً لغضب الرأي العام المصري ، الذي كان في جملته محافظاً تجاه كل ما يتعلق بقضية المرأة ، وأمام « مصطفى كامل » قضية أهم هي « الجلاء » ، وليس من الحصافة في شيء أن يدخل معركة فرعية خاسرة كمعركة المرأة ، فلا يكسب إلا فقد الجانب الأكبر من أنصاره الذين يؤيدون معركته الرئيسية ، وربما لم يقف الأمر عند فقدهم بل تجاوزه لانتقالهم الى صفوف أعدائه ، وتلك خسارة محققة على كل الجبهات . . ذلك أيضاً يمكن أن نفسر به موقف « سعد زغلول » من « طه حسين » ففي موقف مشابه ، رفض أن يؤيد علناً الغاء الخلافة الإسلامية ، وقال زعيم « البرجوازية القومية العلمانية » للدكتور هيكل :

ـ هذا موضوع حساس عند العامة ، وأخشى أن يستغل خصومنا ما سأقوله ضدنا . .

تلك كلها تفاصيل قد تفسر هذه الواقعة أو تلك ، لكنها بالأساس ستضيء جثة البرجوازية المصرية على منضدة التشريح ، فإذا بالضعف صفة خلقية (بكسر الخاء) ملازمة لها ، فهي تفتقد لأية قدرات صدامية تجاه أعدائها على كل الجبهات : في الاقتصاد والسياسة والفكر ، وهي قد عجزت عن أن تنتزع سوقها القومية بالكامل من أيدي الاحتكارات الأوربية ، كما عجزت عن الاستمرار في القتال من أجل مقرطة الحكم وعلمنة الدولة وعقلنة الفكر .

ذلـك ضعف أبعد مـدى ـ فيما نـظن ـ من مجرد العجـز المتولـد عن اكـراه الضرورات السياسية ، لأنه عنـدنا جـوهر مـلازم وصفة خلقيـة ، فذلـك الفرح الوحشي الذي أحس بـه « مصطفى كـامل » عنـدما حكمت المحكمـة الشرعيـة العليـا ببطلان زواج الشيـخ « علي يـوسف » من السيدة « **صفيـة السـادات** » لا معنى له إلا أن زعيم البرجوازيين اليعاقبة ، كان يقف بحماس في صف الأرومـة النقية ، ويقاتل من أجل الحفاظ عليها . . منكساً أعلام العصـامية التي تـرفرف على أول كتائب البرجوازية حين تحتشـد للصدام مـع القيم الاقطاعيـة ، كما أنـه كان يقف في صف القائلين بعدم أحقية المرأة في اختيار شريك حياتها . . مضيئـاً بذلك موقفه من كتاب « قاسم أمين » تحرير المرأة .

ففي واقعة زواج « الشيخ عـلي يوسف » ، لم يكن هنـاك اكـراه سيـاسي يتطلب من مصطفى كامل ـ وهـو أول زعيم مصري تلقى تـربية مـدنية خـالصة دون أن تختلف بثقافة أزهرية ـ أن يقنع آراءه ، أو يمالىء العـامة فيما يعتقدون . ثم أنه أخذ هذا الموقف وهو حر تماماً من أي ضغوط ، فهو ـ عـلى حد مـا يروي خليفته « محمد فريد » في مذكراته ـ قد عنف الخديو « عباس حلمي الثاني » ، في اجتماع (مغلق بالطبع) عقد باستانبول لأن ـ الخديو ـ كان يساند موقف الشيـخ « علي يوسف » وهو قد كتب برأيه في المـوضوع رسـالة مغلقـة لصديقتـه الكاتبـة الفرنسية الشهيرة مدام « جولييت آدم » معلناً فرحته الطاغية لأن القضاء الشرعي قد خذل الشيـخ علي يـوسف ، وسجل عـلى ابن « بلصفورة » الـذي هرب من قريته ، ليصبح بجهده وذكائه ومـواهبه ، صحـافياً شهيـراً يتردد اسمـه في أنحاء المعمـورة ، أو على الأقـل في كل أنحـاء العالم الإسـلامي ، أنه ليس كفؤا لكي يتزوج ابنة الأشراف المنسبة المحسبة التي تجري في عروقها دماء زرقاء : « صفيـة السادات » .

وتأمل ذلك الهزل البرجوازي الـذي يتبدى في دفـاع الخديـو عباس حلمي الثاني ـ الدكتاتور التركي حفيد « جنة مكان » [1] محمد علي بـاشا أفـانديم ـ عن

---

(١) عبارة تركية ترجمتها : ساكن الجنان .

حق الانسان في الصعود بجهده لا بأصله ، وحق المرأة في اختيار شريك حياتها ، ووقوف زعيم البرجوازية المصرية على الضفة الأخرى .

مشكلة « الطهطاوي » كمشكلة « طه حسين » كمشكلة كل منوري البرجوازية : أنهم كانوا يطيرون بأجنحة طبقة ضعيفة غير قابلة للتحليق ، تكونت نطفتها وعلقتها في رحم المجتمع المصري عبر عملية اغتصاب ونهب امبريالية ، وليس صدفة أن مصر عرفت فروعاً للبنوك الأجنبية ، بينما صناعاتها القومية ما تزال لحماً طرياً يحبو ، لم يكوّن فائضه بعد ، ولم تظهر حاجته لتسهيلات ائتمانية ، وتمد جناحها القوي على الاستثمار العقاري والزراعي المحدود . . معلنة أنها هنا ، ويظل جناحها القوي ، البرجوازية المصرية الطفلة التي ولدت عبر عمليات النهب الامبريالي . . تنطق في كل أدوار حياتها بأنها مسخ ولده الاغتصاب المتكرر : انجليز وفرنسيين وإيطاليين وألمان وروس بيض ، وخمسة عشر دولة كانت أصحاب امتيازات حتى معاهدة مونتريه ١٩٣٧ ، التي طبقت فعلاً في نهاية العام ١٩٤٩ .

وحين سافر « طه حسين » إلى أوربا ، كان الأوربيون يزحمون مصر ، وكانت الخطة الكرومية الذكية قد بدأت تؤتي أكلها ، فالنهب الامبريالي كان مخططاً ، وضع « اللورد دوفرين » ـ السفير الإنجليزي بالأستانة وأول مبعوث لدراسة الأوضاع المصرية بعد الاحتلال الإنجليزي ـ أسسه ، وجاء « كرومر » ليعمقه تعميقاً عبقرياً . . بحكم خبرته السابقة بالأوضاع المصرية ، وهو عضو في صندوق الدين (١٨٧٩ ـ ١٨٨١)، والأهم من هذا بحكم خبرته في العمل بالهند، درة مستعمرات التاج البريطاني ، والمدرسة التي تعلم فيها معظم المستعمرين كيف يستحقون لقبهم .

وهكذا استطاع « كرومر » أن يحلل الصراع الطبقي في مصر تحليلاً مادياً صحيحاً (دون أن يخشى من اتهامه باستيراد المادية من بلاد السوفييت التي كانت قيصرية آنذاك) وخرج من تحليله ذاك ، بأن استقرار انجلترا في مصر يتطلب تخطيطاً لبناء طبقة جديدة فيها ، فالشريحة العليا من ملاك الأرض ـ الذين شاركوا بخطوات في الثورة العرابية ـ ذات ولاء عثمانلي ، ثم أنها جامدة في

أسـاليب استغلالها ، عارضت ـ بمفـاهيم مختلفة ـ كثيراً من خـطوات التحضـر والاعمـار التي كانت ضـرورية للنهب الاستعمـاري ، فعارضت الغـاء السخـرة والكرباج وكل مظاهر تحرير قوة العمل .

الشريحة القومية من هؤلاء الملاك كانت ذات مطامع غير خافية للمشاركة في السلطة السيـاسية ، ولم يكن « كـرومر » يثق بهـا ، ثم أن الطرفـان يستغلان فقراء الفلاحين بشكل يبدو كالقنانة ، ولكي تستقـر انجلترا في مصـر ، وتتوطـد أقدامها فيهـا فإن الضـرورة تفرض تخليق طبقـة جديـدة تعيد التـوازن للمجتمع المصري .

اختار « كراومر » ـ بعقلية الإمبريالي القـارح ـ أن ينشر حمـايته عـلى صغار ملاك الأرض ، ممن لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة ، وعبر ربـع قرن قضـاها في مصـر (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧) استطاع أن ينمـو بتلك الشريحـة ، لتكـون القـاعـدة الاستهـلاكية لما تصدره انجلتـرا من منتجات الى السـوق المصريـة ، وتلك هي الشـريحة التي ستنمـو بعد عقـدين آخرين من الـزمـان ، وتـأخـذ اسم « أعيـان الريف » لتكون في القلب ، ابان الحلقة الثـالثة من حـركة البـرجوازيـة المصريـة (ثورة ١٩١٩) .

لعبة « كرومر » الامبريالية القارحة تلك : جمعت كـل خيوط البـرجوازيـة المصرية بين أصابع الأمبريالية الانجليزية وشركائها الأوروبيين فالقطن : الزراعة الرأسمالية الرئيسية في مصر ، في قبضـة مصانـع لانكشير ومـانشستر ، والبنـوك العقارية « الانجلو ايجيبشيان » هي التي تمول المنتجين ، والأعيان الصـاعدون في الريف ، صناعة انجليزية ، تدين بالحمايـة للورد « كرومـر » واللورد « كتشنر » أوف خرطوم .

مشكلة الامبـرياليـين القارحـين كانت ـ ومـا زالت ـ تكمن في أن أحداً لا يسير التاريخ على مزاجه ، والأعراض الجانبيـة لأي دواء وارده ، نعم أن خطتـه تلك قد أتت أكلها ، لكن حـركة الجـدل الاجتماعي في مصـر كانت تسـير وفق قوانينها الخاصة ، لا وفق قانونه . ثم أن الأزمة العـالمية كـانت قد بـدأت تأخـذ بخناق الرأسمالية العالمية .

وحين انفجرت الحرب العالمية الأولى بحثاً عن قاعدة جديدة لإعادة توزيع الأسواق ، كان **طه حسين** (ابن فابريكة الدائرة السنية ثم قباني شركة السكر في كوم أمبو)، يستعد للرحيل الى فرنسا لينهل من علم برجوازية سنوات البكارة : فرنسا السوربون . ويواصل اكتشاف العالم الذي بهره حين سمع في الجامعة المصرية القديمة « **جويدي** » و« **ليتمان** » و« **نلينو** » و« **سانتلانا** » و« **ملبوني** » و« **ماسينون** » ، ففتحوا أمام ذكائه الفطري (الذي شحذته محاولاته المستمرة للتصدي لعجزه الخلقي) أبواباً للعلم والمعرفة ، بعد أن ضاق ذرعاً بثرثرة الأزهريين ، واهدار كتبهم للوقت والجهد في عمليات عقيمة .

لم يسمع « **طه حسين** » جيداً طلقات المدافع وطيران المناطيد الأوربية التي كانت تملأ سماء المعمورة ، والأساطيل التي كانت تمخر عباب البحار ، ولو قد فعل لأدرك أن نيران المدافع تحرق الصفحات التي بهرته وهو يقاد في أبهاء « **مونبليه** » أو « **السوربون** » ، ليسمع « **كازانوفا** » و« **دوركايم** » أو ليقرأ عليه « **فولتير** » و« **ديدور** » و« **روسو** » ونصف دستة أخرى من المنوّرين الفرنسيين .

لو قد سمع جيداً لتساءل : أين الحرية والأخاء والمساواة من تلك المجزرة البشرية التي يساق فيها ملايين البشر لينزعوا سوقاً أو يحافظوا عليه ؟ . ولمصلحة من يحدث هذا ؟ .

لو قد سمع جيداً لأدرك أن السوربون ليست سوى كنيسة في حي بغاء ، وعقل في مستشفى للمجانين ، ولا علاقة لها بالامبريالية الفرنسية المستبسلة بلحم الكادحين الفرنسيين في الدفاع عن أسواقها . وليمت الشعب الفرنسي كله ، ولا نفقد نحن الامبرياليون الفرنسيون تونسنا وجزائرنا وأفريقيتنا الناطقة بالفرنسية ، وجزرنا الكاريبية . أما « **فولتير** » و« **ديدرو** » و« **روسو** » و« **الأنسكلوبيديين** » فذلك زمان مضى وانقضى ، كما أن البكارة مرحلة في حياة المرأة . . وكم ذا في القبور من موتى كان الانسان يظن أنه لن يستطيع أن يعيش دونهم ، فألف رحمة على أيام « **روبسبير** » و« **مارا** » واقتحام الباستيل وحصار قصر فرساي (سيجتمعون فيه بعد الحرب ليوزعوا الأسواق فما أشبه البداية

بالنهاية) . فإذا شكى الكادحون الفرنسيون ، أو سكان المستعمرات نقصاً في الخبز ، تكلمنا بلسان أنثى الاقطاع «ماري انطوانيت» فقلنا :

ـ فليأكلوا جاتوه !

ملخص الأمر كله جاء على لسان « الجنرال » « اللنبي » الذي دخل القدس على رأس قوات الحلفاء ـ وبمعونة من قوات الثورة العربية !! ـ ليتوجه رأساً إلى قبر « صلاح الدين الأيوبي » فيقول :

ـ ها قد عدنا يا صلاح الدين ! .

قائد القوات الامبريالية المنتصر في الحرب ، جاء مرتدياً مسوح بابا الفاتيكان « ايربان الثاني » الذي أعلن في خطبة « فليرمونت » الشهيرة بدء الحروب الصليبية ، ومنح التجار الأوروبيين راية المسيح ، ليفسحوا دم الدنيا من أجل السيطرة على طرق التجارة ، البابا « اللنبي الثاني » يعلن قوانين العصر الامبريالي ، في خطبته أمام قبر صلاح الدين : ستعود الثيوقراطية وتنتشر الخرافة ، وستداس العلمانية والعقلانية والديمقراطية والقومية ، تلك شعارات زمن البكارة ، فإذا انتظرت عقدين ، فسوف تسمع عن صفات الجنس الآري ، وستدفع البرجوازية الأوربية بمغامري حانة الجعة الى قمة السلطة ، ويا ملايين الرؤوس التي سيطاح بها في المذبحة أعذرونا : أزمة جديدة في توزيع الأسواق .

لعبة الصراع على الأسواق هذه (١٩١٤ ـ ١٩١٨) كانت قد أدخلت تطوير حاسماً على خطة الاستعماري القارح « كرومر » فقد اضطر الامبرياليون الى تحويل الجانب الأكبر من مصانعهم الى الانتاج الحربي ، وحالت الأساطيل الحربية المتقاتلة دون توزيع السلع المصنعة، أو حتى توفير احتياجات الجيوش المتصارعة ، فتحولت مصر ـ ومستعمرات عديدة ـ الى قاعدة انتاج تمد جيوش الحلفاء المتحاربة بما عجزت مصانع بلدها عن امدادها به ، وهكذا أصبح للبرجوازية المصرية قلب صناعي مصاب بضيق في الصمامات ، أما مصدري الأقطان ومنتجيها ـ الذين ولدوا أيضاً عبر عمليات تطويع السوق المصرية لقانون المستعمرة ـ فقد أطبق أسيادهم في لانكشير ومانشستر على أنفاسهم ، فاحتكرت

انجلترا شراء القطن المصري ، بالأسعار التي تحددها ، فكان إضراراً تستحق معه « البرجوازية / الأشبين » بعض التمرد على ما تفعل . .

وحين عاد « طه حسين » من فرنسا كان التمرد قد بدأ ، شوارع مصر كانت قد تفجرت بهتافات : الاستقلال التام أو الموت الزؤام . الأمة مصدر السلطات . عاش الهلال مع الصليب . (وطنية . ديمقراطية . علمانية) عمال السكك الحديدية وصنايعية الترسانة وفلاحو الشوبك والعزيزية . فتوات الحسينية وطولون والحارات البرانية . ومجاورو الأزهر الذين يعيشون على خبز الجراية هم وقود المعركة الحقيقي . . والهدف ـ الذي لم يكتشفه أحد آنذاك ـ هو قليل من الابتزاز تمارسه البرجوازية المريضة بضيق في صمام القلب ، ضد آبائها الروحيين .

وكما أن « طه حسين » لم يسمع جيداً الطلقات التي كانت البرجوازية الأوربية قد أحرقت بها « روسو » و« فولتير »و« مونتسكيو » والآخرين ، فإنه ككل المصريين لم يتنبه جيداً لأن العلة التي سببت ذلك هي نفسها التي جعلت البرجوازية المصرية تتكون ذلك التكوزين الخاص الذي جعلها ظلاً مشوهاً لبرجوازية كانت قد داست كل ما نادت به قبل قرن من الزمان . .

ولأنه كان بالغ الحساسية بذاته ، فقد وقع في المطب الذي توقاه بذكاء واقتدار « **رفاعة الطهطاوي** » ، الذي عاد من باريس ليتحدث عن الفرنسيين الذين بنوا حياة جميلة بالعقل ، فيعرض لكل أفكارهم ثم يشتمهم بعد عرضه المستفيض لكل فكره ، في سطرين أو ثلاثة . .

أما « طه حسين » فكان قد اكتسب عدوانيته من تلك الجلافة التي جعلت المجتمع لا يكف عن تذكيره بعاهته ، فشق طريقه غير مبال ، وبدلاً من أن يكتب طبعة أخرى من تلخيص الأبريز ، أطلق كل مدفعيته الثقيلة في « الشعر الجاهلية » ووصل به التحدي إلى القول في مقدمة الكتاب بأنه قد أذاعه قبل ذلك بين طلابه في الجامعة ، لكنه يطبعه لأنه يريد أن يذيعه على من هم خارج الجامعة .

وكما أن « السوربون » كانت عقلاً في مجتمع تسيطر عليه طبقة لم يعد أمامها لتحافظ على مصالحها الا أن تبعث من جديد كل ما هو لا عقلاني ولا ديمقراطي ، فقد كانت الجامعة المصرية ، « جيتو » لهؤلاء المنورين البرجوازيين الذين شاء سوء حظ البرجوازية أن يعودوا بأفكار فرنسا الثورة الفرنسية ، بدلاً من أن يحققوا هدف طبقتهم في تكوين كادر فني يشارك الاستعماريين ادارة جهاز الدولة فيصبح مختلطاً بدلاً من اقتصاره على الأوربيين .

وحين تقدم « طه حسين » محطماً أسوار « **الجيتو الليبرالي** » رافعاً راية العقلانية والديمقراطية وحرية البحث العلمي ، شعارات النظرة الهندسية للعالم ، ومحصلة صراع البرجوازية الأوربية الضاري ضد الاقطاع المتحالف مع الكهنوت من أجل تحرير طاقة الفرد ليستثمر ويتاجر ويربح ويصنع ، لم يسمع في حمى انشغاله بطلقات مدفعه كثيراً مما له دلالة :

● لم يسمع توسلات « **طلعت حرب** » للمستثمرين المصريين في الزراعة وتجارة الصادرات ، لكي يمولوا مشروع انشاء **بنك مصري قومي** ، فسخروا من فكرته وأمامهم « الكريدي ليونيه » و« الباركليز » و« الناشونال » ، وحين زادت توسلاته منحوه ثمن الأسهم كما لو كانت صدقة .

● لم يقرأ أحد عليه، أن الاحصاءات تصرخ بأن رؤوس أموال الأجانب (سواء في مصر أو بالخارج) المستثمرة في الاقتصاد المصري ، لم تكن تقل في عام ١٩١٩ عن ١٠٢,٢٢٩٥,٠٠٠ جنيه ، تمثل ٩١ ٪ من رؤوس الأموال المستثمرة . .

● لم يسمع « **سعد زغلول** » يقول للسير « **رجنالد ونجت** » :

- متى ساعدتنا انجلترا على الاستقلال التام (!!) فاننا نعطيها ضمانة في طريقها الى الهند وهي قناة السويس .

. . ثم وهو يقول لنواب « الأمة » .

- ان الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة ، فهل عندكم تجريدة؟ . .

طلقات طه حسين ، كطلقة « منصور فهمي » اليتيمة التي لم تصب أحداً سواه ، كانت مدفعيته عقلانية ثقيلة ، لكن برجوازية السمسرة بين أسواق الامبريالية ، بكل شرائحها ، كانت أعجز من أن تجرد على المستعمرين حملة تنتزع بها سوقها من أيديهم ، لذلك تنصلت منه ، واتهمته بالجنون ، وجبنت عن أن تقول رأياً في مسألة الخلافة . وفيما تلا ذلك من أزمان ، سيكون زعماؤ ها أفجر ديماجوجيي التاريخ ، سيحملون المسابح ، ويتطوحون كالدراويش ، وليس فيهم من يخلو تاريخه المستور ـ والمسطور ـ من آفة في خلقه أو في دينه .

وهكذا كان الفصل الأول من قصة « طه حسين » مع طبقته ، وهكذا سيكون الفصل الثاني والثالث والرابع ، يطلق مدفعيته مرة ، فيكره على أن يحارب بحصى طبقته مرات . ثم يثور عليه عقله المشتعل فيعيد اطلاق مدافعه .

تلك معركة بين آباء وأبناء ليس لنا مكان في صفوفها ، فإذا كان برجوازيو البوتيكات لم يفهموا من « طه حسين » إلا أنه لسان ميديرينياني ، فلا شيء يدهشنا من طبقة بدأت بمنظرين « كطه حسين » و« منصور فهمي » و « أحمد أمين » و« د . هيكل » و« سلامة موسى » وفنانين « كعبد الوهاب » و« أم كلثوم » و« الريحاني » و« كمال سليم » وانتهت بفايز حلاوة وأحمد عدوية . .

ويسألون : لماذا اختار الرجل يوم الهول يوم وداع ؟ . فنقول ـ وعلى الله القصد ـ .

ـ آثر الرجل العجوز أن يكون ليوم الفراق معنى ! .

٢٤ الاقطاب الثلاثة

في الأسبوع نفسه (١) الذي منحت فيه جامعة « تل أبيب » درجة الدكتوراه الفخرية للسندباد المصري « د. حسين فوزي » ، تقديراً لشتائمه التي انهار بها على العرب ، ظهر « الياهو بن اليسار » السفير الاسرائيلي لدى الحكومة المصرية - في كازينو قصر النيل بالقاهرة ، وقدم بنفسه للكاتب الكبير « **نجيب محفوظ** » ، مجموعة من كتبه التي ترجمت الى العبرية ونشرت في اسرائيل تقديراً - فيما يبدو - لاستماتة الروائي العربي الشهير في الدفاع عن « سلام كامب ديفيد » .

وليست هذه أول - ولا آخر - الوقائع التي تثبت أن فيضاناً من الحب والغزل قد أصبح يجمع بين بعض الكتاب العرب المصريين ؛ وسياسيين وكتاب مؤسسات اسرائيلية ، وأن هؤلاء الكتاب قد تطرفوا في الحب ، ودخلوا معركة الدفاع عن الصهيونية ببسالة لم تعهد فيهم من قبل ، وعلى حساب كل ما هو عربي ، مهما علت - وغلت - قيمته .

وقد وصل التطرف في الحب إلى درجة أن كاتباً عجوزاً - في سن لا يطيش فيها الناس - مثل « **توفيق الحكيم** » أبرق للرئيس « السادات » ، يطلب منه أن يسير في طريق التعاون بين الفئتين المتحضرتين في المنطقة - مصر واسرائيل - ويلوي عنقه عن بداوة العرب وتخلفهم .

---

(١) نشر هذا المقال في جريدة « الخليج » - التي تصدر في الشارقة - في

وذرع السندباد « حسين فوزي » ، الأرض المحتلة ، يلقي المحاضرات ، ويدلي بالتصريحات ، يشتم العرب ، ويتحدث عن السلام والحضارة ، كأن الأرض التي يذرعها لم تسلب من أصحابها العرب ، وكأنه من شروط الحضارة أن يعيش الفلسطينيون بلا هوية . وكان من شروط السلام أن يصبحوا لاجئين بلا وطن .

ومنذ عام أذهلني « نجيب محفوظ » حين طالبني - في مناقشة معه نشرت في حينها - أن أبرهن له أن لاسرائيل أطماعاً توسعية . وبعد قليل من الوقت ، كان الكاتب الروائي الشهير يتحدث في السياسة كما يتحدث سائقي التاكسي وسماسرة الشقق المفروشة في قاهرة كامب ديفيد ، مؤكداً أن كل شيء على ما يرام وأن الاسرائيليين راغبون حقاً في السلام ، وفي منح الفلسطينيين حقوقهم وأنه لا يرى أي مبرر على الاطلاق لاستمرار الصراع في المنطقة .

ذلك قليل من كثير مما قاله الأقطاب الثلاثة - توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ - في مسألة الحرب والسلام ، والعرب والصهاينة ، والروس والأمريكان ، طوال السنوات الثلاث التي انقضت منذ زيارة الرئيس « السادات » للقدس ، فقد أصيب الرجال الثلاثة باسهال من الأحاديث الصحفية والمقابلات التليفزيونية ، وبرقيات الشكر وبيانات التأييد ومقالات المدح ، ومحاضرات الحضارة ، وشعارات السلام والديموقراطية والرخاء ، حتى بدا وكأن الدفاع عن « سلام كامب ديفيد » هو رسالة حياتهم وبشارة دخولهم ملكوت السماء ، مع أن الرجال الثلاثة ، عاشوا - نصف قرن أو يزيد - يكتبون وينشرون ، فما عرفنا أن واحداً منهم استمات قبل ذلك في الدفاع عن أي قضية سياسية كانت أم غير سياسية بتلك الدرجة من الحماس التي لا تتناسب مع شيخوختهم الوقورة .

ولأن القضية التي أسهب الأقطاب الثلاثة في الحديث بشأنها ، قضية محورية ، فقد كان طبيعياً أن يتعرضوا لحملة هجوم ضارية ، ردت لهم الصاع صاعين كماً وكيفاً ، ويبدو أن ذلك قد دفعهم لمزيد من التورط ، حتى وصل الهجوم عليهم في بعض الأقطار العربية الى حد تطبيق قرار المقاطعة على كتبهم

وأعمالهم الأدبية والفنية فجمعت من الأسواق والمكتبات واعتبرت من الممنوعات التي يصادرها رجال الجمارك في بعض المطارات والموانىء العربية ! .

ذلك كله ـ بالمنطق العربي ـ عادي وطبيعي ! .

وهو أيضاً يدعو لبعض التأمل !

أن يكون « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ و« وحسين فوزي » في جانب الصلح مع اسرائيل ، فهذا أمر عادي تماماً ، وبرغم تجاوزات كثيرة فيما يقولون وينشرون ، فإن ذلك الموقف هو ما ينسجم مع تاريخهم ورؤيتهم ومواقفهم طوال حياتهم .

فنحن بوضوح وبكل صراحة لم نعرف أن « توفيق الحكيم » كان يوماً من أصحاب المواقف السياسية المحددة في أي موضوع فهو رجل لكل العصور ، وهو نجم مصر الفاروقية والناصرية والساداتية لم يصطدم يوماً بسياسة أو يعارض سلطة ، ولم يتحمس لقضية حماساً يهدد أمنه ومصالحه ، على كثرة القضايا التي كانت تنشد هذا الحماس ، وكثرة الأدباء الذين عارضوا وشاغبوا ، وسجنوا ، بدءاً من « مصطفى لطفي المنفلوطي » وليس انتهاء « بمحمود أمين العالم » .

المواقف الوحيدة التي حفظها التاريخ لتوفيق الحكيم ، كلها مواقف من قضايا طريفة ، فهو عدو المرأة ، وساكن البرج العاجي ، وصديق الحمار ، وحامل العصا ، أما قضايا مثل الاستعمار والأحلاف الأجنبية والصهيونية والديمقراطية ، فهي معارك لا تليق بفيلسوف صنعت منه صحافة « أخبار اليوم » نجماً بالطريقة الأمريكية في صناعة النجوم ، فشغلت الناس بشحه وعصاه وغطاء رأسه وانشغل هو بمحاسبة الناشرين على الجنيه قبل المليم ، أما قضايا الوطن ، فلها مختصون هم أصدقاؤه الحكام ، فإذا كان لا بد من اتخاذ المواقف ففي تلامذة المدارس وشباب المحامين الكفاية .

وقد عاش « توفيق الحكيم » في مصر الملكية صامتاً ، على كثرة الفرص التي كانت تتاح له ليكتب وينشر ، وعلى توفر المناخ الذي يسمح لأكثر الناس

خوفاً أن يبدي بعض ما يريد ، لكن « الحكيم » عزف عن كل هذا ، واكتفى بالهجوم على النظام الحزبي مبشراً بالمستبد العادل ، وحين قامت ثورة ٢٣ - يوليو ، خرج الرجل عن صمته ، ليؤكد أنه لم يكن راضياً عن الأحوال ، وأنه هاجمها بالرمز في هذا الكتاب أو تلك المسرحية ، واندفع الرجل يكتب عن الثورة ، بعد أن دافع عنه « عبد الناصر » في اجتماع مجلس الوزراء ورد الهجوم الذي شنه عليه « اسماعيل القباني » وزير المعارف ، لتقصيره في عمله كمدير لدار الكتب ، مؤكداً أنه - أي عبد الناصر - قد تأثر برواية « عودة الروح » وأن « توفيق الحكيم » أكثر أهمية وقيمة من مجرد مدير لدار الكتب ، وفي تلك السنوات ، أيد « توفيق الحكيم » الثورة بمسرحيته « الأيدي الناعمة » التي سخرت من عجز الطبقات المرفهة القديمة عن التواءم مع مجتمع الثورة الذي يمنح المكانة مقابل العمل .

وفي الستينيات اتجه « توفيق الحكيم » لنقد الظاهرة الناصرية ، فكتب « السلطان الحائر » و« بنك القلق » معبراً عن انزعاجه من التغير الاجتماعي والسياسي المتلاحق الذي شهدته مصر ، وداعياً الى استقرار يوقف هذا التغيير ، أو يقلل من سرعته ، وقد نشرت المسرحيتان وغيرهما في « الأهرام » صحيفة عبد الناصر - ومثلتا على مسرح الدولة وقرأهما « عبد الناصر » - والعهده على محمد حسنين هيكل - ولم يعترض على النشر أو التمثيل .

وبعد عامين من وفاة عبد الناصر ، ذهل الناس ، حين خرج عليهم توفيق الحكيم بكراسته « عودة الوعي » ليعلن لهم أن برنامجه السياسي قبل ثورة يوليو كان الغاء الطرابيش والألقاب ، وأنه اندفع في تأييد الثورة لأنها حققت له ولجيله هذا الحلم العظيم ، ومن فرط سروره ذهل فظل غائباً عن الوعي عشرين سنة ، أسلم فيها عقله لعبد الناصر ، وأيده ، ثم اكتشف فجأة - بعد أن مات الرجل - أنه كان غائب الوعي مسلوب الإرادة يصفق لما لا يستحق إلا الازدراء ويمدح ما لا يستحق إلا الهجاء .

و« توفيق الحكيم » مفكراً ، ينطلق من نظرة قانونية للعالم تقدس النصوص وتتعامل مع القانون كظاهرة معزولة عن واقعها الاجتماعي ، وترى في

الصراع الدولي حلبة للنقاش الهادىء المهذب الذي يجري بين دبلوماسيين من ذوي الياقات المنشاة .

وعلى كثرة الاهتمامات التي جذبت طبيب العيون وإخصائي الأحياء المائية والمؤرخ وناقد الموسيقى الدكتور « حسين فوزي » ، فان السندباد المصري الذي أخذ من كل بستان ، زهرة ، أعطى السياسة كشحة ، ولم نعرف ، قبل حماسة ذاك المتدفق كالسيل ـ أنه أدلى فيها بدلو ، أو قال فيها رأي ، وكتب الرجل بين أيدينا في الرحلات ، والموسيقى والتاريخ ، ومقالاته الكثيرة منذ « مجلتي » التي أضدرها « أحمد الصاوي محمد » في الثلاثينيات وحتى « سندبادياته الطيارى » التي نشرها في الأهرام شاهد محفوظ في دور الكتب على أنه ليس من ذلك الصنف المتهور من الكتاب الذي يهتم بقضايا وطنه ويشغف بهموم أمته .

والرجل بعد هذا معروف ـ منذ حداثته ـ بأنه من « الميديترينيايين » الذين يقولون بأن مصر تنتمي لحوض البحر المتوسط ، وهو ما يفرض عليها أن تولي وجهها صوب أوربا ، وتعطي العرب ظهرها ، وهو موقف جهر به ـ حين أصدر كتابه ـ « سندباد مصري » عام ١٩٥٩ في قمة المد القومي العربي لمصر الناصرية .

ومع أن عالم « نجيب محفوظ » الروائي مزدحم بالمناقشات والأنماط السياسية الا أن الرجل لم يشترك في أي معركة سياسية ، بالكتابة أو بالنشاط رغم أنه ينتمي لجيل من المصريين كان الاشتغال بالسياسة موضوع حياته الرئيسي ، أما هو فقد كان موظفاً مثالياً ، بدأ حياته الوظيفية منذ سنة ١٩٣٤ عقب تخرجه من كلية الآداب ، وأحيل إلى المعاش ليستقر في مبنى « الأهرام » وطوال تلك السنوات ، كان بيروقراطياً مثالياً ، لا يتأخر عن موعد الدوام ، ولا تخطئه درجة أو تفوته علاوة .

والسياسة التي تملأ كتب « نجيب محفوظ » وتدور على ألسنة أبطاله ، تجاهلت تماماً أن للعرب قضية اسمها قضية فلسطين ، مع أن أبطال رواياته كانوا يعيشون في الأربعينات ويتناقشون حول كل قضاياها السياسية والاجتماعية ، وكان منهم وطنيون وديمقراطيون وإخوان مسلمين ، وشيوعيون ،

وعـوام ، ومـوظفـون ، وكتـاب ، ومثقفـون ، وصحفيـون ، وفيـها نعـرف ـ في الواقع ـ أن تلك القضية كانت موضوع اجتهـاد هؤلاء جميعاً ، سـواء أصابـوا أو أخطأوا .

وفضـلاً عن هذا فـإن أدب « **نجيب محفوظ** » ، كله ، يكشـف عن رؤ يـة تـرفض العنف ، ولا تـراه ـ كـما يقـول د . **عبـد المحسن طـه بـدر** ـ حـلاً لأي مسألة ، حتى لو كان ضرورة للدفاع عن قضية عادلة والحل الـذي يراه للمشكلة الانسانية هو التفاهم والحوار بين جماعات المثقفين .

الأقـطاب الثلاثـة اذن ، ليسوا من أصحـابْ المـواقف السيـاسيـة ، وهـم يقفـون على صعيـد الفكـر في أقـرب الأمـاكن لسيـاسـة كـامب ديفيـد ولمنهجهـا وطريقها ، وهذا كله يجعل لما فعلوه منطقـه الخاص ، فمـاذا كنا ننتـظر من أدباء كبار نشأوا في وطن محتـل ومستذل فلم يحـاسبهم أحد يـوماً عـلى صمتهم المريب عن الادلاء بـرأي في قضـايـا أمتهم ؟!! ولم يـدخـل هـذا الصمت ضمن الاعتبارات ، التي يقيم على أساسها انتهاجهم الأدبي والفني ؟ . وعاشت صحفنا تصنع منهم نجومـاً ، وتحرق بـين أيديهم البخـور ، وإذا بنا نحن العـرب الذين صنعنا منهم هذا أجـلاف وبدو وإذا بهـوى الأحباب مـع أبناء العم العبـرانيين ، وإذا بـالدفـاع عن حق الفلسطينيـين في الحصول عـلى أرضهم تدمـير وتخريب ، ومنح هذه الأرض لغرباء عنها ، حضارة وتشييد .

ليس ذلك اعتذاراً عما فعله الأقطاب ، أو تبريراً لـه ، ولكنه وضـع للنقط عـلى الحروف ، وتنبيـه لخطأ جـذري في تقييم الأشخاص والأفكـار والظواهـر ، ينتشـر كالـوباء ، إذ لم يعـد لمجتمع المثقفين العرب قـوة ضبط أو ضمير عـام ، يسقط إعتبـار كـل الـذين يبيعـون أفكـارهم ومـواقفهم في بـورصـات السلطة والسلطان . وما أكثرها في عالمنا العربي ، وتسلل الضعف والتـدهور والانهيـار ، فاختلت محكات التقييم وسهل السقوط وسهل التبجح في الدفاع عنه .

بين العشرينيات والخمسينيات كـان لمجتمع المثقفين العرب ـ والمصـريون بالذات ـ قوة ضبطه ، وكانت له قيمـة الخلقية والسلوكيـة المحددة والـواضحة . تلك عقود الديمقراطية والعلمانية وحرية البحث ، والتعبير عن الذات القـومية ،

وذاك زمن المثقف الموقف : طه حسين والعقاد وسلامة موسى ومحمد مندور وحتى زكي عبد القادر ! .

نفس الأمر حدث ـ مع تغير طفيف ـ بين الخمسينيات والسبعينيات ، فقد سادت قيم الدفاع عن القومية والديمقراطية والعروبة .

في المرحلتين كان هناك محافظون ومتقدمون ، لكن كان هناك موقف واضح وصريح ، فالكاتب والمفكر ليس بهلواناً في سيرك ، يهجو اليوم من مدحهم ، بالأمس ، ويرى الشر فيما كان كل الخير قبل أسابيع ، ويفقد وعيه مرة كل عشرين سنة .

ومنذ مات « عبد الناصر » ، والأقطاب الثلاثة ، جزء من جوقة الهجوم على أفضل ما كان في الرجل ، وكشف هذا الموقف عن لا أخلاقيتهم ، اذ لم يتعفف واحد منهم عن قبول ما منحه عبد الناصر له من ألقاب تكريم أو جوائز تقدير أو أوسمة تشريف ، ولم يترك أيا منهم مكتبه العتيد في صحافة عبد الناصر أو مؤسساته ، احتجاجاً على ذلك الشر الذي طفح فجأة في « عودة الوعي » و« الكرنك » وعلى منصة جامعة تل أبيب ، بل أن الرجال الثلاثة قد صمتوا حتى تبين لهم اتجاه الريح الجديدة وتأكدوا من أن النور الأخضر مضاء ، فاندفعوا يتحدثون عن الحريات التي أهدرت ـ والكرامات التي أهينت وملكوا شجاعة نقد الماضي ؛ أما الحاضر فقد سكتوا عنه ـ أو مدحوه انتظاراً لعشرين سنة أخرى يعود اليهم الوعي بعدها يشتمون ويسبون ويجرحون !

أن الأمر لم يعد أمر خلاف في الرأي ، فأصحاب الرأي لا يختلفون مع الموتى بينما يعجزون عن مواجهة الحاضر ، وأصحاب الرأي لا يفقدون وعيهم ، لأن الوعي شرط لكي يكون للانسان رأي ، وفضلاً عن هذا كله ، فإن الانتماء للوطن ليس من بين الموضوعات التي يجوز فيها الاختلاف . .

والأقطاب الثلاثة الذين ملأوا الدنيا ثرثرة بالحديث عن السلام الذي سوف يجلب الديمقراطية والرخاء يعلمون أن السجون المصرية لم تكف طوال السنوات العشر السابقة عن استقبال الأدباء والشعراء والمثقفين المصريين ، ولكن

واحداً منهم لم يفتح فمه بكلمة احتجاج ولم يسترد وعيه ليكشف أن مصر عـادت الى زمن الطرابيش والألقاب وما هو أسوأ من هذا وذاك ! .

وعنـدمـا وقعت أحـداث ١٨ و ١٩ ينـايـر ١٩٧٧ ، وطـرحت السلطات المصرية للاستفتاء العام قراراً بقانون عـرف بالقـرار بقانـون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ يعـاقب بالأشغـال الشاقـة المؤبـدة كـل نشـاط ديمقـراطي ابتـداء من الاضـراب الـطلابي ، وانتهاء الى المـطالب النقابيـة ، لم ير أحـد الأقطاب الثـلاثة في ذلـك القـانون شيء يستحق الاعتـراض ، وذهبوا في زفـة قـادهـا المـرحـوم « **يـوسف السباعي** » لكي يقولوا نعم في الاستفتاء لقانون لم يجسر انسان يستحق الاحتـرام على القول بأنه قانون ديمقـراطي ، ولأن فقدان الـوعي والذاكـرة وعدم انسجـام الأقوال والأفعال سمة من سمات الأقـطاب الثلاثـة فقد أنكـر « **نجيب محفوظ** » هذه الواقعة عندما سألته عنها خلال حوار دار بيننا حول موقفه من قضية الصلح مع اسرائيل ، مستفهماً عن العلاقة بين الديمقـراطية التي سيجلبهـا سلام كـامب ديفيد ، وبين ذهابه في جـوقة من كبـار المنشدين تؤيـد قانـوناً يعـاقب بالأشغـال الشاقة المؤبدة على ابداء الرأي أو الـدفاع عن المصلحـة ، فإذا بـالكاتب الكبـير يتظاهر بأنه لم يسمع جيداً مـا قلت ثم ينكر أن هـذا حدث ، بـرغم أن الواقعـة منشورة ومصورة ! .

ليست الـديمقراطيـة اذن هي مبرر حمـاس الأقطاب الثـلاثة لسـلام كامب ديفيد ، لكنها شيخوخة فكـر ، وشيخوخـة روح ، وافلاس جيـل من الكتاب ، عاش معزولاً عن قضايا وطنه وأمته ، وأخـذ مكانتـه بسبب اختلال المعـايير التي تحكم بها على الأشخاص والأشياء والظواهر والأفكار ، والذين يدهشون لمـا فعله الثـلاثة الكبـار هم موضـع الدهشـة الحقيقية ! والـذين يشغلون أنفسهم بـالـرد عليهم ، أو النقاش معهم مطالبون بأن يتوجهوا إلى مـا هو أهم من ذلـك ، وهو تقويم الاختلال في قيمنا النقدية ، وفي محكات تقديرنا للأشياء .

٢٥ بين تطبيع العلاقات وتقطيع الصلات

أكتب هذا المقال [١] قبل يوم من اجتماع وزراء الثقافة العرب بدمشق ، لدراسة موضوع تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية ، وهو اجتماع أرجو أن نأخذه بجد يفوق ما تعودنا أن نأخذ به أمثاله من المؤتمرات العربية ، سواء كانت على مستوى السفراء . . أو كانت على مستوى الرؤساء ، وأن يكون حظه من الاهتمام العربي العام ـ رسمياً وشعبياً ـ أفضل من حظ غيره من اللقاءات التي كثرت ، فرخصت فهانت على من يحضرونها ، وهانت على الناس .

وقد يرى البعض في كتابة هذا المقال قبل انعقاد المؤتمر ، ونشره بعد انفضاضه ، تجاوزاً له وتهمشياً على موضوعه . . . وإنه لكذلك . . فلا حيلة أمامي وقد قضت ظروف « التطبيع » بذلك « التقطيع » لأوصال الأمة ، حتى أصبحت لا تجد في أسواق القاهرة إلا صحفاً لاتينية أو عبرانية ، وعلى « أولاد العرب » من أمثالنا أن يعرفوا أنباء أمتهم من راديو « مونت كارلو » الذي تفضل فزودني بالخبر ، ولم يصل فضله ـ المشكور ـ إلى درجة تزويدى بالتفصيلات .

تلك ظاهرة لعلها شغلت وزراء الثقافة العرب ، ولعلهم نظروا اليها بالجد الواجب نحو خطورتها ، فالوقائع ببساطتها وعفويتها وسخونتها أيضاً ، تقول أن أسواق القاهرة تكاد تخلو من كل صحيفة عربية ، يومية أو أسبوعية أو

---

(١) نشر بجريدة « الخليج » ـ التي تصدر في الشارقة .

حتى شهرية ، وان كتباً ودواوين ومجموعات قصص وروايات ودراسات هامة تصدر في أقطار عربية عديدة ، لا تعبر حدود مصر ، وتقول أيضاً أن التعاون المشترك بين دور النشر المصرية وبعض دور النشر العربية ، يتعرض لعراقيل رسمية عربية ، وأن قرارات مقاطعة أعمال « **نجيب محفوظ** » و« **توفيق الحكيم** » و« **حسين فوزي** » ، قد امتدت فشملت غيرهم حتى من معارضي كامب ديفيد ، ولم يعد خافياً أن المجلات الثقافية العربية أصبحت تفتقد لأقلام الأدباء والكتاب المصريين . وآخر الأنباء تقول أن بعض الأقطار العربية ستوقف بعثاتها التعليمية للجامعات المصرية . . والقبول بواقع مثل هذا ، وعدم الحماس لتغييره ، هو سعي لعزل مصر عن العرب ، وهو توقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بحبر سري ، فالأمر لا يحتاج إلا لعقد واحد من الزمان ، ينفرد خلاله الصهاينة والأمريكيون بالشعب المصري ، يهجمون عليه ـ وهو أعزل من أي صحيفة أو حقيقة عربية ـ بكل أدوات غسل المخ : قنوات تليفزيون ومحطات اذاعة ومقالات صحف ، وطبعاً كتب ، ومؤسسات نشر عملاقة وطبعات مترجمة من مجلاتهم ، لينتهي الأمر ـ بعد هذا العقد ـ وقد نسي المصريون أنهم عرب . .

آنذاك يشرب أقطاب كامب ديفيد نخب انتصارهم الحقيقي . .

ولست أدري من هي الجهة ـ أو الجهات ـ المسؤولة عن هذا التدهور المخيف في الأمور ، ولا أريد أن أريح نفسي بتعليق الفأس في رقبة قرارات المقاطعة ، التي لم تجد رداً على « التطبيع » سوى « التقطيع » في أوصال الأمة ، فهي ليست مسؤولة وحدها عن هذه الظاهرة الخطيرة التي حققت مخاوف المتخوفين من أن تؤدي سياسة العمل الانتقامي ضد النظام المصري الى تداخل الأمور وانعكاس الأهداف ، حتى أصبحنا كالدبة التي قتلت ـ بغباء الحب ـ صاحبها !

ما أظن ـ مثلاً ـ أن قرارات المقاطعة قد نصت على النظر لكل كاتب ومثقف مصري باعتباره من « الكامب ديفيديين » ما لم يثبت ـ هو ـ العكس ، لكني أعرف أن تفكيراً بمثل هذا الحمق يعشش في جنبات بعض المؤسسات

الثقافية الرسمية في عدد من الأقطار العربية ، وأعرف أن ناشراً مصرياً حرص على أن يزور عاصمة عربية فيلتقي بالمسؤولين في دار النشر المملوكة للدولة بها ، ويناقشهم في خطأ عدم توزيع ما ينشرون من كتب أدبية وفنية وفكرية في أسواق القاهرة ، ساعياً لكسر حاجز العزلة بين المثقفين والقراء والكتاب المصريين وبين ذوي رحماهم العرب ، لكن سعيه المحمود ذاك ، اصطدم بحاجز من الزجاج حين فوجىء بهؤلاء المسؤولين الذاهلين عن مسؤوليتهم ، يسألونه عما إذا كان قد أحضر معه من القاهرة « مستمسكات » معتمدة تثبت أنه لا يتعامل مع اسرائيل . .

ولأن شر البلية ما يضحك ، قال لهم بهدوء :

- من تظنون الجهة التي يمكن أن تعطيني مستمسكات مثل هذه . . وزارة الخارجية المصرية أم السفارة الاسرائيلية ؟

والغريب أنهم لم يفهموا النكتة !

تلك نظرة تبلغ من الفجاجة درجة تجعل ايرادها في أي قرار رسمي فوق المتصور ، ولكنها سلوك بيروقراطي شائع ، فالقرارات السياسية كالشورات يدبرها الدهاة وينفذها الشجعان ، ويطبقها الأغبياء أو الحمقى ، وما أكثرهم في دواوين حكوماتنا العربية ، فإذا كان القرار يفتقد للدراسة المتأنية والتأمل الصبور فتح الباب لمشاعر عفنة ، تبنى حوائط زجاجية بين أبناء الأمة الموحدة ، هذا هو على وجه التحديد ، ما يريده الذين صاغوا ووقعوا اتفاقيات كامب ديفيد .

إن روحاً مثل هذه ، تولدت مع الاندفاع العربي العام الذي شغل نفسه بالانتقام من « السادات » أكثر من التفكير في استرداد الحقوق ، فاهتم بما هو فرعي وترك ما هو رئيسي ، وسواء مثلت قرارات المقاطعة - بشكل عام - ضغطاً عربياً فعالاً على مصر ، كما يزعم المتحمسون لها ، أو كانت انسحاباً عربياً نشطاً ، كما يقول المتحفظون عليها ، فالشيء الذي نستطيع أن نجزم به أن بدعة المقاطعة الثقافية ليست أكثر من توقيع بالأصابع العشرة على اتفاقيات كامب ديفيد . .

الشيء المؤكد أن الذين أصدروا قرارات المقاطعة لم يطف بخاطرهم أن تنفذ بهذه الطريقة أو أن تصل الى تلك النتيجة . فلا يمكن لعاقل أن يرى في خلو الأسواق المصرية من كتب تبحث في تاريخ العرب ، أو في جغرافية أقطارهم أو في مشاكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقاومة لسياسة كامب ديفيد ، أو أن ينظر الى ذلك كوسيلة تعيد مصر للصف العربي .

ولا يمكن لعاقل أن ينسى أنه حتى في أسوأ أيام التجزئة والتخلف والقهر الاستعماري ، كانت العلاقات الثقافية بين العرب أقوى من الحدود المصنوعة والقيود الموضوعة ، فكانوا ـ برغمها ـ يقرأون نفس الصحف ، ويعلقون على نفس الكتب ، ويحررون في نفس المجلات . . ومنذ انشاء الأزهر قبل أكثر من ألف عام ، كانت الجامعات العربية بوتقة الحوار والتفاعل بين العرب ، ومدرسة تخريج قادة الجيل القادم ، وأكثر الأماكن حساسية بالقضايا والهموم المشتركة . .

تلك حقائق يعرفها الصغير والكبير ، وهم يعرفون أيضاً أن العلاقات الثقافية لم تنقطع أيام كانت المواصلات جمالاً وحميراً وكان الأعداء استعماراً عجوزاً واهناً فحافظت على روح الوحدة في الأمة وحمت مقوماتها القومية من التخريب ، فلا يعقل ـ ولا يجوز ـ أن تنقطع علاقات جوهرية كتلك في عصر المواصلات السلكية واللاسلكية والطائرات الأسرع من الصوت ، وفي ذروة الهجمة الصهيونية الأمريكية التي لا تريد في الواقع غير ذلك الذي نفعله بحسن نية أحياناً ، وبغباء في أكثر الأحايين ! .

الغريب في الأمر كله ، أنه في الوقت الذي تستحكم فيه السدود في وجه التبادل الثقافي العربي امتلأت شوارع القاهرة مرة ثانية بالسياح العرب ، وطبقاً للاحصاءات المصرية الرسمية فان بالقاهرة الآن ١٢٠ ألف سائح عربي ، يتوقع الخبراء أن يرتفع عددهم خلال الموسم السياحي الحالي الى نصف مليون . ولا اعتراض هناك على عودة السياح العرب إلى القاهرة ، لكن عودتهم ليست أهم من عودة الكتب والمجلات ، أو تكثيف التعاون العربي المصري على صعيد الثقافة ، وهو أمر لا تلعب القنوات الرسمية دوراً رئيسياً فيه دائماً . لو كان المنطق الذي يحكم الأمور واحداً ، لكانت عودة السياح العرب ، مبرراً لعودة

الثقافة ، ولو كان هذا المنطق أكثر استقامة لقضى بأن يأخذ هدف تنشيط العلاقات الثقافية مع مصر ، اهتماماً يفوق الاهتمام بتنشيط السياحة . . فالتفاعل السياحي كان ـ وآمل ألا يظل ـ ذا أثر سلبي شديد على مشاعر المصريين العربية ، وحتى على مشاعر العرب تجاه المصريين .

ولو انصف وزراء الثقافة العرب ، في اجتماعهم ذلك الذي انقضى أو في اجتماع آخر لهم ، سيقبل حتماً ، لأعادوا دراسة موضوع تطبيع الحكومة المصرية للعلاقات الثقافية مع العدو الصهيوني ، من منهج مختلف عن ذلك الذي ساد من قبل ، وانتهى بنا الى ما نحن فيه ، نسير ووجوهنا عكس صدورنا ، ونحقق لعدونا هدفه من فرط حماسنا ضده !

فلتكن نقطة انطلاقنا البسيطة هي هدف عدونا الرئيسي ، انه يريد أن يفقدنا كعرب لا كمصريين فقط ، هويتنا القومية ، فلن يتحقق المشروع الاستعماري الصهيوني ويستقر إلا إذا أصبحنا نحن العرب غير عرب ، وإليكم العناوين : أقباط ومسلمون . شيعة وسنيون . دروز وموارنة . كاثوليك وبروتستانت . فينيقيون . وفراعنة . أشوريون وبابليون . وليس الأمر في حاجة إلى براهين ، لأن لنا عيوناً ترى ما يجري وما جرى ، ولأن المنطق في مباشرته يقول ، أن « دولة » كإسرائيل طالب اللورد بالمرستون ـ وزير الخارجية البريطانية ـ منذ عام ١٨٤٠ بانشائها لتكون مفصلاً بين المشرق والمغرب تحول دون أن يفكر العرب في ارتكاب أعمال شريرة كالتي ارتكبها « **محمد علي** » ، فيتوحدون ويهددون الاستقرار الأوروبي ، دولة مثل هذه لا يمكن أن تعيش مفصلاً صغيراً دون أن تتوسع وأن يتجزأ ما حولها . .

هذا كلام نعرفه جميعاً ونقوله كثيراً حتى أصبحنا نحفظه كجدول الضرب وأناشيد الصباح ، ولكننا للأسف لا نستنتج منه الاستنتاج الصحيح ، ولا ننطلق منه للعمل الذي يتواءم معه .

إذا كان ذلك هو هدف العدو ، فإن هدفنا يجب أن يكون تكثيف الوجود العربي العام في كل قطر عربي ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون تواجد ثقافي عربي

مكثف ، نواجه به المشاعر القطرية ورواسب التجزئة ونقص الوعي وسوء التصرف . .

وعندما يتعلق الأمر بقطر عربي يواجه ظروفاً صعبة كمصر ، فهذا يفرض التوسع في العلاقات الثقافية لا الانكماش فيها ، والسعي لتقويتها وليس تقطيعها وهو يفرض أن تتواجد الثقافة العربية في مصر لا أن تنسحب منها . . ذلك أنها بذور المقاومة الحقيقية للمخطط الاستعمارتي ، وأخشى أن أقول أنه ليس لدينا ـ في المستقبل المنظور سواها ! .

ولنحذر جميعاً ـ على صعيد الأمة ـ أن نسيء فهم قضايانا أو نخطىء في ترتيبها ، نعم أن قضية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في كامل ترابه الوطني هي القضية المحورية لنضال أمتنا ، ولكنها كذلك بحكم أنها قضية عربية ، لا بحكم كونها قضية فلسطينية ، ولا يجوز لنا حين نواجه بعض ما يتعلق بها أن نتناوله معزولاً عن الهدف العام لعدونا ، والهدف الرئيسي لأمتنا ، فنندفع الى ما لا نريده ، وما لا نستفيد منه !

أن التفاصيل بعد ذلك كثيرة . . ولكن التوصل لمنهج صحيح لتناول المشكلة ، كفيل بأن يجد حلاً لكل ما هو جزئي أو فرعي .

سوف يقول البعض مثلاً :

● هل تريدنا أن نسمح بدخول كتب « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » و« حسين فوزي » وعشرات غيرهم ممن أيدوا سلام « كامب ديفيد » وزاروا اسرائيل ويكتبون يومياً ضد العرب ؟

وسيقول آخرون :

● هل تقبل أن يزامل طلابنا الطلاب الاسرائيليين في الجامعات المصرية ؟

● أو أن تربح من توزيع كتبنا دور نشر تتعامل مع العدو الصهيوني ؟

فأقول تلك كلها تفاصيل يمكن أن نجد لها حلاً مناسباً إذا تذكرنا أن كل المصريين ليسوا « كامب ديفيديين » وإذا علونا بهدف الوجود الثقافي العربي في مصر

عن أشياء ليست في مستواه لأهميته وخطورته ولأنه خط المقاومة المنظور أمامنا وأخشى أن أقول مرة أخرى ، لأنه ليس لدينا في المستقبل المرئي بديل سواه !

وأرجو ألا أكون واهماً عندما أتخيل أن وزراء الثقافة العرب قد انطلقوا من منهج مثل هذا ـ فتناولوا الاجراءات التي يردون بها على تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومة المصرية والعدو بمنهج لا يجعل جزاء التطبيع ، تقطيع أوصال الأمة .

٢٦

الفخ الذي وقع فيه الشيخان (*) !

الـذين لهم المام ـ ولـو بسيط ـ بتاريـخ الفكر العـربي الحديث منـذ بـدايـة النهضة الى الآن . . يلحظون أن المفكـرين العرب يـدخلون في منحنيات فكـرية شديدة التناقض، فمسيرتهم مليئة بالاقدام والتراجع . وعلى عكس مـا قد تـوحي بـه لهجتهم العنيفة في المنـاظرات الفكـرية ، فـإن الجسور بـين المحـافـظين منهم والمجددين مفتوحا ، بينما الطريق بينهما مزدوجة الاتجاه . لذلـك لا يصاب أحـد بالدهشة لأن مفكراً قد عدل عن فكرة اقامت الدنيا وأقعـدتها ، بـل أن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها !! .

بعـد ثلاثـين عامـاً من الضجة التي أحـدثها كتـابه الأول « من هنـا نبدأ » (١٩٥٠) اعتـرف المفكر الاسـلامي المعروف « خـالد محمـد خالـد » في كتـابـه الثامن والعشرين « الدولة في الاسـلام » (١٩٨١) بأنـه كان ـ في كتـابه الأول ـ مخطئا ومتجنيـا ومجافيـاً لكل صـواب حين ذهب الى القـول بأن الاسـلام دين لا دولة ، وأنه بلاغ لا قيادة لـذلك أصـدر كتابـه الأخير ليعلن اقتنـاعه بـأنه « دين ودولة وحق وقوة وثقافة وحضارة . . وعبادة وسياسة » . .

وبنفس الجسارة التي ساق بها « خالد محمد خالد » أفكاره القديمـة ، يقدم للحديث عن آرائه الجديدة بنقد للذات ، مطالباً الكتاب والمفكرين بأن « يعيشوا بفكر مفتوح بعيداً عن ظلام التعصب وغواشي الغناء ، آنذاك يهتدون للصـواب

(*) نشر هذا المقال في مجلة « الدوحة » القطرية في عدد يوليو (تموز) ١٩٨١ .

ويقتربون من الحقيقة وهو يلح عليهم «إن يفكروا دائماً وأن يراجعوا أفكارهم وينكروا ذواتهم ويتخلوا عن كبريائهم أمام الحقائق الوافدة » !

والهوامش التي تحيط بمتن خبر عدول « **خالد محمد خالد** » عن رأيه الأول لا تقل أهمية عن الواقعة ذاتها . فإن رجل ظاهرة تستحق التأمل ، فهو كاتب اسلامي ، يتميز بمجموعة من الرؤى المتسقة والمتكاملة ، يصنفه بسببها معظم النقاد في خانة « المجددين » وهو صاحب مواقف وكتابات مشهودة ـ أو شاهدة ـ على الخلاصة فيما يدعو له ، وهو مفكر ذو نفوذ عند الكثرة القارئة ، اكتسبه بجدارة لاهتمامه بتناول مشكلات العصر برؤى تجديدية ، وبأسلوب لا يستعصي على فهم عامة القراء ، والرأي الذي عدل عنه ، جلب عليه متاعب وحمله أكداراً ، لكنه يقدم للقارىء اعتذاره ، ويقدم له مبررات عدوله عن رأيه !

وليس من بين هذه المبررات أن عدول الكتاب العرب عن آرائهم القديمة يكاد يكون ظاهرة من ظواهر فكرنا العربي ، وهي ظاهرة تنشد تفسيراً في ذاتها بصرف النظر عن مدى الخطأ والصواب فيما يتنقلون بينه من مدارس وأفكار واتجاهات . .

سيقول البعض أنها مظهر حيوية عقل لا يتكلس عند مواقف ولا يتشرنق في أفكار ، وهي دليل أننا تطوريون لا جامدون ، ومستقبليون لا محافظون ، وسيعضدهم آخرون لأسباب ليست أسبابهم ـ بأن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء وهو على كل شيء قدير . .

على أن آخرين ممن لا ينكرون قول هؤلاء ولا تعضيد أولئك ، يسألون :

● ألا يدل ذلك ـ بين ما يدل ـ على أننا نحن العرب ، لا نؤصل أفكارنا ، لذلك نتنقل من النقيض الى النقيض وتلك ملامح مراهقة فكرية وعنوان عدم نضج ! .

● وكيف نطمئن إلى آراء التجديديين اذا كانت تصاغ في عجلة وتلقى في استهانة ولا تصمد لمطارق الزمن ؟

ما يدعو للدهشة حقاً أن أحداً لا يشغل نفسه بالسؤال عن السوابق التي أباحت لنا إصدار حكم ، بأن عدول المفكرين العرب عن آرائهم قد أصبح ظاهرة ، فكل من له المام بسيط بتاريخ الفكر العربي الحديث منذ بداية النهضة الى الآن ، يلحظ أن المفكرين العرب يدخلون ـ في العادة ـ منحنيات فكرية شديدة التناقض . . فمسيرتهم مليئة بالإقدام والتراجع ، وعلى عكس ما قد توحى به لهجتهم العنيفة في المناظرات الفكرية ، فإن الجسور بين المحافظين منهم والمجردين مفتوحة والطريق بينهما مزدوجة الاتجاه . لذلك لا يدهش أحد لأن مفكراً قد عدل عن فكرة أقامت الدنيا وأقعدتها . . بل أن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها ؟

سوابق من هذا النوع تجدها عند الكثيرين لم يكن أولهم « **علي مبارك** » ولن يكون آخرهم « **خالد محمد خالد** » وفي القائمة أسماء : « **طه حسين** » و« **هيكل** » و« **العقاد** » و« **علي عبد الرازق** » .

واقعة الأخير منهم تشبه أكثر من غيرها واقعة « **خالد محمد خالد** » : فالبطل في كل منهما رجل دين جهر برأي خالف به السائد من أفكار جيله ، وأثار ضجة وضجيجاً ، ثم عاد بعد سنوات تطول أو تقصر ليعدل عن ذلك الذي أثار به ما أثار .

والفصل المعنون « **قومية الحكم** » في كتاب « **خالد محمد خالد** » الأول « **من هنا نبدأ** » يتناول العلاقة بين « **الدين والدولة** » وهو ما تناوله كتاب علي عبد الرازق « **الإسلام وأصول الحكم** » . ومع خلاف في المقدمات فان الاثنين انتهيا الى نفس النتيجة وهي أن الاسلام دين لا دولة . وبلاغ لا قيادة . أعلن الأول منهما رأيه في عام ١٩٢٥ وعدل عنه بعد ٢٢ عاماً ، حين قبل العفو الصادر بحقه وعين وزيراً للأوقاف في عام ١٩٤٧ . وبعدها بسنوات ثلاث تبنى « **خالد محمد خالد** » الرأي الذي عدل عنه « **علي عبد الرازق** » ليثير بتبنيه له ضجة وضجيجاً ثم يعود ليعدل عنه بعد ثلاثين عاماً في كتابه « الدولة في الاسلام » (١٩٨١) .

ثم أن كلا الرجلين قد حصل على درجة العالمية من الأزهر الشريف . حصل الأول عليها عام ١٩١١ وعمل بعدها قاضياً شرعياً ، وحصل عليها « خالد محمد خالد » عام ١٩٤٧ ليعمل بعدها مدرساً في نفس المعهد الذي تخرج منه .

وكان « علي عبد الرازق » سليل أسرة من أكبر أسر المنيا بصعيد مصر ، تمتلك عشرات الآلاف من الأفدنة ونفوذاً سياسياً واسعاً منذ أوائل القرن ، فهي ركن من أركان « حزب الأمة » قبل الحرب العظمى الكونية ، وبعض أعمدة « حزب الاحرار الدستوريين » بعدها ، تمول هذا الحزب كما كانت تتفضل على سلفه . ووالده « حسن باشا عبد الرازق » : ثاني اثنين عرضت عليهما سلطة الاحتلال الانجليزي تولي عرش مصر عقب خلع الخديو عباس حلمي الثاني عام ١٩١٤ ، لكن عميد آل عبد الرازق رفض أن يجلس على العرش لأن السلطة التي قدمت له العرض غير شرعية وليس من حقها أن تقدم عرضاً كهذا .

ويكاد تاريخ عائلة « خالد محمد خالد » يخلو من أية وقائع دراماتكية من هذا النوع الذي يرويه مؤرخو آل عبد الرازق . وقد ولد عام ١٩٢٠ ليكون أول من تذكره حروف المطبعة من عائلته ، وهو يعتز كثيراً بأبيه الذي كان مزارعاً في احدى قرى محافظة الشرقية . ولا بد أنه ينتمي لتلك القبائل العربية التي سكنت صحراء مصر الشرقية منذ الفتح الاسلامي ، ثم اجتذبهم الشاطىء الشرقي لدلتا النيل فأغراهم بالاستقرار .

ويدين « خالد محمد خالد » لشخصية أبيه بطاقة التحدي التي دفعته لمصادمة الكثير من الآراء المستقرة ، كما يدين له بذلك الاحترام لحرية الانسان وكرامته وحقه في التعبير عن رأيه والاجتهاد في شؤون وطنه ودينه ، ومع أن أحداً لم يعرض العرش على الرجل إلا أن هناك من الشواهد ما يدل على أنه كان سيرفضه ربما لذات المبررات . اذ كان يمارس الاحساس بكرامته بدرجة فيها كثير من الاعتزاز بالذات .

قال لي « خالد محمد خالد » :

ـ نشأت في بلاد كانت تسمى « الشفالك » أي الدوائر الزراعية الكبيرة التي يملك، كل منها مالك واحد . كانت قريتنا وثلاث من القرى المحيطة بها تتبع تفتيشاً للأمير « محمد عبد الحليم » ، وكان هذا التفتيش يكاد يعبد من دون الله . وكان له رهبوت فظيع في نفوس الفلاحين وكان مفتش التفتيش يكاد يقول للناس : أعبدوني . كان الفلاح يؤجر في اليوم بخمسة قروش ، وحماره يؤجر بعشرة ، كان الحمار المصري أغلى من الإنسان المصري ، فإذا جنى الفلاح محصولاً حمله خفراء التفتيش الى مخازن التفتيش، ويتركونك تضرب الأرض بكفيك فلا تنال شيئاً إلا إذا دفعت الإيجار . . أما أبي فقد شببت لأراه الرجل الوحيد الذي يتحدى التفتيش في شخص مفتشه ، وأنا أعتقد أنني رضعت هذه المعارضة . . انني في الواقع أقرب إلى مقولة مكسيم جوركي : « جئت العالم لأعترض » .

« وأنا طفل ـ والحديث لخالد محمد خالد ـ رأيت المحضر يدخل بيتنا أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمني أنا واخوتي من اللبن . لأننا كنا نماطل الدوائر والتفاتيش ولكن لأن أبي كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفاتيش . رأيتها تنتزع أبي في منتصف الليل وهو بملابس النوم لأنه اتهم بتحريض الفلاحين على اشعال النار في أقطان التفتيش . . » .

المؤكد أن فلاح الشرقية المشاغب قد لعب دوراً هاماً في تكوين ابنه ، فهو لم يضرب أمامه فحسب أمثلة للاستقلال في الرأي وللشجاعة في ابدائه ، والصمود في مواجهة نتائجه ، ولكنه أتاح له أن يعيش قضية العدل الاجتماعي ويعانيها عن قرب ، فتميز بين المفكرين الاسلاميين بنظرته العطوف على فقراء المسلمين ، وبأنه من المبشرين باسلام العدالة الاجتماعية . .

طائر واحد يستطيع التحليق

ولم يكن على عبد الرازق مهموماً بقضية العدل الاجتماعي ، فهو مفكر من ذوي الأيدي الناعمة ، وهو لم يعش على خبز الجراية كما كان يعيش طلاب

الأزهر ، بل من المرفهين من أبناء الأسر الذين حدثنا عنهم « **طه حسين** » في « الأيام » ، لكنه مع هذا التقى ـ في الأزهر ـ بالامام « **محمد عبده** » ، فتأثر بآرائه ، والأرجح أنه تناول الغذاء مرات عديدة في مطاعم « **جامعة اكسفورد** » حيث قضى خمس سنوات يدرس الاجتماع والتاريخ والسياسة ، قبل أن تقطع الحرب الكونية الأولى دراسته فيعود ليعمل بالقضاء الشرعي . ولولا دراسته في أكسفورد ما أتيح له أن يقرأ ما كتبه آرثر كينون وتوماس أرنولد والمفكر الهندي محمد بركات الله في الفلسفة الاسلامية وقضية الخلافة .

ولأنه مفكر من ذوي الأيدي الناعمة فقد كانت قضيته في جوهرها صراعاً مع الجالس على عرش مصر : نفس العرش الذي رفض عميد آل عبد الرازق أن يجلس عليه عام ١٩١٤ فجلس عليه السلطان « **حسين كامل** » ، وبعد عامين غادره الى دار البقاء ليخلفه عليه السلطان ـ الملك فيما بعد ـ **أحمد فؤاد الأول** . .

ولم يكن آل عبد الرازق يملكون نفوذ الجاه والمناصب والمال فحسب ، بل كانوا على صلة ود بالسلطة الفعلية في مصر آنذاك وهي دار المندوب السامي البريطاني . ولأن ظهورهم تستند الى القوة الحقيقية في السياسة المصرية فقد تعاملوا مع الملك أحمد فؤاد تعامل الأنداد . حتى أنهم رفضوا أن يبيعوه بيتهم الذي يقع خلف سراي عابدين ليوسع به اصطبلات خيوله . وكان هذا بداية احتكاك بين الأسرتين ، تصاعد حين رد عليه الملك فؤاد يتخطى رجال « آل عبد الرازق » في التعيينات للمناصب الادارية الكبرى في الدولة .

ولا أحد يدري على وجه الدقة العوامل التي دفعت « **الشيخ علي عبد الرازق** » قاضي محكمة المنصورة الشرعية لكي يمسك ورقة فيخط عليها السطر الأول في كتاب « **الاسلام وأصول الحكم** » . ومعرفة هذه العوامل ضرورية لفهم العملية العقلية والنفسية التي تتكون خلالها فكرة ستولد بعد ٢٢ عاماً أو بعد ٣٠ عاماً . أهي منذ البداية فكرة غير مكتملة النمو ، غير ناضجة لا تستحق تسطيراً على قرطاس لولا اندفاع الشباب وفورته ؟ وحين أدركها نضج الشيخوخة بدت فجة وطائشة وطالبت بالاعتذار عنها ؟

الفخ الذي وقع فيه علي عبد الرازق وخالد محمد خالد :

لكن « علي عبد الرازق » كان على مشارف الكهولة حين أصدر ـ عام ١٩٢٥ ـ كتابه ، اذ كان في السابعة والثلاثين ، درس في الأزهر وأكسفورد وعمل بالقضاء وليس من طبيعة الأمور أن يكون القضاة شباناً طائشين يلقون بالكلام على عواهنه . وكان « خالد محمد خالد » حين أصدر كتابه ـ ١٩٥١ ـ في الثلاثين من عمره ، وهي سن استواء ونضوج وليست عمر طيش واندفاع . .

وصحيح أن كلا الرجلين قد عدل عن رأيه القديم الى رأى جديد وهو في الستين من عمره ، الا أن نظرية شيخوخة الأفكار ليست من الطيور التي تصلح للتحليق ، فهناك مفكرون كبار وفنانون عظام وأصحاب رسالات كبرى غيرت التاريخ بدأوا اقتحام العالم وهم في الأربعين وأحياناً وهم في الستين .

الجانب الوحيد الصحيح في هذه النظرية الخاطئة هو أن المجتمعات تعيش شباباً دائماً : صرح علي عبد الرازق برأيه عام ١٩٢٥ وعدل عنه عام ١٩٤٧ ، لكن الرأي وجد شاباً آخر تقدم لتبنيه والدفاع عنه عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٨١ عدل خالد محمد خالد عن رأيه . . وربما اليوم أو غداً سيخرج شاب ثالث يهاجمهما معاً ، ويكرر حماقة شبابهما ، فالتطور هو قانون المجتمعات ، ولولا دفع الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض والأفكار !

• متصوف سني . . . وعلماني :

وإذا كان الرجلان قد اختلفا في المنشأ الاجتماعي ، فقد تعرضا لمناخ فكري متقارب . ولعل هذا ما يجمع بينهما . انهما في الحقيقة أب وابن ينتميان للحلقة التاريخية نفسها : قبل الحربين الكونيتين وبينهما . أيامها كان العرب يتمردون ويتخبطون كالطائر الدائخ بين شباك الأوروبيين وشباك العثمانيين . عنوان الطموح : الاستقلال عن هؤلاء وأولئك . والأسلوب نزوع لتأكيد الذات . لم تكن المشاعر تجاه العثمانيين ودية ، فما أكثر المظالم التي يحفل بها سجلهم القديم والجديد وحين طرحت قضية الشعوب غير التركية في الأمبراطورية العثمانية نفسها على الاتحاديين ، كشفوا عن تعصب لطورانيتهم

أكد للعرب المبشرين بأمبراطورية اسلامية متعددة القوميات ، أنه لا أمل هناك . وأن الأتراك ـ عثمانيون وطورانيون ـ يستخدمون الرابطة الدينية لإخفاء تعاليهم على الأجناس الاسلامية غير التركية وقهرهم لها . وهكذا تضاءلت الفرص أمام الجامعة العثمانية كتيار فكري . . خاصة والنموذج العثماني لا يغري بالتكرار .

تجاه الأوروبيين ، كانت المشاعر أكثر تعقيداً ، لا جدال في أن العداوة وكانت جزءاً من تلك المشاعر . لكن المؤكد أن العرب قد انبهروا بالأوروبيين بقدر ما غضبوا منهم ونقموا عليهم . ومن دلائل هذا الانبهار أن يعود بعض الشبان الذين تعلموا في أوروبا ليصدموا مجتمعهم فيما يعتقد أو يرى فتثور الزوابع وترعد الرعود وتقوم الدنيا وتقعد ، لكن علينا ألا ندهش إذا ما عدل هذا الشاب عن رأيه بعد سنوات اذ الواقع أننا أمام مفكر جاء ليقول لنا أنه كان في أوروبا . ولذلك فهو حر التفكير قادر على التصريح بما يرتعد الآخرون من مجرد سماعه ، ولكنه ليس واثقاً تماماً من صحة ما انتهى اليه !

وحين يتوقع الانسان أن يكون « على عبد الرازق » و« خالد محمد خالد » في صف الخلافة ، فانه يستقرىء واقع الرجلين بشكل صحيح تماماً ، فذاك هو المعسكر الطبيعي لطلاب الأزهر ومشايخه وكل من تلقى ثقافة دينية جادة ، أو هذا هو الفهم السائد للموضوع أيامها . لكن النوافذ فتحت على أوروبا فلم يعد شرطاً أن يذهب خالد محمد خالد الى أورربا كي يتأثر بها كما كان الحال أيام علي عبد الرازق ، لم يتسكع الرجل في ابهاء أكسفورد ، ولم يقرأ أرثر كينون ، ولا توماس أرنولد بل أنه حتى لم يقرأ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » لعلي عبد الرازق .

على أن ذلك كله لم يكن شرطاً لكي يجابه قومه برأي شبيه بما فعل علي عبد الرازق قبله بربع قرن . واقع الأمر أنه كان قد عاش ضمن الأبنية الأوروبية التي جاءت تصوغ الوطن بعد ١٩١٩ : البرلمان والانتخابات وحرية الصحافة والمواطنة والدستور . . وتعرض لنفس التأثيرات .

وهو يقول :

« غادرت قريتي الى القاهرة وكنت طالباً في المرحلة الابتدائية ، كان لدي حنين الى السياسة ، وكان أول كتاب غير مدرسي اشتريته للتثقيف العام كان « مذكرات لورد جراي » - وزير الخارجية البريطاني ابان الحرب العالمية الأولى - وكنت أيامها في الرابعة الابتدائية ، وأني إلى الآن أعجب لماذا اخترت هذا الكتاب من بين ما كانت المكتبة تزدحم به » .

« ظللت مع الوفد بعواطفي ، اتتبع خطب « **مصطفى النحاس** » و« **مكرم عبيد** » وعندما انفصل « **النقراشي** » و« **أحمد ماهر** » عن الوفد وقفت معهما ، وتركت الوفد لأصبح من شباب « **الهيئة السعدية** » ، وبدأت آنذاك أمارس الخطابة السياسية ، وكنت احتفظ بمحطة استقبال جيدة تحتفظ بالأحداث وتعمل على تحليلها والربط بينها والاستنتاج منها . كانت المرحلة مرحلة نضال ديمقراطي مجيد ، وكنت أشهد « **النحاس** » وهو رئيس وزراء يترك المظاهرات تهتف بسقوطه ، والصحف تتهمه في نزاهته دون أن يضار هؤلاء ، شهدنا حرية الصحافة ، وحرية معارضة برلمانية » .

● .... ؟

- . . بدأت أقرأ لويلز في معالم تاريخ الإنسانية . . **ولبيوري** في حرية الفكر **ولول ديورانت** في « **قصة الحضارة** » ، بدأت أقرأ كتباً كثيرة عن التاريخ الأوروبي فكراً وسياسة ، فقرأت عن **بسمارك** ، **وفولتير** قراءات متنوعة ، وكنت في هذه الأثناء أحس أن عبارة الديمقراطية تصب في ضميري . . في قلبي صباً . . إلى أن جاءت سنة ١٩٤٩ فكتبت كتاب « من هنا نبدأ » .

قبل هذا الكتاب لم يكن « **خالد محمد خالد** » قد نشر شيئاً سوى مقال سياسي واحد أرسله للأهرام ، لكنه كان قد شغل بالتصوف فترة طويلة من حياته ، وكتب أثناءها مقالات دينية كثيرة .

كان مركز الجذب الديني لأفكاره سلفياً نقياً ، والسبب كما يذكره :

- انتميت في فترة مبكرة من عمري للجمعية الشرعية ، وقد أنشأها من

عهد بعيد شيخ من كبار أولياء الله وعلماء الإسلام هو الشيخ « محمود خطاب السبكي » ثم قادها بعده ابنه الشيخ أمين السبكي رحمهما الله . . وهي جمعية نشاطها ديني بحت ، وتتبع سنة الرسول وتقتدي به في كل شيء . . » .

نحن اذن أمام طبعة نادرة لمفكر ديني ، يجمع بين التصوف والسنية المتشددة وأفكار عصرية تستشهد لويلز ، وفولتير ، وأفلاطون .

كما استشهد على عبد الرازق بأقوال توماس أرنولد ، وأرثر كينون . فإذا عرفنا أن رائد مدرسة التجديد الديني الامام « محمد عبده » بدأ حياته صوفياً ، وحين أصبح مفكراً متمرداً وسياسياً متمرداً تعلم من أمامه « الأفغاني » قوله :

ـ لا أفهم معنى قولهم ـ الصوفية ـ الفناء في الله . . انما الفناء يكون في خلق الله بتعليمهم وتثقيفهم والحدب عليهم .

ومنذ اختار الامام « محمد عبده » الفاعلية في العالم اعتزل التصوف ، وهذا هو المنطقي مع شخصية رجل يشتغل بالمسائل العامة ، معرفتنا لما سبق تؤكد لنا مدى الندرة في شخصية « خالد محمد خالد » ، فهو متصوف مشغول بالفناء في ذكر الله والتوق الى طلعة الذات الالهية . وسني مهموم بتتبع الصراط المستقيم الذي هدى الله اليه سيد المرسلين وخاتم النبيين ، وهي سنة لا تعرف بدعة ، ولا تقر بضلال . وهو مع هذا عصري علماني يكتب بكل جسارة كتابه الأول ليكون من بين دعاواه أن الإسلام دين لا دولة وبلاغ لا حكومة ! .

الفخ الذي وقعنا فيه :

في تلك السنوات ، كان العقل العربي ما يزال يبحث عن اجابة لعلامة الاستفهام المطروحة منذ عهد الصحوة الحديثة ، كيف نبني نموذجنا القومي ؟ . أنعود للماضي أم نطرحه ظهراً وننهل من الرؤى الأوروبية التي تفوقت علينا وحكمتنا وأذلتنا ؟! .

وكان « علي عبد الرازق » قد تقدم عام ١٩٢٥ ليجيب على السؤال فجاءت اجابته ماكرة ، فقد صارع الماضي بالماضي ، وتحدى المتحمسين لعودة

الخلافة الاسلامية أن يأتوه بنص من القرآن أو السنة ، يدل على أن الخلافة من أصول الاعتقاد الاسلامي ، مؤكداً « أن محمداً ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين ، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة ، وأنه لم يقم بتأسيس مملكة ، وما كان إلا رسولاً . وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ، ولا داعياً الى ملك « فنحن لم نسمع » أن النبي عليه الصلاة والسلام عزل والياً ، ولا عين قاضياً ، ولا نظم في الأمم عسساً ، ولا وضع قواعد لتجاراتهم أو لزراعاتهم ولا لصناعاتهم » .

خلاصة القول عند « علي عبد الرازق » أن « وظائف الحكم ومراكز الدولة ، كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها ، وانما تركها لنا لنرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم والقواعد السياسية » .

وكان محتماً أن يقع « علي عبد الرازق » في الفخ السياسي ، لأنه ـ منذ البداية ـ تقدم كمصارع سياسي لا كمجتهد ديني ، لذلك جاءت وجهة نظره مليئة بالثغرات ، واكتشف النقاد الأقدمون والمحدثون ، أنه انطلق من فكرة يريد أن يثبتها ولو طوع النصوص أو اقتطعها أو أساء تفسيرها . كان في الواقع يقف في مكتبة اكسفورد ، يعظ أمته التي تعيش في الخيام ، فيطالبها أن تدير ظهرها لماض لم ير فيه سوى خلافة السلطان « عبد الحميد الثاني » وتنهل من الرؤى الأوروبية . .

والفخ الذي وقع فيه ، وقعنا جميعاً فيه . فعلاقة الاسلام بأصول الحكم لم تكن الموضوع الذي شغل « علي عبد الرازق » . ولكنه طموح الملك فؤاد أن يلي الخلافة ، وأثر ذلك على النظام الدستوري البرلماني العلماني الذي كانت مصر وأقطار عربية أخرى قد بدأت تنقله من أوربا بعد الحرب الأولى .

ورد « الملك فؤاد » على مشاغبة « علي عبد الرازق » بمثلها ، فإذا بهيئة كبار العلماء تستدعيه للمحاكمة وتوجه اليه سبع تهم تدور كلها حول إنكاره أن هناك صلة بين الدين والدولة ، وبين الشريعة والسياسة ، وتنتهي بعد استعراض الأسباب الى الحكم « باخراج الشيخ « علي عبد الرازق » أحد علماء

الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » من زمرة العلماء . .

ولم ينتبه أحد ممن أصدروا الحكم لأن النظام السياسي الذي يعملون في إطاره ويقبلون ضغوطاً منه لاخراج « **الشيخ علي عبد الرازق** » من زمرة العلماء ، هو نظام دنيوي محض ، ينكر أي صلة بين الدين والدولة ، وبين الشريعة والحكومة . . وأنه أقرب ـ من حيث الواقع ـ إلى آراء « **علي عبد الرازق** » منه إلى آرائهم ، وتحمل « **علي عبد الرازق** » الحكم كعقوبة سياسية لا كعقوبة نزلت بمجتهد ان أخطأ فله أجر ، وإن أصاب فأجران . ذلك أنه في الواقع لم يجتهد ولكنه شاغب سياسياً فحسب . .

وحين جاء الظرف السياسي الذي يفرض اصلاح الموقف ، تمت تسويته على أسس سياسية محضة ، فقد كان « **الأحرار الدستوريون** » عام ١٩٤٧ شركاء في حكم ائتلافي مع « **السعديين** » ، ومات الشيخ « **مصطفى عبد الرازق** » شيخ الأزهر وشقيق « **علي عبد الرازق** » وأصر « **د. محمد حسين هيكل** » رئيس حزب الأحرار على تعيين شقيقه علي وزيراً للأوقاف ، فوقف حكم « **هيئة كبار العلماء** » بطرده من زمرة العلماء دون ذلك ، وكان « **الملك فؤاد** » قد مات وخلفه ابنه « **فاروق** » ، وهكذا تغير الظرف السياسي ، وسقط مع تغيره الحكم باخراج « **علي عبد الرازق** » من زمرة العلماء ، أسقطه نفس الذين أصدروه ، وباتفاق غير مكتوب ، بنده الأول إلا يكرر **علي عبد الرازق** » شغبه ، وألا يظل حكم تجريده قائماً . أما القضية الأصلية فقد تاهت في الزحام . ووأدت مناقشة هامة وضرورية تتعلق بهمنا الرئيسي : كيف نبني نموذجنا القومي ؟

لذلك لم يكن غريباً أن انتهت الحرب الكونية الثانية ونحن ما زلنا حيث كنا في نهاية الحرب الكونية الأولى : ضميرنا القومي حائر بين ما ورثنا ، وما تثبت وقائع العصر أنه الأقوى والأنفع . ولما كانت الخلافة العثمانية قد أصبحت أثراً تاريخياً ، فلتتقدم الصيغة الجديدة : الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية وإنشاء دولة دينية . وسرعان ما تصبح مدرسة لها أفكار ودعاة . .

ولا بد أنك ستلاحظ أن « خالد محمد خالد » كان بعيداً عن هذه الحركة ، برغم انغماسه في الجمعية الشرعية واهتمامه بالشؤون العامة ، وتسأله كما سألته :

● ألم تكن ترى في ذلك الوقت أن هناك ضرورة لحركة اسلامية أصلاً ؟!

سيقول لك :

- نعم ، كنت أميل أن يظل الإسلام ديناً يتعبد الناس به ربهم ، وألا يقحم في السياسة ، وناديت بما أسميته يومئذ قومية الحكم ، وناقشت ذلك في الفصل الثالث من كتابي « من هنا نبدأ » .

في ذلك الفصل - بتلخيص المؤلف نفسه - ذهب يقرر أن الاسلام دين لا دولة ، وأنه ليس في حاجة إلى أن يكون دولة . . وأن الدين علامات تضيء لنا الطريق الى الله ، وليس قوة سياسية تتحكم في الناس وتأخذهم بالقوة الى سواء السبيل ، ما على الدين إلا البلاغ وليس من حقه أن يقود بالعصا من يريد لهم الهدى وحسن الثواب .

فالدين حين يتحول الى حكومة - كما قال خالد محمد خالد - فإن هذه الحكومة الدينية تتحول إلى عبء لا يطاق . وذهب يعدد يومئذ ما أسماه « غرائز الحكومة الدينية » - باعتبارها من المؤسسات التاريخية التي استنفدت أغراضها ولم يعد لها في التاريخ الحديث دور تؤديه - فكان من بين تلك الغرائز الغموض المطلق والغرور ووحدانية السلطة والجمود والقسوة ! .

وكان منطقياً مع الأعراف العربية المقننة ، أن يحاكم « خالد محمد خالد » على أفكار كتلك ، وصادرت النيابة الكتاب بناء على تحليل للجنة الفتوى بالأزهر ، يتحصل في أن الكتاب « يسلب الدين أخص وظائفه وهي الهيمنة على شؤون الحياة وتدبيرها واقامة أمور الناس فيها على أسس العدل والاستقامة ، وسياستهم بكل ما فيه اصلاح حالهم في الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم في الآخرة ، تارة بالنصح والارشاد والوعظ والهداية وأخرى بالقضاء العادل والحكم الرشيد وتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم وسائر حقوقهم وانصاف المظلومين

والضرب على أيدي المعتدين الظالمين . وان كتاب الله وسنة نبيه كلاهما مليء بالتصريح الفقهي الواضح البين في الحكم والقضاء وما اليهما من مظاهر الهيمنة الفعلية على جميع نواحي الحياة الاجتماعية مالية وجنائية فردية واجتماعية ودولية » .

وفي رأي لجنة الفتوى محاولة لاجتناب التناقض الذي وقع فيه اتهام هيئة كبار العلماء لعلي عبد الرازق . لذلك لم تجابه المؤلف صراحة بأن الاسلام دين ودولة ، وأن اقامة الإمامة جزء من الاعتقاد ، رداً على مماراته في ذلك ، اذ كانت تدرك ـ ولا جدال ـ ان حكماً كهذا بحق « **خالد محمد خالد** » سيبدو غير منسجم مع تتويجه باسم ملك يحكم بدستور مستلهم من أب بلجيكي . .

وهكذا ، للمرة الثانية ، وربما الثالثة أو الرابعة ، تفلت القضيّة من بين أيدينا ، ونحرم من فهمها على وجهها الصحيح ، لأننا لا نجتهد ، بل نصارع سياسياً ، وهذا ما يعترف به خالد محمد خالد : .

ـ . . كنت أخشى على الاسلام من الحركات الاسلامية التي انتشرت في بلاده وخاصة بعد أن اتجهت أقسام منها الى الاغتيال السياسي ، وكنت أيضاً قد قرأت كثيراً عن الحكومة الدينية المسيحية ، فعكست هذا الوضع على الاسلام وتصورت أن الحكومة الدينية الإسلامية يمكن أن تقع في ذات الخطأ . من هنا كان رفضي لقيام حكومة اسلامية . .

في كلا الخطأين ـ كما يقول « **خالد محمد خالد** » ـ كان هناك خطأ في المنهج ذاته فقد جعلت ما تأثرت به من قراءاتي عن الحكومة الدينية في المسيحية وما تأثرت به من تحول بعض الشباب المسلم من نساك الى قتله . . جعلت هذا وذاك « مصدر » تفكيري لا « موضع » تفكيري !! . عندما يكون الشيء مصدر تفكيرك فانه يقودك في طريقه هو لا في طريق الحقيقة . أما حين يكون الشيء موضع تفكيرك فإنه يمد تفكيرك المحايد والمستقل بكل اعتبارات القضية المدروسة دون أن يلزمك بحكم مسبق ليتحرك الفكر داخل اطاره الحديدي الصارم » !

وذلك هو الفخ نفسه الذي وقع فيه علي عبد الرازق . .

الجديد الذي نسخ القديم :

حول الكتاب الجديد الذي نسخ القديم كان حوارنا ، سألته :

● **ترى هل كانت الدعوة للعودة للأصالة وراء نسخك لرأيك القديم . . وماذا ترى في حركة التجديد الاسلامي اليوم ؟**

تجاهل الشطر الأول من السؤال .. مباشرة قال :

ـ أعتقد أننا نعيش عصر بعث للاسلام كدين وكدولة وبمجتمع ، أما تجديد الفكر الديني ، فتلك مسألة رهينة بظروفهـا ، فالتجـديد بهـذا المعنى يعتمد عـلى علماء مبـرزين أحراراً يستطيعـون أن يتبـوأوا مكـانـة الاجتهـاد في الاسـلام . . ويستطيعون بشجاعة أن يعيدوا فتح باب الاجتهاد ! .

● **قلت لـه : ألا تـرى أننـا نسـير نعـرج ، اذ كيف تتقـدم حـركـة بعث الاسلام كدولة ، حركـة التجديـد الديني ، أليس المنـطق أن تسبقها تمهـد لها أو تواكبها لتشد الناس اليها بما تطرح من رؤى اسلامية لمشكلات العصر ؟!**

يقول « **خالد محمد خالد** » :

ـ أنـا معك في هـذا لأن الفكـر دائـماً يسبق العمـل . . وهنـاك محـاولات لتجديد الفكـر الاسلامي ، ولكن هـذه المحاولات ليست بـالطاقـة أو بالشمـول الذي تسير به حركة بعث الاسلام كدين وكمجتمع .

● **البعض يقارنون بين أولى حلقات التجديد الاسلامي عند الأفغـاني وآخر حلقـاته في عصـرنا فينـزعجـون ، اذ يبـدو لهم اننـا نتـراجـع عن نقـطة البـدء فالمجددون المعاصرون أكثر تشدداً ومحافظة ممـا كان عليـه الأفغاني ومن تتلمـذوا عليه وخلفوه ؟ فما رأيك ؟!**

ـ الواقع أن « **جمال الدين الأفغاني** » كان زعيمـاً أو ملهماً سياسياً أكـثر منه مفكراً دينياً ، وهو لم يترك لنا ثروة فكرية يمكن أن نشير اليها ونقـول هذا تجـديد فكري الأفغاني جعل شغله الشاغل تحرير الأمم الاسلامية سياسيـاً وكان محـرضاً على التمرد . والشيخ « **محمد عبـده** » كان الى حـد غير بعيـد يحمل بـذور أفكار

دينية جديدة . . لكن السياسة شغلته هو الآخر عن اتمام دوره كما ينبغي . أما « حسن البنا » فقد ركز على بعث روح اسلامي كما كان يصنع **الأفغاني** ، ولم يشغل نفسه بمشاكل فكرية أو فقهية في الاسلام .

●عند من من المجددين الاسلاميين تقف ؟

ـ أنا أقف عند **اقبال** ، ومولاي **محمد علي** ، **وأبو الكلام أزاد** ، وهم هنود هم الثلاثة ، وأنا أقف عند روح التجديد ، اذ كان ثلاثتهم مستعدين لتحمل الهتاف بآراء جديدة في تفسير بعض النصوص الاسلامية ، فالامام « **عمر بن الخطاب** » مثلاً ألغى حق المؤلفة قلوبهم في الزكاة ، ومع أن هذا الحق ثابت لهم بنص القرآن ، وقال أن الله قد أعز الإسلام ، فهو ليس في حاجة الى تأليف قلوب أحد . وكان يجتهد في أحكام شرعية كثيرة ، ويعطي رأياً شجاعاً يخالف النص ، فالاسلام بطبيعته لا يتأبى ولا يرفض محاولات التجديد فيه . . نحن الآن أمام قضايا معاصرة وصغيرة ولكنها تشغل المسلم بدءاً من شهادات الاستثمار الى ودائع البنوك ، وهي قضايا لا تجد فيها رأياً شجاعاً أو اجتهاداً خلاقاً . فالبنك يعطيك ربحاً على ودائعك ولا يعود عليك بخسارة ، وهذه صورة من صور الربا ، لكن منطق البنك يؤكد أنه لا يخسر وأن أنواعه لا تخسر إلا إذا سرق صاحب البنك ودائعه ، ومنطق البنك يتطلب اجتهاداً .

بعد لحظة تأمل أضاف خالد محمد خالد :

ـ هناك قضايا معاصرة كثيرة جداً لا تزال معلقة بين الصواب والخطأ وبين الحِلّ والحُرمة ، ولا تجد المجتهد الجسور الذي يدرس القضية دراسة وافية جداً ، ويتقدم بالرأي ولا تجد حتى مجتمعاً للبحوث الاسلامية في مستوى مسؤولياته يتقدم للناس برأيه وباجتهاده .

● هل كان « اقبال » في رأيك هو ذلك المجتهد الجسور ؟

ـ ان اقبال مثلاً يذهب الى أن الإسلام كان خاتم الديانات ورسوله كان خاتم المرسلين وهذا ايذان بأن « العقل قد ورث الوحي » وتولى المهمة بدلاً

منه . وهذه مقولة جريئة لأنها تحل لنا مشاكل عديدة . . المسألة تتطلب مجتهداً جسوراً . .

قلت معلقاً على شكل سؤال :

● أهي مشكلة جسارة فحسب . . أم مشكلة مناخ وظروف ؟

ـ مشكلة فقدان جسارة ونقص معرفة . لا بد أن يصل المجتهد الى مستوى رفيع من العلم والمعرفة قبل أن يكون مؤهلاً للاجتهاد . ليس العلم بالاسلام فقط بل وبالواقع المعاصر أيضاً ثم بعد هذا الوعي الذاتي ، لا بد أن يكون المجتهد جسوراً لكي يواجه الرأي العام المسلم باجتهاده . .

كان الاجتهاد قائماً يوم لم تكن في حاجة اليه ، ونحن اليوم في حاجة شديدة اليه ، ولدينا مجتمعات بحوث وروابط ومؤتمرات وعدة تشكيلات ومع ذلك فهي جميعاً عاجزة عن أن تأخذ دور المجتهد وتربط قضايانا المعاصرة بمبادىء الاسلام .

● ألا ترى أن الفعل النشط في حركة البعث الاسلامي اليوم ، مع العجز عن الاجتهاد يمكن أن يكون ذا أثر سلبي . . كثيرون يقولون بأن معظم الحركات الاسلامية ليس لديها برنامج واضح للدولة الاسلامية التي تبشر بها ؟

قال « خالد محمد خالد » :

ـ إن البعث الإسلامي في شموله ، يجذب إليه محاولات التجديد الفكري في الإسلام وهو وإن يكن يتقدم بتجديد التفكير ، فإن هذا التجديد يسير بقوة هذا البعث وبحرارته ، وإن لم يكن بالصورة المرجوة ، فلا خطورة هناك ، فإذا حقق البعث الإسلامي هدفه ، ستجد مشاكل تفرض نفسها على الدولة ، وهذه المشاكل لا تفرض نفسها علينا اليوم ، لكن الضرورة ستعلن عن نفسها في ظل الدولة الاسلامية فيفتح باب الاجتهاد ليواجه تلك المشاكل . .

بدا لي فيما بعد أن السؤال التالي قد نقل المناقشة الى محور مختلف ، قلت :

● **في مؤلفاتك بشكل عام خطان واضحان تماماً ، هما اسلام الديمقراطية واسلام العدل الاجتماعي ، فإذا وقفنا عند الجانب الأول .. كيف تراه اليوم بعد أن انضممت لصفوف المطالبين بدولة اسلامية ؟ .**

ـ لو حكمت بشخصي دولة اسلامية فسأطبق الديمقراطية النيابية التي تقوم صورتها الآن في بريطانيا ، فالدولة الاسلامية التي أدعو اليها دولة تقوم على تعدد الاتجاهات وبالتالي تعدد الأحزاب وتقوم على معارضة لها مكانتها وحريتها ، وهذه هي الشورى كما قال بها الإسلام ، الحاكم يمثل الأمة ويوكل عنها ، ولا يجوز لحاكم أن يقول لنا أنه يحكم باسم الله ، لأنه يحكم بحكم الله ، لكنه في الوقت نفسه وكيل عن الأمة التي انتخبته واختارته ! .

● **كأنك بهذا تقول أن الشورى ملزمة للحاكم المسلم ، أظن أن هناك خلافاً بين الفقهاء حول الزامها ؟!**

ـ هو صحيح . ولعل الذين قالوا بعدم الزامها كانوا واقعين تحت ضغط الخوف من حكامهم . لكن الحقيقة التي أراها أن الشورى ملزمة ، اذ لو لم تكن كذلك فلا مبرر لها . وقد أمر الله رسوله « وشاورهم في الأمر » ، وصدر أمره جل جلاله للنبي بعد أن شاور الرسول صحابته في غزوة « أحد » وأخذ برأيهم فأدى ذلك لهزيمة استشهد فيها سبعون صحابياً بينهم عم الرسول حمزة ، فكأن الآية نزلت تأمر الرسول بالشورى بصرف النظر عن النتائج .

● **يذهب البعض الى أن الحاكم المسلم يستشير أهل الخبرة الذين يصطلح على تسميتهم بأهل الحل والعقد ؟**

ـ أهل الحل والعقد في رأيي هم النواب الذين يختارهم الشعب بمحض حريته ، وهذا أيضاً اجتهاد جديد مني ، لأن العادة مضت في الفقه الاسلامي على أن أهل الحل والعقد هم أهل الخبرة . وهؤلاء يمكن الاستعانة بهم في مجالس متخصصة تقوم على الاختيار . أما أهل الحل والعقد الذين يفصلون في مصائر الأمة السياسية ، لا يمكن الا أن يكونوا نواب هذه الأمة التي اختارتهم بملء ارادتها دون أدنى تزييف لاقتناعها .

عن الشطر الثاني تساءلت :

● وماذا تقدم الدولة الاسلامية على صعيد العدل الاجتماعي ؟ .

يقول خالد محمد خالد :

ـ مررنا بتطبيق يبعث في نفوسنا كثيراً من التفاؤل بمستقبل الكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي في ظل الاسلام ، فقد استوصى الإسلام إلى أبعد الحدود بالعدالة الاجتماعية ، وإذا كان الإسلام اعتمد على الزكاة كضريبة أساسية يحقق بها العدل الاجتماعي فإنه لم يغلق الباب أمام ضرائب أخرى تصطنعها الدولة كما تشاء تغطية لمتطلبات العدل الاجتماعي ، الاسلام في مبادئه يرى أن الناس سواسية كأسنان المشط وأن حقهم جميعاً في الحياة المعيشية متكافىء ، وكان بيت مال المسلمين يرتب العطايا الشهرية أو السنوية على فقراء المسلمين بحيث يغطي حاجة كل مسلم . وكان الرسول يقول : « أن الأشعريين كانوا اذا أرملوا في غزو أو قل عندهم الطعام جمعوا ما عندهم جميعاً في ثوب واحد ثم اقتسموه بالسوية ـ وضع كلمة السوية بين قوسين ـ فهم مني وأنا منهم . لا يوجد أبداً مباركة للعدل الاجتماعي بأفضل مما فعل الرسول « فهو يقول : « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والنار والكلأ » أي في كل ما ينتج عن استغلال هذه الأشياء الثلاثة ، فالماء يروي الزرع والنار تدير المصانع ، والناس جميعاً شركاء فيهما أيضاً . .

ويصف الاسلام المؤمنين بالذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ، وأفتى علماء الإسلام بأنه إذا مات في قرية أو بلد أحد من الجوع ، فان القصاص والدية تقع على جميع أهل هذه القرية ، والرسول يخبرنا بأن من بات شبعاناً وجاره إلى جواره طاو ـ من الجوع ـ فقد خان الله ورسوله ، أي خان الإسلام .

من حيث المبدأ نجد أن الإسلام قد وضع أسس العدل الاجتماعي ، ومن حيث التطبيق فقد طبق هذا العدل الاجتماعي أيام « أبي بكر » و« عمر » و« علي » بشكل يبهر الألباب ، وحدث على عهد « علي » ، ثم حدث على عهد « عمر بن عبد العزيز » ، وهو نسيج وحده في هذا المجال ، وميزته كعادل

اجتماعي ، أنه خرج من مستنقع الدولة الأموية ، ولم يكن من الرجال الذين عاشوا مع الرسول أو صاحبوه ، ومع ذلك طبق مبادىء الإسلام ، فبلغ من العدالة مبلغاً يكاد يكون منقطع النظير ، فإذا سألني سائل : أي نموذج تراه صالحاً كمثال للدولة الإسلامية ؟ قلت : دولة « **عمر بن عبد العزيز** » . ولذلك اخترته كنموذج لما أدعو اليه في كتاب « الدولة في الاسلام » . أن ظروف « **عمر ابن عبد العزيز** » وبيئته لم تكن توحي أبداً بأن في استطاعتها أن تخرج لنا هذا الحاكم القديس المطلق في عدله وهو نفسه يقول : والله لولا الاسلام لكنت كغيري من الناس . هو في رأيي معجزة الاسلام .

● **هل أخذ هذا الجانب من التفكير الاسلامي حقه من السلف أم أنه ـ في رأيك ـ ما يزال يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد ؟**

ـ كل ما يمت للفقراء كان موضع عناية الاسلام وعلمائه وحكامه في كل عصر ، رغم الترف الذي كان يميز بعض الحكومات الاسلامية . حتى في تلك الفترات كان الناس جميعاً يحسون بضرورة وحتمية وجود العدل الاجتماعي كشيء من أهم الأشياء في الإسلام .

● **ألا ترى معي أن هناك صياغة معاصرة لهذه القضية تكون قريبة من مشاكل عصرنا المليء بالتيارات والأفكار وأيضاً بالفقر ؟ .**

ـ . . ربما . . في عهد « **عمر بن عبد العزيز** » كانت الدولة الإسلامية تلتزم بتوفير مسكن ودابة وخادم ومورد للمعيشة لكل مواطن ، وتتكفل بذلك للمسلمين ولغير المسلمين . وربما تطلب العصر الحديث بعض الاجتهاد في التنظيم . والاسلام لا يأبى قط أي اجراء جديد ينأى عن الظلم ، فمن حق الحاكم المسلم أن يفرض ما يشاء من الضرائب لتغطية حاجات المجتمع ، شريطة ألا يفتئت بهذه الضرائب على حقوق ثابتة فالتأميم الشامل غير اسلامي . والضرورة الاجتماعية مقدمة في اطار مراعاة قواعد العدل الاسلامي العام .

● **وأين تقع الفكرة القومية من هذه المطالبة بدولة اسلامية ؟**

ـ العرب لم يعرفوا إلا بالإسلام ، واللغة العربية لم يصنها سوى القرآن ،

فإذا كان هناك عروبة ، فمن أجل أن هناك إسلاماً ، فلا يمكن أن يقع تناقض جنسي أو عنصري بين المواطنين في دولة إسلامية ، لكن احتمال هذا التناقض وارد ، إذا وضعنا في اعتبارنا أن هناك أقليات في الوطن الاسلامي ، ومشكلة الأقليات تأتي من صميم واجبات الدولة الاسلامية ، فالاسلام لا يغفر قط أي ظلم يقع على الأقليات الاسلامية ، والرسول وضع قواعد راسخة للايصاء بأهل الذمة ، وسموا أهل الذمة بما لهم من حقوق في ذمة المجتمع المسلم والدولة المسلمة ، والرسول يقول من آذى ذمياً أو معاهداً فقد خان الله ورسوله ، وسيدنا « عمر » عندما رأى يهودياً يسأل الناس أخذ بيده وسأله عن شأنه وأخذه الى بيت المال وجعل له مرتباً وهو يقول : ما أنصفناك يا ذمي ، أخذنا منك الجزية صغيراً ، وضيعناك كبيراً ، وأرسل الى ولاته على الأقاليم ألا يظلموا ذِمّياً أو يكلوه الى عالته ، والجزية كالزكاة ضريبة لا وسيلة قهر أو اعنات ، بل عدل كامل .

● وكيف تنظر إلى مسألة المرأة في الدولة الإسلامية ؟

ـ أنظر اليها نظرة الفاهم لدينه ، فليس ثمة دين ولا نظام ، بما في ذلك حضارتنا الراهنة ، أحترم المرأة وكفل حقوقها كما فعل الإسلام ، فالاسلام أعطاها حقوقها كإنسان ، تعبد الله كما تشاء ، تتاجر كما تشاء ، تملك كما تشاء ، كل هذه الحقوق التي لم تعرفها أوروبا الى الأمس القريب ، وبعض دولها الى الآن لم تعترف بهذا . . وهذه الحقوق أعطاها الإسلام للمرأة كما أعطاها للرجل تماماً ، أما ما يكون موضعاً للخلاف فهو حق العمل ، وقد كفله الاسلام للمرأة في قول الله تعالى « لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض » .. كانت المرأة تتاجر وتمارس التجارة والفتيا ـ وهو نوع من القضاء ـ فليس هناك نص يمنع المرأة من مزاولة الأعمال اللائقة بها . والآيةالكريمة **﴿ وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾** لا تحرم عمل المرأة ولا تقيد ذلك بدليل أنهن كن يخرجن ، الى الجهاد وإلى الصلاة وإلى أعمالهن ، فالآية دعوة للفضيلة .

● **والحقوق السياسية للمرأة ؟**

ـ أنا رأيي أن المرأة من حقها أن تَنتخِب وأن تُنتَخب وهذا رأي فقهاء كثيرين وعلى رأسهم الامام الأعظم **أبو حنيفة** ، اذ يرون أن للمرأة أن تكون وكيلة في الخصومة ، أي وكيلة نيابة ، كذلك من حقها أن تكون قاضية ، واشترط « **أبو حنيفة** » أن يكون قضاء المرأة في غير الحدود ، وقال إبو حماد شيخ « **أبي حنيفة** » بل من حقها أن تكون قاضية في الحدود أيضاً . فإذا وصل الإسلام بالمرأة أن تكون قاضية فبأي حق واستناداً لأي نص تحرم حقها في أن تنتخب وتنتخب ، وتكون نائبة عن الأمة . . كل ما هنالك الا تبتذل المرأة في زيها وفي سلوكها .

● **أين يقع رأيت الأول بأن الاسلام دين لا دولة من كتاب « الشيخ علي عبد الرزاق » « الاسلام وأصول الحكم » ؟** .

ـ أنا لم أقرأ الكتاب ولكني سمعت عنه . وهذا خطأ ولا شك ، ولكنني عندما كتبت فصل « **قومية الحكم** » كنت بعيداً تماماً عن مسألة **الخلافة** ، إذ كنت أناقش قضية الحكومة الدينية . ولا أظن أن « **الشيخ علي عبد الرازق** » كان ضد الحكومة الدينية ، ولكنه كان يناقش في مسألة الخلافة ، من وجهة نظر تضع في اعتبارها الشخصية المرشحة لشغل هذا المنصب آنذاك وهي الملك فؤاد .

ونحن ارتكبنا وزراً كبيراً وركبتنا المؤامرة الغريبة . ولا سيما مؤامرة انجلترا ضد الخلافة الاسلامية . واستطاعوا أن يسلبونا عقولنا وأن يحرضونا عليها ، وأن تكون أحد المعاول التي هدمت بنيانها . خسارة كبرى لم نصب بمثلها . .

● **سؤال أخير . ماذا تستطيع الدولة الاسلامية أن تقدم للمواطن المسلم وللجماعة الاسلامية وللعالم الذي نعيش فيه ؟**

قال خالد محمد خالد :

الدولة المسلمة تستطيع أن تقدم لنا اليوم ما قدمته في تاريخها الأول . فهي تقدم للفرد المسلم العون الكافي لكي يأخذ طريقه الى الله في ظل القيم

الاسلامية والفضائل التي زكاها القرآن ودعا اليها وأمر بها ، وهي تضمن لهذا الفرد قدراً معيناً من الكفاية التي تمنحه معيشة رخية وسهلة ، وهي تضمن له أقرار النظم السياسية والادارية التي تحفظ له كرامته ، وتحفظ فيه انسانية الانسان وتلبي كل احتياجاته العقلية والروحية والمادية .

وما توفره للفرد كفرد سيتوفر تلقائياً للمجتمع كمجموعة أفراد ، أما ما توفره للعالم فانها ستقدم له الاسلام تقديماً يسوي الكثير من المشاكل والمظالم التي تثيرها الحضارة المعاصرة ، فعالم اليوم غابة ، يفترس القوي فيها الضعيف ، وهو عالم لا يفكر إلا تفكيراً شهوانياً أنانياً ، والمجتمعات المعاصرة تزكي جميعها الصراع على المال والنفوذ ، والحضارة الغربية القائمة الآن هي الابنة الشرعية لحضارة الاسلام ، فقد أخذت معظم عناصرها واعتمدت في نجاحها على حضارة الاسلام في الأندلس وقرطبة ودمشق . الحضارة الاسلامية كائن تاريخي لا تستطيع أن تغمض عينيك عنه ، سيقدم الاسلام للحضارة المادية حضارة الروح . مجتمع اليوم خال من كل ما هو روحاني ، وهذا احتياج انساني ، والاسلام هو الذي جمع في التجربة التاريخية بين حضارة الروح وحضارة المادة ، وهذا أمر يحتاجه عالمنا بشدة . . .

. . . .

هل انتهت الضجة التي بدأت قبل ثلاثين عاماً . . أم تجددت ؟ لا أدري !

٢٧

كل عنف وانتم بخير.. ولو أن هذا الخير مشكوك فيه!

اذا كنا نريد حقاً أن نتجاوز موقف الدفاع الذي نجد أنفسنا أسرى لـه لما فوجئنا بعمل « عنيف » ينسب لهؤلاء الموصوفين بـالغلو الديني ، فقـد آن الأوان لكي نفكر في الموضوع بشكل جديد ومختلف تماماً عما تعودنا [١] .

أمـا الذي لا جـديد فيـه فهو هـذا الذي كتبنـاه في الشهور الأخيـرة حول الموضوع ، لأننا قرأناه قبل ذلك ، (أو نقلناه عما كتبه غيـرنا في أعـوام : ١٩٤٨ و ١٩٥٤ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧) [٢] ربمـا بنفس الألفـاظ : نحلل الأسبـاب نشبـع الشبـاب لومـاً وتأنيبـاً وقرعـاً وتشهيـراً . نشخص أمـراض العصـر واحبـاطـات الواقع ، نتحدث عن أزمة الديمقراطية وأزمة الاسكـان وأزمة المـواصلات وأزمـة الجنس ، نتهم قـوى دولية نكـرهها أو تكـرهنا ، أو عـرباً رافضـين أو مصريـين معارضين ، أو طفيليين يدوسون أخلاقاً ويحطمون قيماً . باختصار نبحث عن كل مشاجب الزمـان والمكان لنعلق في رقبتهـا فأس « الارهـاب الأسود » حتى يـدوخ الكتاب المفكرين ، وتعوج رؤوس القراء المطالعين ، آنذاك ينتقل الموضوع برمته

---

(١) نشر هذا المقال في نشرة « التقدم » ـ النشرة الداخلية لحزب التجمع التقـدمي الوحـدوي (العدد ٨٤ ـ أول فبراير ١٩٨٢) ـ وهو أول مقال كتبته بعد الإفراج عن السياسيـين ، الذين كـان السادات قـد وضعهم قيد التحفظ في حملة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة ، وكانت قضية تطرف الشباب مطروحة آنـذاك على الحـوار العام ، كأحد الآثار الطبيعية لحادث مقتل السادات في أكتوبر ١٩٨١ ، والهجوم المسلح الذي قـامت به الجمـاعات الإسـلامية على محافظة أسيوط بعد ٣٤ ساعة من الإغتيال .

(٢) هذه الأعوام هي التي شهدت موجات للعنف الديني بعد الحرب العالمية الثانية .

من مانشتات الصحف الى زوايا الجريمة ، وكل « عنف » وأنتم بخير ، ولو أن هذا الخير مشكوك فيه . .

وكما يصر الكتاب والمفكرون والساسة على تكرار نفس الألفاظ ، تتمسك أجهزة الدولة بأسلوب المواجهة نفسه ، فهي لا تملك حرية أو ترف الحوار ، وهي مسؤولة عن أمن الناس ، وليس من واجبات وظيفتها ، أو في لوائح عملها ما يجبرها على الاجتهاد في المسائل الأيديولوجية ، بينما الساسة والمفكرين أكسل من أن يفعلوا ذلك ، ثم أن معلوماتها في الغالب ناقصة ، وأسهل الطرق أمامها هي أقصرها ، فالسجون لا تشكو الزحام وأن أتخمت بساكنيها ، فلتحشد اذن بمن له علاقة بالموضوع ومن ليس له علاقة به ، وبمن يحمل سلاحاً في يده أو سلاحاً في رأسه ، فالمطلوب هو « التأمين » أولاً وثانياً وعاشراً . والقاعدة التي تقول أن تبرئة ألف مجرد أفضل من ادانة بريء واحد ، تصلح المحامين والقضاة ، أما المسؤولون عن الأمن فيرون أن ادانة ألف بريء ، أفضل من ترك « ارهابي » واحد طليق ، فالهدف في النهاية ـ هو حماية الناس من ذلك « العنف » الذي يربك المجتمع والدولة بشكل يبدو مبالغاً فيه ، ربما لأننا كشعب لم نألف ذلك العنف ، وربما لأن الدولة في مصر كان لها دائماً « هيبة » راسخة يجرح خدها النسيم ويدمي بنانها لمس الحرير .

ويوم نخدع أنفسنا ، ونخدع الآخرين ، فنصدق أننا واجهنا « التطرف » وانتهينا منه ، وصفينا « الغلو » وقضينا عليه ، نعمى عما يجري وراء هذا التقييم السطحي لجهدنا الفاشل ، فالتجربة أمامنا واضحة الدلالة إذا كانت لنا عيون : ذلك أن التطرف الديني قد نمى بتناسب عكسي مع تكرار أسلوبنا الخاطىء ، في مواجهته ، وتصاعد من غلو بسيط الى غلو مركب ، وهو يوشك أن يتحول الى عقدة عصية على الفهم والعلاج ، فبعد أن كان غلواً يهاجم التغريب ويرفض الديمقراطية ويزدري العلمانية ، ويسعى بالتربية لتنشئة وبناء أجيال ترفض هذا فتغيره ديمقراطياً وسلمياً ، أصبح ـ بالتعذيب والتهريج . . غلواً ضيق الصدر وضيق الأفق .

فإذا تتبعنا منحنى التجديد الديني ، لاكتشفنا أنه منحنى هابط لا صاعد ،

ويخطو الى الخلف ولا يتقدم الى أمام . كان الأفغاني يسعى لصياغة حركة احتجاج اسلامية ، تفتح باب الاجتهاد الاسلامية لتسد الفجوة التي أحدثتها قرون التخلف الطويلة ، موائماً بين التجديد الديني والحركة الدينية السياسية . وجاء الحسنين (البنا ـ الهضيبي) لتتقدم الحركة ويتوارى الاجتهاد أو نيته ، فالمهمة هي « بعث » الاسلام لا « الاجتهاد » فيه . أما سيد قطب فقد جاء ينكر أن هناك ضرورة للاجتهاد فنحن جميعاً « جاهليين » لم نصبح مسلمين بعد ، وهو ليس مكلفاً بأن يعطينا برنامجاً لتلك الدولة الاسلامية التي يدعونا اليها قبل أن نقر بأن الحاكمية لله ، ومعنى هذا الا نجتهد ، فليس من حق بشر أن يشرع لبشر ، ومهمتنا ـ عنده ـ أن ننقلب على ذلك المجتمع الجاهلي فنحطمه ، ثم نجلس بين أنقاضه نفكر في برنامج ، أو لا نفكر فيه ، لأن البرنامج أصلاً غير مطروح .

وبرغم هذا ، فإن سيد قطب ، كحسن البنا وكالهضيبي ـ كان يسعى للتربية ونشر الدعوة أولاً ، وبعدها يأتي الانقلاب إلا اذا اضطر للدفاع عن نفسه ضد هجوم ، وهو ما أخذ به شكوى مصطفى الذي أضاف للحكم بجاهلية المجتمع الدعوة للانسلاخ عنه ، مكوناً من أتباعه « جيتو » عصى على التفاعل مع ما حوله أو فهمه أو التأثير فيه ، منتظراً يوم الانقلاب ، أما التيار ـ الأخير ـ الذي ينسب اليه ما جرى في خريف العام الماضي ـ فهو القائل بأن الاسلام انتصر بالمجاهدين لا بالفقهاء ، وبالسيوف لا بعلوم الكلام ، هنا وصلنا الى الصفر ، فقد توارى الاجتهاد الاسلامي لحساب الحركة ، وتشرنقت الحركة من جماعة واسعة الى حلقة محدودة ، ومن محاورين الى مجاهدين ، ومن حملة مصاحف الى حملة سيوف .

أما نحن فقد ظللنا جميعاً محلك سر ، كلما عبر هذا الغلو الديني عن نفسه في عمل عنيف ، ربكنا العرب جميعاً : ساسة وشرطيين ، حكومة ومعارضة ، مفكرون ومخبرون ، وزراء ثقافة ووزراء داخلية ، مشهدنا الثابت في كل حلقات العنف هو : طابور يجري لاهثاً في وسط المدينة ، يصيح واحد في المقدمة . حرامي . أو بعبارة أدق يقول : ارهابي ، فنردد الصيحة ، ويرددها كل مار وكل

متفرج في نافذة . أما الموضوع ، فان أحداً لا يسأل عنه . وبسبب هذا الجهل أو التجاهل فان صورة الطابور تبدو مضحكة ، فاللاهثون وراء لص فيهم لصوص ، والصارخون ضد الارهاب ، يمرون بارهاب أو يمشي فيهم ارهاب أو يمارسون ارهاباً .

ومن الخطأ المقصود أن نتصور أن « الارهاب » هو مجرد قنبلة يلقيها شاب ملتحي أو حليق ، والصحيح أن « الارهاب » حولنا وأمامنا وتحت أقدامنا وبين صفوف طابورنا اللاهث خلف « الارهابيين » ، فبعض مواد القانون فوهات بنادق موجهة الى صدورنا ، تؤثم ضحكنا وكلامنا واجتهادنا في شئون وطننا ، وبعض أوضاع الاقتصاد سناكي مفروسة في ظهورنا تقهرنا فلا نستطيع أن نفكر وهناك سجون ومحارق ومعتقلات وشرطيون يملأون الهواء الذي نتنفسه ، وكل ذلك عنف لا تتغير طبيعته لمجرد أن له مشروعية نظرية .

فإذا كنا مخلصين حقاً في مواجهة هذا العنف ، فلننظر في طابور الصارخين لا في ظهور فرائسهم ، فنسألهم : ولماذا هذا العنف وحده تطاردونه ؟ ألم يئن الأوان لنكف جميعاً عن ذلك العنف الذي استمرأناه وشرعناه مواداً في القانون تؤثم الحركة والتفكير والاختيار ، أو تدفعها الى غير دروبها بالفقر والاحباط والجوع . لماذا لا نترك مائة زهرة تتفتح وألف مدرسة فكرية تتصارع ، لتنال من خير وطنها ما يوازي ما تبذل من جهد في صنع الخير ، ومن السلطة فيه بقدر ما تحظى من تأييد الشعب ؟

ولأننا لم نفعل هذا أبداً ، فإن هؤلاء الشبان « المتطرفين » يرون أننا نستحق ما يفعلونه فينا ، فنحن في نظرهم : ارهابيون عتاه ، ولا يفل الحديد الا الحديد . ونحن لم نتجاوز معهم أبداً بل مشينا في طابور مرعوب يطاردهم . ونحن ـ بعد هذا كله ـ فريسيون ومنافقون . نحن جميعاً : العلمانيون والعروبيون والماركسيون والتقدميون والناصريون . ذلك لأننا ببساطة : نكتفي بالمطاردة لا بالبناء وبصياغة الانشاء لا صنع الأشياء .

وطوال قرن كامل والعلمانيون المصريون ـ وربما العرب ـ يقدمون الدليل على نفاقهم وفريسيتهم ، لأنهم لا يقرأون أفكارهم بل يقتنعون بنفس أفكار هذا

الشباب الرافض المتمرد . فكل دساتيرنا المصرية من الملكية الأولى الى الجمهورية الرابعة ، ومعظم الدساتير العربية السارية ، تقول أن الاسلام دين الدولة أو أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، وهي نصوص معناها أننا نسعى لبناء دولة دينية ، مع أننا لا نفعل ذلك في الواقع ولا نقصده فهي نصوص أملتها اعتبارات سياسية ، هدفها الكيد لفرق سياسية أو الحصول على رضاء قوى دولية ، لكن نتيجتها المؤكدة أن العلمانية المصرية عاشت طول عمرها في موقف الدفاع ، لم تستطع أن تؤكد وجودها ، أو تجتذب هؤلاء الشبان فتقنعهم بأنها تجنب الوطن مخاطر اتساع التوتر الطائفي ، وتحفظ له وحدته القومية ، وتؤكد حقوق المواطنة التي اذا طالها استثناء ـ بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة ـ فقد ذهبت جميعاً ، ولسنا مطالبين ببرهان فأثر السياط على ظهور الجميع .

لو فعلنا هذا لحظينا باحترام هؤلاء « الارهابيين » ، لأننا أصحاب وجهة نظر تستحق النقاش ونقدر عليه ، وننشره بين مؤسسات الدولة وفي أنحاء المجتمع ، لكننا لم نفعل ، بل أخذنا نتقاعس ـ حكومة ومعارضة تقدميين ومحافظين ـ في المطالبة بتطبيق الشريعة ، فلم نعد علمانيين وهذا حقنا . ولكن الذي ليس من حقنا ، أن ننكر على الآخرين المطالبة بنفس ما نطالب به ، دون أن نقول لهم مبرر هذا الأفكار أو نسعى لكي نبرز للناس لماذا نحن مختلفون معهم في فهم هذا الموضوع على وجه التحديد .

لقد تعودنا أن نقول أن هؤلاء الشبان لا يفهمون الاسلام ،لكننا لم نقل لهم أو لغيرهم كيف نفهم نحن الاسلام، أنهم غلاة متطرفون ، متعصبون ورثة متلافون الميراث الأفغاني ، أضاعوا مدرسة التجديد الاسلامي ، لكننا لا نختلف عنهم ، لأننا لم نقل لهم يوماً بصراحة أننا علمانيون ولم نقنعهم أو نقنع غيرهم بأن العلمانية أفضل للوطن وللدين . ولم نقل لهم أو لأنفسنا : ماذا نعنيه بقولنا أننا متدينون مستنيرون . أنه يعني أن نجتهد في الدين ، وأن نواصل مسيرة الأفغاني ، وأن يتحول التيار الديني المستنير من شعار الى حركة فكرية وحركة سياسية . . أن يصبح بناء لا مطاردة ، وأشياء تصنع لا انشاء تصاغ . .

أما الذي ينبغي أن نتوقف عنه فهو ذلك العنف الذي نطارد به العنف ، أما ذلك الذي ينبغي أن نغلقه فهو كتاب الاعتقال وكتاب القهر وكتاب النفاق . آنذاك نكون قد وعينا الدرس والا : فكل عنف وأنتم بخير . . ولو أن هذا الخير مشكوك فيه !

٢٨

مواجهة مع محمد حسنين هيكل (١)

زوابع التحريض على "خريف الغضب"

دهشت حين استقبلني « محمد حسنين هيكل » بابتسامة واسعة ، وبدا لي الهدوء الذي يسود غرفة مكتبه متناقضاً تماماً مع زوابع التحريض على كتابه « خريف الغضب » ، التي هبت من صحف الحكومة طوال ما يقرب من أسبوعين ، صدرت خلالهما مئات البلاغات العسكرية ضد الكاتب وكتابه ، والبقية تأتي . .

قال رداً على ملاحظتي :

ـ ان ما نشر من هجوم على «خريف الغضب » في مصر وحدها ، يوازي

(١) نشر هذا الحوار في « الأهالي » ـ ٢٧ أبريل ١٩٨٣ ـ وكان فاتحة سلسلة من الحوارات أجريتها مع « محمد حسنين هيكل » ، ونشرتها « الأهالي » أيضاً ، وكان الأساس الذي انطلقت منه ، هي الحملة الصحفية التي واجهت بها الصحف الحكومية ، هيكل ، بسبب البدء آنذاك ، في نشر كتابه المعروف « خريف الغضب » في مجموعة من الصحف الأوروبية والعربية ، كان من بينها « الأهالي » ، « التي نشرت فصلاً بتيماً من الكتاب ، عرضها لجانب كبير من الهجوم ، الذي كان موجهاً أساساً الى هيكل ، ثم أصبح كل من الطرفين ـ هيكل والأهالي ـ يُتهم بالآخر ، وهو ما انتهى بتهديد صريح ، وجهه وزير الداخلية ـ آنذاك ـ اللواء « حسن أبو باشا » ، للأهالي ، بأنها سوف تتعرض للمصادرة اذا واصلت النشر ، وقد فضل مجلس ادارة « الأهالي » ، أن يوقف النشر ، على أن يفتح باب المصادرة ، حتى لا يصعب سدّه بعد ذلك .

ولم يكن « هيكل » قلقاً من منع النشر ، اذ كان يتوقعه ، ولكنه لم يكن واثقاً أن « الأهالي » ستدافع عن حقه في ابداء رأيه ، وحق كل جانب في تناول شخصية السادات وحكمه بالنقد ، وقد ظل قلقاً ، حتى بعد أن اتصلت به ، وأجريت معه أولى حلقات هذا الحوار ، ومع أن الحملة كانت متتبعة ، وشاركت فيها معظم الأقلام التي تكتب في الصحف الحكومية ، وتناولت قضايا كثيرة ، الا أن « هيكل » ، كما اكتشفت =

حتى الآن ثلاثة أمثال حجمه ، وأتنبأ أن الحملة ستستمر وتتصاعد الى أن تصل الى عشرين مثل حجم الكتاب ! .

قلت : **يبدو أن ابتسامتك أقوى من الزوابع ؟!**

قال محمد حسنين هيكل :

- الواقع ألا زوابع هناك ، فهي موجودة فقط في رؤوس الغاضبين والمحرضين والصاخبين ، وأعتقد أن منظرهم غريب أمام الناس ، أننا في الحقيقة أمام مسرحية عبثية من الطراز الأول ، فأمامك قوم غاضبون متشنجون يحرضون الناس ضدي وضد الكتاب ، ويستفزونهم ، ويبتزونهم ويحرجونهم ويزورون أقوالهم ، ويسوقونهم سوقاً للهجوم على كتاب لم يقرأه كاملاً أحد من الذين يهاجمون ولا يكاد أحد من الذين يقرأون الهجوم قد اطلع على شيء منه ! .

ان الهجوم على « خريف الغضب » هو هجوم على شبح ، فالطبعات الأجنبية النسبع من الكتاب سوف تصدر في ٢٤ أبريل الحالي والطبعة العربية لن تصدر قبل منتصف مايو ، وما نشر من الكتاب في العالم العربي لم يتجاوز - حتى الآن - ربعه .

فعلى أي شيء يعلق المعلقون ؟ وأي كتاب يهاجمون ؟. أليس هذا عبثاً ؟

هل أنا الذي خنت أمانة القلم ، أم أن الذين يطالبون بمصادرة حقي في أن أكتب - مصادرة تمتد من داخل الوطن الى كل حدود الدنيا - هم الذين يخونون تلك الأمانة ؟ .

= فيما بعد ، كان يدرك بذكاء أن المهب الحقيقي للريح ، ليس الغضب لذكرى الموتى أو الرثاء للوفاء الضائع ، فالريح تهب بهذه القسوة ، لأن الكتاب ، كان ينقد بقسوة أيضاً ، طريقة إدارة السادات السياسية لحرب أكتوبر ، وهي المشترك الأساسي ، بين عهد السادات ، والعهد الذي خلفه .
وكنت قد أعددت هذه الحوارات للنشر في كتيب مستقل ، بعد قليل من نشرها ، لأهميتها في إضاءة بعض جوانب عهد السادات ، ولأنها تتضمن وثائق لم يسبق نشرها ، ولا يجوز أن تتوه في بطون الدوريات ، وربما تكون العقبات التي حالت دون نشر الكتيب في حينه ، صاحبة فضل في إبقاء هذه الحوارات ، حتى تدرك كتابها المناسب ، لإرتباطها بموضوعه ، ولأنها تصب في محاوره الأساسية

هل أنا الذي خرجت عن ميثاق الشرف الصحفي ، أم أن الذين فعلوا ذلك ويفعلونه ، هم الذين يهاجمون ما لم يقرأوه . ويحرضون على مصادرة الكتب والأفكار ؟

أليس هذا ـ مرة أخرى ـ عبثاً !

● ولكنك ـ يا أستاذ هيكل ـ كنت تتوقع تلك الحملة على الكتاب وقد سبق أن حدثتني عن توقعاتك قبل بدئها ، بل وحددت توقيتها ، وأشهد أن نبوءتك صدقت . . بكل تفاصيلها . .

ـ ذلك أيضاً تشهد به مقدمة الطبعة الدولية للكتاب ، وقد نشرتموها في الأهالي ، بأنني كنت أتوقع أن يثير الكتاب حملات من الهجوم الضاري ، وفي مقدمة الطبعة العربية إشارة متعددة ومؤكدة الى الريح القادمة ، ولم يكن الأمر في حاجة الى بعد نظر ، ولكن إلى نظر في الأمور فقط ! .

والواقع انني لم أتضايق من الحملة المركزة التي شنت ضدي ، ولكن أكثر ما ضايقني كان محاولة حسنة النية للوقوف بجانبي ، اختارت لها عنواناً « هيكل يدافع عن نفسه » ومع الأسف فان ذلك لم يحدث على النحو الذي قيل أنه حدث مع تقديري لسلامة دوافع القائلين ، فلست في حاجة للدفاع عن نفسي ، لأن موضوع القضية هو خريف الغضب ، وقد صودر الكتاب ، ولهذا فلا قضية هناك .

● الواقع أننا كنا في الأهالي نغلب جانب التفاؤل ، ونعتبر أن نشر كتابك والحوار حول ما فيه ، سيكون ذا دلالة على صحة المناخ الديمقراطي في مصر الآن ، ويبدو أننا كنا مسرفين في التفاؤل !

ـ انك بالطبع تعرف أنني لم أكن على علم مسبق بنية « الأهالي » محاولة نشر الكتاب ، عرفت قبلها بيومين فقط أنكم بالترتيب مع جريدة « الوطن » الكويتية سوف تحصلون على حق نشر فصول الكتاب ، ولا أخفي عليك أنني قدرت ذلك من جانبكم وشكرته في نفسي ، فأنتم بذلك تقومون بمخاطرة ، فقد كنت واثقاً أن تدخلاً سوف يحدث بشكل ما في لحظة ما ، ولم أتصور على

لاطلاق أن يكتمل نشر الكتاب . فلا أستطيع وأنا أتحدث عن حقوق الحرية ، أن أنسى أحكام الأمر الواقع ، وإلا كنت أترك نفسي للسراب ! . وقدرت وشكرت أنكم بنشركم فصول الكتاب سوف تتنازلون عن مساحات كبيرة من جريدتكم ، وهي جريدة حزبية لكاتب لا ينتمي الى الحزب ، وبالتالي فهو ليس ملتزماً بخطه العام .

● إن « الأهالي » لا ترى تناقضاً بين كونها جريدة حزبية ، وبين أن تتيح لكل أصحاب الآراء فرصة التعبير على صفحاتها ، مهما اتسعت مساحة الخلاف بيننا وبين أصحابها ، وقد سعت لنشر كتابك ، لأن من حق الناس أن يقرأوه وليس في هذا مصادرة على حقهم أو حق الأهالي في الاختلاف مع الكتاب أو مع مؤلفه . . ومن نفس المنطلق سعينا لكي نسمع ردك على الحملة . .

ـ لا بد أن أكون واضحاً معك ، فأقول أنني لا أرد على حملات ، إذا كان هناك حوار موضوعي فانني على استعداد له ، وأما حين يصبح الأمر شتائم وسباب فإن المسألة تختلف ، بعض ما كتبوه عني يشكل قذفاً صريحاً ، وقد طالبني بعض أصدقائي من المحامين أن أرفع قضية قذف ، وناقشتهم طويلاً ، كان من رأيي أنني لا أستطيع أن أكون طرفاً في أي شيء ، ولا حتى في خصومة ، مع بعض الناس ، هذه ليست فقط قضية كبرياء ، ولكنها أيضاً قضية كرامة ، فأنا لا أعتبر أن ما قيل عني ـ خصوصاً من قائليه ـ يمكن أن يسبب لي ضرراً بل العكس .

● لماذا كنت تتوقع الحملة على الكتاب في مصر ؟

ـ كنت أعرف أن الحملة علي وعلى الكتاب سوف تكون بدعوى الوفاء والحرص على ذكرى ما فات بما فيه حرمة الأموات ، وهو ادعاء حق يراد به باطل ، الحقيقة أن هناك مصالح وأقدار ومقادير تريد أن تحافظ على نفسها وليس على « أنور السادات » . أمس فقط رآني مواطن مصري بسيط وأقبل علي مشجعاً يقول لي : لا تخف من أحد . الحقيقة كلها ظاهرة أمام الناس . الحقيقة في القفص . . . . . وكلنا نراها في « **عصمت السادات** » ، ولا نحتاج غير ذلك

إلى شيء . . إن ما قاله هذا المواطن البسيط لي ، هو الحق مقطراً وصافياً ، فحيثيات الحكم التي أصدرها قاض نزيه صنع بها تاريخاً جديداً في القضاء ، وحول قانوناً أريد به أصلاً أن يكون أداة بطش ، فجعل منه باب عدل ، أوضح وأصرح من أي شيء يمكن أن يقوله كتاب أكتبه أنا أو يكتبه غيري من الناس .

إن حيثيات الحكم حسمت في منطق عصر بأكمله ، لكن بقايا القوى والجماعات المستفيدة من ذلك العهد لا تزال تحارب معركة بقائها . وأظن أن ما قلته في « خريف الغضب » يمس كثيراً من النقط الحساسة بالنسبة لهذه القوى والجماعات ، وحين علمت بقرار مصادرة « خريف الغضب » لأسباب أمن [1] فإني كنت على استعداد لأن أفهم بل والتمس الأعذار للقرار مع أسفي له ، وأعترف لك أنني ابتسمت عندما أخبرني أحدهم بقرار المنع وهو يضيف أن هناك قصة عنوانها « الشمس لا تشرق مرة واحدة » .

هناك أيضاً الذين انتهزوا الفرصة من الكتاب المحترفين ، لتصفية ما يعتبرونه حسابات معي ، وهؤلاء يقولون انني كنت الكاتب الأوحد في عهد « **عبد الناصر** » وأنني غاضب لأنني فقدت هذه المكانة . . وأنا لم أكن كاتباً أوحدا ، فقد كانوا جميعاً يكتبون وينشرون .

وليس بينهم من لم أقف معه في أحلك الظروف ولم أفعل كل ما في وسعي لمساعدته ولولا أنني لا أريد أن أمن على أحد ، لذكرتهم لك واحداً واحداً وبالاسم ورويت ما قدمته لهم .

● ولكن الحملة على الكتاب تجاوزت أصحاب المصالح في مصر ، واشتركت فيها أقلام عربية ، غير مصرية ، ثم أنها أيضاً انتقلت الى الغرب ذاته ، فما هي دوافع الحملة هناك في رأيك ؟

---

(١) ثبت فيما بعد ، أن قرار مصادرة « خريف الغضب » لم يصدر على الإطلاق ، وكان عبد العزيز محمد المحامي ، قد طعن أمام القضاء الإداري ، على قرار مصادرة الكتاب ، وعجز محامي الحكومة عن أن يقدم أي قرار بمصادرة الكتاب ، وهكذا تم توزيعه في السوق المصرية في ربيع ١٩٨٥ . وكان القول بأن الكتاب قد صودر ، قد صدر شفاهة عن وزير الداخلية « حسن أبو باشا » ، إبان المفاوضات بين « **الأهالي** » والحكومة على نشره .

ـ ليس لي أن ألوم الغرب ، فهذا رجل بدا لهم صديقاً على استعداد لأن يعطيهم كل ما يطلبونه وأكثر ، في منطقة كانت بالنسبة لهم مصدر خطر وقلاقل ، وعندما سلمت مخطوطة كتاب « **خريف الغضب** » لمجموعة الناشرين الدوليين التي تملك حقوق نشر كتبي ، قلت لهم : ان هذا الكتاب سوف يكون صدمة للقراء في الغرب ، وأنني أتوقع أن تكون التعليقات عليه شديدة ، ونبهتهم الى أن الناشرين الأمريكيين قد يجدون صعوبة في نشره ، لأنه يحمل الولايات المتحدة الأمريكية ووسائل الاعلام فيها بالذات ، جزءاً كبيراً من الظروف التي أدت بالسادات الى النهاية المأساوية التي انتهى اليها . وقد ظللت أتابع باهتمام لم أشعر به من قبل حركة التعاقدات على هذا الكتاب الجديد في اللغات المختلفة في الغرب . وحين عرفت أن احدى كبريات دور النشر الأمريكية وهي « راندوم هاوس » قد سارعت الى الحصول على حقوق الكتاب فلقد أحسست أن الاعتبارات المهنية غلبت على الانطباعات الغريزية . .

والواقع أن هناك فارقاً بين تناول الصحف الأمريكية للكتاب ، وتناول الصحف الرسمية المصرية له . فالقارىء الأمريكي يقرأ الكتاب في الوقت الذي يقرأ النقد له . والذين نقدوا الكتاب في الصحف الأمريكية ، وافقوني على بعض ما فيه واختلفوا معي على بعضه الآخر ، ان مجلة « **نيوزويك** » الأمريكية مثلاً ، خصصت للكتاب كل المساحة المخصصة لباب الكتب ، وهذا دليل على تقديرها لأهميته ، وفي مناقشته قالت أنها لا تختلف معي في أن السادات كان كسولاً ، وأن حكمه كان فاسداً ، ولكنها ترى أنه رجل عظيم لأنه كان رجل سلام ! . والغريب أن الصحف المصرية التي تنقل ردود أفعال الصحف الأمريكية ، قد نقلت ما اختلفت فيه معي النيوزويك ، ولم تنقل لقرائها طبعاً ما اتفقت فيه معي من آرائي في السادات ! .

● **هل تعتقد أن الأمريكيين الذين يصفقون لأنور السادات في الغرب ، ويهاجمون الكتاب ، مخلصين حقاً لذكراه ؟ .**

ـ ان الأمريكيين لا يخدعون أنفسهم في الحقيقة ، أنهم كانوا يعرفون ماذا يريدون منه ،وقد أخذوا ما أرادوا ، أما رأيهم فيه فأمامك تعليق **النيوزويك**

والغريب أن بعض الذين هاجموني يزعمون انني قلت أن السادات كان بهلواناً ، لكني لست قائل هذا الوصف ، ولكنه « **هنري كيسنجر** » ولماذا نذهب بعيداً ، دعني أقرأ لك هذه الفقرة من مذكرات « **زبيجنو برجنسكي** » الذي كان مستشاراً للأمن القومي مع الرئيس السابق « **جيمي كارتر** » النجم الآخر في ثالوث كامب ديفيد . .

يقول برجنيسكي بالحرف في هذه الفقرة :

- « بين كل الساسة الأجانب الذين تعامل معهم **كارتر** ، فان السادات كان أقربهم اليه . كان حباً من أول لحظة بين الطرفين . وليس هناك أدنى شك في أن **كارتر** كان مهتماً بهذا المصري الطائش والمندفع ، الذي كان يمثل خصالاً أبعد ما تكون عن خصال **كارتر** الذي كان قوى السيطرة على نفسه ، وذا عقل أدق من جهاز كمبيوتر ، وكثيراً ما جلسنا معاً ، كارتر وأنا ، نضحك سوياً على التناقضات التي تكشف عدم صحة أقوال السادات ، وكذلك على تصوراته الجامحة ، ولكننا مع ذلك كنا نعجب بجرأته ورؤيته التاريخية المبالغة في تصورات العظمة . وفي لقاء بيني وبين السادات ، صفق الرئيس المصري فجاؤوه بنموذج للكرة الأرضية وضعه في وسط غرفة بيته التي كنا نجلس فيها ، وأمسك بمؤشر وراح يعطيني درساً فيما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية الأمريكية ، وكانت وصفاته جديرة بأن تجعل « **تيودور روزفلت** » - أشهر الرؤساء الاستعماريين - يبدو وكأنه حمل وديع .

هذا ما قاله « **بريجنسكي** » عن السادات . . وأظنه اجابة كافية على سؤالك !

● نتنقل الآن من الحملة الغربية إلى الحملة العربية . . وكانت طلقة البدء فيها البيان الذي أصدرته جريدة « **الشرق الأوسط** » وأعلنت به توقفها عن النشر، فما هي الحكاية بالضبط ؟

- أنا في الواقع لم أكن طرفاً في أي تعاقد مع جريدة « **الشرق الأوسط** » ولا مع أي جريدة أخرى عربية أو أجنبية ، فأنا أتعاقد مع مجموعة الناشرين

الدوليين الذين ينشرون كتبي وأعطيهم كل حقوق الطبع والنشر ، بما في ذلك النشر في الصحف والأعداد الاذاعي والتليفزيوني ، وبكل اللغات ، وأنا أفعل ذلك لأنني لا أستطيع من حيث الجهد أو الوقت أن أتابع عملية طبع ونشر وتوزيع وحسابات كتبي في بلاد بعيدة في أنحاء العالم وأنا أشترط فقط ألا تباع لي حقوق نشر في اسرائيل ، وألا تباع لي حقوق نشر في أي دولة عربية بينها وبين مصر نزاع ، وبالتالي فان العقد يمنع الناشر من أن يبيع لي حقوق نشر في ليبيا مثلاً أو غيرها ، درءاً لحساسيات أعرفها ، وأعترف أنني أشترط ذلك وأنا خجل ، وبالنسبة لخريف الغضب فإن حقوق نشر الطبعة العربية منه في كتاب وفي الصحف قد اشتراها ناشر لبناني من الناشرين الدوليين ، و« **الشرق الأوسط** » اشترت الحقوق منه .

وقد دهشت حين علمت من الناشر أن « **الشرق الأوسط** » قد طاردته لتحصل على حقوق النشر ، لأن الكتاب يضم نقداً كثيراً للسياسة السعودية ، ومع أن هناك ما اتفق معه في السياسة السعودية ، الا أن الكتاب يتعرض بالنقد لبعض هذه السياسات وأنا أعلم أن « الشرق الأوسط » صحيفة مملوكة لشخصيات سعودية رسمية . .

● **يقولون أنك لعبت معهم لعبة القط والفأر ؟!**

ـ أنا لم أناقش أحداً منهم في حديث عن « **خريف الغضب** » . وحين زارني أحد ناشري « **الشرق الأوسط** » في فبراير ١٩٨٢ بفندقي في لندن ، وطلب مني أن أكتب لهم مقالات أسبوعية ، اعتذرت وقلت له أنني ـ إذا كتبت في صحيفتهم ـ فسوف أفقد حريتي في الكتابة عن سياسات السعودية ، وكنت أعلم من السيد « **كمال أدهم** » نفسه ـ وهو رجل ذكي ـ أنه كان المالك الأكبر لأسهم شركة الشرق الأوسط ، قبل أن يبيع نصيبه للأمير « **سلمان** » ، ومع اعترافي باستنارة الأمير سلمان ، الا أن الجريدة تظل في النهاية جريدة سعودية رسمية ، وأنا لا أخدع نفسي . . وقلت له : أنا على أي حال لا أتعاقد الآن على كتابة مقالات في أي جريدة وقد توقفت عن كتابة مقالات في العالم العربي منذ يناير ١٩٨٠ واذا كتبت فسوف أكتب في « **الوطن** » الكويتية ، لأن الرئيس

السادات مارس ضغطاً رسمياً قوياً عليهم لكي يمنعهم من نشر كتاباتي ، ولكنهم رفضوا كل الضغوط . . وهو يجعلني أشعر بأن هناك ارتباطاً أدبياً بيني وبينهم : أي لعبة اذن لعبتها مع الشرق الأوسط ؟ لقد كنت أستطيع أن أفهم توقفهم عن النشر فهذا حقهم ، أما ما يدعو للاستغراب فهو الأسباب غير الحقيقية التي أذاعوها تبريراً للتوقف ، أنهم يقولون أنهم توقفوا عن النشر لأن في الكتاب تطاولاً على أموات وخروجاً على أخلاق ، وما أدهشني في « الشرق الأوسط » نشرت الفصول الأولى عن حياة السادات وهي التي يتهمها البعض بالتطاول على الأموات ، ثم توقفت عن النشر حين بدأت أتحدث عن دور السعودية في حياة السادات .

● ما هو بالتحديد الدور الذي لعبه السعوديون في حياة السادات على النحو الذي عرضته في « خريف الغضب » ؟

ـ الكتاب يقدم عرضاً للدور السعودي في تحويل مسار قضية الشرق الأوسط وهو دور نسج من علاقة شخصية نشأت بين الرئيس « **السادات** » ابان كان سكرتيراً عاماً للمؤتمر الاسلامي ، وبين السيد « **كمال أدهم** » صهر الأمير « **فيصل آل سعود** » ـ الذي أصبح ملكاً فيما بعد ـ وقد التقى به « **السادات** » في حفل عشاء في منزل المطرب المشهور « **فريد الأطرش** » ، وقد أصبح « **كمال أدهم** » بعد ذلك صهراً للملك ومديراً للمخابرات السعودية ، وظلت **علاقته** بالسيد **أدهم** تنمو ، حتى أن جريدة « **الواشنطن بوست** » نشرت مقالاً في صفحتها الأولى نشر وفي حياة السادات ، بقلم مدير تحريرها الحالي « **جيم هوجلاند** » ، قال فيها أن « السيد **كمال أدهم** » كان يدفع مرتباً شهرياً للرئيس « **السادات** » طوال الستينيات ، وهي واقعة ، لم ينفها « **السادات** » في حياته ، ولم يعلق عليها ، بل استقبل كاتبها فيما بعد وأدلى له بأحاديث . . وعندما أصبح الرئيس « **السادات** » رئيساً للجمهورية كان « **كمال أدهم** » من أكثر الناس تردداً عليه ، وصلة به ، وكان يركز أمامه على مدى الجهود التي تبذلها السعودية لشد اهتمام الولايات المتحدة الى حل قضية الشرق الأوسط ، لكنهم كانوا يصطدمون دائماً بمشكلة الوجود السوفيتي في مصر ، وقد شرح الرئيس

« السادات » لكمال أدهم اضطراره للاعتماد على الروس طالما أن الأمريكيين ماضون في تزويد اسرائيل بالسلاح ، وكاشفه الرئيس السادات بأنه مستعد لطرد السوفيت اذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . .

وأذكر أن السيد « كمال أدهم » حدثني عام ١٩٧١ عن ضرورة الترتيب لتنسيق وثيق بين « الملك فيصل » و« الرئيس السادات » ، رأدهشني حين قال أن الرئيس السادات يرغب في أن يكون هناك اتصال مباشر عن طريق أجهزة خاصنة توضع في بيتي وفي بيت كمال أدهم ، لنكون نحن الاثنين قناة اتصال بين الرجلين الرئيس والملك ، ولما كنت أعلم بالصلة بين وكالة المخابرات الأمريكية وبين وكالة المخابرات السعودية ، فقد اعتذرت عن القبول ، واستنتجت فيما بعد ، أن هذا الخط قد بدأ يعمل من بيت الرئيس السادات .

وفيما بعد استطاعت السعودية ـ عبر علاقتها بالسادات ـ أن تدفعه لكثير من التصرفات التي أعتقد أن الساسة السعوديين نادمون عليها اليوم ، لقد كانوا قلقين جداً مما يسمونه الخطر الشيوعي في المنطقة ، وكانوا يريدون اخراج السوفييت ولعبوا دوراً في اخراجهم سلاحاً وخبراء وعلاقات سياسية ،. وصحيح أنهم موّلوا ـ بعد ذلك ـ شراء أسلحة غربية ، ولكني ممن يعتقدون أن الأسلحة الغربية لا تستطيع أن تدافع ضد اسرائيل . انها تصلح لعمليات في الكونغو أو في الصومال أو في السودان ، أما اسرائيل فانها ستتلقى أمام كل قطعة سلاح أمريكية يحصل عليها العرب ، لا ما يوازيها فحسب بل ما يتفوق عليها ويلاشيها . .

والواقع أن السعوديين بهذا الدور الذي لعبوه أخلوا بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة وإذا كنا ـ نحن العرب ـ قد جرينا جميعاً الى البيت الأبيض ، خلال غزو لبنان نطلب منه أن يحمينا من الوحش الاسرائيلي ـ الذي ربي في البيت الأبيض ذاته ـ فهذه ثمرة السياسة التي شجعت السعودية السادات عليها ، فكان تشجيعها بعض ما دفعه الى الطريق الوعر الذي انتهى بمنصة العرض في ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

وهـذا التحليـل لـدور السعـودية في دفـع السـادات الى المنطقـة الأمـريكيـة ، هـو الـذي جعـل الشـرق الأوسط تتـوقف عن نشـر « خـريف الغضب » وهذا حقها لا أنازعها فيه ولم تكن في حاجـة الى تبريـره بدعـاوى عن الأخـلاق وتقـاليـد النشـر . ذلـك أنها لم تـوقف النشـر دفـاعاً عن القيم التي لم أهدرها ، بل حرصاً على مصالح لا شأن لي بها .

● تقول « الشرق الأوسط » أنها لا تريد أن تروّج لك .

ضحك محمد حسنين هيكل وقال :

ـ مع تقديري الشديد فأنا أتصور أنني الذي استخدمت للترويج للشـرق الأوسط ، حتى في منع النشر . ومقـالاتي تنشر في الصنداي تايمز التي تصدر في ذات المـدينة التي تصـدر فيها الشـرق الأوسـط ، وتـوزع عـلى ٢ مليـون قـارىء فلست في حاجة اذن الى من يروج لي .

● وما ردك على البيان الذي أصدره الأمير الشيخ « المبارك المصباح » ينفي فيه الواقعـة التي ذكرتهـا في كتابك ، وقلت فيها أن « السـادات » ، حين كـان رئيساً لمجلس الأمة عام ١٩٦٦ ، سافر الى واشنطن وهناك التقى بالشيـخ ويبدو أنه ألمح له ، أن بدل السفر الرسمي الذي يتقاضاه أقل مما ينبغي ، فحرر الأمير شيكاً بمبلغ ٣٥ ألف دولار .

ـ الحقيقة أن بيان « الشيخ مبارك » يؤكد ما ذكرته ولا ينفيه ، فقد ذكر في بيانه أنه أعطى السادات المبلغ والخلاف بين ما قلتـه وما قـاله ، يتلخص في قـوله بـأن « السادات » حصـل على المبلغ بعلم « عبـد النـاصـر » ومـوافقتـه ، وهـذا استشهـاد بشاهـد غائب ومـا أعلمه أن الـرئيس « عبد النـاصر » حـين علم عن طـريق الأجهزة المصـرية المعنيـة بالمـوضوع سـأل السادات فيـه ، وطلب اليه أن يعـطيه الشيـك لاعـادتـه بـالـطريق الـرسمي ، ثم رأى أن الأفضـل أن يعيـده « السادات » بنفسه الى الشيخ مبارك وقد كان ما جاء ببيـانْ الشيخ مفـاجأة لي . اذ يتضح منه أن الشيك لم يرد اليه .

قلت لمحمد حسنين هيكل :

● أنا معك في أن الحملة على الكتاب في الصحف المصرية ، تبدو نوعاً من العبث الذي لا يستحق الرد ، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مواطنين من ذوي النوايا الحسنة يقرأون ويتأثرون ، ثم أن انحراف المحرضين بالموضوع لا يعني أن نتركهم يهيلون التراب على القضايا الحقيقية ولهذا ـ ففي تقديرنا ـ لا بد لك أن ترد .

ـ حسناً . . سل وسوف أجيب .

● هناك من عارضوك في تناول الظروف الشخصية لأنور السادات ، وقالوا أن القارىء العربي والمسلم ، ليس متعوداً على القراءة عن هذه الجوانب الخاصة جداً من حياة الشخصيات العامة كما هو شائع في الغرب ؟

ـ الذين يقولون ذلك ، أما أنهم لم يقرأوا كتب المؤرخين العرب والمسلمين ، وأما أنهم يحتقرون عقلية القارىء المصري ، ولو قرأوا كتب السلف الصالح من المؤرخين مثل « **المقريزي** » و« **ابن أياس** » و« **ابن تغرى بردى** » و« **السخاوي** » ، لوجدوهم جميعاً يربطون ظروف نشأة الحاكم وصفاته النفسية الخاصة بطريقته في الحكم ، ولو راجعت أبواب التراجم في تلك الكتب ، لوجدت حديثاً كثيراً عن أصول السلاطين الأسرية وزوجاتهم ، وأهوائهم وكل ما له تأثير على قراراتهم ، صحيح أنني لست مؤرخاً ولا أزعم لنفسي مكانة هؤلاء المؤرخين العظماء ـ ولكني مجرد صحفي يكتب عما شاهده ويحلل ما عرفه الا أن ما يقوله هؤلاء ، ليس صحيحاً بل أن المصريين العاديين في كل العهود لم يكفوا أبداً عن الاهتمام بسلوك حكامهم الشخصي ، وهم حساسون جداً من هذه الناحية وهم أذكياء في التقاط ما هو مؤثر من الصفات الشخصية في أسلوب الحكم وفي طريقة ادارته .

فليس صحيحاً إذن أن القارىء العربي لم يتعود أن يقرأ عن حكامه بالطريقة التي كتبت بها « **خريف الغضب** » والذين يقولون ذلك في الواقع يقرون بتميز القارىء الأوروبي على القارىء العربي وإنه يستطيع أن يتناول حكامه بما لا يجسر عليه المصري حتى بعد أن يصبح هؤلاء الحكام تاريخاً .

● أظن أن الذين يقولون ذلك يخلطون بين الحياة الخاصة للرجل المشتغل بالعمل العام والحياة الخاصة للمواطنين العاديين .

ـ هذا صحيح ، هناك فارق بين الرجل العام والرجل الخاص ، فالرجل العام يتقدم ليتحدث باسم الناس ، وينوب عنهم ويتصرف في مصالحهم ويصدر قرارات تمس حياتهم اليومية ومن هنا فتصرفاته وسلوكه ومزاجه النفسي والعوامل التي أثرت في نشأته ، ينبغي أن تكون محل اهتمام الناس ومن حقهم أن يعرفوها ويفهموها ، أما الرجل الخاص الذي يقتصر أثر تصرفاته على نفسه وعلى أسرته ، فليس من حق أحد أن يهتم بما هو خاص من شئونه إلا الذين تربطهم به علاقات مباشرة ، لقد ناقش المؤرخون ، وما زالوا يناقشون ، حياة الخلفاء . فهل من المعقول أن يطالبنا أحد بألا نناقش حياة حاكم لم يكن خليفة وليس هو بنبي ؟

حين يموت مواطن عادي وقد ترك لورثته ديوناً ، يقع العبء عليهم وتحدهم أما حين يتولى حاكم كالرئيس « السادات » حكم مصر وديونها ٣ مليارات دولار فقط ثم يرحل عن الدنيا وقد وصلت هذه الديون الى ٣٥ ملياراً خدمتها السنوية وحدها توازي ٣ مليارات دولار ، أي أصل الدين الذي بدأ به حكمه ، فهل هذا أمر خاص أم عام ؟ ومع ذلك فهناك من المصريين من يطالب بمصادرة حقنا في أن نناقشه .

هل من المعقول أن يأتي كل حاكم ويفعل ما يشاء ثم يذهب فلا نناقشه في حياته . . ولا نناقشه بعد مماته ، أهذا معقول ؟!

● يقول بعض الذين انتقدوا كتابك أنك تعمدت أن تحقر الفقر والفقراء ، وأنك بما رويته عن والدة السادات كنت تتعمد الازدراء به ؟!

ـ هذا فهم مغرض لما كتبت . . ثم أن النشر في مصر قد توقف بعد هذا الفصل ، ولو أتيح للقراء قراءة نفس هذا الجزء من الكتاب لاكتشفوا أن تلك كلها أكاذيب ، فأنا لم أعير السادات بفقره ، لكنني لمته لأنه ، وهو الذي ظلم في طفولته ، قد انحاز ـ حين حكم ـ إلى الظالمين ، وأخذت عليه أنه لم يحب أمه ولم

يحترم تعاستها ، ولم يفهم تضحيتها ، وهذا عيب فيه لا فيها ، إن الفقر ليس عاراً ، هذا صحيح ،ولكني لم أكن بصدد إصدار حكم على الفقر ، ولكن بصدد تحليل تأثير ظروف طفولة قاسية على رجل حكم مصر ١١ عاماً ، وأصدر قرارات غيرت مسار سياسة المنطقة . وأنا مع الذين يقولون أن الحرمان قد يلد عبقرياً ، ولكنه أيضاً قد يلد شيئاً آخر ، والفيصل هو الطريقة التي يتفاعل بها الانسان مع ما يتعرض له من حرمان أو قهر اجتماعي .

● ما هو الخط العام لرؤيتك لأثر « السادات الطفل » في حياة السادات الرئيس » ؟

ـ هذه هي النقطة التي هربوا من مناقشتها ، وهناك اجابة عليها في الفصل الذي كان مفروضاً أن تنشروه في « الأهالي » قبل أن تهددوا ، فتوقفوا النشر ، وهو بعنوان « **الهروب الى الوهم** » ولو أتيح للناس أن يقرأوه لعلموا أنني لم أعير أنور السادات بفقره ، ولا بلون والدته ، ولكني فقط فسرت الطريقة التي تفاعل بها مع تلك الظروف التي لم يكن الوحيد الذي تعرض لها ، وليس بالضرورة أن يتفاعل كل الذين تعرضوا للظروف ذاتها ، معها ، بنفس التأثير . . وفي بداية هذا الفصل قلت ما يلي بالنص :

« ان أنور السادات وضع على كتاب قصة حياته الذي نشره في الغرب وفي مصر سنة ١٩٧٨ عنوان : البحث عن الذات . وسواء كان العنوان من اختياره أو من اختيار الكاتب الذي تولى صياغته أو الناشر الذي قام بطبعه فان العنوان يبدو موفقاً أكثر مما كان يمكن أن يقصده أي واحد من هؤلاء الثلاثة . . أيهم لا يهم ؟ .

ان حياته في شارع محمد بدر تركته غير قادر على الشعور بالانتماء إلى أي مكان .

« ربما كان ذلك بين الأسباب التي كانت تدفعه حتى عندما أصبح رئيساً للجمهورية الى الترحال المستمر . . فلم يكن يستقر في مكان ولا حتى في بيته في الجيزة مع زوجته وبين أولاده رغم كل الجو المترف والسعيد الذي حاولت زوجته جيهان فيها بعد أن توفره له فيه » .

كـان يخاف من والـده ولم يستطع أن يقنـع نفسـه الى آخر يوم بـأن يحبه ، وكان غاضباً على أمه فلم يكن في أعماقه قادراً عـلى احترام عـذاب هذه السيـدة التعيسة الحظ ، وقد زادت مقاومته ـ بدون داع حقيقي ـ للون الذي ورثه منها .

« لقد لعبت مشكلة اللون دوراً غريباً في التكوين النفسي لأنـور السادات ولم يكن هناك ما يبرر ذلك في الواقع خصـوصاً في مصـر وفي العالم العـربي حيث اختلطت الـدماء العـربية بـالدمـاء الافريقيـة وتشابكت الأنسـاب ـ لكن « أنـور السـادات » كان في أعمـاقه شـديد الاحسـاس بهذه المشكلة ولعلهـا اختلطت في ذهنه خطأ بالعبودية ، ومع ذلك فإن العبودية نفسهـا لم تكن ذنب أصحابهـا وإنما ذنب آخرين فرضوها عليهم ، وفي حين استطاعت تجربة العبودية أن تلهم كاتباً عـظيماً مثـل « الكس هيلي » بـأن يكتب قصتـه الكبيـرة « جـذور » فـان « أنـور السادات » لم يجد فيها مصدراً لالهام وإنما سبباً متصلاً للهرب حتى من نفسه » .

« كان تواقاً الى عطف النـاس وإلى فهمهم ، وكان مستعـداً لأي شيء في سبيل الحصول على قبولهم ورضاهم .

« ربمـا كان في هـذه النقطة تفسـير للطريقة التي تـرك بهـا كـل من حـولـه يستغلون سلطة منصبه فيما بعد دون أن يحاول وقفهم عند حد ـ بل أن ذلك زين له ألواناً من الترف كان يجب أن يرد نفسه عنها باعتباره واحـداً من قواد ثـورة لها مضمونها الاجتماعي . وفي الحقيقة فان جو السلطة العليا ابان حكمه تحـول الى شبه بلاط سلطاني » .

« وكـان شـوقـه الى عـطف النـاس والى قبـولهم ورضـاهم أكـثر جـوانب شخصيته جاذبية . لكن مجمل ذلك كله جعله في النهاية على استعداد لأن يعطي ولاءه لأي شخص أقوى منه تضعـه الظروف أمـامه . ولقـد تعلم على كـل حال كيف يتحمل صـدمات ، وأحياناً اهانات ، لا لزوم لها . ولما كـان هناك رد فعـل لكل فعل ، فقد تولد في أعماق أعمـاقه احسـاس بالحـاجة الى الانتقـام مما كـان يعانيه ، وهذا هو ما ولد لديه نـزعة العنف المكبـوت الجاهـز للانفجـار دوامـاً إذا أحس أن عواقبه مأمونة . وعلى أي حال فلم يكن أمامه في تلك الأيام غير محاولة الهرب ، والهرب المستمر الى عوالم من صنع الأحلام والأوهام » .

هذا ما قلته في الكتاب ، فأي عبارة من ذلك يمكن اعتبارها معايرة بالفقر او بلون الأم . أو تحقيراً لهذا وذاك ؟ . ان نشأة السادات المتواضعة لم تكن موضع انتقادي لا صراحة ولا ضمناً ، ولا يمكن أن يكون الفقر محل انتقادي ولكني ربطت بينها وبين انتقاله حين حكم الى مصادقة « آل روكفلر » و« آل أوناسيس » و« آل بهلوى » والتأثر بأسلوب حياتهم ، وذلك أمر لا يخص السادات ولكنه يخص كل مواطن في هذه الأمة .

● ولكن هناك بعض الآراء تقول أنك قدمت مأساة مصر بالسادات من جانب شخصي محض ، وان كتابك لم يركز على نقد سياسات السادات بل على نقد شخصه . . والانطباع السائد عند الناس أن خريف الغضب كتاب عن حياة أنور السادات فهل هذا انطباع صحيح ؟!

ـ ان الكتاب ليس قصة حياة أنور السادات كشخص ، وهو لم يتعرض من حياته الا للعوامل التي جعلته يتصرف تلك التصرفات التي انتهت الى المواجهة الدموية التي حدثت في ٦ أكتوبر ١٩٨١ . موضوع « خريف الغضب » هو على وجه التحديد : ماذا حدث وأدى الى حادث المنصة ؟ . وشخصية السادات هي موضوع الجزء الأول منه ، وقد أخذت من مفاتيح شخصيته تلك التي انتهت به الى حادث المنصة ، وقدمت وقائع بنيت عليها تحليلي ، ومن حق أي انسان أن يقول لي أن تحليلي خطأ وأن يحلل هو الآخر كما يشاء وعلى الذي يقول أن وقائعي خطأ أن يقدم الصواب .

والواقع أنني لم أعتمد فيما ذكرته عن السادات ، الا على ما هو مكتوب بقلمه ، ومنشور أيضاً في الصحف ونقلته عنه بالحرف والفصل الخاص بعوالم الوهم التي هرب اليها بدءاً من هوايته للتمثيل ونشره رسالة في الصحف يرشح فيها نفسه لبطولة فيلم مع الممثلة القديمة « أمينة محمد » ، ثم اعجابه بالعسكرية الألمانية وسعيه لتقمص مظاهرها ، الى تورطه في مغامرة التجسس مع الألمان ، ثم انضمامه بعد ذلك الى الحرس الحديدي الذي كان يقوم باغتيالات لحساب الملك « فاروق » وتحويله اتجاه مجموعة « حسين توفيق » من اغتيال الجنود الانجليز الى اغتيال خصوم السراي الملكية ، ثم اشتراكه في محاولة اغتيال

« **مصطفى النحاس** » الأولى ، وفي اغتيال « **أمين عثمان** » ، وفي اغتيال النحاس الثانية ، كل هذه الوقائع لم أستند فيها إلا لكلام أنور السادات نفسه حرفياً . .

● **ما هو في رأيك تأثير هروب السادات الى الوهم على سياساته ؟**

- هذا ما يتناوله الجزء الثاني من الكتاب ، وعنوانه « **النهب الثاني لمصر** » على أساس أن النهب الأول حدث على عهد الخديوي اسماعيل ، لقد نقل « **كارتر** » عن السادات قوله له : أن البعض يتصورون أنني أحكم مصر كخليفة لعبد الناصر ، ولكنني أحكم مصر بأسلوب الفراعنة ، لأن هذا أقرب إلى نفسية الشعب المصري ، وكان « **كارتر** » مذهولاً من هذا الكلام . وهذه واقعة رواها لي « **جوزيف كرافت** » ، وهو من ألمع الصحفيين الأمريكيين - وقد سمعها بنفسه من «كارتر» في حضور « بريجنسكي » . . كما أشار اليها « **كارتر** » نفسه في مذاكراته ، حين أومأ إلى أن السادات كان يشعر في أعماقه بأنه أحد فراعنة مصر القديمة .

والواقع أن « **أنور السادات** » كان يتخيل نفسه خليفة رمسيس الثاني ، وقد كان في رأيي أقرب إلى «**الخديوي إسماعيل**» - بغير اللمسة الحضارية لعصر اسماعيل مع الأسف - فعملية النهب التي حدثت لمصر في الداخل ومن المغامرين في الخارج، أو من الشركات والبنوك ، تكاد تكون شبيهة تماماً بما حدث في عهد الخديوي اسماعيل ، وقد تتبعت عملية النهب هذه حتى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

واعتبرت أن شرعية النظام قد شرخت في ١٩٧٧ ، فحين يعجز نظام يملك في يده كل وسائل الدولة ، ووسائل الاعلام ، عن حفظ النظام ويلجأ الى حظر التجول وانزال الجيش في الشوارع بسبب اضطرابات تتعلق بالطعام ، وحين يعجز نظام عن اقناع الناس أو تطويعهم ، فيضطر للتلفيق فتحكم المحاكم ضده ، ويلجأ الى القوة في أقسى صورها ، فمعنى هذا أن شرعيته قد شرخت ، وحين أراد أن يعززها بمزيد من القمع ، انتقلت المقاومة من العلن الى السر ، وتحول الحوار الى قنابل وبنادق آلية ، بدلاً من الكلمات والخطب المنبرية ! .

● معنى هذا أنك ترى أن العنف الذي التهم السادات هو أحد ردود الفعل على العنف الذي مارسه نظامه ضد الناس ليفرض عليهم شرعية مشروخة ؟!

ـ الحديث عن « الأصوليين الاسلاميين » هو موضوع الجزء الثالث من خريف الغضب ، فقد كانت الأصولية هي الوعاء الوحيد الذي لجأ اليه طلباً لليقين وطلباً للشجاعة ، جماعات كبيرة جداً من شباب مصر المسلمين ، بعد أن اهتزت رؤيتهم لما هو نسبي ، وما هو واقع ، فأرادوا أن يلجأوا الى اليقين المطلق ، ويلتمسوا عنده الايمان ، والحديث عن الأصولية الاسلامية يرتبط تماماً بالمشكلة التي نشبت بين السادات وبين الكنيسة القبطية ، وهو موضوع الجزء الرابع من الكتاب فقد حاول أنور السادات أن يتحالف مع الجماعات الاسلامية قبل أن تصطدم به ، ولكن محاولته لاستغلال التيار الاسلامي أدت الى رد فعل آخر في الكنيسة القبطية ، شرحت تفاصيله في خمسة فصول وهذه مشكلة ما زالت قائمة ، والبابا ما زال معزولاً ، والبلد مهددة بمشكلة طائفية ، لم يكن الناس سببها .

وفي الجزء الخامس من الكتاب انتقلت الى خريف الغضب وما حدث فيه ، فرويت قصة صدام السادات مع كل القوى الفكرية والاجتماعية والوطنية والدينية ، وما جرى من تخبط انتهى بحادث الاغتيال الذي خصصت له الجزء السادس ، وختمت الكتاب بنظرة الى المستقبل بعنوان « الى أين من هنا » .

ألا يستحق ذلك كله أن يقرأه أحد قبل أن يعلق ويهاجم ، وينتزع سطراً من المقدمة ليطلقه في نفير الحرب الوهمية التي تشن علي ؟

● يقول خصومك أن الكتاب يتضمن استهانة بحرب أكتوبر ، ويهون من شأن السادات فيها وأنك صورتها كما لو كانت تمثيلية من عالم الوهم الذي قلت أن السادات عاش هارباً اليه ؟

ـ ينبغي أولاً أن نفرق بين حرب أكتوبر كعمل عسكري ، وبين الإدارة السياسية للحرب ، والاستثمار السياسي لنتائجها ، ان الحرب كعمل عسكري

انجاز باهر بكل المقاييس ، وهي شهادة للعسكرية المصرية ، وانجاز من انجازاتها العظيمة وكل صفحة من كتابي تشيد ببطولة المواطن المصري العادي في تلك الحرب . وفي هذا الصدد أوردت لمحة من تفكير السادات نفسه عن أهداف الحرب السياسية ، لكن هذا شيء والطريقة التي استثمر بها السادات نتائج الحرب سياسياً شيء آخر ، وحول هذا الموضوع كان خلافي مع السادات ، الذي لم يكن يوماً خلافاً على ارث ، بل كان خلافاً سياسياً حول استثمار نتائج نصر أكتوبر ، فقد اختلفت معه منذ مباحثات فض الاشتباك الأول في نهاية ١٩٧٣ ، وعبرت عن موضوعات الخلاف في مقالات نشرت بالأهرام وجمعتها أخيرا في كتاب بعنوان « في مفترق الطرق » .

والواقع أن السادات لم يفهم للأسف طبيعة الصراع في الشرق الأوسط ، بل كانت رؤيته قاصرة ومشوهة ، وهناك وثيقة في الكتاب وهي بخط كاتب كبير هو « توفيق الحكيم » وهو شاهد عليها ، كما يشهد عليها أيضاً الكاتب الكبير « نجيب محفوظ » .

والحكاية انني عدت من الصين في عام ١٩٧٢ ، فوجدت ضجة في مصر بسبب بيان الأدباء الشهير الذي عرف ببيان توفيق الحكيم ، وكان الأدباء قد أصدروا البيان تضامناً مع الطلاب الذين كانوا يتظاهرون آنذاك ضيقاً باستمرار حالة اللاسلم واللا حرب ، وبعد صدور البيان استدعى د. عبد القادر حاتم وكان قائماً آنذاك بعمل رئيس الوزراء ، « توفيق الحكيم » و« نجيب محفوظ » وشخص ثالث ، فناقشهم في الموضوع بناء على أمر السادات ، وفوجىء توفيق الحكيم بحملة السادات تشتد ضده ، وأعلن أنه طالب بالاستسلام وعدم الحرب ، وحين عدت قال لي « توفيق الحكيم » يبدو أن ما نقل للرئيس من أقوالي في لقائنا مع د . حاتم لم يكن دقيقاً وكتب رسالة يوضح فيها الأمر ، نشرتها في كتابي ، وهذه هي صورتها بخط توفيق الحكيم أنشرها على الناس . .

القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٣ .

سيادة الرئيس .

واجبي يحتم علي ، ألا أكتم عنك الآن شيئاً مما حدث في مقابلة مع

الدكتور « حاتم » نقل فيها عبارة منسوبة الى أحد الكتاب الذين قابلهم ، حقيقة الأمر ما يأتي :

١ - طلب د . حاتم مقابلتنا أنا والأستاذ نجيب محفوظ والأستاذ ثروت أباظه ، وكان هو أول المتكلمين شارحاً لنا الموقف بقوله أن أساس المحنة التي نحن فيها هو أن مصر لم تقبل الهزيمة وتسوي الأمور عقب ٥ يونية ١٩٦٧ مباشرة ، وأوصانا بأن هذا الكلام سر ، ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم ، ولولا اشارة السيد الرئيس الى الانهزاميين لما سمحنا لأنفسنا نقله الى أحد . .

٢ - قال لنا أيضاً أن الحديث عن حل سلمي اليوم هو أخطر من الحديث عن المعركة ، لأن السيد الرئيس سيجد نفسه محاصراً من جهات مختلفة تعارضه في ذلك ، وهذه الجهات هي ليبيا والمقاومة الفلسطينية والجيش واليمين الرجعي واليسار المغامر ، ولذلك كان ردنا هو أنه لا بد لنا نحن الكتاب الوطنيين أن نساعده اذا كان ذلك في مصلحة مصر ، لأننا لا يمكن أن نتركه وحده أمام عقبات تحول دون ما فيه مصلحة الوطن وحده ، وهذه هي المناسبة التي ذكرت فيها عبارة « لنساعده على الحل الذي يراه » . .

٣ - قال لنا أيضاً عندما سئل عن طبيعة المعركة التي تراها مصر ضرورية بأن هذه المعركة في الحقيقة لن تكون أكثر من مجرد مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم الى خطورة الموقف المتفجر في المنطقة ، ليسرع الى منع الكارثة بتسوية مقبولة ، وقال أن التسوية التي تقبلها مصر ليس بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة ، بل يكفي الحل الجزئي في اطار الحل الشامل .

هذا ما أردت أن أوضحه ، وما ذكرني به الرفيقان في هذه المقابلة مع الدكتور حاتم ، لأن ما نشر في الصحف حول هذا الموضوع جاء بعيداً عن ملابساته الحقيقية .

واني إذ أذكر لسيادة الرئيس ثقتنا جميعاً في وطنيته ، التي نعرفها عنه من

قديم وحبه الدائم لمصر وكفاحه في سبيلها منذ شبابه ، أرجو أن تتقبل صادق التحية مع عميق الاحترام .

« توفيق الحكيم »

وصمت محمد حسنين هيكل لحظة قبل أن يضيف :

ـ والواقع أن ما قاله حاتم لتوفيق الحكيم وزميليه ، وقع علي وقوع الصاعقة ، وحين سلمت رسالة « توفيق الحكيم » الى السادات توقعت أن يكذب ما بها ، أو ينفي ما قاله حاتم أو يقول أنه لا يعبر عنه ، ولكنه لم يفعل ، ولكنه سألني عما اذا كنت قد صورتها أم لا ، وحين أصطحبت « توفيق الحكيم » ليقابله ، لم يعلق بحرف واحد على رسالته ، ولم ينف أو يستنكر كلمة مما قاله « حاتم » ، بل أخذ يعرض عليه ماكيتاً مجسماً لمشروع الأوبرا الجديدة . .

أليس في هذا الكلام الذي قيل في فبراير ١٩٧٣ ، وقبل ثمانية شهور من حرب أكتوبر ، ما يلفت النظر ؟! أليس معناه ، أنه كانت هناك في مؤسسات حكم السادات ، أو في رأسه أفكار تبدأ بأنه كان من الخطأ ألا تتفق مصر مع العدو بعد الهزيمة مباشرة ، وأن الحديث عن الحل السلمي خطر ، وأن المطلوب هو مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم ، ألا يدعو ذلك للتفكير في الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسياً . .

هل هذا كلام مرسل . . هل أروي واقعة شهودها أموات ، ان « توفيق الحكيم » ـ حي ـ أطال الله بقاءه ، فاسألوه ، واسألوا « نجيب محفوظ » !

● من الواضح أنك تعتبر أنور السادات في كتابك ممن يملكون « موهبة الرجل الثاني » أي الذين يخضعون لسيطرة من هو أقوى منهم وأن هذا لعب دوراً في تصرفاته ، هل تظن أن نصر أكتوبر هو الذي عمد بطولته ، بحيث انتقل ليمارس دور الرجل الأول ، بعد عمر كامل من ممارسة دور الرجل الثاني ؟!

ـ المشكلة في رأيي أن « السادات » لم يفهم ماذا حدث في أكتوبر ، وأنا أدعي أن هناك وثيقة هامة في الكتاب وهي صفحة كاملة من محاضر المفاوضات

السرية بين الاسرائيليين و« كيسنجر » ، وفيها يبدي « كيسنجر » عجبه لأن « أنور السادات » لم يستخدم كل الأوراق التي حصل عليها في حرب أكتوبر ، ولهذا نلاحظ أنه عاد بعد الحرب يطلب نفس ما كان يطلب قبلها ، ففي مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ ، كان «السادات» يطالب بخطوة انسحاب جزئي ، وهو ما عاد اليه بعد الحرب ، مع أن الحرب كانت قد غيرت وقتها موازين القوى ، بسبب بطولة انجازها ، واتساع الحلف القتالي العربي الذي شارك فيها . ولكن هذا التحالف جرى فكه ، وعدنا نهرول الى أمريكا نحن الذين حققنا في أكتوبر انتصاراً استراتيجياً . . وهذه واحدة من علامات التعجب التي يحاول الكتاب أن يبحث عن اجابة لها . .

وهي علامات كثيرة ، من بينها : أين وعد السادات لنا برخاء ١٩٨٠ نحن الذين كنا من طلائع الدول النامية ؟ . أين وحدتنا الوطنية . . كنا بلداً نضم أقباطاً ومسلمين خاضوا الحرب معاً في أكتوبر ، فكيف تدهورت الأحوال الى الحد الذي تعرفه وتعرفه الناس . نحن بلد لم تكن تعرف العنف ، فكيف انتهى عهد السادات بأن يكون أول فرعون يقتل بيد أحد أفراد شعبه .

تقول أن « أنور السادات » بعد أكتوبر حصل على الأمان الذي كان يفتقده ، مع الأسف الشديد لم يحدث ولست أنا الذي يقول ذلك ولكنه « كيسنجر » الذي يقول أن السادات لم يستخدم كل ما كان بيده من أوراق ضغط حصل عليها من نصر أكتوبر ، وكان في استطاعته أن يحصل بها على انسحاب اسرائيلي الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولكنه كان ـ كما يقول كيسنجر ـ نافذ الصبر عجولاً ، يريد أن يرى نفسه في موكب منتصر يدخل الاسماعيلية والسويس وبور سعيد يعامل معاملة المنتصر ، وكانت النتيجة اتفاقات فك الاشتباك الأولى والثانية .

فهل ينشر أحد من الذين يهاجمون هذه الوثيقة ثم يعلق عليها ؟ . .

إليك نص الوثيقة الذي ورد في صفحة ١٥٢ من المحاضر السرية لمحادثات « هنري كيسنجر » مع القادة الاسرائيليين وهو يقول :

« شرح الدكتور هنري كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هـو تجنب الحاجة في الوقت الحالي الى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلم . كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدي الى نتائج مهمة أخرى من بينها رفع الحظر عن تصدير البترول ، وهذا بدوره سوف يؤدي الى انهاء عزلة اسرائيل لأنه سوف يخفف الضغوط الموجهة اليها من دول أوربا الغربية واليابان » .

ثم أضاف الدكتور « هنري كيسنجر » بالحرف محذراً . .

ـ أن أحداً في اسرائيل لا ينبغي أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدي الى انكسار السد الذي يحمي اسرائيل من هذه الضغوط ، وفي هذه الحالة فان اسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئي ، وإنما سيكون مفروضاً عليها أن تنسحب الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ » .

ثم أضاف « كيسنجر » بالنص . .

ـ الحقيقة انني مندهش من سلوك السادات . لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلقها الموقف العالمي الجديد في مفاوضاته لفك الارتباط . ان السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقاً شاملاً وعلى شروطه . وحتى لو تجددت المعارك فان العالم سوف يلقي اللوم كله على اسرائيل » .

ثم قال « كيسنجر » متسائلاً . .

ـ انني لا أعرف لماذا لا يحاول « السادات » استعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من أجل انسحاب اسرائيلي شامل » . .

ثم رد كيسنجر على نفسه بنفسه وقال بالحرف أيضاً . .

ـ ان السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الانساني ، انه يتصرف بسيكلوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة داخلاً في موكب منتصر إلى شوارع السويس بينما آلاف من المصريين يصفقون ويهللون له » .

هذا هو ما قاله « كيسنجر » ومعناه البسيط ، أن السادات قد أضاع الثمار السياسية لنصر أكتوبر ، وأن أعداء مصر ، كانوا مذهولين من طريقته في ادارة الحرب سياسياً ، وكانوا يتوقعون أن يتشدد ، ولكنه تساهل حيث لم يكن ثمة مبرر للتساهل ! . . فلماذا يصورون الموضوع على عكسه ، لماذا اتهم أنا أو غيري بأنني أهوّن من شأن نصر أكتوبر ، في حين أننا نقول أنه كان نصراً عظيماً ، نستحق ثمناً له ، غير ذلك الذي جاء به السادات ، ويستحق أوضاعاً في المنطقة غير تلك التي انتهينا اليها الآن . .

● **يقول المحرضون على الكتاب أنه صدر عن حقد على السادات ؟**

ـ ليست لدي أي أسباب للحقد على السادات ، فقد لعبت دوراً في توليه السلطة بعد وفاة « عبد الناصر » وأنا أعرف أسباب قصوره وتصورت أنه سوف يتطور ، مع المسؤولية لأن مشكلته هي عدم احساسه بالأمان الداخلي وتصورت أنه حصل عليه بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية ، وكان اختياره هو الأمر الطبيعي بعد وفاة عبد الناصر وهذا ما استقر عليه رأى كل الذين كانوا مسؤولين آنذاك وقد ظللت بجواره وساعدت في الاعداد السياسي والاعلامي لحرب أكتوبر وأنا الذي كتبت قرار الحزب وكنت موجوداً معه طوال أيام الحرب سواء في بيته أو في غرفة العمليات .

وقد اخترت أن أترك العمل معه ، وتركته واخترت موقعي وموقفي ، لأنني ببساطة لم أكن أستطيع أن أتواطأ ضد أعظم انتصار حققه الجيش المصري في عصره الحديث . . . ولكنني لم أكف عن أن أكون صحفياً حين تركت « الأهرام » وخرجت الى الدنيا الواسعة ، وكتبت للعالم كله ، وهم يعيرونني الآن بأن كتبي تغطيني ايراداً عالياً ، وأنا أقول أن الغني هو الغني عن الناس ، وقد ظللت أعيش في وطني وتمسكت بأنه لا بيت ولا عمل ولا قبر خارج مصر ، وظللت أعيش من دخل ما أكتب ، وبذلك حققت لنفسي قدراً من الاستقلال ككاتب لا أرضى أن أتنازل عنه تحت أي ظرف من الظروف وبالتالي فلم تكن لي دوافع للحقد .

● **يقولون أنك « حاقد » لأنك تركت منصبك في الأهرام ؟**

ابتسم محمد حسنين هيكل وأضاف :

ـ أولاً هو لم يخرجني من الأهرام . نقلني مستشاراً لرئيس الجمهورية واعتذرت ، ثم عرض علي أن أكون نائباً لرئيس الوزراء ثم مستشاراً للأمن القومي واعتذرت ، وعرض علي أن أعود إلى الصحافة شرط أن ألتزم واعتذرت . وهذا كله معروف ومنشور .

دعني أقول لك بصراحة ـ وفي نفس الوقت على استحياء ـ ان خروجي من « الأهرام » في الوقت الذي خرجت فيه ، كان من أحسن ما حدث لي في حياتي . كنت قد فرغت من مهمة بناء الأهرام الحديث وكنت قد فعلت كل ما في وسعي للتبصير بحقائق الصراع في الشرق الأوسط ، وكانت هناك مرحلة غريبة على وشك أن تبدأ ـ مرحلة استسلام للسياسة الأمريكية . دعني أذكرك أنني من أنصار سياسة واضحة ومستقيمة ومتوازنة مع أمريكا ولكن ما حدث كان شيئاً آخر : مرحلة الانفتاح والفساد ثم القمع ثم كامب ديفيد ثم عصر الامبراطورية الاسرائيلية مع الأسف .

كيف كان في مقدوري أن أكون شاهداً على هذا كله ومدافعاً عنه ؟!

ومع ذلك ، فلقد خرجت من « الأهرام » الى العالم الواسع ، حيث أقول رأيي بحرية للدنيا كلها !

● استاذ هيكل ، بمناسبة الحديث عن « الحقد » ، أشعر أن حملة « السادات » عليك كانت عنيفة بشكل غير مفهوم ، فهل لديك تفسيراً لها ؟ . هل لديك تفسير لعبارته الشهيرة التي قالها عنك في حملة سبتمبر من أنك « عشت كفاية ، » وغضبه الشديد من علاقتك برؤساء التحرير . . وبالملوك والرؤساء ؟

ـ . . . بل ووصل به الأمر الى القول بأنني ملحد ، وزعم أنني أعترفت له بهذا وأنا أسير سجنه ، لا أملك فرصة الرد على تكفيره لي . والواقع ان علاقتي به كانت تختلف كثيراً عن علاقتي مع « عبد الناصر » لقد كنت طرفاً في حوار مع « عبد الناصر » ولكن « السادات » الذي بدأ مرحباً بالحوار ، قد انتهى بأن لم

يعد طرفاً في حوار مع أحد : لا معي ولا مع غيري ، وربما كان يشعر بالفارق بين علاقتي به وعلاقتي بعبد الناصر وربما كان احساسه بأنني لعبت دوراً في توليه السلطة ، لم يكن يعطيه سعادة ، فالانسان عادة لا يسعد بأن يكون مديناً لأحد . والواقع أنه أخطأ فهم كثير من الأشياء .

أذكر مثلاً أنني اختلفت معه أول مرة ، حين اتصل بي - بعد توليه بقليل - ليطلب مني أن أخصص مقالي الأسبوعي بصراحة عن « **جعفر نميري** » . وقال لي أن النميري يقول أن « **هيكل** » لم يكتب عن ثورة السودان ، وأنه وعده بأن أكتب هذا الأسبوع عنها ، وقد أبديت له دهشتي ، وقلت أنه ليس في ذهني موضوع للكتابة فيه عن السودان وأضفت : أخشى أن تفهم أن « **عبد الناصر** » كان يحدد لي ما أكتب فيه ، وهذا غير صحيح ، وأنا أعترض على أن تحدد لي ما أكتب فيه فقال أنه أراد أن « **يصلح** » علاقتي بجعفر نميري ، وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، ولم أكتب مقالي في ذلك الأسبوع .

وقد تصور السادات أنه حين نقلني من « **الأهرام** » قد حكم علي بألا أصبح صحفياً الى الأبد ولهذا كان يغضب لأنني ما زلت صحفياً ، رغم تركي الأهرام ، وقد حدث عندما قابلت « **الخميني** » عام ١٩٧٩ في باريس ونشر النبأ ، أن سأل صديقاً مشتركاً :

- هو محمد قابل « الخميني » ليه ؟

وعندما قال له الصديق أن المقابلة تمت باعتباري صحفياً قال دهشاً :

- لكن أنا عزلته ؟!

ليس هذا فقط بل أن الشاه عندما وصل الى أسوان سأل « **السادات** » عن هذه المقابلة ، وهل لديه أنباء عن نوايا « **الخميني** » القادمة في ضوء مقابلتي له . . فقال « **السادات** » ان في مصر تقليد بأن يكتب كل صحفي يسافر الى الخارج ، تقريراً عن لقاءاته ، واتصل بي أحد كبار المسؤولين من أسوان ، وطلب مني كتابة تقرير ، ولكني رفضت ، وقلت أنني أكتب مقالات أنشرها ، ولم أكتب تقارير لأحد طول عمري ، وان ما جرى في مقابلتي للخميني منشور .

وهذه وقائع ذات دلالة على طبيعة فهم السادات للصحفي ، كان يتصور أن الصحفي جزء من جهاز الدولة إذا أبعد انتهى ، ولعله قد تضايق بشدة لأنني خرجت من الأهرام ، ومع ذلك ظللت صحفياً بل ولم أطلب منه وظيفة ورفضت ما عرض علي من مناصب .

وسكت « هيكل » لحظة قبل أن يضيف :

- أنني أدعى أنني لم أقل في « خريف الغضب » شيئاً عن السادات لم أقله وأنشره وهو موجود ، ربما أكون قد توسعت فيه ، وهذا طبيعي ، لقد أدنت سياسات الانفتاح وما تقود اليه من فساد وهو حي وحتى عندما كنت في الأهرام لفت النظر الى المحاذير التي تحيط بتجارة السلاح ، وفي كتابي « الطريق الى رمضان » تكلمت عن الادارة السياسية لحرب رمضان . وهناك كتب عديدة لي جمعت فيها مقالاتي التي عبرت عن خلافي معه . منها (الحل والحرب) ، (وحديث المبادرة) ، (ورسائل الى صديق هناك) ، (ولمصر لا لعبد الناصر) ، (والديمقراطية الغائبة والسلام المستحيل) ، (وعند مفترق الطرق) فليس ما بيني وبين السادات حقداً ، - من ناحيتي على الأقل - لكنه خلاف سياسي ، وقد تعودنا أن نسمي الخلاف السياسي حقداً ، لأننا لا نقبل به ، ونهرب من النقاش حوله . . وأنا أكرر أنه ليس في « خريف الغضب » شيء لم أقله عن السادات في حياته ، نعم توسعت وهذا طبيعي ، لأن ظاهرة السادات السياسية قد اكتملت فصولها بحادث المنصة ، فكان طبيعياً أن ترد الى أصولها وأن تفسر ليفهمها الناس . .

يسألون : لماذا لم يكتب خريف الغضب والسادات حي ؟! .

والرد ببساطة : لأن خريف الغضب لم يكن قد جاء بعد !

● بمناسبة الخلاف بينكما في حياته ، ما هو تفسيرك للنغمة الذائعة التي روجها السادات بأن أي نقد لسياساته ، هو نقد لمصر وهجوم عليها ، وهي نغمة تستخدم الآن للهجوم على كتابك ؟

- هذا جزء من تصوراته الفرعونية ، ومن أوهام نظرية الحلول ، أي

الفرعون الذي تحل فيه روح الاله أو خليفة رمسيس ، وهي فكرة هاجمتها وهو حي ، وأعلنت رفضي لها ، والواقع أنه كان يتصرف أحياناً وكأنه الشعب والدولة والوطن والتاريخ ، ولذلك فأنا أعتقد أن أي انسان يحاول أن يمارس المسؤولية بعد السادات سيجد نفسه في دوامة ، أنا أدعي أنه ليس هناك محضر مكتوب في الدولة عن أهم الاتصالات التي أجراها « أنور السادات » مع كثير من ساسة العالم ، ويقول « كيسنجر » في مذكراته ، أنه كان مندهشاً جداً لأن « أنور السادات » كان يتفاوض معه دون أن يكون هناك أحد يدون الحديث ليكون وثيقة رسمية من وثائق الدولة ، في حين أن « كيسنجر » كان قد اصطحب معه من يدون اللقاء . لو أراد الرئيس « مبارك » أن يعرف ما جرى بالضبط بين « السادات » و« كيسنجر » أو ماذا اتفق عليه « أنور السادات » مع « كيسنجر » أو مع كثيرين ممن تفاوض معهم ، فلن يجد محضراً لها في وثائق الدولة كلها ! .

● استاذ هيكل . . بمناسبة ما يقال عما يسمى بحقدك على السادات ، يقولون أنك أنكرت جميل الرجل ، الذي عاملك حين كنت مسجوناً في حملة سبتمبر الأخيرة معاملة كريمة ، فكنت في السجن تعيش وكأنك في بيتك تشرب مياه معدنية وتأكل من منزلك . . فهل حدث هذا حقاً ؟!

ـ أنت وغيرك شهود على الكيفية التي كنا نعامل بها في السجن قبل اغتيال السادات ، وأنا أتركه لك ، لقد احترمت رغبة من قال لنا أنه يريد أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ مصر ، ويتعاون مع كل القوى ولم أتحدث بكلمة واحدة ، حتى في موضوع أعتبر نفسي مسؤولاً عن الكتابة عنه ، وهو موضوع عبد العظيم أبو العطا ، ومع ذلك أنت تعرف أننا نمنا على البلاط ، وأجبرنا على أن نأكل طعام السجون الرديء . . العسل الأسود والجبنة الفاسدة ، والفول المسوس ، وحرمنا من الاتصال بأسرنا أو بالمحامين ، وظلت أبواب الزنازين مغلقة علينا طوال النهار والليل ؛ ولم يزرنا أحد ، أو يصلنا طعام من بيوتنا قبل يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ ؛ وبعد وفاة السادات ، بأسبوعين ، فإذا كنا قد عوملنا معاملة قانونية ـ نحن الذين اعتقلنا بعملية غير قانونية . فقد حدث

هذا في عهد ليس هو عهد السادات ، وكنت أقول أن أمثالكم من الشباب يمكن أن يحتملوا ، وقد احتمل ذلك أيضاً شيوخ أجلاء كالمرحومين عبد العزيز الشوربجي وعبد الفتاح حسن ، واحتملها أيضاً فؤاد سراج الدين ، أما المياه المعدنية فلم تكن ترفا أمارسه ، بل كانت دواء أتعاطاه ، وقد صرفت لي بموجب روشتة طبية ، من لجنة كبيرة فحصتني ، واكتشفت أنني مريض بحصوتين واحدة في الكلى وأخرى في المرارة ، والروشتة موجودة إلى الآن في سجلات مصلحة السجون .

بالمناسبة : أنت لم تتحدث حتى الآن عن مجريات التحقيق الذي أجراه معك المدعي الاشتراكي في حملة سبتمبر . . وقد أذعت في أحد فصول كتابك « خريف الغضب » سر التسجيل الذي أجرى في مكتبك هذا ، لحديث دار بينك وبين د . محمود فوزي نائب رئيس الجمهورية الأسبق حول سياسة السادات ، فما الذي حقق فيه معك المدعي الاشتراكي ؟ . . وهل كانت هناك تسجيلات أخرى غير هذا الحديث الذي أشرت اليه ؟

ـ تحقيق المدعي الاشتراكي الثاني معي ، لم يختلف عن تحقيقه الأول ، وقد دار كله حول مقالات نشرتها وتصريحات أدليت بها ، أما التسجيلات ، فقد كان بكل مكان في هذا المنزل جهاز تسجيل ، والحديث الذي سجل للمرحوم د . فوزي ، جرى في هذه الغرفة ، وفي نفس المكان الذي تجلس فيه ، وقد أتيح لي فيما بعد أن أقرأ تفريغاً له ، ويا ليت الذين يهاجمون ينشرون نصه ، ليعلم لناس رأي د . فوزي وهو خبرة سياسية عربية ، فيما كان يجري وما كان يدور ! .

● هل كانت تلك التسجيلات مأذون بها من النيابة ؟

ـ لم يقدم لي أحد ما يثبت ذلك . . ولكنني لا أظن أن التسجيلات التي أجريت لي في زنزانتي كانت باذن من النيابة . . وانت تعلم أن كل ما كنا نقوله في السجن كان يسجل ، وان تقريراً يومياً عن معنوياتنا وتصرفاتنا كان يرفع الى السادات .

● يرى البعض ، أنك في بعض الموضوعات الخاصة بالسادات قد تجاوزت في التفسير أحياناً . . فالقول بأنه كان جاسوساً ألمانياً مثلاً ، يتجاهل أن قسماً كبيراً من الحركة الوطنية المصرية في الأربعينات كان يتصور أن التحالف مع الألمان سيخرج الانجليز من مصر ؟

ـ أنا لم أقل أنه كان جاسوساً ألمانياً ، ولكنني رويت التجربة كما رواها بنفسه في طبعات مختلفة ومتناقضة من كتبه المتعددة التي ضمنها ذكرياته ، والقصة رويت في سياق شرح عالم الأوهام الذي هرب اليه الرئيس .

صحيح أنه كانت هناك حركة في الوطنية المصرية تتجه هذا الاتجاه ، وقد بدأ السادات نشاطه السياسي في تنظيم يضم عبد اللطيف البغدادي ووجيه أباظه على صلة بعزيز المصري وبالألمان ، ولكني ومن كلامه ، أثبت في الكتاب، أن السادات ذهب إلى أبعد مما قصد اليه ، فان تتكلم مع الألمان في شأن قضية مصرية هذا معقول ، ولكن أن ترسل اشارات ، وتتعاون مع رجال مثل أبلر وساندي فهذا شيء آخر ، وإذا رجعت الى الفصل ستجد خطاً فاصلاً بين علاقة هؤلاء بالألمان وما انجرف إليه أنور السادات ، سواء بالاندفاع ، أو بالهرب الى الوهم !

● هناك واقعة أخرى ذكرتها في كتابك هي واقعة تهريبه من السجن في ربيع عام ١٩٤٨ ، حين كان مسجوناً على ذمة قضية اغتيال أمين عثمان ، لينفذ لحساب السراي مع آخرين ، محاولة جديدة لاغتيال « مصطفى النحاس » ، واعادته للسجن ، بعد أن فشلت المحاولة . . هل يمكن أن نطمئن الى مصادر هذه الرواية الخطيرة التي تكشف عن علاقات وثيقة للسادات بأجهزة النظام القديم . . هل هناك شاهد أو وثيقة ؟

ـ معلوماتي تقول أن هناك تحقيقاً حدث في هذا الموضوع ، والثابت أن السادات شوهد مع الذين نفذوا العملية باحدى السيارات التابعة للقصر الملكي . وقد روى « أحمد حمروش » جزءاً من الواقعة في كتابه ، ومع ذلك فهذه الواقعة وغيرها قابلة للنقاش ، فمن لديه وثيقة أو شاهد ينفي هذا فليقدمها . . !

● ربما كان الذين صاحبوه في السجن آنذاك أدرى بغيابه ، وقد يفيد أن يدلوا بشهادتهم ؟

ـ هذا حقهم ، ولكن مناخ التحريض المحيط بالكتاب يفسد أي مناقشة في التاريخ أو في السياسة ، وقد نقلت عن أحدهم وهو « **محمد ابراهيم كامل** » رواية تقول أن السادات كان يعلم مسبقاً بمحاولة خطف ملفات قضية اغتيال « **أمين عثمان** » أثناء نظرها ، وأخطرهم بذلك قبل حدوثها . .

● أظن أن الذي دبر المحاولة هو « حسن عزت » ـ كما ذكر في مذكراته التي صدرت عام ١٩٥٣ بعنوان « أسرار معركة الحرية » ، وكما ذكر وسيم خالد أيضاً في مذكراته ؟

ـ الذي خطط لها هو القصر الملكي .

● قلت في الكتاب ، أنك الذي اقترحت على السادات أن يصور للشعب المعركة مع مراكز القوى باعتبارها معركة حول الديمقراطية وليست معركة حول القبول بدور متميز لأمريكا في الصراع !

ـ لا . . . . أنا لم أقترح عليه أن يصورها هكذا ، بل كان هناك في الواقع مشكلة ديمقراطية فضلاً عن مشكلة التفاوض وأنا قلت أن مشكلة الناس الحقيقية آنذاك ، هي الحريات الديمقراطية ، ولن تكسبهم لصفك ما لم تستجب لمطالبهم ، فافتح قلبك وأبوابك وسجونك لهم ، كنت في الواقع أريد أن أشجعه على أن يكون ديمقراطياً . .

● قلت في الكتاب أيضاً أنك كنت صاحب اقتراح فتح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٩٧٥ بعد فشل المرحلة الأولى من مباحثات فك الارتباط الثاني في مارس ١٩٧٥ ، وقبل نجاحها وتوقيع اتفاقية المعمورة في أغسطس من السنة نفسها ، ألم يكن اقتراحاً مثل هذا مما يساعد سياسات السادات التي كنت تعارضها ؟

ـ هذه الواقعة حدثت بعد خلافي معه وتركي الأهرام ، وقد صاحبته في مباحثات أسوان ، ولاحظت أنه كان متعجلاً جداً للوصول الى اتفاق ، الأمر

الذي جعله مستعداً للقبول بكثير مما اعتبره تفريطاً في حقوق الوطن ، وكنت أرى الامبرر للعجلة فسألته :

ـ أنت مستعجل ليه على الاتفاق ؟

وكان رده بالحرف الواحد : .

ـ يا محمد أنا عايز أمصمص اللحم اللي في سينا ، لأن الباقي كله عضم .

ولحم سيناء الذي يقصده هو دخل قناة السويس وبترول سيناء ، فاقترحت عليه أن يفتح قناة السويس ، وقلت له أن هذا سيعطيه نصف الغنائم التي يريدها من الاستعجال في الوصول الى فك الارتباط دون أن يوقع اتفاقاً ، خاصة أن القناة كانت قد فقدت قيمتها كورقة ضغط بعد مرور ٨ سنوات على اغلاقها وبناء الناقلات العملاقة ، وكان هو متردداً وكذلك بعض معاونيه ، ولكنه اقتنع في النهاية . ومع أنني صاحب الاقتراح الا أنني لم اختر يوم ٥ يونيو لكي يكون تاريخاً لفتح القناة ، وعارضت بشدة فكرة خطرت له بأن يدخل في احتفالات افتتاحها على ظهر الباخرة المحروسة ، وذكرته بتاريخها الأسود ، فهي التي حملت الخديوي اسماعيل والملك فاروق الى المنفى بعد عزلهما عن العرش .

وفي الفترة بين اقتراحي عليه وتنفيذ الاقتراح ، كنا قد اختلفنا بعد أن صدر كتاب « الطريق الى رمضان » ، ولا أعلم ماذا حدث لاقتراحي بين طرحه وتنفيذه .

● يقول بعض منتقديك أنك فيما أدليت به من أحاديث عقب الإفراج عنك من المعتقل كنت ودوداً نسبياً تجاه ذكرى السادات ، وقيل أنك زرت السيدة جيهان السادات معزياً في وفاته ، وأنها أكدت لك أن السادات كان في نيته الإفراج عنك في ٢٥ أبريل ، فهل ما قيل صحيح ؟ . وكيف إنتقلت من ود ما بعد الإفراج ، إلى ما يعتبرونه حدة خريف الغضب ! ! .

ـ انني لم أكن معتقلاً في قضية مخدرات أو بتهمة بيع فراخ فاسدة أو سرقة حديد تسليح ، كنت مسجوناً لأنني صاحب رأي ، ولأنني عارضت السادات ، وحين خرجت شرحت أسباب خلافي معه ، وهي كلها منشورة في حياته ، وقلت

ومـا زلت أقول أن مشكلة الـرئيس السـادات لم يفهم شيئاً من جغـرافيـة مصـر وتاريخها .

ولست أريد أن أتحدث بكلمة عن السيدة « جيهان السادات » وقد قدمت لها عزائي بالفعل ، فعلت ذلك لأنني حاولت أفصل بين ما هو انساني ، وما هـو سياسي . .

وليس سهـلاً على كـل الناس أن يفهمـوا ذلـك ، وربمـا لم تفهمـوا ـ أنتم الـذين صاحبتمـوني في السجن ـ مغزى الدموع التي ذرفتهـا على أنـور السادات ، حيث علمت بنبأ اغتياله .

كنت ولا أزال أفـرق بين مـا هو انسـاني وما هـو سياسي . . وأضيف أن « خـريف الغضب » يخلو من أي مـوضـوع يخص تصـرفـات أسـرة السـادات المضيقة . . أعني زوجته وأولاده . .

● هل تظن أن السيـدة جيهان السـادات وراء هذه الحملة الضـارية عـلى خريف الغضب ؟ . وهل لذلك دلالة سياسية معينة الآن ؟

ـ قلت انني لن أتحدث عنها . .

● يقال أنك اخترت توقيت النشر بحيث ينشر الكتـاب ابان الاحتفـالات بعودة سيناء؟

ضحك « **محمد حسنين هيكل** » وقال :

ـ هـذا كلام لا يستحق الـرد ، وقد كـان الناشـر يريـد أن يبـدأ نشـره في أكتـوبـر ١٩٨٢ ، بمنـاسبـة مـرور عـام عـلى حـادث المنصـة ، ولكني آثـرت التأجيل ، ورأيت أن تمر الذكرى دون نشر ، وان كان « **عصمت السادات** » قد تكفل باحياء المناسبة ، وكان تقديري أن ينشـر الكتاب في بـداية العـام ، ولكن الذين اشتروا حقوق الترجمة اليابـانية والألمـانية طـالبوا بتـأجيل النشـر حتى تنتهي الترجمة لأنهم تسلموا النص الانجليزي متأخراً ، وهكذا بدأ النشر في ١٠ أبريـل لضرورات عملية محضة .

● **ما هو المناخ الصحي لمناقشة خريف الغضب في رأيك ؟**

ـ لماذا لا نأخذ بالتقليد المتحضر الذي تلجأ اليه كثير من الدول ، في موضوعات مشابهة ، لماذا لا تتشكل لجنة للحوار السياسي حول الكتاب ، حواراً هادئاً وموضوعياً ، تتقصى ما به من حقائق . . وتسألني فيها ، لماذا لا تكون هذه اللجنة علنية ، وماذا فيها لو شكلت هذه اللجنة على مستوى سياسي قومي ، فتتكون مثلاً من رؤساء الأحزاب الأربعة ، أو أمنائها العامين ، ولا مانع أن يضم اليها رئيس محكمة القيم والمدعي العام الاشتراكي ورئيس محكمة النقض ، ولو ضمت شخصية عسكرية لها وزنها ومكانتها ، وأحد المشايخ الأجلاء من رجال الدين فسوف يكون هذا مفتاحاً لمناقشة مثمرة ، ويستفيد منها الوطن !

أما أن يستمر هذا الذي يجري ، فهذا دليل على أننا نتأخر ولا نتقدم ، دليل على أن الذين يريدون لنا نحن المصريين أن نظل عبيد احسانات من يحكموننا ما زالوا أقوياء . دليل على أن حرية الرأي والمعتقد وحرية النشر والتعبير في خطر ، دليل على أن صناع القياصرة وحماة الفساد ، ما زالوا يمرحون ؟

. . . .

حين ودعني « **محمد حسنين هيكل** » على باب مكتبه ، كان ما يزال يحتفظ بابتسامته العريضة، وكنت لا أزل دهشاً لأن ابتسامته أقوى من الزوابع ، وكان صوت المصري المجهول الذي قال :

ـ الحقيقة في القفص
يغطي على كل الزوابع !

٢٩

حوار مع محمد حسنين هيكل «٢»

السياسة خذلت السلاح في حرب أكتوبر

حين توقف محمد حسنين هيكل عن الكلام شملنا صمت عميق (١) !

وكانت نبرات صوته القوي الواضح قد اكتست ـ في نهاية الحديث ـ بشجن خفي حاول جهده أن يتغلب عليه . .

ولأنني لم أكن قد استوعبت تماماً خطورة ما قاله لي وما أطلعني عليه ، فقد بدا صمتي أقرب الى الذهول ، وبرد فعل لم أحسن التحكم فيه . تعلقت عيناي بما كنا نقرأه من حقائق ونصوص ، وكأني أنظر إلى الحق الذي هو شديد المرارة !

لعلي لحظتها كنت أخشى أن أعترف بأن ما ورد في تلك الوثائق هو ما حدث فعلاً . . وما قيل فعلاً !

● واذن فتلك هي الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسياً ؟!

● وذلك هو ، اذن ، ما كان يجري في دهاليز الساسة ، وفي كواليس السياسة حين كان جيل أكتوبر يتعمد بدم الاستشهاد؟!

---

(١) نشر هذا الحوار في « الأهالي » ١٨ مايو ١٩٨٤ ، ويدور حول رأي أبداه السيد حافظ اسماعيل ـ الذي كان مستشاراً للرئيس السادات لشؤون الأمن القومي ابان حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عمق خطأ رئيسياً في الحوار السابق الذي أجريته مع هيكل حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، ويمكن استخلاص جوهر رأي حافظ اسماعيل من أسئلتي لهيكل .

● اذن ، فتلك هي حقيقة ما فعله « صاحب البطولتين » : بطل الحرب ، وبطل السلام ، تتكشف عن خديعة مرة ، ككل حقيقة ينكرها أو يجهلها الناس !

لم تكن هذه أول مرة يتحدث فيها هيكل ـ أو يكتب عن الادارة السياسية لحرب أكتوبر فينتقدها ، وليس هو الوحيد ـ على امتداد الأمة وعلى مساحة السنوات التي انقضت ـ الذي فعل ويفعل ذلك . .

لكنها أول مرة تكتمل فيها القصة فصولاً ، فليس هيكل هو الذي يروي ما حدث ، أو يحكي ما دار ، لكن الذين « يعترفون » به ، هم الذين « ارتكبوها » . . وهذا هو الحق شديد المرارة . . .

. . . .

حين بدأنا الحديث لم تكن ثمة مرارة بعد ، كنت قد جئت أبحث عن الحق . . ولم أكن أعلم ـ بعد ـ كم هو مر . .

قلت له :

● أظنك قرأت المقال الذي كتبه السيد حافظ اسماعيل مستشار الأمن القومي السابق بعنوان « هل كانت حرب ١٩٧٢ حرباً ملفقة ؟ » في عدد المصور الأخير (١٣ مايو ١٩٨٣) .

قال : قرأته !

● قلت : ان المقال في تقدير « الأهالي » يحمل دعوة مخلصة لحوار موضوعي هادىء حول الطريقة التي أديرت بها حرب أكتوبر ١٩٧٣ سياسياً ، وهو يعترض على المتحمسين لايقاف الحوار حول هذا الموضوع الهام . ويناشد كل من لديه حقيقة أن يذيعها ، وذلك ما فعله حافظ اسماعيل في مقاله ، الذي أزاح فيه الستار عن دور نظيره الأمريكي ـ آنذاك ـ هنري كيسنجر على مشارف حرب أكتوبر . . وخلالها ، لكنه انتهى الى رأي مختلف لما انتهيت اليه في معظم اجتهاداتك التي نشرت منذ خلافك الشهير مع الرئيس السادات حول تلك

النقطة بالذات ، ففي رأيه أن الادارة السياسية لحرب أكتوبر قد تلاءمت معها . . فما هو تعليقك . . ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ ان السيد « **حافظ اسماعيل** » طرح في اعتقادي قضية حيوية ، وطالب بمناقشة موضوعية وحرة لها ، وأنا أوافقه على ذلك ، بل لعلي أكثر الناس حماسة لهذا الموضوع . أرجوك ألا تنسى أن هذه كانت هي النقطة التي افترقت عندها الطرق بين الرئيس « **السادات** » وبيني ، هكذا خرجت من الأهرام في أول فبراير ١٩٧٤ ، وحملت معي قضيتي ولم أسكت . ولهذا فان القضية التي طرحها السيد « **حافظ اسماعيل** » ودعا الى مناقشة حولها ، قضية تعنيني مباشرة ، فضلاً عن أنها تعني مصر كلها بالدرجة الأولى ، وتعني الأمة العربية كلها بنفس الدرجة ،بل أنها بالنسبة لي كانت صميم عملي ومواقفي كلها في السنوات العشر الأخيرة .

إنني في كل ما كتبت من كتب ، وبالتحديد في كتاب « **الطريق إلى رمضان** » الذي ظهر سنة ١٩٧٥ ، ثم بعد ذلك في « **خريف الغضب** » الذي ظهر هذا الربيع (١٩٨٣) تعرضت لهذا الموضوع بالاقتراب المباشر مرات ، بالاقتراب غير المباشر مرات أخرى ، وألحت أحياناً ، وأشرت في أحيان أخرى ، إلى ضرورة التفرقة بين عنصرين في « حرب أكتوبر »: الأداء العسكري في الحرب وقد اعتبرته ، وأعتبره العالم كله ، معجزة بكل المقاييس . ثم الادارة السياسية للحرب ، وقد كانت لي فيها آراء ، أبديتها للرئيس السادات مباشرة ، وكانت سبب خلافنا ، ثم أبديتها بعد ذلك كتابة أثناء حياته ، وكان ملخصها ومؤداها كما قلت بالحرف الواحد ، والرئيس السادات على قمة سلطته ، أن ما حققته السياسة لم يكن على مستوى ما حققه السلاح ، ومضيت خطوات أصرح بذلك فقلت : أن السياسة خذلت السلاح ولا أقول خانته .

وفي « **خريف الغضب** » فإني تعرضت لهذا الموضوع بتفصيل أكثر . ولم يكن هدفي من ذلك أن أتحدث عن الماضي ، ولو أن الماضي حي في الحاضر . . والمستقبل . . ان هدفي كان بالدرجة الأولى ، أن معرفة حقيقة ما حدث وتقصي

خباياه كفيل بأن يفتح عيوننا على امكانياتنا الحقيقية : على قدراتنا السياسية والواقعية ، ليكن أن الواقع من حولنا له أحكامه ، ولكننا ونحن نتأمل أحكام الواقع من حولنا ، يجب أن نتعامل معه ، ليس بمنطق الاستسلام له كقدر مكتوب ، ولكن أيضاً بثقة بالنفس تعرف قدر ذاتها دون أن يدفعها ذلك الى ضرب رأسها في الحائط ، أسى عصبياً على ما فات وضاع ، أو مغامرات « دون كيشوتيه » تجرها الى معارك مع طواحين الهواء . .

● ذلك هو ما جعلنا في « الأهالي » نرحب بدعوة السيد « حافظ اسماعيل » للحوار الهادىء حول الموضوع ، لتعلقه بالحاضر والمستقبل وليس بالماضي فقط ، ولهذا سعينا كي تشترك في الحوار . . والآن : ما رأيك فيما أثاره حافظ إسماعيل رداً على الذين قالوا أن حرب أكتوبر ، « حرب ملفقة » ؟ ! .

قال محمد حسنين هيكل :

ـ انني اتفق معه وبغير تحفظ في أن أي انسان يقول ان حرب أكتوبر كانت حرباً ملفقة ، هو انسان لا يقدر للكلمة حقها ، بل أكثر من ذلك لا يقدر للدماء الزكية حرمتها ، ولا لاستشهاد الأبطال جلال الشهادة . .

لعلي أسمح لنفسي ، ولأول مرة وبدون أي ادعاء ، أن أقول انني منذ فبراير سنة ١٩٧٤ ، لم أسمح لنفسي أن التقي بالعقيد « معمر القذافي » ولا أن أضع قدمي في ليبيا ، ولا أن أقبل دعوة لزيارتها ، ولا أن أتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأحد من المسؤولين فيها لنفس هذا السبب .

في بداية الثورة الليبية سنة ١٩٦٩ ، كنت متحمساً لها وللقذافي ، وفي سنة ١٩٧١ ، كنت متحمساً لوحدة بين مصر وليبيا ، وكنت أراها حلماً قابلاً للتحقيق لصالح الشعبين ، ولصالح العمل العربي ، ولصالح المعركة ، ولم أخف شيئاً من هذا كله ، ولكي لا يساء فهم هذه الحماسة ، فانني منذ اللحظة التي تركت فيها الأهرام ، وتقطعت علاقاتي بالرئيس « السادات » تركت فيها أيضاً صداقتي للثورة الليبية وللقذافي ، لأني وأنا أعرف حساسية العلاقات بين القذافي

والسادات ، رأيت أن الأفضل والأكرم لي أن أكون بعيداً بعد كاملاً ـ لا ظل ولا شبهة فيه ـ عن العلاقات بين الاثنين .

ثم أضيف الى ذلك كله سبباً أساسياً ، هو أنني سمعت ، نقلاً عن « العقيد القذافي » ، ما يمكن أن يفهم منه معنى عدم التقدير على الأقل لحقيقة ما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعثت له ، أكثر من مرة مع أصدقاء مشتركين ، من الفلسطينيين بالذات ، أقول له أنه بمثل هذا القول يظلم تضحيات أبطال ، ويظلم جهد أمة بأسرها ، ويخلط بين خلافه مع حاكم مصري وبين جهود وتضحيات الشعب المصري .

وحين سألني بعضهم : ولماذا لا تذهب اليه وتناقشه بنفسك ؟ . كان ردي : انني أعيش في مصر ولن أتركها ، وأعيش في ظل قوانينها ، ولن أقبل غيرها بما فيها قانون العيب ، ولن ارتضى إلا حماية الشعب المصري وحده ، ولهذا فإني لا أذهب ، ولا أناقش ، وعلى الكل أن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم لأن القضية أخطر من الأهواء والخصومات واختلاف الطبائع والأمزجة .

● أنت تتفق اذن مع السيد « حافظ اسماعيل » في رفضه القاطع للقول بأن حرب أكتوبر ، حرباً ملفقة ؟

ـ أتفق معه على طول الخط ، وإلى آخر المدى ، وأي قائل لهذا ، أو مثله ، أو بما هو قريب منه ، يستحق من هذه الأمة كلها ، وليس مصر وحدها ، أن تدير له ظهرها ، وأن تسقطه من أي حساب .. لكن ذلك لا يمنع شعوب الأمة العربية ، والشعب المصري أولها ، من المناقشة والحوار الحر والموضوعي ، حول ما كان وما جرى ، على أن تظل عيونها على المستقبل ولا تحبس نفسها في الماضي ، سواء بنزعات الانتقام أو بتسوية حسابات شخصية ، أو بالمناقشة سفسطة وتعاجباً وخيلاء . .

● هل تتفق معه أيضاً في تقييمه للانجاز العسكري لحرب أكتوبر ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ لا بد حين أي معالجة لحرب أكتوبر ألا نغفل عن أن لها مستويين :

« مستوى الأداء العسكري في الحرب » و« مستوى الادارة السياسية للحرب » ، وقد كان مستوي الأداء العسكري مفاجأة لكل العالم ، ولست أنا القائل بذلك ، وإنما هناك واقع ما جرى في ميدان القتال ، ابتداء من افتتاحية العبور العظيمة ، وحتى معارك الجيش الثالث المستبسلة ، في وقت ظن فيه الاسرائيليون أنهم أحكموا من حول هذا الجيش حلقات الحصار ، يكفيني أن يقرأ أحد مذكرات القادة الاسرائيليين من « جولداماثير » الى « ديان » ومذكرات الساسة الأمريكيين الذين ساندوا اسرائيل ، وأهم هذه المذكرات في رأيي هي « مذكرات كيسنجر » ، والجزء الثاني منها بالذات ، الذي صدر بعنوان « سنوات القلاقل » .

● واذن فان الخلاف بين ما ذهب اليه « حافظ اسماعيل » في مقاله ، وبينك ، أصبح محصوراً فقط في تقييم مستوى الادارة السياسية لحرب أكتوبر ؟

ـ تلك قضية أخرى غير قضية الانجاز العسكري ومستوى آخر غير مستواه وفيها ، فانني أعترف باختلافي أساساً ـ وبطريقة قاطعة ـ مع ما قاله السيد « حافظ اسماعيل » . واعترف لك ، انني دهشت من عبارتين قالهما السيد « حافظ اسماعيل » في الصفحة التاسعة من عدد « المصور » الأخير . وفي العمود الثالث على وجه التحديد .

العبارة الأولى يقول فيها « حافظ اسماعيل » بالحرف الواحد ، ما يلي :

« وبالرغم من الانجاز العسكري المصري المحقق ، فلم يكن الدكتور كيسنجر حتى ١٠ اكتوبر على استعداد لمناقشة رسالتي له ، التي تضمنت خمس نقاط في اطار مقترحاتنا لتحقيق السلام . . أهمها :

ـ وقف اطلاق النار وانسحاب اسرائيل الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ، خلال فترة محددة تحت اشراف الأمم المتحدة .

ـ حرية الملاحة في مضايق تيران .

ـ انهاء حالة الحرب مع اتمام الإنسحاب الاسرائيلي .

ـ حق تقرير المصير لسكان قطاع غزة . .

ـ عقد مؤتمر سلام تحت اشراف الأمم المتحدة .

والفقرة الثانية تجيء بعدها بعدة سطور ، وفيها يقول السيد « حافظ اسماعيل » : « وابتداء من ١٥ أكتوبر ـ ومع عدم نجاح « معركة تطوير الهجوم » وبداية الهجوم الاسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية ، والذي انتهى بعبور القوات الاسرائيلية لقناة السويس ـ توقفت المناقشة حول تسوية سياسية ، واقتصرت الجهود على تحقيق وقف اطلاق النار على الخطوط التي بلغتها القوات المصرية والاسرائيلية .

● **ما الذي « أدهشك » تحديداً في هاتين العبارتين ؟!**

قال محمد حسنين هيكل :
ـ ما هو مؤدى هاتين العبارتين ؟. معناهما ببساطة سواء كان هذا ما قصده السيد حافظ اسماعيل أو لم يقصده ، أن فشل معركة « تطوير الهجوم » يوم ١٤ أكتوبر ، كان هو السبب الرئيسي الذي غير أهداف المعركة ، بدأت المعركة بطلب تسوية سلمية شاملة ، ثم انتهت الى مجرد طلب بوقف اطلاق النار . ويؤسفني أن أقول ، ومع كل احترامي وتقديري ، أن ذلك ظلم بيِّن للسلاح وللرجال وللدماء .

وفضلاً عن ذلك فان قبول ما قاله السيد « حافظ اسماعيل » يطرح تساؤلاً خطيراً لا بد له أن يجيب عليه هو بنفسه : اذا كانت النتيجة التي توقفت عندها المعارك في ٢٢ أكتوبر كانت قصارى ما يمكن تحقيقه في ميدان القتال ، فهل لي أن أسأله محدداً :

ـ وأنت مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية ، هل نصحته أو وافقت على مخاطر قتال ليست له من نتيجة الا طلب وقف اطلاق النار ؟!

قلت للأستاذ هيكل :
● **هل لديك معلومات تفيد أنه لم يفعل ؟!**

قال بابتسامة :
ـ أنا أوجه اليه السؤال عن طريقك ، فلا تعيده لي ، ومع ذلك فأنا أمام

رجل أقدره وأحترم تاريخه ، وأظنه يعلم أنه كان لي دور في ترشيحه مستشاراً للأمن القومي للرئيس « السادات » وكنت قد لاحظت أن السيد « **أشرف مروان** » الذي كان يدير مكتب السادات ، قد أصبح مشغولاً بالهيئة العربية للتصنيع ولذلك اقترحت عليه أن يستعين **بحافظ اسماعيل** ، فهو صاحب تاريخ وخبرة كرئيس سابق لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، ورئيس سابق للمخابرات ، وسفير سابق ، وقد قبل السادات ترشيحي ، لكني لا أدري مدى علم السيد « **حافظ اسماعيل** » بكثير مما كان يجري ، وأذكر أنه عندما قرر « **السادات** » أن يقبل وقف اطلاق النار ، اعترض « **حافظ اسماعيل** » ، لكن الرئيس كان ثائراً بدرجة جعلته يرفض الاعتراض بعصبية .

● **حسناً . . نعود الى الفقرتين اللتين أثارتا انتباهك . . لماذا ترى انهما يظلمان الرجال والسلاح ظلماً بينا ؟!**

بهدوء قال « **محمد حسنين هيكل** » :

ـ لكي تستبين الحقيقة ، فوق اجتهادات الرأي ، والاستنتاجات ، فلا بد أن نعيد بناء الوقائع ، لأني أخشى أن ما رواه السيد « **حافظ اسماعيل** » لم يكن كاملاً ، أن السيد « **حافظ اسماعيل** » تحدث عن رسالته الى كيسنجر ، أو لنكن صرحاء عن رسالة من الرئيس السادات الى « **كيسنجر** » ، عن طريق الاتصال السري الذي اتفق هو ـ « **حافظ اسماعيل** »مع كيسنجر ، على اقامته أثناء زيارته لواشنطن في مطلع عام ١٩٧٣ ، ومحادثاته في ذلك الوقت مع « **كيسنجر** » ، وهي زيارة ومحادثات يمكن أن يقال فيها الكثير ، وإن لم يكن هذا وقته الآن ، لكن السيد « **حافظ اسماعيل** » أورد فقرة من الرسالة ، وليس الرسالة كلها ، فقد أورد منها ، ما رآه من وجهة نظره مهما ، ولكن الملفت للنظر ، أن كيسنجر في مذكراته أورد من هذه الرسالة ذاتها ، فقرة أخرى ، لم يشر اليها « **حافظ اسماعيل** » وكانت هي الفقرة « المفتاح » في الرسالة كلها ، بل لعلي أقول ، أنها كانت « الفقرة الكارثة » في الادارة السياسية للحرب » .

● **من هو أولاً المسؤول عن محتوى الرسالة ؟ . . وهل كانت موجهة لكيسنجر ، أم لطرف آخر ؟!**

ـ أعتقد أن « **حافظ اسماعيل** » يحمل نفسه أكثر مما يطيق ، حين يقول أنه هو الذي أرسلها لكيسنجر ، والأرجح أنها أمليت عليه ، وهي في الحقيقة ، رسالة من « **السادات** » الى « **كيسنجر** » وإذا كان بيننا من يتصور أن رسالة في هذا الوقت يمكن أن تذهب من مصر الى يد « كيسنجر » في واشنطن ثم لا يعرف بها الاسرائيليون فهو واهم !

● **ماذا قال أنور السادات للاسرائيليين في هذه « الفقرة الكارثة » التي لم يوردها حافظ اسماعيل في مقاله ؟**

قال « **محمد حسنين هيكل** » :

ـ قال لهم ـ وأنا أقرأ لك هذا من مذكرات كيسنجر (ص ٤٨٢ من الجزء الثاني) ـ بالحرف الواحد .

« واننا ـ أي مصر ـ لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » .

سكت هيكل لحظة قبل أن يضيف :

ـ في كل رسالة سياسية أو حتى غير سياسية ، هناك عناصر متعددة ، هناك العبارات الانشائية والأماني والمبادىء العامة ، التي يعبر بها طرف عما يريد ، وهو حر يقول ما يشاء ، ثم عبارات أخرى تسمى العبارات « العملية » أو « الاجرائية » ، التي تتضمن فعلاً أو ارتباطاً أو تعهداً أو التزاماً أو قيداً تقبله أو تتعهد به ، وهي الفقرات التي يرسم بها أحد الطرفين خط سلوكه العملي والفعلي ويقطع على نفسه تعهدات يلتزم ويتقيد بها ، والفقرة التي حرص « **كيسنجر** » على ذكرها ، هي الفقرة « العملية » في هذه الرسالة ، في حين اقتطف « **حافظ اسماعيل** » في مقاله منها أجزاء أخرى ، ليدلل بها على ما انتهى اليه ، من أن الفشل في تطوير الهجوم والهجوم الإسرائيلي المضاد (الثغرة) ، هو السبب في تقلص الأهداف السياسية لحرب أكتوبر من التوصل الى تسوية سلمية شاملة الى مجرد البحث عن وسيلة لوقف اطلاق النار ، ولكي يكون الحوار موضوعياً ، فهذا هو النص الكامل للرسالة ، تعالى نقرأها معاً ، قبل أن أعلق أو تعلق عليها

قال « **محمد حسنين هيكل** » ذلك وهو يتناول من ملف أمامه ـ صورة من الرسالة . . سألته :

● **هل أستطيع أن أسألك من أين حصلت على هذه الرسالة ؟**

ـ أشك كثيراً أن هذه الرسالة ، وغيرها من الرسائل ، موجودة في الملفات الرسمية للحكومة المصرية ، فالذي أعلمه أن الرئيس « **السادات** » ، بعد مظاهرات الطعام التي جرت في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، أحس بأن الشعب تنكر لما كان يعتبره فضلاً منه عليه ، وبدا يختط طريقاً آخر ، وهكذا بدأت مراسم « حرق الأوراق » ، فقام بحرق كثير من الوثائق الرسمية ، التي كان حريصاً على ألا تقع في المستقبل في يد « ناكري فضله » ، وهكذا أحرقت في الغالب تلك الرسالة وغيرها ، وفي الحقيقة فأنا حين أضع نفسي في مكان الرئيس « **حسني مبارك** » أشعر بتعاطف شديد معه ، لأن جزءاً كبيراً من الحقيقة قد أحرق » . . !

وقد حصلت عليها بفضل قانون حرية المعلومات الأمريكي ، وهو قانون يبيح لكل باحث ، لأغراض البحث العلمي ، أن يحصل على نص أي وثيقة من ملفات الجهات المعنية بواشنطن ، متى كانت لا تتعلق بوقائع حالية أو مستقبلية تؤثر على الأمن القومي الأمريكي ، وقد اضطررت للجوء الى صحفي أمريكي صديق ورجوته أن يستعمل الحق الذي يكفله له القانون ، للحصول على الرسالة بعد أن أذيعت أجزاء منها فعلاً وبهذا حصلت عليها ، وكانت قد سلمت الى « **يوجين ترون** » ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شعبة زعاية المصالح الأمريكية بالسفارة الأسبانية التي كانت ترعى مصالح أمريكا في مصر آنذاك . .

● . . **والآن ما هو النص الكامل للرسالة ؟!**

تناول « **محمد حسنين هيكل** » نص الرسالة من أمامه ، قال :

ـ هذا هو نصها الحرفي :

« عزيزي الدكتور هنري كيسنجر

(أ) لقد أبلغنا الدكتور الزيات (وزير الخارجية المصرية آنذاك ، وكان وقتها في واشنطن وقابل كيسنجر قبل المعارك وفور نشوب المعارك) بما تم بينكما من محادثات ومناقشات خلال الأيام القليلة الماضية .

(ب) ووفقاً لروح الصراحة التي كانت تسود اجتماعاتنا (حافظ اسماعيل هنا يشير الى لقاءاته السابقة بكيسنجر) فاني أود أن أبدي ملاحظات قلائل بصدد النقاط التي أثيرت خلال مباحثاتكم (أي مباحثات كيسنجر مع الزيات) .

١ ـ ان الاشتباكات التي تحدث حالياً في المنطقة لا يصح أن تثير أي دهشة لدى جميع أولئك الذين تتبعوا الاستفزازات الاسرائيلية المستمرة ، ليس على الخطوط السورية أو اللبنانية فحسب ، بل أيضاً على الجبهة المصرية ، وكثيراً ما لفتنا النظر الى مثل هذه الاستفزازات التي لم تتوقف قط رغم الادانة الدولية .

٢ ـ وعلى ذلك فقد كان على مصر أن تتخذ قراراً بمواجهة أي استفزازات اسرائيلية جديدة بالحزم ، وبالتالي أن نتخذ الاحتياطات الضرورية ، لكي تواجه أي تصرف اسرائيلي من قبيل ذلك الذي جرى فوق سوريا يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٣ .

٣ ـ المصادمات التي حدثت على جبهة القتال كنتيجة للاستفزازات الاسرائيلية ، كان المقصود منها من جانبنا أن نظهر لاسرائيل أنه لم يكن يساورنا الخوف ، أو أنه لا حول لنا ولا قوة (لاحظ أن هذه عبارات « أنور السادات » التي كان يكرر أن الحرب نشبت ، لكي لا يتصور الاسرائيليون اننا جثة هامدة) وأننا نرفض الاستسلام لشروط تخطيط عدواني يهدف الى احتجاز أرضنا كرهينة للمساومة .

٤ ـ وكنتيجة للإشتباكات ، فإن موقفاً جديداً قد نشأ في المنطقة ، ولقد كان طبيعياً توقع تطورات جديدة في خلال الأيام القلائل القادمة ، فاننا نود توضيح اطار موقفنا .

٥ ـ ان هدفنا الأساسي لا يزال ـ كما كان دائماً ـ تحقيق سلام في الشرق الأوسط وليس تحقيق تسويات جزئية .

٦ ـ اننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة .

(جـ) وإذ أحسب أنكم تلقيتم من مستر « **روكفلر** » رد رئيسنا على رسالتكم (هذه اشارة الى اجتماع تم بين السادات وروكفلر أنا أظن أن حافظ اسماعيل لم يعلم عنه شيئاً ، وهذا يؤكد أن الرسالة أمليت على حافظ اسماعيل ، وتضمنت بعض ما لم يكن السادات قد أحاطه به) ذلك الرد الذي أعيد فيه تأكيد موقفنا ، كما توضح منذ أول اتصال بيننا ، أرجو أن تسمحوا لي أن أوضحه بجلاء مرة أخرى .

١ ـ أن على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة .

٢ ـ وعندئذ ستكون على استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة ، وعلى أي شكل مقبول ، سواء كان ذلك تحت اشراف السكرتير العام ، أو ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى ممثلة .

٣ ـ اننا نوافق على حرية الملاحة في مضايق تيران ونقبل كضمان تواجدا دولياً لفترة محدودة .

(د) وأني لاستشعر الثقة من أنكم سوف تقدرون أن هذه العودة لشرح موقفنا مبعثها رغبة حقيقية مخلصة في تحقيق السلام ، وليست منبعثة عن استعداد لبدء سلسلة من التنازلات ، والحق أننا نذكر أن المستر « روجرز » قد أضر بفرص السلام ، حين أخطأ تفسير مبادرتنا للسلام في فبراير ١٩٧١ ، بطريقة انحرفت بتلك المبادرة عن طريقها وهدفها الحقيقي .

وتفضلوا بقبول أطيب تحياتي .

« حافظ اسماعيل »

ناولني « **محمد حسنين هيكل** » الرسالة ، وبعد أن قرأتها ، قال :

ـ اذا بدأنا تحليل مضمون هذه الرسالة ، فسوف نلاحظ أن الجزء الأول

منها ، هو كما ترى سرد لمواقف قديمة ، ثم تعبير عن أماني وتصورات الحل ، ولكن الفقرة الوحيدة « العملية » فيها ، التي تتضمن في ذاتها ، قوة فعل ، والتي هي كانت بمثابة تعهد أعطي من طرف واحد ، من الفقرة ٦ من البند ب ، وهي الفقرة التي يقول فيها السادات على لسان حافظ اسماعيل اننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة . .

● **هناك نقطة مهمة هنا يا أستاذ هيكل : ما هو تاريخ هذه الرسالة ؟**

قال **محمد حسنين هيكل** :

ـ هذه الرسالة سلمت قبل ظهر يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ أي أنه بعد مرور أقل من عشرين ساعة على بدء حرب اكتوبر ، كان السادات يرسل للاسرائيليين ، عبر الأمريكيين ليقول لهم أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة (!!) لحظتها كانت القوات المصرية قد عبرت قناة السويس بخمس فرق وكان العالم مذهولاً بما حدث ، وفي ذلك الوقت كانت الدبابات السورية تتقدم في اتجاه الجليل ، ولم تكن اسرائيل قد نجحت بعد في صد حتى الهجوم السوري ، ثم ان القيادة الاسرائيلية الجنوبية ، التي كانت مكلفة بصد أي هجوم تقوم به مصر ، كانت في حالة صدمة رهيبة ساعتها ، وذلك ما اعترف به قائدها الجنرال « **جونين** » أمام « لجنة اجرانات » الاسرائيلية . وكان من التعبيرات الملفتة للنظر التي قالها الجنرال « **جونين** » أمام اللجنة « ان المصريين ضبطونا ونحن في الحمام وبنطلوناتنا مدلاة » وبعد ساعات من هذا الوقت الذي استلم فيه « **كيسنجر** » رسالة من « **السادات** » يقول له فيها أن مصر لن تعمق مدى الإشتباكات أو توسع مدى المواجهة ، كان الجنرال « **ديان** » ـ وزير الدفاع ـ كما يقول « **كيسنجر** » ذاته في مذكراته ـ قد ذهب الى مجلس الوزراء الاسرائيلي ، ليقول أن الوضع على الجبهة المصرية سيء للغاية ، ويوصي باصدار قرار بالانسحاب الاسرائيلي الشامل من كل سيناء !

● **أستاذ هيكل . . ما هو موقع الفقرة الكارثة ، من هذا المناخ الذي تذكره ، وما هو تأثيرها عليه ؟!**

ـ إن من القواعد المعروفة في علوم الإستراتيجية ، أن أي عدو يهمه أن يعرف عن الطرف الذي يواجهه في الحرب أربعة أشياء أساسية : موعد الهجوم (وفي هذا الصدد حققت القوات المسلحة المصرية مفاجأة على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي) ثم حجم القوات (وكان أمام الاسرائيليين يومها خمس فرق انتقلت بمعجزة من ضفة القتال الغربية الى الضفة الأخرى بسلاحها ودباباتها ومدفعيتها) ويبقى بعد ذلك عنصران مهمان جداً من عناصر المعركة ، يجمع عليها كل أساتذة علوم الحرب في العالم من « كلاوزفيتز » الى « ليدل هارت » هما : نوايا العدو . . وأهداف الهجوم ، وهنا تأتي خطورة الفقرة الكارثة . . فكيف تجيء أنت وفي الساعات الأولى من الهجوم ، وتتبرع من تلقاء نفسك وتقول لعدوك وبكل بساطة واستسهال : أنا لن أتقدم بعد هذا . . كأنك تقول له أهدافك ، وتبلغه بنواياك وتكشف له خطتك اذن فقد أعطيت للعدو كل ما كان يلزمه ، بل وأفسدت المفاجأة التي حققتها ، وهذا سلوك لا يخالف منطق الادارة السلمية للحرب أو مبادىء السياسة فقط ، بل هو سلوك يتناقض مع المعلومات الأولية المكتوبة في كتب التدريس العادية في أي كلية لأركان الحرب .

قلت للأستاذ هيكل :

● من الناحية العملية المحضة . . كيف استفاد الأمريكيون والاسرائيليون بالتالي من ابلاغهم بهذه « الفقرة الكارثة » في ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ؟

قال « **محمد حسنين هيكل** » :

ـ لقد اعتبر « **كيسنجر** » ـ كما قال في مذكراته ـ ان الجديد في تلك الرسالة هو تلك الفقرة المشؤومة . . فماذا رتب عليها ؟ لقد وضع كل خطته لمواجهة انتصار أكتوبر ، بعد أن عرف نوايا السادات وأهدافه ، وفي مذكرات **كيسنجر** (الجزء الثاني ص **٤٨٢ ـ ٥٥٠**) عرض واسع ، وطبقاً لما قاله (**ص٤٨٣**) **فانه دعا لجنة الأمن القومي الأمريكي لاجتماع عاجل ، عقد في اليوم نفسه ، وبعد ساعات من تنقيه الرسالة ، ويورد كيسنجر في مذكراته من محضر لجنة الأمن القومي** ، حواراً دار فيه ما يأتي بالنص : كيسنجر (**موجهاً الحديث لأعضاء**

اللجنة) : كيف تستطيعون تفسير موقف العرب الآن ، كيف تفسرون زهوهم الظاهر ؟ ولماذا لا يسارعون بطلب وقف اطلاق النار (لأن كيسنجر كان يتصور أن الجيش المصري سيضرب أثناء العبور ، طبقاً للمعلومات التي كانت لدى المخابرات الأمريكية آنذاك) ؟

شلزنجر (وزير الدفاع) : أخذتهم عواطفهم .

كولبي (مدير المخابرات)أن السوريين يتصورون أنهم يؤدون آداء حسناً ، وهم لا ينظرون الى المدى البعيد ، قد تكون عملية مصر هي عبور القناة . . فقط (من الواضح أن كولبي كان يعلم فحوى الرسالة) .

كيسنجر : ولكن لماذا لا يحاولون تدعيم مكاسبهم . . ان كل سفير أجنبي رأى السادات اليوم قيل له أن مصر لا تريد وقف اطلاق النار قبل أن تصل الى الحدود الاسرائيلية .

شلزنجر : هل تتصور أنت أن هذا الكلام منطقي ؟ هل تتصورون أنهم يملكون هذا المنطق الطبيعي للأمور ؟

راش (مساعد وزير خارجية كيسنجر) : أنه من الصعب علي أن أتصور أن السادات سيكتفي الآن بعبور قناة السويس ثم يقف هناك .

كيسنجر : ان رأيي أنه سوف يبقى هناك ، انني أعرف أنه لن يتقدم أكثر من ذلك » !!

ثم بدأ « **كيسنجر** » بطرح خطته فقال ان هدف أمريكا الأول ، هو كسب الوقت حتى تعطي لاسرائيل الفرصة لتغيير الوضع العسكري الذي فوجئت به ، وفوجىء به العالم ، ثم أن تعطى اسرائيل الفرصة بكل الوسائل لكي تركز على جبهة عربية واحدة ، وقال أن الخطة لا بد أن تتضمن العمل على إبعاد السوفييت عن المعركة ، وكذلك إبعاد السعودية والأردن عن التدخل فيها . . ثم اتخذ كيسنجر تنفيذاً لخطته قرار بارسال أسلحة لاسرائيل ، وقد بدأ ارسال هذه الأسلحة هذا قبل أن يبدأ الجسر الجوي الذي حمل الأسلحة العمل فيها بعد اذ

تم تحميل سبع طائرات اسرائيلية بالسلاح واستدعى كيسنجر السفير الاسرائيلي ليطلعه على مداولات مجلس الأمن القومي ، يلومه على الخيبة الاسرائيلية ، ثم يسأله متى يكونون مستعدين لاعادة موازين المعركة ... ثم يكتشف أن السفير الاسرائيلي ليست لديه معلومات كافية عن الوضع العسكري فيتصل باسرائيل بكل الوسائل ، ثم إذا به يذهل لأن اسرائيل فوجئت بأكثر مما كان يتصور ، ويذهل أكثر حين يعلم بحجم الخسائر الاسرائيلية ، ويقرر ألا يفشي حجم هذه الخسائر الإسرائيلية حتى لأركان البيت الأبيض ووزارة الدفاع ، لكي لا تتأثر المعنويات ثم . .

● **كيف استند كيسنجر الى هذه الرسالة ، ليخطط لكسب الوقت ، حتى يمكن اسرائيل من مواجهة مصر ؟**

قال « محمد حسنين هيكل » : :

ـ كان هدف « كيسنجر » كما اعترف في مذكراته : هو كسب الوقت ليمكن الاسرائيليين من هدفهم ، بعد أن تأكد أن مصر لن تطور الهجوم أو تعمق الاشتباكات ، وهكذا قرر أن يشاغل المصريين ، وأن يثير شهيتهم ليلهيهم عما كان يدبره ، وليست تلك كلماتي أو أوصافي وإنما هي ألفاظه هو بالحرف الواحد فيقول (في ص ٤٨٧ و٤٨٨ من مذكراته) : بالنص « أردت أن استثير شهية المصريين ، وأن أسيل لعابهم في امكانية حدوث انسحاب اسرائيلي دون أن ألزم نفسي بقبول أي شيء من طلباتهم » فإذا به يبعث لحافظ اسماعيل برسالة ، أورد جزءاً منها في مذكراته . وهي رسالة تدعو أيضاً للعجب ، وهي رسالة أرسلت في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ وهذا هو نصها الكامل :

« عزيزي السيد اسماعيل

« اني شاكر جداً لكونكم ، وفي وسط مشغولياتكم الكبيرة الراهنة ، ـ تجتزئون وقتاً لكي تتشاطروا معي تفكيركم فيما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط ، وأنه حتى فيما قبل نشوب العمليات الحربية الحالية ، قد سبق لي أن أخطرت وزير الخارجية الزيات بأنني على استعداد لأن استطلع بصفة جدية

ومكثفة وبصفة خاصة مع مصر ، ما قد تكون الولايات المتحدة قادرة على القيام به ، لمساعدة الأطراف على تحقيق سلام في الشرق الأوسط ، ولا يزال هذا العرض قائماً :

ومن الظاهر أن مجهوداً كهذا يمكن أن يصيب النجاح على أكمل وجه في أهدأ جو ممكن ، ولهذا السبب فانْ الولايات المتحدة حاولت الوصول الى وقف للقتال ، دون أن تتخذ في الوقت نفسه موقفاً يحتمل أن يؤدي إلى مواجهة مع الجانب المصري وفيما يتعلق بالنقاط المدرجة في مذكرتكم المؤرخة في ٧ أكتوبر ، هناك نقطتان :

النقطة الأولى : انه من الواضح لدى الجانب الأمريكي ، ما إذا كانت ، بوجوب انسحاب اسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة يجب تنفيذها قبل امكان عقد مؤتمر أم أن المتوقع هو الموافقة من حيث المبدأ على الشرط .

والنقطة الثانية : هي أن الجانب الأمريكي قد تلقى الرسالة التالية من سفيره في طهران :

أن « هويدا » (رئيس الوزراء) قد استدعاني بناء على تعليمات الشاه ، في الساعة ١٤,١٥ بالتوقيت المحلي لكي يتلو علي برقية من « **الرئيس السادات** » للشاه ، مبلغة اليه عن طريق السفير الايراني في القاهرة (**خسرو خسرواني**) الذي قابل « **السادات** » في أوائل بعد ظهر يوم ٧ أكتوبر بالتوقيت المصري ، وباختصار فان البرقية تتضمن وصفاً يتسم بالتفاؤل للموقف العسكري المصري على الضفة الشرقية لقناة السويس ، وللبطولة المصرية في عبور القناة ، وانشاء رأس جسر هناك ، ثم تطلب البرقية من الشاه ابلاغ الرئيس نيكسون ، بأن مصر حتى الآن ، كانت من أجل تفادي القتال على استعداد لقبول السلام بشروط معينة ، ومع ذلك فانها مضطرة الآن للقتال واحتمال الخسائر ، وهي لا تزال تريد سلاماً دائماً في المنطقة ، ويود « **السادات** » أن يعرف الرئيس « **نيكسون** » ، أنه إذا كانت اسرائيل سوف تجلو عن جميع الأراضي ، التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ فان مصر سوف تكون على استعداد للتفاوض

بإخلاص لوضع هذه الأراضي تحت رقابة الأمم المتحدة أو تحت رقابة الدول الأربع الكبرى أو تحت رقابة دولية أخرى يتفق عليها ، أما فيما يتعلق بشرم الشيخ فان مصر على استعداد لقبول رقابة دولية لحرية الملاحة ، عبر خليج العقبة بعد الانسحاب الاسرائيلي ، ويود السادات قيام الشاه بشرح ما سبق للرئيس نيكسون من أجل ايقاف الخسائر بأسرع ما يمكن .

وتوقف « محمد حسنين هيكل » لحظة ، ثم أكمل :

ـ وبعد أن اقتبس « كيسنجر » هذه الرسالة ، وضمنها رسالته لحافظ اسماعيل ، واصل وزير الخارجية الأمريكي الحديث قائلاً :

ـ ان الجانب الأمريكي يكون شاكراً جداً لايضاح الموقف فيما يتعلق بالانسحاب وللاختلافات بين مواقف الجانب المصري التي تضمنتها مذكرتكم ، وبين ما أبلغ لسفيرنا في طهران ، وأن يوضح بصفة خاصة ما اذا كان سفيرنا في طهران قد نقل على وجه الدقة موقف الرئيس السادات بصدد الجلاء عن الأراضي ووضعها تحت رقابة دولية ، وأني لأود أن أكرر القول أن الولايات المتحدة سوف تفعل كل شيء ممكن لمساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول الى ايقاف القتال ، كما أن الولايات المتحدة ، وأنا شخصياً ، سوف تساهم بنشاط في معاونة الأطراف الى الوصول لحل عادل للمشاكل التي أحاطت بالشرق الأوسط على هذا المدى الطويل . .

تحياتي الشخصية الحارة

« كيسنجر »

بعد لحظة صمت كنت خلالها أحاول أن أستوعب ما سمعت ، قلت لمحمد حسنين هيكل :

● معنى هذا أن السادات ، بما قاله لسفير ايران في مصر ، قد سحب كل النقاط المبدئية التي وردت في رسالة حافظ اسماعيل . .

ـ ليس هذا فقط بل ودخلنا في متاهات ، ويقول « كيسنجر » في مذكراته ، أن رسالته كانت تتضمن طلبين وايضاحاً ، فأما الطلبان فهما متاهتان ، فكيسنجر

قاد السادات الى نقاش أشبه بالبحث عن أيها سبق الآخر : البيضة أم الفرخة ! هل يكون الانسحاب قبل عقد المؤتمر أم أثناء انعقاده ؟ وهدفه هو كسب الوقت ليمكن اسرائيل من تغيير الموقف العسكري لصالحها ثم أدخل السادات ـ بما قاله للسفير الايراني ، حول موضوع من الذي يشرف على الأراضي التي يتم عنها الانسحاب ـ نفسه في متاهة أخرى ، وهكذا تصيده « كيسنجر » ، وجره الى مناقشات عقيمة ، ومعجزة العبور قد تمت ، والوقت الثمين يضيع : خمسة أيام كاملة كان خلالها الجيش قد عبر وانتظر .

● .... ؟

ـ أنا لا يعنيني هنا الرئيس « **السادات** » ، **أنا أتكلم عن قضية أساسية تهم** مصر ، وتهم طاقتها الحقيقية ، وقد يدهشك انني تحرجت في « **خريف الغضب** » فلم أذكر كل هذا ، ولم أمسه بتفاصيل ، أما وقد أثير ، فقد أصبح من حق شعب مصر أن يعرف من الذي بدد جهده الحقيقي وكيف أهدرت تضحيات أبنائه ، وفي اعتقادي أن الجهد العسكري الذي بذلناه ، كان يمكن أن يوصلنا الى ما قاله كيسنجر للاسرائيليين ، حين أبدى دهشته لأن السادات كان قادراً أن يسترد كل الأرض المصرية التي احتلت في ١٩٦٧ وهو ما نشرتموه في حديثي السابق مع « **الأهالي** » ، ان الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، على النحو الذي تكشفه هذه الرسائل ، قادتنا الى ما قاله حافظ اسماعيل ، بدأنا بالبحث عن تسوية سلمية شاملة عن طريق الحرب وانتهينا بمجرد البحث عن وقف لاطلاق النار ، الذي كان المقدمة لفك الارتباط الأول ثم فك الارتباط الثاني ، وفي النهاية الى كامب ديفيد !

والخلل الأول كان هنا في الادارة السياسية للحرب !

● ألم يكن هناك ممن كانوا حول السادات آنذاك ، من تنبه لهذا الوقت الثمين الذي ضاع بين عبور القنال ، وبين التفكير في تطوير الهجوم في ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ ؟

قال محمد حسنين هيكل :

ـ في هذه النقطة أنا شاهد ، كان هناك من تنبهوا الى أن هناك وقتاً يضيع

بقسوة وفظاعة ، وكان هناك من أقلقهم ذلك من القيادة العسكرية المصرية ، وخصوصاً من الشبان ، وضباط أركان الحرب ، وأحس الرئيس « السادات » بقلقهم ، ليس هذا فقط ، بل أحس به مكتب الاتصال العسكري ، الذي كان موجوداً في قصر الطاهرة ، حيث كان يقيم السادات ، وكنت أعجب مما أراه ومما يحدث .

ولأنني رأيت ذلك ، فان الذين يسألون : لماذا امتنعت عن التعاون مع الرئيس السادات . رغم كل ما حاول استرضائي به ، بعد تركي للأهرام ، تتجاهلون أن القضية لم تكن مناصب ، لقد رأيت التواطؤ بعيني رأسي ، شهدت أثمن الأزمنة المصرية وهي تتبدد هباء في طعم ابتلعه السادات ، أو سعى لابتلاعه ، مر يوم ٦ أكتوبر بانجازه العظيم ، ثم مرت أيام ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ أكتوبر ، ولا شيء يحدث على جبهة القتال ، والاسرائيليون يستعدون للهجوم المضاد ويسألون لماذا رفضت أن تعاون أحسست أنني لو فعلت بعد ما رأيت فمعنى هذا أنني أحمل ضميري ما لا يرضاه .

لقد أحس الشباب الذين كانوا يعملون في مكتب الاتصال العسكري بين الرئيس السادات وبين القوات المسلحة . بذلك القلق المتفجر في صفوف القيادة العسكرية ، وأيقظوا السادات وأبلغوه ، فلم يفعل شيئاً ، بل ان السيدة « **جيهان السادات** » ، شعرت بما يجري ، وكتبت ورقة للمشير أحمد اسماعيل ، تستحلفه بالله أن يولي من يصلح من رجال الجيش !

● **أظن أن الاتحاد السوفيتي أيضاً شعر بالقلق لضياع الوقت ، على النحو الذي رويته في كتابك عن « حرب رمضان » ؟!**

قال محمد حسنين هيكل وهو يتناول نسخة من كتابه « حرب رمضان » . .

ـ نعم ، وقد نشرت هذا في حياة السادات ، ولم يرد على أحد عليه أو على غيره الا بالشتائم التي تعرفها ، لأن أحداً لم يكن يعرف شيئاً أو يملك حقيقة ليواجه بها ما. أقول أمام السادات فقد اتهمني بتزوير التاريخ . ولعلك تذكر الحملة التي شنها ضد كتاب « **الطريق الى رمضان** » وكان سببها الرئيسي ، هو

أن الكتـاب ألمح الى الادارة السيـاسية لحـرب أكتوبـر ، بما أغضبـه ، لأنـه كـان حقيقة ما حدث وقد حدثت الواقعة التي تشير اليهـا مساء يـوم ٨ أكتوبـر ١٩٧٣ وكان السفير السوفيتي قد قابل الرئيس السادات يومها في قصر الطاهرة ، وعندما خرج من لديه ، انتحى بي جانباً وطلب أن يراني في الليلة نفسها ، لأن هناك ما يـود أن يقولـه لي ، وأضاف : ان الـرئيس يبدو في حـالة لا تسمـح بمناقشتـه في بعض المسائل ، وقد أخطرت السادات باقتراح « **فينوجرادوف** » عقد لقاء بيننا ، واستأذنته في لقاء السفير ، وطلب مني أن أتصل به بعـد انتهاء المقـابلة التي تمت في العاشرة من مساء الاثنين ٨ أكتـوبر ، وقـال لي السفير وأنـا أقرأ لـك ما قلتـه بـالنص في كتـاب « **الـطريق الى رمضـان** » ، ونشـر في حيـاة السـادات ، أن « **بريجنيف** » والمارشال « **جريتشكو** » اتصلا به تليفونياً وانهما كليهما ، يعتقدان أن اسرائيل تشدد الضغط على الجبهة الشمالية وبعدها تركز كل قواتها ضـد مصر ، وقال : لقد كنت طوال الوقت في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريـين ، وأقول لك الحق أنهم غير مرتاحين الى النحو الذي يتـطور اليه المـوقف ، ولست أدري السر في عدم تقدم قواتكم ، لماذا لم تدعموا مكاسبكم وتبدأوا الاندفاع الى الممرات أليس هذا الأمر المنطقي الذي يجب على جيشكم أن يفعله ، ثم قـال : ان الـوقت ضيق جداً أمـام العرب للحصـول على نتـائج فـالزمن المحـدد للقتال محدود . وقد أخذني « **فينوجرادوف** » في هذا اليوم الى غرفة الخرائط بـالسفارة ، وأطلعني اثنان من الخبراء العسكريين السوفييت ، على أوضـاع القوات المصـرية على جبهة القتال وقالوا ان وجود القوات بهذه الطريقة خـطر جداً وأنـه لا بد من كسر الجمود العسكري والتقدم الى المضـايق ، الجيش اذا حرر المضـايق ، تكون القضية قد انتهت ، وقالا : ان مصر حصلت على نصر ، ولا بد من تدعيم هذا النصر ، وقالا ، ان كثافة الحشد العسكري عـلى الضفة الشـرقية مـع بقاء حـالة الجمود يعرضه لخطر شديد ، وأكد لي « **فينوجـرادوف** » ان معلومات السـوفييت العسكرية تؤكد أن الطريق الى الممرات خال وليس هناك عقبات .

وخـرجت من بيت السفـير السـوفيتي وهـو قـريب من بيتي ، واتصلت بالرئيس « السادات » ، فعلمت أنه خرج مع ابنتـه الكبرى وخـطيبها ، وذهبـوا

الى حي الحسين لكي يتحسسوا مشاعر الناس تجاه الحرب .. وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل حين عاد الرئيس فاتصل بي تليفونياً ، ورويت له ما قاله لي فينوجرادوف فأحالني الى « المشير أحمد اسماعيل » ورويت له ما حدث ، لكن القضية كانت قضية قرار سياسي يملكه السادات وليس « أحمد اسماعيل » !

ما فات على الجميع الذين كانوا يضغطون لكسر الجمود ، أن المسألة لم تكن مسألة شلل سياسي ولكنها كانت مسألة تعهدات تتضمنها العبارة المشؤومة « أننا لا ننوي تعميق المواجهة أو توسيع مدى الاشتباكات » .

● هل كان قرار توسيع مدى الاشتباكات أو تعميق المواجهة ، من سلطة السادات ، أم من سلطة غيره ؟

ـ انني أعرف أنه كان هناك مجموعة عسكرية كلفت بمهمة متابعة المعارك واقتراح بدائل قد تغيب عن بال القيادات المنهمكة في توجيه تفاصيل المعركة ، وابتداء من مساء ٧ أكتوبر كانت هذه المجموعة العسكرية تبعث بتوصية متكررة للقائد العام مؤداها أن اللحظة قد حانت الآن لاطلاق المدرعات في اتجاه المضايق وما حولها .

لكن القرار لم يكن في يد القائد العام وانما في يد القائد الأعلى .

وعلى أي حال فهناك في هذا الصدد عدة قضايا : الممكن وغير الممكن والمستحيل .

هل كان ممكناً أن نصل الى المضايق ؟ هناك غيري أقدر على الاجابة . هل كان ذلك من غير الممكن ؟ نفس الشيء ؟

لكن المستحيل تماماً هو أن يتبرع رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ـ وقواته تخوض معارك منتصرة ورائعة ـ بأن يعطي لعدوه أهم أسرار حربه تطوعاً على هذا النحو : نواياه وهدفه ، ثم يعطيه الفرصة كاملة ليستعد وينقض .

● .... ؟

ـ لست من هؤلاء الذين يستسهلون القاء الاتهامات جزافاً .

ولكني أؤثر هنا أن أتهم هذا التصرف على الأقل بالخطأ ، لكني وأنا أفعل ذلك استذكر كلمة « دزرائيلي » المشهورة عن سياسي بريطاني آخر في عهده . قال « دزرائيلي » : لقد وقع في خطأ ، وهذا أسوأ من الجريمة .. الجريمة على الأقل فيها عنصر الارادة ، وأما الخطأ فهو شيء ينعدم فيه عنصر الارادة !!

● **قلت : كثيرون سيستغلون عبارتك هذه لهجوم عليك أن تتوقعه !**

قال محمد حسنين هيكل :

ـ لماذا تخلط بين مصر الباقية والخالدة وبين سياسات أو قرارات حاكم أو رئيس يحكمها سنة أو خمسة أو عشرة ثم يتحول الى مجرد صفحة من تاريخها ، لقد جدت علينا نظرية « الحلول » هذه ، أن يحل الوطن في انسان مهما علا مقامه . تلك رواسب فرعونية لم يعد لها مكان في العصر الحديث ، أن روح الاله لا تحل في جسد أحد ، وبنفس المقدار فان مصر كلها لا يمكن أن يستوعبها شخص جالس على مقعد حكم بحيث يصح القول بأن نقد سياساته عدوان على قدس الأقداس .

ان نشر وقائع قضية « ووتر جيت » في أمريكا ، ثم خروج الرئيس « نيكسون » من البيت الأبيض لم يضعف أمريكا ولم يشوه صورتها للعالم بالعكس أضاف اليها وزاد من قيمة الديمقراطية فيها .

وكذلك نشر وثائق حرب فيتنام السرية ، ووثائق الغارات الجوية على كمبوديا .

الأمم العظيمة لا تخلط بين الرجل وسياساته وبين الأمة وأمنها ومصالحها الدائمة والمستمرة .

أكاد أقول أن اسرائيل كسبت في صورتها العالمية بسبب تحقيق لجنة كاهان بعد مذابح صبرا وشاتيلا .

بل لقد أصبح تقليداً شبه راسخ أن تجري الدول ـ بعد كل صدام مسلح بينها وبين غيرها ـ تحقيقاً فيما جرى سياسياً وعسكرياً . . كذلك فعلت اسرائيل مثلاً بلجنة اجرانات . بل كذلك فعلت « مسز تاتشر » أخيراً بلجنة فرانك في حرب الفوكلاند رغم أن الانتصار البريطاني في هذه الحرب لم يكن موضع شك .

ألا يستحق ما أقول تشكيل لجنة تحقيق ؟ أليس ذلك أفضل وأجدى للوطن من حفلات التجريح التي تقام كلما اجتهد مواطن في شؤون الوطن ؟

● **لماذا فعل السادات ذلك في تقديرك ؟**

ـ ان الرئيس السادات اتخذ قرار الحرب مضطراً لأنه لم يعد لديه بديل ، وقد شرحت ظروف ذلك وملابساته تفصيلاً في « خريف الغضب » بل لعلي أعترف أنني على صفحات الكتاب تعاطفت مع بعض أسبابه وأبديت فهمي لها ، لكن أما وقد جرى اتخاذ القرار فان هناك قواعد بعد اتخاذه لا بد من التزامها لأن أرواح آلاف في الميزان . . لأن مستقبل أمة في الميزان . . لأن أمن وطن في الميزان . مفهوم انسانياً أن يتردد مسؤول قبل اتخاذ القرار ، لكن إدارة الصراع بعد اتخاذ القرار لا بد أن تتم بأكبر قدر من العلم . . بأكبر قدر من الاستنارة . . بأكبر قدر من الفهم . . بأكبر قدر من الحرص والدقة والمسؤولية ولم يحدث ذلك مع الأسف ، فقد كانت ادارته السياسية كما تكشفها رسائله تنطق بالحيرة والتخبط وتعكس رجلاً تورط فيما لم يكن يريده ، وراح يبحث عن أي مخرج من ورطته ، بأي ثمن !! .

واذن فان ما استنتجه السيد حافظ اسماعيل ، من أن ثمار أكتوبر السياسية كانت « قليلة » لأن تطوير الهجوم فشل ، ليس صحيحاً ، والعكس هو الصحيح ، فالتطوير فشل ، لان الادارة السياسية للحرب ، أضاعت وقته ، وبددت فرصته !

قلت للأستاذ هيكل :

● **هناك نقاط دفاع محتمل ضد وجهة نظرك ، الأولى تقول أليس هناك**

احتمال بأن « الفقرة والكارثة » في الرسالة ، كانت نوعاً من أساليب التفاوض ، لجأ اليها السادات . . ان استنتاجاً مثل هذا قد ورد في مقال حافظ اسماعيل ، بشأن ما ورد في محضر لقاء كيسنجر السري بالاسرائيليين ، فقد أشار الى أن من الممكن القول ، بأن كيسنجر كان يبالغ في وصف انتصارات مصر ، لكي يضغط على الاسرائيليين فيتنازلوا فلماذا لا يكون السادات قد قصد بابلاغ الأمريكيين أنه لن يواصل الهجوم ، أن يخدعهم أو يطمئنهم أو يحيدهم ؟!

قال محمد حسنين هيكل بنفاد صبر :

ـ وهل هذا معقول ؟ أن مذكرات « **كيسنجر** » تنفي هذا الاحتمال تماماً ، فقد كان احساسه بحجم الانتصار العسكري المصري كبيراً جداً ، وكانت لديه معلومات دقيقة عن الوضع العسكري وعن الكارثة العسكرية التي واجهت اسرائيل ثم أن طبيعة العلاقات بين أمريكا واسرائيل ، لا تسمح لكيسنجر أن يدفعهم للتنازل ، أو يضغط عليهم . ولو أن ذلك صحيحاً لراجعه أحد المفاوضين الاسرائيليين ثم أن « **ديان** » كان من رأيه ، وهذا وارد في المحاضر ، أن « السادت » مستعد للقبول وأنه كان يتعجل اقامة احتفالات بالنصر ، ولذلك طلب من كيسنجر ابلاغ طلبات الاسرائيليين له . . . هذه علاقات استراتيجية دائمة تتعلق بالمصالح ، وفيما يتعلق « بالفقرة الكارثة » فلست أتصور أن النقص في الاحساس بالمسؤولية والعجز عن التعبير يمكن أن يصل الى استخدام عبارة كتلك لأهداف تفاوضية ، والأهم من هذا كله ان هذا هو ما حدث فعلاً ، فقد رفض السادات أن يطور الهجوم أو يصدر أمراً بمواصلة التقدم خمسة أيام كاملة .

● نقطة دفاع أخرى : هل كان الوضع العسكري من يوم ٦ أكتوبر الى يوم تطوير الهجوم في ١٣ أكتوبر يسمح للجيش أن يتقدم الى الممرات لو أصدر له السادات قراراً ؟

ـ معلومات السوفييت كانت تؤكد أن الطريق الى الممرات شبه خال وكانت اسرائيل برغم تلقيها لرسالة السادات عن طريق كيسنجر ، قد دفعت

ببعض سرايا قليلة . الدبابات حطمت جميعها ، ولكن المؤكد أنهم كانوا مرتبكين تماماً من المفاجأة

● **يقول البعض أن التقدم الى الممرات كان صعباً ، لأن حماية حائط الصواريخ لم تكن تصل اليها ؟**

ـ لا أريد أن أقحم نفسي فيما لا أفهم فيه ، والذي نعرفه جميعاً أن العسكريين المصريين قد استخدموا انتشار الصواريخ بشكل رائع ، وفي كل الأحوال فان الخطأ الذي أركز عليه هو أن ابلاغ العدو بنياتك وأهدافك كاملة ، وأنت في قمة انتصارك ، ليس ادارة سياسية لحرب !!

● **في تقدير حافظ اسماعيل أن حرب أكتوبر أعطت ثماراً سياسية لمن شارك فيها عسكرياً من أطراف المشكلة مشاركة فعالة ، وفي رأيه أن مصر حصلت على شيء والآخرون ـ وخاصة الفلسطينيون والأردنيون ـ لم يحصلوا على شيء ، لأنهم لم يحاربوا كما حاربت مصر وان هذا هو لب المشكلة ، وليس الادارة السياسية للحرب !**

ـ انني سعيد جداً بعودة سيناء لكن سيناء لم تكن مشكلة ، سيناء ليست مطلباً اسرائيلياً تاريخياً أو استراتيجياً ، بالعكس ، ما كانت تريده اسرائيل ، هو أن تفك ارتباط مصر بالوطن العربي ، فبذلك تفقد مصر قيمتها ، ان مصر تلعب دوراً أساسياً في هذه المنطقة ، فاذا فقدته ، فقدت أهم ما لديها ، انها ليست قارة كأمريكا أو كالصين أو الهند ، أنها مركز حضاري وعنصر تمدين في هذه المنطقة، وهذا دور وليس موقعاً جغرافياً ، وهدف اسرائيل كان أن تفقد مصر دورها ، أن تعزلها عن أمتها ، وكانت إعادة سيناء بما سمي ضمانات أمن لاسرائيل ، سهلاً على اسرائيل إذا ضمنت تحقيق هذا الهدف ، وحولت مصر من دور الى مكان ، لا يفيدك بل يقيدك !

قلت للأستاذ هيكل :

● **ما هي القيمة المستقبلية للحوار ، أو حتى للتحقيق في طريقة الادارة السياسية حول حرب اكتوبر في الظروف الراهنة ؟**

ـ ان جانباً هاماً من دور مصر ، هو أن تكون بؤرة للحوار ، وحين تُسدُّ منافذه داخلها ، فهو يخرج منها ليعود اليها ، هكذا فعل الشيخ « **محمد عبده** » ، حين سدت أمآمه السبل في مصر فأصدر العروة الوثقى في باريس . . واذن فلا بد أن نتكلم وأن نتحاور . .

وأنا واحد من الذين يقولون أن السند الأساسي لشرعية النظام القائم الآن هي حرب أكتوبر ، ولكن أي جزء من حرب أكتوبر . . شرعية الأداء العسكري الرائع ، أم شرعية الادارة السياسية المتهالكة . . أنا أقول أن الشرعية الحقيقية للنظام القائم هي شرعية جيل أكتوبر المحارب . . . أنا أقول أن هذه العبارة التي وردت في رسالة السادات الى كيسنجر ، كانت خنجراً في ظهر القوات المسلحة ، يقولون : لماذا نتحرى حقيقة ما حدث في أكتوبر ، أنا أقول أن مؤدى الطريقة التي أديرت بها حرب أكتوبر سياسياً ، وما ترتب عليها هو أننا قد وصلنا الى عهد لا نستطيع أنت أو أنا أو أي انسان أن ننكر ـ بعد ما حدث في لبنان ـ أنه عصر « الهيمنة الاسرائيلية » .

ولا أريد أن يتصور أحد ، أن هذا قدر مكتوب علينا ، لا بد أن نفرق ، بين قدرتك على صنع معجزة حققتها قواتك العسكرية ، وبين عجز ألحق بك ، لغير ما دخل لك . ولأسباب لا تتعلق بقدرتك ، ان حرب ١٩٧٣ حرب دفع فيها الشعب المصري طاقات ضخمة ، وأحسن العطاء بالدم والمال ، كيف يمكن أن أحقق هذه المعجزة ، ثم أجد نفسي قبل أقل من عشر سنوات في عصر الهيمنة الاسرائيلية ؟

نستطيع أن نفعل شيئاً ؟ وأقول أننا فعلنا الكثير في أكتوبر الحرب ، وليس في أكتوبر السياسة ، وأن الأمر الواقع الذي يحيط بنا الآن ، وأنا أعلم أنه صعب جداً ، لكني لا أقيسه باعتباره قدراً ليس أمامي الا أن أستسلم له ، ولكن باعتباره أمراً واقعاً ، ما زال لدي من الوسائل ما أستطيع أن أتعامل معه دون استفزاز لأحد ودون مغامرات ودون طيش ، ولكن تسمح لي أن أعيد حساباتي ، وأن أنظر الى ما حولي ، وأن أقيم نفسي حق تقييمها . . انني لا أستطيع أن أقول لحسني مبارك : الغ معاهدة « كامب ديفيد » ، ولكني أستطيع

أن أقول أن « كامب ديفيد » هي محصلة الادارة السياسية العاجزة ، وليست محصلة للقدرات الحقيقية للشعب المصري التي تمثلت في الانجاز العظيم الذي شارك فيه ، وأقول له أن الشرعية ليست في وصية ، ولكنها في جسور العبور ، في الناس التي حاربت فعلاً وفي الدم الذي سال فعلاً في العبقرية التي وضعت خطط القتال وطورت تكنولوجيا الحرب ، في التضحيات بلا جدود والجسارة بلا تردد . في الذين ورثوا مجد التاريخ ، وصنعوا مجد التاريخ .

وتوقف « محمد حسنين هيكل » عن الكلام . . شملنا صمت عميق . . وحين كنت أهبط بالمصعد حاملاً في حقيبتي الحق المر الذي قاله لي ، رأيت عبر زجاج المصعد ، وفي لمحة خاطفة ، جنديين مصريين فقيرين ، يحرسان مكتباً مغلق الأبواب ، يقع مباشرة تحت المكان الذي كنت أجلس فيه قبل لحظات مع هيكل ، يحرسان « المركز الأكاديمي الاسرائيلي » .

تركزت مزارة الحق في حلقي . . وفي الطريق ، كان هناك زحام من الناس الذين لم يسمع بهم أحد . . الصناع الحقيقيون لمجد أكتوبر الحرب وليس لكارثة أكتوبر السياسية التي قادتنا لعصر « الهيمنة الاسرائيلية » .

كيف بدأ عصر الهيمنة الاسرائيلية ؟!

حين اتصلت تليفونياً بالأستاذ « محمد حسنين هيكل » بالاسكندرية صباح الخميس الماضي ، لم يكن قد قرأ بعد رد السيد « حافظ اسماعيل » ـ الذي نشره « المصور » صباح اليوم ذاته ـ على حديثه « للأهالي » . . (١)

ومع أنه استمهلني حتى يقرأ المقال ، قبل أن يتقيد بوعد للرد ، الا أنني تفاءلت : قال محمد حسنين هيكل :

ـ انك توافقني بالطبع أن هناك بين من يكتبون أناساً يستطيعون أن يكتبوا الى آخر الزمان دون أن يرضى كثيرون ـ أنا من بينهم ـ أن يمسكوا قلماً ، ويناقشوهم فيما يقولون ، أو يردوا عليهم ، ولكن « حافظ اسماعيل » يستحق أن نناقشه وأن نحاوره ونجادله ، صحيح أن الظروف لم تسعدني بصداقته شخصياً ، أو بمعرفته عن قرب ، لكني سمعت عن استقامته وحسن أدبه ، وهدوء أعصابه ، لذلك فأنا متفائل بوجوده في ساحة الحوار !

● . . . . ؟

---

(١) نشر هذا الحوار في عدد « الأهالي » الذي صدر في أول يونيو ١٩٨٣ ، وكان السيد حافظ إسماعيل ، قد رد على الحوار السابق ، بمقال نشره « المصور » في ٢٧ مايو ١٩٨٣ ، إستخدم فيه ألفاظاً حادة ، في الرد على هيكل ، وفي هذا الحوار ، رد هيكل على أفكار حافظ إسماعيل المضادة ، التي واجهته بعناصرها ، ويستطيع القارىء أن يستوعبها من خلال العرض الذي قدمته لجوهرها ، وأنا أواجه بها « محمد حسنين هيكل » .

لكن الأمر لم يكن كذلك ، حين التقيت بالأستاذ « **هيكل** » مساء الأحد أثر عودته من الإسكندرية ، كانت عبارات « تشويه الحقائق والاستخفاف بالمعاني والافتقار الى الحرص والمسؤولية ، والعجز عن الفهم ، والمحاولة المتعمدة والشريرة لبذر بذور الشقاق بين العسكريين والسياسيين » ، التي استخدمها « **حافظ اسماعيل** » في الرد على حديث « **هيكل** » قد بددت كل تفاؤل ، حتى أصبح اقناعه بمواصلة الحوار ، يحتاج الى حوار مستقل !

قال « محمد حسنين هيكل » بأسف :

ـ لقد قرأت رد السيد « **حافظ اسماعيل** » بعد محادثتك لي ، وأعدت قراءته ، وأزعجني هذه الحدة الظاهرة في عباراته وألفاظه ، بل في مجرى كلامه كله ، وهي حدة جعلت السياق عصبياً ومنفعلاً .

● .... ؟

ـ لا يعنيني ما قد يكون مسَّني من تلك الحدة ، فقد تعودت على هذا ، لكن المؤسف أنها توشك أن تحرف الحوار عن موضوعه الأصلي ، وأنت تذكر أن السيد « **حافظ اسماعيل** » كان ـ في مقاله الأول للمصور ـ هو نفسه الذي دعا الى الحوار حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، وتمنى أن يكون حراً ومفتوحاً وأن يشارك فيه كل من يستطيع المشاركة ، واذن فاننا لم نتطفل على وقته ، ولم نطرق بابه لحوار معه دون دعوة منه !

● .... ؟

ـ أنا لم أدخل الى مناقشة موضوع الادارة السياسية لحرب أكتوبر بنظرة على الماضي ، وإنما بأمل في المستقبل ، وكان ذلك واضحاً في كل شيء قلته وركزت عليه ، مهم جداً في رأيي ـ ونحن نرى ما وصلنا اليه ـ أن ندرك ونعي أن ذلك ليس مستوى قدرتنا وقيمتنا وحقنا على أنفسنا ، وعلى المنطقة المحيطة بنا وعلى العصر والتاريخ وانما هو مستوى ادارتنا لصراع مقاديرنا في لحظة بذاتها ، لحظة لم يستطع بعضنا فيها أن يدرك ضخامة ما حققه الجهد الوطني وطاقاته المختزنة ، التي انطلقت يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، فأدهشت العالم وأذهلته ، واذا بيننا من

يعجز سياسياً عن استثمار معجزة السلاح ولم أكن أريد أن أحاسب الماضي ، وإنما كنت أريد التحسب للمستقبل !

ولم يكن رأيي هذا جديداً ، ولم أخفه عن أحد ، وكان السيد « **حافظ اسماعيل** » في موقع يسمح له بمعرفة ضيق الرئيس « **السادات** » بما كتبته عن الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، وهو ضيق انتهى بنا الى خلاف ، ثم الى فراق ، غداة توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى ، التي اعتبرتها ـ ولا زلت أعتبرها بداية تحجيم دور مصر في المنطقة وحصار قدرتها على الفعل والتأثير ، وبالتالي تقييد حركتها في ممارسة حقوقها الطبيعية والشرعية في صياغة مصالحها وأمنها القومي ، لقد قلت ذلك في كثير مما كتبت طوال السنوات العشر الماضية ، وسأظل أقوله ، لأن المستقبل وحده هو الذي يعنيني وليس البكاء على الأطلال !

● **أليس هناك احتمال أن يكون بعض ما قلته للأهالي قد أثار أعصاب السيد حافظ اسماعيل ، مثل اشارتك الى أن لك دوراً في ترشيحه مستشاراً للأمن القومي للرئيس السادات .؟ في حين أن الرئيس عبد الناصر ، قد استدعاه كما قال في ربيع ١٩٧٠ ، ليعينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ؟**

قال محمد حسنين هيكل :

ـ ذلك ما سمعته من بعض الأصدقاء ، والحقيقة انني أوردت تلك الاشارة لكي استبعد من حواري معه ، مظنة أي خلاف شخصي أو ذاتي يكون باقياً أو مترسباً من ظروف خلافي مع جهاز السلطة كله في نهاية ١٩٧٣ ، وعلى أي حال فأنا لم أزعم لنفسي أكثر من أنه كان لي « دور » في « الترشيح » ، وأما الفضل فقد كان لأصحابه : للرئيس السادات الذي قرر ثم للسيد حافظ اسماعيل نفسه ، الذي لم أرشحه لصداقة أو قرابة ، ولكن لأنه ـ كما قلت في حديثي معك بالحرف ـ رجل أقدره وأحترم تاريخه وخبرته . . . أما فيما يتعلق باستدعاء الرئيس عبد الناصر له ، فانني تبديداً لكثير مما ينسبه البعض لعبد الناصر ، أطلعك ـ أنت وحدك ـ على هذه الورقة ، وهي بخط السيد حافظ اسماعيل وتوقيعه ، وفي تاريخ قريب للتاريخ الذي ذكره وهي كافية لتبرهن لك ، أن ما قاله ليس دقيقاً .

● البعض يقولون أنك استخلصت من مقال « حافظ اسماعيل » الأول ، ما يمكن أن يكشف رأياً له حول الأداء العسكري للحرب ، فقد نقلت عنه قوله أن الحرب بدأت يوم ٦ أكتوبر وهدفها الوصول الى تسوية شاملة ، ولكن فشل تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر هو الذي غير هدف الحرب ، فأصبح الهدف بعد ٢٠ أكتوبر هو مجرد طلب وقف اطلاق النار ، وهو استخلاص قد يشعر معه السيد « حافظ اسماعيل » بالحرج باعتباره عسكرياً سابقاً ، وقد يكون هذا الاستخلاص المحرج ، وراء حدة السيد حافظ اسماعيل ؟

قال « محمد حسنين هيكل » :

ـ قد يكون . . ولكن : أليس ذلك هو فعلاً ما قاله ؟ . هل أدعيت عليه بما لم يرد على لسانه أو على قلمه ؟ . .

قلت للأستاذ هيكل :

● ولكن حدة السيد حافظ اسماعيل في رده عليك ـ وعلينا ـ وحساسيته تجاه ما قلته ، لا تنفي ـ في رأي الأهالي ـ ضرورة استمرار الحوار حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، فمن حقك ، ومن واجبك ، أن ترد على ما أورده من نقاط ، فالموضوع لا يخصك ولا يخصه ، ولكنه يخص تاريخ الوطن ، بل ومستقبله !

ـ الواقع أنني بعد اعادة قراءة مقال « حافظ اسماعيل » ، أمام احساس غريب بالحيرة ، ما هو بالضبط الموضوع الذي نتناقش فيه ؟ . لقد راودني شعور بأننا أمام محام اختلطت عليه قضايا موكليه ، وتداخلت مرافعاته في كل منها مع بعضها ، ومن هنا فان التحديد واجب لنعرف على الأقل ، أين نحن ، وفي أي موضوع نتحاور .

لقد كان موضوع الحوار ، الذي أثاره ودعا اليه « حافظ اسماعيل » ، هو حرب أكتوبر بين الادارة العسكرية والادارة السياسية » ، ونقطة البداية كانت هي أن مصر وحلفاءها قد بدأوا حرب أكتوبر بهدف الوصول الى تسوية عادلة شاملة ولكن هذه الحرب قد انتهت ـ طبقاً لأقوال السيد حافظ اسماعيل في

مقاله الأول بالمصور ـ بطلب لوقف اطلاق النار ، وليس بالتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ، لان اتفاق فك الاشتباك الأول ، وما يتصل به ، ليس تسوية عادلة ولا شاملة ، وكذلك فك الاشتباك الثاني ، وكذلك مبادرة العفر الى اسرائيل ، وكذلك كامب ديفيد كلها ليست معالم أو ملامح تسوية عادلة شاملة . . وقد أرجع السيد « حافظ اسماعيل » ـ في مقاله ـ الفارق البعيد بين المقدمة والنتيجة الى فشل محاولة تطوير الهجوم يوم ١٣ أكتوبر ، وفي هذا اختلفت معه ، وقلت في حديثي للأهالي أن المسؤولية تقع على الادارة السياسية للحرب التي عجزت عن استغلال معجزة القتال ، ودللت على ذلك بوثيقتين فيهما الكفاية على صحة ما ذهبت اليه .

● هل ترى أن رد السيد حافظ اسماعيل الأخير في مجمله خارج الموضوع ؟

ـ ان المعنى الوحيد لما قاله « حافظ اسماعيل » في مقاله الأول هو أن هناك « مسؤولية ما » تقع على « جهة ما » ، عن ذلك الفارق الهائل بين الهدف من شن حرب أكتوبر ، والنتيجة السياسية التي ترتبت عن الحرب ، وهذه المسؤولية ، أما أن تكون مسؤولية الأداء العسكري للحرب ، أو مسؤولية الادارة السياسية لها ، وكنت أتصور أن « حافظ اسماعيل » ـ وقد قيل لي أنه ضابط أركان حرب كفء ـ سوف يحدد وينظم ، لكنه انتهى بالموضوع كله ـ في مقاله الثاني ـ الى تيه ، فلا هو أكد ما ذكره في مقاله الأول ، من أن فشل عملية تطوير الهجوم هي السبب في ضآلة ثمار حرب أكتوبر سياسياً ، ولا هو وافق معي على ما حاولت اثباته بالوثائق ، من أن المسؤولية تقع على الادارة السياسية للحرب ، التي عجزت عن استثمار نتائج القتال ، لأنه نظر للموضوع نظرة مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية ، الذي يتحمل الى حد ما ، نصيباً من المسؤولية عن الادارة السياسية للحرب . .

● الواضح أن السيد « حافظ اسماعيل » ، قد آثر أن يلقي المسؤولية على الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك !

قال « **محمد حسنين هيكل** » بأسى :

- اذا كان ذلك صحيحاً - وهو في اعتقادي غير صحيح - ففيم كان العناء ؟، وفيم كانت التضحيات والدماء ؟. ولماذا ندخل حرباً في ظروف دولية غير مناسبة ؟! . وبصراحة فان حلا منفرداً بين مصر واسرائيل على شروط « **كامب ديفيد** » لم يكن يحتاج الى حرب . . وبصراحة - أيضاً - فان خروج مصر من العالم العربي لم يكن يحتاج الى حرب . . وبصراحة كذلك فان التحولات التي جرت في سياسات مصر الاجتماعية والاقليمية والدولية لم تكن تحتاج الى حرب . . ان التيه الذي قادنا اليه « **حافظ اسماعيل** » عاجز عن اجابة سؤال قاس هو : كيف ينتهي انتصارنا المجيد في أكتوبر بعصر الهيمنة الاسرائيلية . . ومن هو المسؤول عن ذلك !

قلت للأستاذ هيكل :

● **أخذ عليك السيد حافظ اسماعيل نقطتين في الشكل ، وواحدة في الموضوع ، فهو يرى - من حيث الشكل - انك ممن يدمنون التقاط الحكمة من كيسنجر دون غيره ، وانك تشرف في تصديق ما قال ، وتتبناه ، وترتب عليه نتائج ثم تصدر بشأنه أحكاماً . . .**

- هل أنا حقاً الذي يلتقط الحكمة من كيسنجر ؟! كنت أظن أن غيري هو الذي فعل ذلك ! .

أن أول خلاف حقيقي نشأ بيني وبين الرئيس السادات ، كان بسبب هنري كيسنجر بالذات . . سوف أروي لك الوقائع معززة بالوثائق ، ونترك للناس أن يحكموا . . ففي أحد أيام شهر مايو ١٩٧١ ، اتصل بي الصديق الحميم د . زكي هاشم ، وهو واحد من أبرز المحامين الدوليين ، وكان آنذاك محامياً لشركة البيبسي كولا في مصر ، التي كان الرئيس الأمريكي - وقتها - « **ريتشارد نيكسون** » محامياً لها في أمريكا قبل انتخابه للرئاسة ، وقال لي « **زكي هاشم** » ان « **رونالد كندال** » رئيس مجلس ادارة البيبسي كولا في زيارة لمصر ، ولأنه صديق للرئيس نيكسون ، فقد يكون مفيداً أن ألتقي به وأتحدث معه بما

أرى ، وهو متأكد أن ما سوف أقوله سيصل الى الرئيس الأمريكي ، وقد يؤدي ذلك الى نفع . .

وقابلت المستر « رونالد كندال » وشرحت له وجهة النظر العربية كاملة في الصراع العربي الاسرائيلي .

وبعد أيام قليلة من سفره ، وفي ٨ يونيو ١٩٧١ ، كتب إلي المستر « كندال » خطاباً ، هذه صورته ، وقد أشار فيه الى مناقشتنا ، وتفضل فعبر عن اعجابه بما سماه « معرفتي الوثيقة بأزمة الشرق الأوسط ، وعرض للعوامل المختلفة في هذه الأزمة بما في ذلك الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الآن ، أو الذي تقوم به في سبيل حل هذه المشكلة مستقبلاً » ، وكرر اقتراحاً كان قد أشار اليه أثناء لقائنا ، بأن « أزور الولايات المتحدة لأشرح وجهة النظر العربية حول المشكلة لذوي النفوذ في واشنطن » ووجه الى دعوة خاصة لزيارة أمريكا ، ليستطيع أن يرتب لي لقاءات مع بعض الشخصيات التي لا بد لها أن تفهم وجهة النظر العربية ، مما يحقق فائدة مشتركة للعلاقات بين البلدين . . ولم ينس « كندال » أن يؤكد ، أنه نقل مناقشتنا للرئيس نيكسون ، وأنه أخطره بعزمه على دعوتي ، فعبر نيكسون عن أمله في أن أقبلها !

● **هل كنت تعرف الرئيس نيكسون من قبل ؟**

ـ نعم . . فقد كنت مضيفه المكلف بذلك من الرئيس « عبد الناصر » ، عندما زار مصر قبل انتخابه للرئاسة .

بعد عدة أسابيع ، وأثناء اشتراكي مع الرئيس « **السادات** » في أعداد مشروع خطابه بمناسبة احتفالات ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، قال لي الرئيس فجأة : على فكرة . . ان « **هنري كيسنجر** » يريد أن يجتمع بك ، وقد جاءتني رسائل ذلك ، منها رسالة من « **أشرف غربال** » سفيرنا في واشنطن ، وبعد أن رويت للرئيس قصتي مع « **كندال** » ، قلت انني متردد في قبول الدعوة ، وشرحت أسباباً طرحها جانباً بشدة ، وأصر على أن أقبل ، ووعدت أن أعيد التفكير في الأمر . . وفي أغسطس ، قال لي الرئيس « **السادات** » أنهم رتبوا لاجتماع بينك

وبين « **كيسنجر** » واختاروا عطلة نهاية الأسبوع التي تقع بين يومي ٢ و٣ أكتوبر ١٩٧١ . وأضاف : ومن رأيي أن تستعد وتذهب !

● .... ؟

ـ لا تتعجل سوف تظهر أمامك أسباب ترددي في موضعها ، وفي سياق الحديث بالوثائق . . فقد تلقيت في ١٥ سبتمبر ١٩٧١ خطاباً شخصياً من السفير « **أشرف غربال** » المشرف على المصالح المصرية في واشنطن ، هذه صورة منه ، وفي هذا الخطاب ، قال السفير أن « **كندال** » اتصل به وألح الحاحاً شديداً في حضوري ضيفاً عليه في ضيعته لكي أقابل « **هنري كيسنجر** » في الموعد الذي كان الرئيس السادات قد ذكره لي ، ونقل السفير عن كندال قوله « أنه يعتقد أنني « **وكيسنجر** » متشابهان في الروح والأسلوب ، وأننا سننسجم من أول وهلة ، وأنه ـ أي **كندال** ـ يرى جموداً كاملاً في موقف اسرائيل ، وان « **كيسنجر** » يسمع كل يوم من الاسرائيليين وليس هناك من يحدثه بحرية ودون رسميات في الجانب العربي » . .

ومع أن السفير « **غربال** » ـ كما ذكر في رسالته لي ـ قد اعتذر عني لكندال بأن الظروف لا تسمح بمغادرتي القاهرة ، فقد أرسل الرسالة الي باتفاق مع كندال ، لعل الظروف تكون قد سمحت لي باتمام اللقاء !

وقد اضطررت بعد خطاب السفير « **غربال** » للابراق « **لكندال** » مباشرة ، حيث اعتذرت له بمشاغل تحول دون مغادرتي القاهرة ، لكن الصديق العزيز د . **محمود فوزي** ـ وكان رئيساً للوزراء أيامها ـ دعاني يوم ٥ نوفمبر ١٩٧١ ، للقاء تم في مكتبه بوزارة الخارجية ولأول مرة في لقاء مع د . **فوزي** لم تكن هناك مقدمات ، فلم أكد أجلس أمامه حتى قال لي : ان الرئيس « **السادات** » يريد أن أتوسط بينه وبينك . يراك عنيداً بغير سبب في موضوع يراه هاماً بغير حدود . . وحين أبديت دهشتي استطرد د . فوزي يقول أن السيد **عبد الخالق حسونه** (الأمين العام للجامعة العربية وقتها) قد عاد من نيويورك في اليوم السابق ومعه رسالة من د . **محمد حسن الزيات** (المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة) ، طلب من حسونة أن يسلمها لرئيس الوزراء بيده . . وأضاف

د . فوزي انه قرأ الرسالة وأرسلها للرئيس السادات ، الذي طلب منه أن يحدثني بشأنها . . وناولني د . فوزي الرسالة .

وكانت الرسالة تتعلق أيضاً بالحاح كندال على ضرورة ترتيب لقاء بيني وبين كيسنجر ، وكان كندال قد التقى بالدكتور الزيات ، وقال له : « انه يعتقد أنه لا بد من قيام اتصال بين مصر وبين البيت الأبيض غير الاتصالات الرسمية والعلنية ، وأنه لما كان المطلوب من أمريكا الآن أن تضغط على اسرائيل ، فإنه يحسن أن يكون الاتصال بكيسنجر لأنه ليهوديته ، قادر على هذا الضغط ، خبير بطرقه ، وكرر « كندال » قوله ، انه قابل في مصر رجلاً له صفات « كيسنجر » وله صلاته ، وهو « محمد حسنين هيكل » . . وكرر اقتراحه بلقاء بيننا ، حدد مكانه ، بل وتحدث عن الوسيلة المأمونة لنقلي من القاهرة الى مكان الاجتماع رأساً ، وأضاف « كندال » أنه كان في لقاء أخير مع « نيكسون » و« كيسنجر » وأن الأخير سأله عما تم في موضوع اللقاء المقترح بينه وبيني ، ورداً على سؤال من د. الزيات قال كندال : أنه يفضل أن يتم الاجتماع بين كيسنجروبيني - وليس مع أي مسؤول مصري آخر - « لتشابه شخصيتينا ، ولأنه ليست لي صفة رسمية ، وليس علي أن أوصل حديثي عن طريق رسمي » - وهذه صورة من الرسالة .

قلت للأستاذ هيكل :

● **من الواضح أن الإلحاح الأمريكي كان شديداً على ترتيب هذا اللقاء . . وان الالحاح المصري الرسمي ، كان أيضاً شديداً . . فلماذا رفضت أن تذهب ؟**

- ذلك هو السؤال الذي وجهه الى د . محمود فوزي ، وقد قلت له : انني شرحت للرئيس السادات أسبابي إجمالاً ، أما أنت فسوف أشرح لك مفصلاً ، ورحت أعدد للدكتور فوزي أسبابي وهي - على النحو التالي :

أولاً ان موقفنا التفاوضي في هذه الظروف ضعيف ، فقد أعلن الرئيس السادات أن سنة ١٩٧١ سوف تكون « عام الحسم » وأنا لا أرى حولي ما يشير

الى هـذا الحسم ، وبالتـالي فإن أي طـرف نتحدث معـه الآن يعرف أننـا تكلمنا بأكثر مما فعلنا وهذا لا يعطي لحججنا وزناً في أي مناقشات .

ثانياً : أنني لا أعرف أننا على اتصال ببقيـة الأطراف العـربية في الأزمـة ، وبـالذات السـوريين والفلسـطينيين والأردنيـين ، فإذا ذهبنـا الآن لمباحثـات مـع كيسنجر فمعنى ذلك ضمناً أننا سـوف نتحدث في حـدود حل مصـري ، وأنا لا أرى ذلك مناسباً .

انني وافقت الرئيس السادات على مبادرتـه في ٤ فبرايـر الماضي (١٩٧١) على انسحاب جزئي في سيناء وفتح قناة السويس لأنني اقتنعت بما قاله لي من أن ذلك يمكن أن يوفر علينا أخطر جزء من المعركة وهو عبور قناة السويس ولم تنجح هـذه المبادرة . والأفضـل الآن أن نعيد بنـاء مـوقفنـا التفـاوضي من أجـل حـل شامل .

ثالثاً : انني لست من أنصـار فتح قنـاة اتصال ثـانية وخفيـة مع الـولايات المتحـدة . اننـا جـربنـا ذلـك في المـاضي وعـانينـا منـه ، ولا بـد أن نتعلم من التجربة . ورأيي أن تعاملنا الآن مع الولايات المتحدة يجب أن يكـون من خلال وزارة الخارجية الأمـريكية والى البيت الأبيض ، وإذا بـدا لنا أن وزارة الخـارجية الأمريكية عاجزة الآن فان هذا العجز مرده الى أننا لا نملك ما نضغط بـه عليهم بسبب ضعف موقفنا التفاوضي الراهن .

رابعاً : انني لست متحمساً لوضع قضية الشرق الأوسط بين يدي « هنري كيسنجر » . وهو متردد في الاقتراب منها ـ كما قـال ـ بسبب يهوديتـه ، وحتى إذا تغلب على تردده فيجب أن نتردد نحن لأكثر من سبب . انني معجب بذكاء « هنـري كيسنجـر » ، وعلمـه ، ولكني لا أثق فيـه خصـوصـاً في أزمـة الشـرق الأوسط بالذات .

فضـلاً عن ذلك فـاننـا اذا نقلنـا القضيـة الى يـده فـانها يمكن أن تتـوه في الصراع بينه وبين وزير الخارجية « ويليام روجرز» ، وهذا صراع لا شـأن لنا بـه وهو يوقعنا في مزالق مخيفة بين قوى ضخمة في الولايات المتحدة .

خامساً : انني لم أستطع أن أعرف من الرئيس السادات ماذا يريد تحديداً من هذه الاتصالات السرية مع كيسنجر في هذا الوقت . سألته أن يحدد لي مطالبه فرد علي بأنني أعرف كل شيء . وألححت عليه في أننا هنا أمام احتمال مناقشة دقيقة للاحتمالات ، ويجب أن أذهب ـ اذا ذهبت ـ عارفاً ما يريده بالضبط على كل الجبهات . لكني لم أحصل منه على اجابة واضحة . كل ما قاله لي في نهاية حديث طويل : « أريدك أن تستكشف نواياهم » . . وكان رأيي أنه مع رجل مثل هنري كيسنجر فاننا اذا لم نكن نعرف ما نريده ولو حتى بيننا وبين أنفسنا ، فانه هو الذي سوف يستكشف نوايانا ولن نستطيع نحن في المقابل أن نستكشف نواياه . وفي كل الأحوال ، ومع رغبتي الشديدة في أن أؤدي أي خدمة عامة تطلب مني ، ومع فضولي الشخصي للتعرف على أفكار « هنري كيسنجر » وشخصيته ـ فاني لا أريد أن أضع نفسي في متاهات أعرف أولها ولا أعرف آخرها .

وبعد مناقشة طويلة مع « **الدكتور فوزي** » قال أنه يوافق على وجهة نظري وسيخطر الرئيس بفشل مسعاه .

وكان رأي الرئيس « **السادات** » بعد ذلك انني عنيد ، وانني أحاول أن أفرض عليه آرائي ، وفي الحقيقة فانني لم أكن أفرض الا على نفسي . ما أرضى أو لا أرضى . وصمت « **محمد حسنين هيكل** » لحظة قبل أن يضيف :

ـ اذن أعود الى مقال السيد « **حافظ اسماعيل** » الأخير في « **المصور** » ، لست أنا ـ وبين يديك الوثائق بخط يد أصحابها ـ المبهور بهنري كيسنجر وبحكمته المتدفقة منه ، وكنت ولا أزال معجباً بذكائه وعلمه ، ولكني كنت ولا أزال أخشى على قضايانا منه ، ولا أثق اطلاقاً في تناوله لها نية أو اتجاهاً أو هدفاً !

● **الذي فهمته من مقال السيد « حافظ اسماعيل » الأول بالمصور ، ومن حديثك السابق مع الأهالي ، ان اللقاء الذي دعيت اليه واعتذرت عنه ، قد تم بعد ذلك .**

ـ نعم . . فقد ذهب السيد « **حافظ اسماعيل** » في فبراير ١٩٧٣ الى الموعد الذي كنت مدعواً له ، واعتذرت عنه في أكتوبر ١٩٧١ .

● قلت في حديثك السابق مع الأهالي أن هناك « كثيراً يمكن أن يقال عما جرى في ذلك اللقاء ، فهل يمكن أن نعرف « قليلاً » من هذا الكثير ؟

ـ . . لقد اعتبروا جميعاً ذلك اللقاء السري مع كيسنجر انجازاً دبلوماسياً عظيماً ، ومع الأسف ، فلقد كان رأيي فيه مختلفاً ، وقد قلته للرئيس السادات بنفسي بعد أن أطلعت على محاضر اللقاء من مصادر خارج مصر مع الأسف ، وكان تعليقي الذي قلته للرئيس السادات : أن الدكتور « **هنري كيسنجر** » استعاد لنفسه صفة استاذ الجامعة القديم ، وأجرى امتحاناً للوفد المصري في هذه المفاوضات بعد أن وضع أعضاءه في موقف التلاميذ أمامه ، ثم كان تقديره ـ كما هو واضح من المحاضر ـ أنه لم ينجح منهم أحداً ، والحقيقة أن هذا لم يكن ذنبهم لأن الظروف نفسها كانت ضدهم . .

وبعد لحظة أضاف « هيكل » :

ـ ان شعوراً يراودني بأن جزءاً من ملاحظتي أمام الرئيس السادات ، ربما وصل السيد **حافظ اسماعيل** ، وكان ذلك أيضاً بعض ما دفعني الى الاشارة لدوري في ترشيحه مستشاراً للأمن القومي ، حتى أزيح تماماً أي أثر يمكن أن تكون هذه العبارة قد تركته في نفسه ، اذا كانت فعلاً قد نقلت اليه ، خاصة أن « **الرئيس السادات** » تضايق ضيقاً شديداً من هذه الملاحظة ، وربما اعترف الآن انها كانت قاسية بعض الشيء ، وفي كل الأحوال فلقد اعتبرت انشاء القناة السرية مع « **كيسنجر** » ، بداية مشاكل وتعقيدات لا أول لها ولا آخر ، وكنت أعرف أنها تعمل ، وأن هناك حركة نشيطة على خطوطها ، لكني اعتبرته موضوعاً لا شأن لي به ، وليس من حقي ولا أريد أن أعرف شيئاً مما يجري عليه ! . فلست أنا الذي التقط الحكمة من كيسنجر . . ولكنه غيري . .

● ننتقل الآن إلى النقطة الشكلية الثانية التي أخذها عليك السيد حافظ اسماعيل ، فهو يرى أنك ـ باعترافك ـ كنت أحد المشاركين في ادارة حرب اكتوبر سياسياً ، بحكم قربك من الرئيس السادات ، منذ توليه رئاسة الجمهورية حتى حرب أكتوبر ، فانت الذي كتبت التوجيه الاستراتيجي الصادر منه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الى المشير « أحمد اسماعيل علي »

بوصفه القائد العام للقوات المسلحة . . فكيف تدين الادارة السياسية للحرب الآن ، وأنت أحد الذين شاركوا في وضعها ؟!

ـ ان السيد « **حافظ اسماعيل** » ، لا بد أنه كان يعلم ـ وكذلك تقول الوثائق ـ ان علاقتي بالرئيس « **السادات** » ـ كما كانت من قبل بالرئيس « **عبد الناصر** » ـ كانت علاقة حوار ، لم أكن أبداً موظفاً يؤمر فيطيع ، أو يصدر اليه التوجيه فيلزمه . . وقد كان رفضي للقاء « **كيسنجر** » رغم الحاج الرئيس نموذجاً لهذا الحوار ، وكان هذا الرفض بداية المشاكل بيننا ، فبعده أصبحت علاقتنا أعنف من مجرد حوار ، كان هناك الكثير من الشد والجذب ، وأشهد له ـ برغم كل ما جرى بعد ذلك ـ أنه كان صبوراً معي .

● . . . . ؟

ـ لعله كان يبالغ في تقديره لما يتصوره في قدرات ذاتية أو اتصالات دولية ، لكن علاقتنا شهدت بعد ذلك كثيراً من الأزمات ، بعضها كان عنيفاً كاد يصل بنا الى القطيعة ، لكنه كان يتردد ، ومن جانبي كنت أتردد ، لأنني كنت لصيقاً بعملي في « **الأهرام** » ، كما أنني كنت أتمنى أن أظل في مكاني حتى يجيء يوم معركة كنت أراها ضرورية وحتمية ! . . سوف أعطيك نموذجاً آخر على حدة خلافاتنا ـ بالوثائق أيضاً . . ذات يوم في نهاية ١٩٧٢ كتب أحدهم مقالاً يهاجمني فيه . .

● . . . أذكر أنه الأستاذ موسى صبري .

ـ ارجو أن تعذرني ، فهناك أسماء يعصاني لساني اذا أردته أن يذكرها وقلمي اذا أردته أن يخطها ، ومع ذلك فسوف تجد اسمه في أحد الوثائق ، والمهم انني رددت ليس عليه ، ولكن على الذين كانوا وراءه ، وكان مقالي « كيسنجر وأنا . . مجموعة أوراق » الذي شرحت فيه أسباب رفضي للقاء كيسنجر ، ولكي تعرف مدى ما وصلت اليه الأمور ، أرجوك أن تقرأ معي هذه الوثيقة ، وهي مذكرة من ادارة « مباحث أمن الدولة » موضوعها المقال الذي يهاجمني ، والظروف المحيطة به :

« مذكرة » حول مقال السيد موسى صبري بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٧٢

« علمنا أن وكالة انباء الشرق الأوسط بناء على تعليمات من مكتب السيد الدكتور « **محمد عبد القادر حاتم** » قد قامت بترجمة مقالة السيد / « **موسى صبري** » بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٤ الجاري التي هاجم فيها السيد / **محمد حسنين هيكل** » ـ الى اللغة الانجليزية كما قامت الوكالة بتوزيع هذه الترجمة ضمن نشرتها .

« أثار هذا المقال اهتمامات الصحفيين الأجانب الذين أبرقوا به الى وكالاتهم وصحفهم ، ويتساءلون عن الهدف من وراء هذا المقال ، وعما اذا كان بتوجيه من القيادة السياسية ، وهل هناك اتجاه الى التخلص من السيد / محمد حسنين هيكل أو دفعه للاستقالة .

يعلق بعض الصحفيين المصريين على اذاعة المقال بالانجليزية عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط بأنه محاولة من السيد عبد القادر حاتم للرد على المقال الذي نشره مكرم محمد أحمد بالأهرام وحوى هجوماً على سيادته كذلك رداً على السيد / محمد حسنين هيكل رئيس مجلس ادارة جريدة الأهرام التي تقوم بتوجيه الأصوات المعارضة في نقابة الصحفيين .

عرض : برجاء الاحاطة . .

ثم توقيعات ، وأرجوك أن تلاحظ أن أحد الموقعين عليها هو نفسه السيد حسن أبو باشا وزير الداخلية الآن .

أفهم من هذا أن مقالك « كيسنجر وأنا . . مجموعة أوراق » كان بداية لتصعيد الأزمة ؟

ـ نعم . . فبعدها بأيام قليلة اتصل بي د . عبد القادر حاتم ، نائب رئيس الوزراء للاعلام وقتها ، يخطرني بما معناه أنه تقرر وضع مقالاتي تحت الرقابي ، وقال لي أن كل ما يكتبه رؤساء التحرير سوف يخضع لنفس القاعدة ، وأنه بنفسه الذي سيراقب مقالاتهم ، وأن علي أن أعرض مقالي قبل موعد نشره

بثلاثة أيام ، وقد أرسلت خطاباً للدكتور حاتم ، اليك صورة منه ، وهو بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٢ ، وفيه ذكرته بأنني لم أكتب بانتظام وتحت عنوان « بصراحة » الا بناء على « اتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر ألا يخضع شيء مما أكتبه للرقابة ، وأنني كتبت في عهده أشياء كثيرة تتضمن نقداً للتنظيم السياسي وللجهاز الاداري ولمراكز القوى ، ولتدخل الأجهزة البوليسية وللاعتقالات وللمفصل ، ودفاعاً عن حرية البحث والمناقشة في الجامعات وسيادة القانون وحرية القضاء ، وغير ذلك وغيره ، ومع ذلك فان الرقابة لم تتعرض لحرف مما كتبت » .

في هذا الخطاب قلت للدكتور حاتم أيضاً : « أنني رئيس التحرير الوحيد الذي يكتب مقاله قبل نشره بثلاثة أيام ، لأن مقاله يوزع خارج مصر ، وينشر على العالم كله في اليوم نفسه ، ومعنى تحديد الأيام الثلاثة في القرار أنه قرار موجه ومخصص » وفي ختام الرسالة » قلت له « انني أمام ثلاثة احتمالات : أولها أن أترك الأهرام ، ومن سوء الحظ أن ولائي لمهنتي ودورها في الخدمة الوطنية العامة وولائي لزملاء وأصدقاء لي في الأهرام لم يصلا بي آنذاك الى قرار مثل هذا ، وثانيها أن أكتب مقالي وأترك للرقابة أن تتصرف كما تشاء ، وهو ما لا أرضاه ، والثالث أن أكتب مقالي وأنشره خارج مصر ، ولكن ذلك من شأنه أن يسبب حرجاً لا أعتقد أن الظروف تسمح به . .

وأنهيت رسالتي ، بأنني « قررت الامتناع عن الكتابة لفترة ، أترك لنفسي فيها فرصة للتفكير ، وأترك لغيري فرصة للمراجعة ، لأنني لا أستطيع أن أكتب وفي ضميري أن ورائي من سوف يجري بقلمه على ما أكتب . . لأنني لو رضيت بذلك لتخليت بعد عمر طويل وبعد تجربة ممتدة عن كثير مما أحرص عليه الى درجة التقديس » وبعدها انقطعت عن الكتابة شهراً كاملاً ، ثم سافرت الى الشرق الأقصى ، وعدت لأكتب سلسلة تحت عنوان « أحاديث في آسيا » لم أرض بعرضها على الرقابة بالطبع » ، ولم يجدوا فيها سبباً يدعوهم للالحاح ، ثم تلافينا الصدام بجهد مشترك من الناحيتين .

● أستاذ هيكل . . ما هي مسؤوليتك تحديداً عن الادارة السياسية للحرب ؟

ـ ان ما رويته لك ، كاف فيها أظن لكي يعرف السيد **حافظ اسماعيل** ان « علاقة الحوار » علاقة مركبة وليست علاقة طاعة ، وليست علاقة موافقة ، وعندما يقول أنني في مسار علاقة الحوار هذه شاركت في الاعداد السياسي والاعلامي لحرب أكتوبر بما في ذلك كتابة التوجيه الاستراتيجي للحرب ، فان ذلك صحيح ، لكن المشكلة أنه لم يستطع أن ينفذ الى ما تعنيه عبارة « الحوار » ، لقد قلت في مقدمة الكتاب ، انني منذ أوائل سبتمبر ١٩٧٣ وحتى بدأت المعارك واحتدمت ، وجدتني أقرب الناس اليه ، وهذا صحيح « حتى بدأت المعارك واحتدمت » ولم أقل أكثر ، والكلام واضح !

وفي حالة الارتباك التي كانت سائدة ، أقلق موضوع الاستغلال السياسي للجهد الحربي كثيرين ، قام بعضهم ـ وأنا بينهم ـ بمصارحة « **الرئيس السادات** » بذلك بالطريقة الرقيقة التي كانت تسمح بها الظروف وقتها . . ودهبت الى مقابلة مع « **الدكتور محمود فوزي** » ـ حضرها « **المهندس سيد مرعي** » ـ وهناك كان الرجاء إليه أن يشترك في ادارة العملية السياسية كما فعل في حرب السويس سنة ١٩٥٦ . وقال الدكتور « **محمود فوزي** » بما لا يقبل الشك :

ـ لو كنت أستطيع أن أذهب الى جبهة القتال لأعطي حياتي هناك . لذهبت على الفور دون تردد ؟ . ولكن هذا الذي تطلبه مني الآن شيء أعرف سلفاً وبالتجربة عدم جدواه » .

ثم راح الدكتور فوزي يشرح أسبابه وكان من بين ما قاله ان هناك أشياء كثيرة تجري وراء الستار لا يعلمها ، وأن مشاركته ستكون شكلية ، وأنه سيتحمل مسئوليته ، ولا يقوم بدور !

● **هل حاولت أن تتدخل بشكل مباشر في الموضوع ؟**

ـ حاولت شفاهة وكتابة وحواراً ونشراً ، وأذكر أنني التقيت **بكيسنجر** في القاهرة يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، ودار بيننا حوار طويل ، سجلت خلاله نقاطاً في ٦١ ورقة صغيرة ، وذهبت في اليوم التالي الى **السادات** ومعي ملاحظاتي ، وحذرته من كيسنجر وقلت له أن نواياه ليست خالصة ، وأنه يتآمر لافساد نصرنا العظيم ، وكنت أتحدث وأنا أسير قلقاً في غرفة نومه بقصر الطاهرة ، وقال لي :

مـا تدبـدبش يا محمـد ، وأحسست أنه لم يتقبل جملة أقولـه أو من قلقي الا أنـه « دبدبـة » ، فخرجت وكتبت في « الأهـرام » مقـالاً بعنـوان : كيسنجـر ومعنى النجـاح ، قلت فيها أن نجـاح كيسنجر يعني فشلنـا ، وتمنيت ألا ينجح ، وهي مقالة أرسل كيسنجر من بيكين التي كان يزورها ، احتجاجاً للسـادات عليها . . وقد نشرت حـواري مع كيسنجـر ، وكانت آخـر محاولـة لي هي مقال « الـظلال والبـريق » ، وهو آخـر مقال لي نشـرته في « الأهـرام » ، أبديت فيـه مخـاوفي أن تضيع قضيتنا وسط الـظلال المحيطة بنيكسـون من قضية ووتـرجيت ، أو البريق الذي يحيط بكيسنجر من هالات بريق الاعلام ، وهو المقال الذي شعر السادات بعده أن بقائي في الأهرام مستحيل ، فنقلني الى القصر الجمهوري ، ثم عـرض علي بعد ذلك الوزارة ونيابة رئاستها واعتذرت .

● نصل الى النقطة الموضوعيـة والأخطر في رد حـافظ اسماعيـل عليك ، وهـي تتعلق بالعبارة التي سميتهـا الفقرة المشؤومـة في رسالـة حافظ اسمـاعيل لكيسنجر التي أرسلت قبل ظهـور يوم ٧ أكتـوبر ١٩٧٣ ، والجيش المصـري في قمـة انتصاره ، وقـال حافظ اسمـاعيل فيهـا لكيسنجر ـ أو قـال فيها السـادات لكيسنجـر ـ أن مصـر لا تعتـزم تعميق مـدى الاشتبـاكـات أو تـوسيـع مـدى المواجهة ، فقد رفض رد حافظ اسماعيل عليـك كل مـا استنتجته من الفقـرة ، في حديثك السابق مع الأهالي ، وهو يرى أنك أعطيتها أهمية أكثر ممـا تستحق ، وتجاوزت في فهمها !

ـ لقـد قلت أن هذه العبـارة كانت المفتـاح في الرسـالـة كلهـا ، وقلت أن الفهم الأمـريكي والاسرائيـلي لها ، هـو الذي حـول هدف الحـرب من التسويـة الشاملة الى مجرد وقف اطلاق النار ، لأن الأسرائيليين عرفوا ببسـاطة وبعـد ٢٠ ساعة من الحـرب ، هدف مصـر من الحربـ ، وهنـا يستحق رد السيد « **حـافظ اسماعيل** » حـواراً مركـزاً أبدأه بسؤال : لمـاذا أغفل هـو هذه العبـارة في مقالـه الأول للمصـور ؟؟ لمـاذا استشهـد فقط بـالعبـارات الانشـائيـة في رسـالتـه لكيسنجر ؟؟ رغم أنه واضح من كلامـه أنه قـرأ مذكـرات كيسنجر ورأى مـدى الأهميـة التي علقها عـلى هذه العبـارة ، مهمـلاً كـل ما عـداها من بنـود الرسـالة

كلهـا . ان « كيسنجـر » لم يجمـع « لجنـة الأمن القـومي » لتنـاقش العبـارات الانشائية في الرسالة ، ولم يبن خطته لتضييع الـوقت حتى تستعد اسرائيل وتشن الهجوم المضاد على العبارات الانشائية ، ولكنه بناها على هـذه الفقرة بـالذات ، بناها على أساس أن مصر لن تطور الاشتباكات ولن تعمق الهجوم !

● **يقول السيد حافظ اسماعيل أنه كـان يظن وهـو يكتب هذه الفقـرة أن الناس متوسطي الذكاء لن يخطئوا فهم ما يقصـده منها ، وأنـه لم يتخيل أن يشتط خيـالك بعـد عشر سنـوات ، فتدعي بـأنه ـ بهـذا التعهد ـ قـد سلم لاسرائيـل المبادرة خلال أقل من ٢٤ ساعة من تحقيق المفاجـأة المذهلة التي زعـزعت توازن قادتها . .**

قال هيكل بابتسامته :

ـ ولكن كيسنجر لم يفهم من العبارة ، الا ما فهمته أنا وفهمه غيري ، ولا شك أن السيد حافظ اسماعيل أدرى بذكاء كيسنجر مني ، على الأقل من خلال ما كان يدور بينهما عبر قناة الاتصال السريـة ، ثم أنه يقـول أن الرسـالة تتضمن « تعهداً » وهذا اعتراف هام ، بصرف النظر عن الخلاف بيني وبينه في مضـمـون هذا « التعهد » هل هو الواضح من نص ألفاظه ، أم المضمر في ضميره ،والذي أذاعه في مقاله الأخير ، والمهم هنا هو أن السيد حافظ اسمـاعيل يتجـاهل ، أن قيمة أي رسالة في ظروف حرب لا تتعلق بنوايا مرسلها ، وإنما تتعلق بـالطريقـة التي فهمها بها المرسل اليه وأياً كان ما قصـده « حافظ اسمـاعيل » من الفقـرة ، فـان « كيسنجر » فهمهـا على النحـوالذي جعله يـرتب لتحجيم نصر اكتـوبـر ، ولتقليـل ثماره السيـاسية ! . ثم أن نص العبـارة لا يمكن فهمه الا عـلى النحـو الذي فهمته رغم كل محاولات التأويل !

● **الذي فهمته من مقال حافظ اسماعيل رداً عليك ، ان كيسنجر يكـذب في مـذكـراتـه ، ومعنى هـذا أنـه لم يفهـم من الفقـرة المشؤومـة ، مـا ذكــره في المذكرات !**

ـ لماذا نكذب « كيسنجر » في هذا الفهم بالذات ، وهو يشرح أمـامنا كـل خطته التي بناها على هذه الفقرة المشؤ ومة من هذه الرسـالة ؟

أليس غريباً أيضاً - بالمناسبة - أن السيد حافظ اسماعيل يكذب « كيسنجر » في قوله أثناء مفاوضاته مع القادة الاسرائيليين طبقاً لما جاء في المحاضر السرية « ان ما أنجزه السادات (يقصد الجيش المصري بالطبع) يستطيع أن يصل به الى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ - ومع ذلك فان السادات لا يستثمر ما لديه من أوراق لأنه يريد أن يرى نفسه وبسرعة في موكب نصر في شوارع بور سعيد والاسماعيلية والسويس !؟

ثم : متى نصدق عدونا . . ومتى نكذبه ؟ . اذا كان ما قاله يتفق مع سياق الحوادث فهو صادق ، واذا كان ما قاله هو الذي يعكس فعلاً واقع تصرفاته وخططه وما ترتب عليها جميعاً من أعباء وتكاليف ومسؤوليات ، فلا بد لنا أن نصدقه ، وإلا كنا في الواقع نضحك على أنفسنا نحن ، فالعبارة « الكارثة » ، التي كتبها « الأذكياء » ، قد وصلت الى عقل « كيسنجر » المتوسط الذكاء ، بشكل جعله يخطط ويرتب ليسرق نصر أكتوبر العظيم ، وحين يكون سياق الحوادث التي تتالت بعد ذلك ، منطقياً ، فمعنى هذا أنه فهم من الرسالة ما قاله في مذكراته ، لأن خطته كانت منطقية مع فهمه ، وأسوأ من ذلك أن التجربة العملية أكدتها . .

● يبدو أن السيد حافظ اسماعيل ، يعلق الفأس في رقبة الظروف الدولية التي كانت سائدة في شتاء سنة ١٩٧٣ ، وفي رأيه ، أن تلك الظروف لم تكن تسمح لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة بالاستسلام لأي صورة من صور الضغط ، ولم تكن الظروف النفسية السائدة بين قادة اسرائيل في هذه الفترة تشجع أمريكا وأوروبا على ممارسة ضغط كالذي مارسه الجنرال أيزنهاور عام ١٩٥٧ وهو يدفع اسرائيل خارج سيناء . .

قال محمد حسنين هيكل :

- اذا كان ذلك رأيه . . فكيف نصح بالحرب أو وافق عليها ، أن عناصر التحالف الضاغط وراء الانتصار العسكري سنة ١٩٧٣ ، كانت أقوى مائة مرة على الأقل مما كان هناك سنة ١٩٥٦ !

كانت هناك معجزة ميدان القتال . . وكان هناك قتال على كل الجبهات العربية . . وكان سلاح البترول مشهراً وكذلك سلاح المال . . وكان الاتحاد السوفيتي موجوداً في صميم الأزمة ، والولايات المتحدة مهتمة بها الى أقصى درجة ، وبين الاثنين توتر وصل الى حد الانذار النووي . . وكان الرأي العام العالمي كله مع الطرف العربي .

ثم يقول لك كيسنجر : كان في استطاعتك أن تصل الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . . ويقول لك « ديان » انه أوصى بانسحاب شامل من سيناء . . وتقول لك كل الوثائق والمذكرات المنشورة ان اسرائيل فوجئت بحجم ما استطاعت قواتك تحقيقه . ويقال لنا الآن هؤلاء جميعاً يكذبون . . يخدعوننا ، وأقول أنا : لعلها المرة الوحيدة التي صدقوا فيها ، لا خدعوا أنفسهم ولا خدعونا .

بقيت هنا نقطة هامشية فيما قاله السيد حافظ اسماعيل : ان أيزنهاور سنة ١٩٥٧ لم يدفع اسرائيل خارج سيناء ، بل دفعها خارج سيناء توازن قوى آخر أكثر تعقيداً من مشيئة الرئيس الأمريكي ، توازن قوى في المنطقة وعلى القمة الدولية أدى دوره وراء التصميم المصري .

حتى لا نظلم أنفسنا ولا نظلم الحق والتاريخ !

● نأتي الآن - يا أستاذ هيكل - الى التفسيرات التي أوردها السيد حافظ اسماعيل بأثر رجعي للعبارة المشؤومة التي وردت في الرسالة الى كيسنجر ، فطبقاً لرده عليك ، فانه قصد من عبارة « لن نعمق الاشتباكات » ان مصر لن تبعث بقاذفاتها الثقيلة المسلحة بالصواريخ الموجهة ذات المدى ١٥٠ كيلومتراً لضرب المراكز السكانية في داخل اسرائيل . . أما عبارة « لن نوسع جبهة المواجهة » ، فالذي قصده منها : ان مصر لن تصعد الحرب بدعوة القوات السوفيتية ، أو بالتعرض للمصالح الغربية (المشروعة) في منطقة الشرق الأوسط .

- انني أختلف مع السيد حافظ اسماعيل في هذا التفسير ، لأن نصوص

رسالته نفسها ترد عليه ، ففي البند رقم (١) منها قال « ان الاشتباكات التي تحدث حالياً في المنطقة لا يصح أن تثير أي دهشة » ، ومعنى هذا أنه كان يتحدث عن اشتباكات تحدث في الجبهة يومها ، وهو حين يستعمل نفس الكلمة في الفقرة المشؤومة ، فإن المعنى لا يمكن أن ينصرف الا الى نفس الشيء ، أي أن تعبير الاشتباكات التي تحدث حالياً ، يصبح موصولاً وصلاً مباشراً بالتعهد الذي قال فيه أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات ، أما ما يتعلق بتصعيد الحرب ودعوة السوفييت والتعرض للمصالح الغربية ، كتفسير لعبارة توسيع جبهة المواجهة ، فأخشى أن أقول أن مثل هذه التفسيرات المستجدة ، تنطوي على طيبة قلب - وهذا تعبير مهذب - لا تسمح بها حقائق أي صراع .

مثلاً : هل القوات السوفيتية الى هذا المدى جاهزة للتدخل عندما نطلبها ؟ تضغط على زر فإذا هي معنا في المعركة - هل مثل هذا معقول ؟ ليته كان معقولاً .

هل الاتحاد السوفيتي مستعد لمواجهة مع الولايات المتحدة قد تتطور في أي لحظة وتصبح مواجهة نووية ؟ .

ثم هل يصدقه كيسنجر لو أن هذا كان فهمه لرسالته ، أو لو أنه تصور للحظة أن ذلك ما يقصده السيد حافظ اسماعيل من عبارته ؟ ما هذا الكلام ؟

مثله أيضاً ذلك التفسير عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط مرة أخرى أسأل :

- المصالح الأمريكية والغربية مصالح بترول ، والولايات المتحدة تعرفها جيداً وتعرف كيف تحميها . ثم هل تسمح لك السعودية ودول الخليج أن تقوم انت بتهديد المصالح البترولية ؟ . ثم ألا تتذكر أن أحد بنود رسالتك الشهيرة الى « كيسنجر » ، أو لعلها رسالة الرئيس السادات ، حوت اشارة الى اجتماع قبل الحرب بينه وبين المستر « ديفيد روكفللر » . أظن أن السيد « حافظ اسماعيل » يعلم أن أسرة « روكفللر » من أكبر أصحاب المصالح في بترول السعودية وغيرها من دول الخليج ؟

لمن اذن نتكلم ؟ وعن ماذا ؟ وأية تفسيرات هذه ، وأي قوة اقناع فيها ؟!

●لعل السيد حافظ اسماعيل أراد بهذه الفقرة من رسالته أن يطمئن الأمريكيين أو الاسرائيليين لكي يخدرهم ويخدعهم عن أهدافه ، وهو تبرير أتبرع به له ، وان كان لم يذكره ؟

ـ ولماذا يطمئنه من جانب واحد ؟. هل أعطاه الأمريكيون أو الاسرائيليون ما يطمئنونه به أنهم لن يضربوا المدنيين بالطائرات ؟. لقد ضربوا وضربوا وضربوا ، فلماذا نطمئنهم ، وحتى لو لم يكن ضمن خطتنا أن نفعل ذلك ، فلماذا نريحهم ، لماذا لا ندعهم يتخيلون اننا سنفعل كل شيء وأي شيء لاسترداد حقنا . . لماذا يطمئن السيد حافظ اسماعيل أو السادات الأمريكيين اننا لن نطلب قوات سوفيتية ؟ ألكي يشجعهم هذا على الهجوم المضاد ؟. ألكي يدفعهم للاستهانة بنا ؟ ولماذا يفعل ذلك بعد ٢٠ ساعة من الحرب ، وهم لا يعرفون شيئاً عن نوايانا ولا امكانياتنا ؟

ثم ، يبدو أن السيد « حافظ اسماعيل » حين أجهد نفسه للعثور على تفسير للفقرة المشئومة ، قد نسي رسالة أخرى كتبها هو نفسه في سلسلة الرسائل المشؤومة ، ذكر فيها صراحة وبدون أدنى لبس أن السادات الذي طرد الخبراء السوفييت سنة ١٩٧٢ ، ليس هو الذي يطلب منهم شيئاً سنة ١٩٧٣ ! . فما الذي كان يقصده برسالته تلك : هل كان التلويح بالورقة السوفيتية . . أو طمأنة الآخرين على أن الاستغناء عن السوفييت تام ونهائي ! . . أيهما كان القصد ؟ . وما فائدته في تلك الظروف ؟ في تلك الأيام والساعات ، وهم يعرفون أن كل سلاح نحارب به ـ ابتداء من أقوى طائرة الى أصغر بندقية ـ سلاح سوفيتي ؟

أي قواعد لادارة حرب هذه ، خصوصاً اذا كنت تعرف أن كل الرسائل الرمزية قابلة للحل ، وأن الآخرين ـ اسرائيليين وغير اسرائيليين ـ سوف يعرفون بعد أيام ـ إن لم يكن بعد ساعات ـ ما قلته لغيرهم ! ؟

تغيرت الدنيا بما فيها قواعد ادارة الحرب سياسياً ، وبعض الناس لا يعرفون !!

● يقول حافظ إسماعيل ، أنك حين نشرت في حديثك السابق للأهالي رسالة كيسنجر التي تساءل فيها عن صحة ما بلغهم من مصادر ايرانية حول استعداد مصر للتفاوض باخلاص لوضع الأراضي التي تنسحب منها اسرائيل تحت رقابة دولية ، قد تجاهلت رد حافظ اسماعيل عليها ، وهو رد نفى ما نقله الايرانيون ، ومعنى هذا أن القول بأن السادات عرض وضع سيناء تحت رقابة دولية بعد يوم واحد من الحرب استنتاج غير صحيح . . .

- انني في الواقع دهشت لما يقوله السيد « حافظ اسماعيل » ، ولذلك أسأله : هل حضر مقابلة الرئيس « السادات » لسفير ايران ، وقد تمت أيضاً بعد أقل من ٢٤ ساعة على بدء الحرب ، وهي المقابلة التي طلب فيها السادات ابلاغ الأمريكيين عن طريق الشاه ، باستعداد مصر لوضع سيناء تحت رقابة دولية ؟ أم أن السادات قد قابل السفير منفرداً ؟ . وفي الواقع أن رد « حافظ اسماعيل » المضاد الذي نشر في مقاله الأخير بالمصور ، ليس نفياً للرسالة ، ولكنه أضاف اليها عبارات انشائية لا تحمل قوة فعل ، بل أمنيات .

ثم ألا يوحي تشابك قنوات الاتصال بالارتباك : الزيات في نيويورك رسمياً - حافظ اسماعيل هنا مع كيسنجر في قناة سرية - وشاه ايران مع السادات مباشرة . . خصوصاً وكل واحد من هؤلاء يتكلم لغة ويعرض مقترحات مختلفة متناقضة . . أي ارتباك في ادارة الجهد السياسي للحرب أكثر ؟

ثم ألا يعرف الخصم من ذلك أن هناك ارتباكاً أو اختلاطاً للأمور في تفكيرك ؟

● . . . . ؟

- ان ملامح الارتباك لا تتضح في الفقرة الكارثة وحدها ، بل في مجمل الرسالة التي أرسلت بعد ٢٠ ساعة من بدء الحرب ، ولو أعدت قراءة الرسالة ثانية ، فسوف تجد عدة ملاحظات بالغة الخطورة ، فالسادات يتكلم في الرسالة - ويصرف النظر عن الانشاء - عن مصر وحدها ، بينما هو القائد الأعلى لتحالف أكبر من مصر ، ويضم أطرافاً غيرها ؟

وسوف تلاحظ أن العبارات ذات « قوة الفعل » تعني شيئاً واحداً ، اذا كان السادات وهو رئيس تحالف عربي يتكلم في هذه اللحظات عن نفسه فقط ، فمعنى ذلك أنه يتجه الى حل لنفسه فقط ، أي « حل منفرد » وهذا ما فهمه « كيسنجر » وقاله صراحة ورتب عليه سياسته وخططا قام بتنفيذها فعلاً ! . .

ولو تمعنت في الفقرة الأخيرة من الرسالة التي تتحدث عنها ، لوجدتها تتبرع بقدح في وزير الخارجية الأمريكي الأسبق « وليام روجرز » استثماراً للخلاف بين « كيسنجر » وبينه . . وهذا هو « الذكاء السياسي » الذي ملكه الذين أرسلوا الرسالة لكيسنجر المتوسط الذكاء . . واهتموا به ، بدلاً من الاهتمام بأن تكون عباراتهم واضحة المعاني ، لا تترك معنى مضمر أو غير واضح تماماً . . هل كان من اللائق ، في هذا الوقت بالذات ، أن يكون لدينا طول البال لما نتصوره إستثارة للغيرة والوقيعة بين « كيسنجر » وروجرز . . وهل هذا يجدي ؟ . .

دسائس حرملكات الشرق لا تصلح في ادارة صراعات حرب وقوى كبرى ، وانذارات نووية . .

● **يقول السيد حافظ اسماعيل ، أن الاشتباكات لم تتوقف في أيام ٨ و٩ و١٠ أكتوبر ، وعلى هذا فان ما ذكرته من أن السادات أوقف الحرب بعد اتمام العبور التزاماً بالتعهد الذي قطعه على نفسه ليس صحيحاً .**

ـ يبدو أن السيد « حافظ اسماعيل » قد نسي ، أن الادارة السياسية للحرب ، قد ابتكرت آنذاك ، تعبير « الوقفة التعبوية » ، وأعلنت ـ وهذا غريب ـ أن القوات قد أخذت هذه الوقفة بعد اتمام العبور ، والوقفة التعبوية ـ كما استنتجت بعد ذلك ـ هي اختراع قدمته الادارة السياسية ، لتبرر به أسباب عدم تقدم القوات ، أما السبب فهو في الفقرة المشؤومة !

● **وهو ينقل أيضاً عن « المشير أحمد اسماعيل » على قوله له ، أنه أخطر الضباط والجنود بأن هدف الحرب هو الوصول الى الممرات ، بهدف تحميسهم فقط ، في حين أن الهدف لم يكن كذلك !**

ـ لا تعليق . . .

● العبارة فيها أظن تؤيد وجهة نظرك . . ويقول السيد حافظ اسماعيل أيضاً أنه رغم تعهد مصر ، بعدم « توسيع مدى المواجهة » فإن السيد « سيد مرعي » ، قد سافر في رحلة عربية لتعبئة طاقات الأمة لدعم الحرب .

ـ وددت لو أنه لم يحدثني عن المهمة التي سافر فيها « سيد مرعي » ، والتي كان موضوعها دور البترول في خدمة الأهداف السياسية للمعركة . كان أهم ما حمله « سيد مرعي » تقرير عن هذا الموضوع أعد في « الأهرام » ووضعه الدكتور « مصطفى خليل » في اطار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ، وتحدثت أنا فيه مع الرئيس « السادات » وسلمته نسخة منه ، وطلب إلي أن أعطي نسخة أخرى منه لسيد مرعي . المذهل أن دول النفط استجابت لخطه لاستعماله وسيلة من وسائل الضغط في المعركة ، لكن الرئيس « السادات » ـ تحت ضغط من « كيسنجر » مسجل في رسائل ومكتوب ـ كان هو الذي راح يلح على الذين استجابوا لمصر أن يرفعوا سلاح النفط من المعركة ولم تكن أياً من أهدافها السياسية قد تحققت بعد .

أي ادارة سياسية هذه ؟

● أستاذ هيكل . . لقد كنت قريباً من محادثات فك الاشتباك الأول ، التي لعب فيها هنري كيسنجر دور المكوك الشهير ، وأسفرت عما اعتبرته أنت أول خطوة في الطريق إلى عصر الهيمنة الإسرائيلية الذي نعيش في ظله ، فماذا جرى في تلك المحادثات ؟ ! .

ـ لماذا لا تسأل السيد « حافظ اسماعيل » ، هل حضر المحادثات التي جرت في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، وهو ـ آنذاك ـ مستشار الأمن القومي للرئيس أم لم يحضرها . ! لقد كانت هذه أخطر محادثات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث والمعاصر ، ان أعضاء الوفد المصري ، بما فيهم السيد حافظ اسماعيل ، حضروا مراسم افتتاح الجلسة الأولى بما فيها الصور ، ثم خرجوا إلى حدائق قصر الطاهرة يستمتعون بأشعة الشمس ، وجلس « السادات » و« كيسنجر »

وحدهما ، ودار ما دار . . فهل يعرف السيد « حافظ اسماعيل » ما حدث ؟ هل كان يعلم بما تم الاتفاق عليه ؟ هل استشير وهو مستشار الأمن القومي عن علاقة ما جرى بذلك الأمن وإذا لم يكن يعلم فمن « ماذا » وعن « من » يدافع اليوم . .

● ما الذي تعلمه أنت يا أستاذ هيكل عما جرى ؟!

ـ قبل أن يصل هنري كيسنجر الى القاهرة في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ فان السادات ، وكنت حتى ذلك الوقت لا زال قريباً منه ، سألني عن الطريقة التي يمكن بها أن تتم المفاوضات مع كيسنجر ، وكان رأيي كما شرحته له ، أنه لا ينبغي له أن يتصدى بنفسه لعملية التفاوض الفعلي ، وسألني الرئيس السادات مستغرباً : لماذا . . ألم يتفاوض بريجنيف وماوتسي تونج وغيرهما من القادة العالميين مع « كيسنجر » مباشرة ؟ وقلت : ان هذا صحيح ، ولكن مفاوضات « كيسنجر » مع هؤلاء جميعاً سبقها تمهيد من خبراء الجانبين ، درست خلاله ـ بل وطحنت ـ كل المشاكل والقضايا ولم يعد باقياً أمام الكبار الا عملية تأكيد نهائية لما تم عليه الاتفاق وليس ذلك هو حالنا الآن مع الولايات المتحدة .

وكان اقتراحي المحدد للرئيس : انني أفهم أهمية رئاسته نفسه للمفاوضات ، ولكني أقترح أن يقوم بها مع وفد رسمي ، وله وحده أن يختار هذا الوفد ، موسعاً أو مضيقاً على أي نحو يراه ، ثم حددت أكثر قائلاً : تستطيع أن تشكل وفداً موسعاً يضم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية (د . محمود فوزي) ومستشار الرئيس للأمن القومي (حافظ اسماعيل) ووزير الخارجية (اسماعيل فهمي) أو تستطيع أن تختار وفداً مضيقاً من أي واحد من هؤلاء ، وبالطبع فإنك تستطيع أن تترأس الوفد بنفسك ، وأن تحضر مراسم افتتاح الجلسة الأولى ، ثم تعطي بعض توجيهاتك وتغادر القاعة تاركاً عملية المفاوضات تأخذ مجراها . وأضفت حين وجدته يعترض : أن كيسنجر مفاوض ذكي ، وقد درس بالتأكيد حقائق أوضاعنا هنا ، وهو يعرف أن سلطة القرار كلها في يدك ، ولهذا فإنه سوف يضغط عليك لكي يحصل على أكبر قدر ممكن من التنازلات ، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك في اسرائيل ، لأن رئيسة وزراء

اسرائيل « جولدا مائير » تستطيع أن تقول له عند كل مطلب أنها مضطرة للتشاور مع لجنة الأمن والدفاع في مجلس الوزراء أو مع قيادات حزبها الحاكم ، أو مع زعامات الكتل في الكنيست . . وهذا يعطي الجميع هناك فرصة لتدبير أمورهم وتحديد مواقفهم بصلابة أكثر .

وعدت الح عليه ، بأن وجود مفاوض مصري غيره ، أمام كيسنجر ، يمكن هذا المفاوض على الأقل أن يقول لكيسنجر ، أمام أي مطلب أو أي ضغط غير معقول ، أنه مضطر للعودة للتشاور مع الرئيس ، وهذا يعطينا وقتاً لحسن دراسة الموقف والتدقيق في الصيغ . . ولم يقتنع الرئيس ! وقد نشرت رأيي هذا في مقال بالأهرام وقتها بعنوان « أسلوب التفاوض الاسرائيلي » تجده في كتاب « عند مفترق الطرق » وكان يتضمن في الواقع نقداً لأسلوب التفاوض المصري .

● هل رفض السادات كل اقتراحاتك ؟

بل تصرف بعكس اقتراحي تماماً ، فلقد دعا أعضاء وفد موسع ضم وزير خارجيته ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ومستشاره للأمن القومي ، وبعد التقاط الصور ، خرج الجميع ، وتركوا « السادات » و« كيسنجر » وحدهما تماماً وفي اليوم التالي رأيت الرئيس « السادات » عند الظهر ، وكان ممدداً على سريره في غرفة النوم الرئيسية بقصر الطاهرة ، وأعطاني فكرة عامة عما حدث في الاجتماع . .

قال لي الرئيس « السادات » : ان « كيسنجر » بدأ اللقاء بتهنئته على آداء الجيش المصري في الحرب الذي لم يكن أحد يتوقعه ، ورداً على هذا الاطراء قال له السادات : لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن تجيء الى القاهرة ، أنني كنت أريدك هنا منذ وقت طويل . . لو أنك جئت لكنا تجنبنا مشاكل كثيرة .

ويظهر أن « كيسنجر » في ذلك الوقت فتح حقيبة أوراقه ، اذ قاطعه « السادات » ـ طبقاً لروايته لي ـ قائلاً له : ما هذا الذي تفعله ؟ هل تتصور أنني سأدخل في مناقشة معك حول مواقع خطوط وقف اطلاق النار كما كانت يوم ٢٢ أكتوبر ؟ كلا يا دكتور « كيسنجر » ، أنت رجل استراتيجي ، وأنا رجل استراتيجي ، وأريد أن تكون مناقشاتنا معاً على المستوى الاستراتيجي !

وتوقف أنور السادات في روايته ، واستطرد بعد قليل فقال : ثم بدأت أحدث « كيسنجر » في موضوعات لم يكن يحلم أنني سوف أثيرها معه ؟ وسكت ولم يضف شيئاً ، وأحسست أنه ليس على استعداد للدخول في تفاصيل . .

● لكن ـ بالقطع ـ حاولت أن تعرف ؟!

ـ نعم ، وما تكشف لي فيما بعد ، ومن خلال اتصالات ومناقشات مكثفة أوضح أمامي بعض الخطوط العريضة عن حقيقة ما جرى من مناقشات في ذلك الاجتماع الخطير وفيها يبدو فان الرئيس السادات ، بدأ فقال لكيسنجر أنه ضاق ذرعاً بعلاقته مع الاتحاد السوفيتي ، وأنه أي السادات ، قرر أن ينفض يده نهائياً من أي علاقة مع الاتحاد السوفيتي ، ثم قال لكيسنجر ـ الذي استبدت به الدهشة ـ انه يعتبر أن الاتحاد السوفيتي الآن هو العدو الحقيقي ، ثم أضاف نقطة أخرى ، ذكرها لي هو نفسه في اليوم التالي : ان هذه سوف تكون آخر حرب بين مصر واسرائيل . .

كان « كيسنجر » أمام نقطتين يستطيع هو أكثر من غيره أن يقدر الاحتمالات الاستراتيجية الخطرة والمترتبة عليهما الأولى : ان العدو بالنسبة للسادات الآن هو الاتحاد السوفيتي وان حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب ، وقد استخلص السادات بنفسه ـ أمام كيسنجر الذي استبدت به الدهشة ـ النتيجة المترتبة على هاتين النقطتين ، وهي أن جهود السلام في الشرق الأوسط لا بد أن تتولاها الآن بالتنظيم والاشراف دولة كبرى واحدة هي أمريكا ، وأضاف السادات أنه سوف يكون مستعداً في المستقبل ـ وبعد حل المشاكل العاجلة ـ لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل . ولكن ذلك عليه أن ينتظر بعض الوقت للاعداد النفسي . ثم تحدث الرئيس السادات بعد ذلك عما سماه « فشل التجربة الاشتراكية في مصر » وأنه يريد تنمية من نوع جديد تعتمد على مفاهيم مختلفة : وأنه تحدث في هذا فعلاً مع « ديفيد روكفلر » ، ولا بد أنهم سمعوا تفصيل ذلك من « روكفلر » نفسه

وفي نهاية المقابلة سأل « السادات » « كيسنجر » عما دار بينه وبين « جولدامائير » ، التي كان « كيسنجر » قد قابلها في واشنطن ، فقدم

« كيسنجر » للسادات النقاط الست المشهورة التي قدمتها له « جولدا مائير » ، وهي التي أعلنت بعد جلسة المباحثات ، وتسببت في الانقسام الخطير في التحالف العربي والدولي الذي ساند حرب أكتوبر . وأمسك السادات بالورقة ، وألقى نظرة عليها ثم قال على الفور : حسناً ، انني أوافق ! والأكثر غرابة من ذلك أن الرئيس « السادات » قال للصحفيين في مؤتمر صحفي عقد بعد المحادثات ودون أن تطرف له عين ، انه هو الذي قدم النقاط الستة ، وسماها كالعادة « نقاطي الستة » ! وقد حرصت جولدامائير على كشف الحقيقة فحددت بوضوح في مذكراتها أنها نقاطها الستة وليست نقاط السادات .

● ان ما تذكره يفسر التصريح الذي نسبته مجلة نيوزويك الأمريكية آنذاك لكيسنجر ، فقد ذكرت أن الصحفيين سألوه بدهشة ، كيف استطاع في ثلاث ساعات فقط أن يقنع السادات بقبول نقاط جولدا مائير ، فقال : انني لم أبذل أي مجهود ، فما كدت أدخل ، حتى وجدت الرئيس السادات جالساً على حجري . .

ـ واليك شاهداً على صحة ما أقول : هو « اسحاق رابين » ، رئيس وزراء اسرائيل السابق ، الذي قال في مقابلة هامة نشرتها له صحيفة « جيروزاليم بوست » في ١٦ أبريل ١٩٨٢ ، أن هنا اتفاقاً استراتيجياً توصل اليه « السادات » مع « كيسنجر » وانضمت اليه اسرائيل ، وأنه من ثلاث نقاط هي : قيادة أمريكا لعملية السلام في المنطقة واستبعاد السوفييت والأوروبيين الغربيين ، وأن مصر واسرائيل سوف تكونان حجرا أساس توأمين في سياسة للمنطقة تقودها أمريكا ، وأن عملية السلام سوف تتم على مراحل .

● ما هو الدور الذي لعبه هذا « الاتفاق الاستراتيجي » بين كيسنجر والسادات ، في محادثات فك الاشتباك الأولى التي قادتنا الى عصر الهيمنة الاسرائيلية ؟!

ان الاتفاق الاستراتيجي الجديد ، قد ألقى بظله على بعض التصرفات التي بدت في ذلك الوقت نتيجة للتسرع والنقص في الحيطة ، وأثناء مفاوضات فك الارتباط ، كانت موافقة « السادات » على سحب القوة الرئيسية للوحدات

المدرعة في سيناء صدمة كبيرة ، وأتذكر واقعة في فندق كتراكت بأسوان ، أثناء تلك المفاوضات ، كان هناك وفد رسمي أمريكي يرأسه « كيسنجر » ، الذي كان قد بدأ دبلوماسية المكوك ، وكانت هناك جلسات بين الوفدين ، لكنها كانت بعيدة عن الصورة الحقيقية لما يجري ، فقد كان « كيسنجر » يعود من القدس الى استراحة « السادات » مباشرة ، وهناك يجري كلام تترتب عليه آثار ، تصل فيما بعد الى الوفود في الفندق بعد أن يكون كل شيء قد تم وانتهى ، بل وأن بعضاً مما كان يتم كان يصل للوفد المصري عن طريق « كيسنجر » . .

وفي ذلك اليوم جاء كيسنجر من استراحة السادات في أسوان ليقول للوفد المصري :

ـ أن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعاً . .

وذهل الفريق « عبد الغني الجمسي » وهو يسمع المعلومات وتمتم لنفسه .

ـ لا يعقل . . كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين .

ورد عليه « كيسنجر » قائلاً :

ـ ان الرئيس كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين ، لأننا بصدد صنع سلام .

وقال الجمسي : لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذي اقتضاه عبور هذه الدبابات الى الشرق ، لأدركوا ما أحس به .

وبدا التأثر واضحاً على « الجمسي » ، الى درجة أنه اقترب من نافذة في فندق كتراكت ، تطل على النيل ، وأخرج من جيبه منديلاً ، وكان واضحاً لبقية الواقفين أن هذا الجندي المنضبط لم يتمالك دموعه ، وأحس « كيسنجر » أن الأمور ليست على ما يرام ، خصوصاً وأنه كان ما يزال يجهل حقائق الأمور والمشاعر داخل القوات المسلحة المصرية ، وتحرك صوب « الجمسي » حتى وصل الى مكانه وسأله :

ـ ما هو الأمر يا جنرال ؟!

ورد الجمسي ، يعكس مرة أخرى ، شعور جندي منضبط ، لا يعرف خفايا ما يجري وراء ظهره حتى تلك اللحظة قائلاً :

ـ لا شيء يا سيدي الوزير ، ما دامت هذه هي الأوامر فسوف ننفذ . . بالنسبة لنا فان الأوامر ـ هي الأوامر !!

كان لا بد أن تمر فترة صمت ، استطعت بعدها أن أعود الى ما كنا نتحدث فيه . قلت :

● وافق السيد حافظ اسماعيل على ما دعوت اليه في حديثنا السابق ، من تشكيل لجنة تحقيق حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، فهل ما زال اقتراحك قائماً؟

ـ الحقيقة أنني حزين لمساجلة على هذا النحو بين السيد حافظ اسماعيل وبيني . أعترف أنني أتمثله أمامي وطنياً مصرياً وانساناً شريفاً فرضت عليه المقادير أن يتحمل أكثر مما يطيق ضميره . . وفي نفس الوقت فان تربيته العسكرية المنضبطة منعته أن يقول « لا » عندما كان يجب أن يقولها . . قاده الولاء والانضباط الى ما يراجع نفسه فيه الآن .ومع ذلك يبقى الحل الوحيد في رأيي هو أن نتكلم جميعاً بصراحة . كل واحد فينا له أخطاؤه ، وقد آن للكل أن يواجهوا تجربتهم بصراحة ليس لكي نحاسب أو نعاقب ، ولكن لكي تفهم وتعي وتدرك أجيال جديدة من شعب مصر اختلطت عليها الحقائق وبهتت كل الصور ويكاد التشوه والتشويه أن يصل الى المبادىء نفسها والأهداف .

ان حرب أكتوبر ليست ملكاً للسادات ولا لحافظ اسماعيل ولا لي ، لكنها ملك هذا الوطن بما مضى من تاريخه وبما هو قادم منه ، وأنا سعيد لأن السيد « **حافظ اسماعيل** » أيد اقتراحي بتشكيل لجنة تحقيق ، ولعله مما يفيد هذه اللجنة في عملها أن تنشر على الرأي العام الرسائل التي تبادلها السيد « **حافظ اسماعيل** » و« **كيسنجر** » ، عبر قناة الاتصال السرية ، وخاصة بعد نشوب

القتال ، ليتحاور حولها من يريد ، ويتمعن في نصوصها من يقدر ، هذا اذا كانت الرسائل باقية ولم تحرق وهذا ما أؤكده !

● ....؟

ـ أنا أحصر طلبي في الرسائل التي تبدأ بالرسالة المشؤومة، ثم ما تلاها، ومن بينها رسالة أدعى أنه لم يحدث في تاريخ مصر أن وجه مثلها لحاكم مصري ، وهي رسالة كتبتها « جولداماثير » ـ أثناء الحرب ـ للرئيس السادات ، ووصلت اليه ، عن طريق قناة اتصال « كيسنجر / حافظ » ، وهي رسالة فظيعة . . والأفظع منها أن الرئيس السادات استجاب لها .

● ....؟

ـ . . لعل السيد حافظ اسماعيل ، يعثر على آخر رسالة وردت له عن طريق تلك القناة المشؤومة ، وكانت تتضمن أسماء ثلاثة خبراء أمريكيين ، طلبهم السادات ليحموه ، واحد لأمنه الشخصي في منزله، والثاني لأمنه في المكتب ، والثالث لأمن أسلوب عمله ، وهكذا بدأت الاتصالات بالبحث عن تسوية شاملة ، وانتهت بوضع الرئيس تحت الحماية الأمريكية !

لقد كنت طوال عمري في صف المطالبين بعلاقات صحية ومتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهوجمت لذلك ، لكن ما جرى لا هو صحي . . . ولا هو متوازن .

وبعد لحظة ، أضاف « محمد حسنين هيكل » :

ـ فلتنشر الرسائل . وليجر التحقيق . فلنهيء جواً مواتياً لحوار وطني واسع ليس فقط حول الادارة السياسية لحرب أكتوبر ، ولكن لما هو أخطر وأكبر . . . ولتكن تجربة مصر كلها في عهد جمال عبد الناصر وفي عهد أنور السادات موضع حوار ، وليس موضوع حملات ، لكي تستبين الحقيقة .

ذلك شيء مهم بالنسبة للمستقبل وليس للماضي ومهم لما هو آت وليس لما فات .

على الأقل لكي نعرف أين نحن ؟ وماذا نريد ؟. وماذا استطعنا تحقيقه وما الذي عجزنا عنه ؟ ولماذا ؟ وأين هو العيب ـ بصرف النظر عن المسؤولية ـ هل العيب فينا أم في الظروف ، أو هي طبائع الأمور ؟

اذا لم نفعل ذلك فسوف نظل في تيه لا نهاية له .

أخشى أننا اذا لم نفعل ذلك فان جزءاً كبيراً من وقتنا سوف يضيع في دور حراس القبور .

بعض الناس يطلبون أن تصبح مصر ورئيسها حراساً لضريح عبد الناصر وبعضهم الآخر يطلبون أن يصبح الاثنان حراساً لقبر السادات ، لكن عصر عبد الناصر لن يعود لأن الظروف اختلفت وسياسات السادات لن تستمر لأن ذلك مستحيل ، لذلك فسوف نخرج من الحوار بشكل أكثر استجابة للواقع العملي والطموح المشروع .

وأمام الاثنين مهمة حراسة مستقبل هذا الشعب وهذه الأمة . . لكن الأضرحة والقبور في أحوال القادة والرؤساء تبقى على أي حال أكثر من مجرد مواقد لأحياء ذهبوا الى رحاب الله . . فهم في كل الأحوال قضايا واتجاهات ومواقف وسياسات وخيارات تتصل بالمستقبل أكثر من صلتها بالماضي . . لأنها جزء من حركة التاريخ وحيويته وتياره المتدفق والغلاب ، كمياه نهر النيل التي جاءت من الأزل ، وستبقى الى الأزل !

حين غادرت محمد حسنين هيكل ، كان الظلام قد أطبق على القاهرة ، وبدا لي سطح النهر هادئاً ، أما راسي ، فكان مزدحماً ، وحين وقفت لحظة استنشق هواء النيل على شاطىء النيل سحبتني أمواجه ، جريت في « الزمان » عشر سنوات ، وفي « المكان » مئات الكيلومترات ، وجدتني فجأة في كتراكبت أسوان أمام « الجنرال الجسور الذي لم يبك من « هول » الحرب ، ولكنه بكى حين عرف ، « هول » السلام !

وبلا خجل وضعت رأسي على كتفه . . وبكيت !

٣١

هذا الحب القاسي ... الذي لا يطاق

كثيرون يحفظون مقولات « مصطفى كامل » الشهيرة ، التي يفخر فيها بمصريته ، معلناً أنه لو لم يكن مصرياً لود أن يكون كذلك ، متغنياً ببلاده ، واهباً إياها حبه وفؤاده ، حياته ووجوده ، دمه ونفسه ، عقله ولسانه ، لبه وجنانه ، في عبارات شاعرية استلهمها ـ بعد ثورة ١٩١٩ ـ الشيخ « يونس القاضي » ، فجعل منها مطلعاً لنشيد « بلادي .. بلادي » الذي منحته ألحان « سيد درويش » حق البقاء حتى اليوم .

و« مصطفى كامل » هو أشهر العشاق في تاريخ مصر الحديث ، وفيما ترك من أدبيات ، مخزون من المشاعر الرومانسية الجارفة ، منحها هذا الشاب المرهف الحس ـ الذي لم يحب ولم يتزوج ولم يعش الا كما تعيش الزهور ـ لمصر متغنياً بها ، مشبعاً بجمالها وجلالها وتاريخها ، مستنكراً أن يتهور مصري في حب مصر ، متسائلاً « هل خلق الله وطناً ، أعلى مقاماً وأسمى شأناً وأجمل طبيعة ، وأجل آثاراً ، وأغنى تربة وأصفى سماء ، وأعذب ماء ، وأرعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز ؟ . . إسألوا العالم كله يجبكم بصوت واحد ، ان مصر جنة الدنيا ، وأن شعباً يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب لذلك فمصر عنده جديرة بأن تحب « بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة » .

تلك أقوال حفظها الناس لـ « مصطفى كامل » ، توارثوها ورددوها وتواتروها ، لكن قليلين منهم هم الذين قرأوا لأشهر العشاق في تاريخ مصر

السياسي ، المقولات التي يندد فيها بالوطن ، ويسخر بها من الشعب ، ويضيق فيها بالأمة ، لأنه « يجاهد ضد الزمن والحوادث والناس » ، يؤلمه « ذلك الانحطاط الأدبي الذي استولى على أولئك الذين كان يجب عليهم أن يكونوا أعظم الناس كرماً وشهامة » ، حتى ليصرخ في صديقه ـ فؤاد سليم الحجازي ـ قائلاً « دعني بالله من هذه الأمة التي ابتلاني الله بأن أكون أحد أبنائها » .

لم يحفظ الناس من آثار « مصطفى كامل » تلك الكلمات التي عبر بها عن ضيقه بالشعب ، وضجره باللاهثين والعابثين والمشغولين بأنفسهم ، كما حفظوا ملاحم العشق الطويلة التي صاغتها في الوطن ، وهذا طبيعي ، فعبارات الضيق بالوطن والشعب هي استثناء في أدبيات مصطفى كامل ، التي كان الحب للوطن موضوعها الأساسي ، ثم أن الرجل قد أذاع ملاحم عشقه في خطب ومقالات ، أما عبارات ضيقه ، فقد أسر بها الى أصدقائه الخلص : ومنهم « مدام جولييت آدم » و« فؤاد سليم الحجازي » ، في رسائل مغلقة لعله لم يكن يظن أنها ستنشر يوماً على الناس . .

ومع أن معظم الباحثين في تاريخ « مصطفى كامل » أطلعوا على تلك الرسائل ، فقد تجاهلوها جميعاً ربما لأنها صدمتهم وهم يقرأونها ، ولعلهم عدوها مواقف طارئة لا يجوز التركيز عليها ، أو اعطائها حجماً أكبر من حجمها في حياة الرجل ، ولكن الأمر يتجاوز هذا التقدير حين نلاحظ أن ما ناوش « مصطفى كامل » ، من مشاعر الضيق بالوطن والشعب ، قد طال غيره من الساسة والشعراء الذين يتغنى الناس بمأثوراتهم في حب الوطن والفخر به والدفاع عنه .

فالناس تتغنى بقصيدة « حافظ ابراهيم » المشهورة « مصر تتحدث عن نفسها » فيرون وطناً هو « تاج العلاء في مفرق الشرق ، فرائد عقده درر ، ترابه تبر ، ونهره فرات ، لو أنصف رجاله لسادوا ، ولأبدوا من الذكاء معجزات ، هو صاحب التشريع ومبدع الفلك ، ومبتكر الشعر قبل اليونان ونجد ، لو قدر الاله مماته ، ما رفع الشرق رأساً بعده ، فأي شعب أحق منه بعيش وارف الظل ، أخضر اللون رغد؟» .

لكن هذا « الوطن / الشعب » يبدو في قصيدة أخرى لشاعر النيل ذاته ، مجمعاً للسلبيات وموطناً للازدراء ، وموضوعاً للكراهية ، لا يتمتع بأي صفة تستدعي الحب ، أو تستحق الاشادة ، وفي هذه القصيدة الأخرى ، لا تتحدث مصر عن نفسها ، بل يتحدث الشاعر عنها أو اليها ، فيتوعد وطنه أن يحطم يراعه ، بعد أن عاف البيان وضاق بالشعر :

« وكم فيك يا مصر من كاتب   أقال اليراع ولم يكتب»
« فما أنت يا مصر دار الأديب   ولا أنت بالبلد الطيب »
« فلا تعذليني لهذا السكوت   فقد ضاق بي منك ما ضاق بي »
« وكم غضب الناس من قبلنا   لسلب الحقوق ولم تغضبي »

ذاك وطن لا خير فيه ، اذ لا كرامة له ، لا فائدة في شيوخه ، ومن يأمل في شبابه واهم ، فالشباب شر من المحتل ذاته ، فراغه لهو ، ولهوه دعارة وخمر ، فكم ذا بمصر من المضحكات كما قال فيها أبو الطيب (المتنبي) . « هكذا يستوحي « شاعر النيل » هجائيات « المتنبي » الشهيرة للمصريين ، على عهد خلافه مع كافور الأخشيدي » ، أما ذلك الذي يدهشه ، فهو أن المصريين يلعبون ، فحين وقعت فرنسا وبريطانيا الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ ليقتسما النفوذ في مصر وفي تونس ، كان المصريون مشغولين ، بعضهم بنفاق الخديو « عباس حلمي الثاني » ، أمير البلاد ، بينما كان القسم الآخر يحج الى قصر السفير البريطاني « اللورد كرومر » .

« أمور تمر وعيش يمر   .ونحن من اللهو في ملعب
وشعب يفر من الصالحات   فرار السليم من الأجرب
وصحف تطن طنين الذباب   وأخرى تشن على الأقرب
وهذا يلوذ بقصر الأمير   ويدعو الى ظله الأرحب
وهذا يلوذ بقصر السفير   ويطنب في ورده الأعذب »

أما آخر هذا السب الصريح الذي يخضع لمواد القذف في قانون العقوبات فهو توصيف لنا بأننا جهلة ، تماماً كما قال أبو الطيب المتنبي « أمة ضحكت من جهلها الأمم » .

ختام المسك في بائية حافظ ابراهيم يقول :

« فيا أمة ضاق عن وصفها جنان المفوه والأخطب
تضيع الحقيقة ما بيننا ويعتلي البريء مع المذنب
ويهضم فينا الامام الحكيم ويكرم فينا الجهول الغبي »

ذلك ايقاع نجده أيضاً في شعر شوقي ، لعله الوجه الآخر لغنائياته الملحنة والمتواترة والمصنفة ضمن مأثور القول كقصائده عن النيل وأبي الهول ، وأندلسياته المليئة بالشوق للوطن والحب له . أما افتتاحية مسرحيته « مصرع كليوباترا » فهي استهلال بلا مسك، كما كان ختام بائيه حافظ . يخاطب « ديون » زميل « حابي » معلقاً على هتافات مصرية تشيد بنصر « أكتيوما » ، فيقول :

« اسمع الشعب ديون،كيف يوحون اليه ملأ الجو هتافاً بحياة قاتليه »
« أثر البهتان فيه ، وانطلى الزور عليه يا له من بيغاء عقله في أذنيه »

ويكمل ديون هذه الهجائية فيرد قائلاً :

« حابي سمعت كما سمعت وهالني أن الرمية تختفي بالرامي »
« هتفوا بمن شرب الطلا في تاجهم وأحال عرشهموا فراش غرام » .

تلك نغمة تعدت بعض ما قاله « حافظ » و« شوقي » وبعض ما لم ينشر من أقوال « سعد زغلول » و« محمد فريد » لتصبح ظاهرة أدبية بعد هزيمة ١٩٦٧ المروعة ، حيث أذهلت الصدمة كثيرين ، فتحول الهجوم على الشعب ، وسادت في الأعمال الأدبية والفنية روح من الرغبة السادية في تعذيب النفس القومية وايلامها ، وتفشت مشاعر لوم الذات والهجوم عليها وتجريحها في ديوان الشعر وكتب القص ، وعلى خشبة المسرح ، وبل وفي فكاهات الظرفاء والمتظرفين . وجاء التمزق الذي لحق بالأمة في السنوات الخمس الأخيرة ، لينشر مزاجاً من الاحباط لدى كثيرين من المبدعين ، كان رد فعله قسوة بالغة في تناول الماضي والحاضر ، وسوداوية قاتمة في النظر الى المستقبل ، بحيث بدونا ـ نحن العرب ـ

وكأننا لم نصنع شيئاً ، ولم ننجز الا الخطأ ، ولم نلد الا الخطيئة ، فتاريخنا أكذوبة ، وواقعنا مجزرة ، ومستقبلنا محاق . .

آخر صيحات هجاء النفس العربية ، صدرت قبل أسابيع عن الشاعر العربي الكبير « نزار قباني » الذي سادت أعماله ـ وخاصة فيما تلا النكسة ـ تلك المشاعر السادية المازوكية المركبة أي ذلك التوق العارم لتعذيب النفس وتعذيب الآخرين ، وتكاد قصيدته الأخيرة «بلقيس » تكون نموذجاً مصفى لهذا النمط من أدب العذاب والتعذيب ، فالشاعر يرثي زوجته « بلقيس الراوي » التي انهار عليها مبنى السفارة العراقية في بيروت ، حين اقتحمتها سيارة مليئة بالمتفجرات ، فيضع فأس القتل في رقبة الأمة العربية ، تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً ، ويجمع بين الحزن الفاجع على موت حبيبته ، والغضب الضاري على الأمة التي قتلتها ، فيختلط دمعه ودمعنا ، بدمه ودمنا الذي أساله ، وهو يغرس خناجر كلماته في عرض الوطن وجسده ، ويشخه بكل ما في الكون من قسوة ورغبة في الايلام .

وليس من الصعب أن نتصور ـ أو نفهم ـ الغضب الحزين ، أو الحزن الغضوب ، كمركب نفسي يجمع بين انفعالين حادين ، يساعد كل منهما في ازكاء أوار الآخر ،ومع أنهما مختلفان في النوع ، الا أن تزاملهما يتصاعد بكل منهما الى ذرى غير مسبوقة ، فالحزين الغاضب ، يخمش وجوه الآخرين بدمعه ، وتسوده رغبة عارمة في تحطيم العالم ، والغاضب الحزين تنوشه مشاعر ثأر بالغة الضراوة ، كأنه يسعى لإشعار الآخرين بصغارهم وتفاهتهم ، ويستنزف الدموع من مآقيهم ، إحساساً بالذنب وشعوراً بالعار . فإذا كان ذلك الغاضب الحزين ، شاعراً يملك موهبة وتمكن « نزار قباني » فهو يحتشد للحرب بقدرة غير مسبوقة على احداث التأثير الذي يريده ، أو الذي يشعر به .

من السطر الأول ، ينقلنا « نزار قباني » من موقع قراء الشعر الى مركز المتهمين في قضية قتل « بلقيس الراوي » ، يسخر منا فيشكونا :

« فحبيبتي قتلت . . وصار بوسعكم أن تشربوا كأساً على قبر الشهيد
وقصيدتي أغتيلت

وهل من أمة في الأرض ـ الا نحن ـ نغتال القصيد » ؟ .

أمـا ونحن (قـراء القصيـدة / قتلة بلقيس / أمـة العــرب) متفـردون ، فالشاعر يعيد النظر ، بعد هذا الحكم بتفردنا باغتيال القصائد ، في كل ما نعتبره قيمة في حياتنا ، ما مضى منها وما هـو قائم ، شعـرنا وأدبنـا وملاحم بـطولتنا ، وشعاراتنا التي نثرثر بها كالنضال والاشعاع والتقوى والعفاف ، فيـرى كل ذلـك كذب صريح وقبيح .

أية أمة عربية تلك التي تغتال أصوات البلابل
أين السموأل والمهلهل والغطاريف الأوائل
فقبائل أكلت قبائل
وثعالب قتلت ثعالب
قسماً بعينيك اللتين إليهما تأوى ملايين الكواكب
سأقول يا قمري عن العرب العجائب
فهذي البطولة كذبة عربية
أم مثلنا التاريخ كاذب ؟؟! »

ذلـك تساؤ ل يتضمن جـوابه ، لأنـه حكم يصدره الشـاعـر ، فهـو ليس شـاهداً في قضيـة القتل ، ولكنـه قاض حـزين وغضوب ، أصـدر حكـم الادانة وتلك حيثياته ، لـذلك لا يخـاطبنا بعـد مقطع الافتتـاح ، لكنه يخـاطـب ضحيتنا بلقيس ، يقسم بهـا ، ـ ويقسم لها ـ أن يثـأر منا ، ثـأراً لم يسبق له مثيـل ، لأن موضوعه ليس فرداً بذاته ، ولا قاتلاً بعينه ـ سواء كـان جماعـة سياسيـة أو سلطة حكم ـ ولكنه أمة ، بكل ما صنعت وما أنجزت ، لذلك يقول في التحقيق :

« إن اللص أصبح يرتدي ثوب المقاتل
وأقول في التحقيق أن القائد الموهوب أصبح كالمقاول
وأقول أن حكاية الاشعاع أسخف نكتة قيلت
لنحن قبيلة بين القبائل
هذا هو التاريخ يا بلقيس
كيف يفرق الانسان ما بين الحدائق والمزابل ؟ »

إلى المزابل يكنسنا نزار قباني ، حيث لا جمال ولا روعة ، ولكن بدائية جلفه تقتات بالدم ، لذلك يستحق التاريخ ألا يقرأ فـ :

« ها نحن ندخل عصرنا الحجري
نرجع كل يوم ألف عام للوراء »
وآية ذلك أن ما يحيط بنا هو الموت لا الحياة ، التدمير لا البناء
« الموت في فنجان قهوتنا
وفي مفتاح شقتنا . . وفي أزهار شرفتنا
وفي ورق الجرائد . . والحروف الأبجدية
ها نحن يا بلقيس ندخل مرة أخرى لعصر الجاهلية
ها نحن ندخل في التوحش والتخلف والبشاعة والوضاعة
ندخل مرة أخرى عصور البربرية
حيث اغتيال فراشة في حقلها
صار القضية »

ولأننا في مزابل الحاضر والتاريخ ، فنحن وحوش ، يأكل بعضنا البعض ، ويقضي قضاءنا العربي أن يغتالنا ـ نحن العرب ـ عرب مثلنا :

« ويأكل لحمنا عرب »
ويبقر بطننا عرب
فالنجر العربي ليس يقيم فرقا
بين أعناق الرجال وأعناق النساء ؟

وفي المزابل لا قيم عليا ، ولا فضائل ، ولا شجاعة ، ففروسية العرب قتل للنساء ، أي استشاد على الضعفاء ، وحين تناثر جسد بلقيس الضوئي ، تقاسم القتلة فيروز عينيها وخاتم عرسها ، وتخاطفوا الشعر الذي يجري كأنهار الذهب ، وسطوا على آيات مصحفها الشريف فأضرموا فيه اللهب ، فاستنزفوا دمها واستملكوا فمها ، فما تركوا به ورداً ولا تركوا عنب . وهذا هو الجواب عن سؤال الشاعر :

فكرت : هل قتل النساء هواية عربية .
أم أننا في الأصل محترفوا جريمة ؟ ،

ـ وهو جواب مضمونه أننا محترفو جريمة وهواه قتل نساء في الوقت نفسه ، لذلك يخجل الشاعر ، ويخجلنا من كل تاريخنا ف :

عفافنا عهر وتقوانا قذارة
وأقول أن نضالنا كذب
وأن لا فرق ما بين السياسة والدعارة
وأقول أن زماننا العربي مختص بذبح الياسمين
وبقتل كل الأنبياء وقتل كل المرسلين .
لا يقف شيء أمام شبقنا للقتل وتعطشنا للدماء :
حتى العيون الخضر يأكلها العرب
حتى الضفائر والخواتم والأساور والمرايا واللعب

لهذا يصبح الوطن مدعاة للخجل ، يخجل منه الشاعر ، ونخجل منه نحن أيضاً ، ونفر منه ، ويفر منه كل ما هو جميل ، ويقف ضده ـ أو ضدنا ـ في صف الشاعر كل ما هو حضارة أو طبيعة أو براءة .. فالعصر العربي ، عصر شعوبي مجوسي جبان .

والعالم العربي مسحوق ومقموع ومقطوع اللسان
نحن الجريمة في تفوقها
فما العقد الفريد وما الأغاني ؟

لذلك تحتج النجوم والطيور والكواكب والكتب :

« حتى النجوم تخاف من وطني ولا أدري السبب
حتى الطيور تفر من وطني ولا أدري السبب
حتى الكواكب والمراكب والسحب
حتى الدفاتر والكتب
وجميع أشياء الجمال جميعها ضد العرب » !

وحين ينتهي « نزار قباني » من ثأره تكتشف انها ـ كما قال ـ ليست مرثية . « لكن على العرب السلام » ، وأن القبر الذي يطوف به في هذه القصيدة ليس قبر بلقيس ولكنه « قبر العروبة » ثم نقف بدهشة ـ أمام ذلك الاعجاب الذي أحاط بالقصيدة ، بعد أن نشرتها مجلة « المستقبل » الباريسية . في فبراير ١٩٨٢ ـ فقد تناقلتها صحف عربية عديدة ، وتناولتها بالاعجاب والاشادة ، أقلام مصرية وسعودية ومشرقية ومغربية ، وموطن العجب هنا ، أننا أصبحنا نعجب بسبنا ونسر بشتيمتنا ، ونلذ بتجريحنا ، كأننا مع « نزار قباني » في حكمه علينا بالتوحش والوضاعة واحتراف قتل النساء ، وذبح الياسمين ، وكأننا نؤيده فيما ذهب إليه ، ونقبل الحكم على مقاتلينا بأنهم لصوص ، وعلى قادتنا بأنهم مقاولون ، وعلى ساستنا بأنهم داعرون ، وعلى تقاتنا بأنهم قذرون ، وعلى تاريخنا بأنه أكذوبة لأنه مزبلة . وهذا الاعجاب ، جزء من ظاهرة التلذذ بسب الذات القومية وتجريحها ، أي أننا ـ بالمصطلح النفسي ـ ساديون ومازوكيون في مركب واحد !

وقد أحاط هذا الاعجاب ، ويحيط ، كثير من الابداعات التي تحت نفس المنحى ، وهو ما يجعل المسألة ظاهرة تستحق الوقوف عندها . وخاصة في عالم نزار قباني ، الذي تتعدد قصائده الخارجة من المعطف نفسه ، بل وتتشابه تلك القصائد ـ أحياناً ـ في بنائها أو صورها : ففي قصيدته الأولى في رثاء الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، يقف المرثى في ضفة مواجهة للضفة التي يقف فيها الشعب . تماماً كما تقف « بلقيس » لتكون الوجه الآخر للأمة العربية . فعبد الناصر ، هو آخر الأنبياء ، وهو الكتاب الجميل ، وهو الذي سافر فينا لأرض البراءة ، وهو جبل الكبرياء ، وآخر قنديل زيت يضيء لنا في ليالي الشتاء ، نفض غبار الدراويش عنا ، وأعاد الينا صبانا ، وسافر فينا الى المستحيل ، وعلمنا الزهو والعنفوان ، أما نحن ـ الأمة / الوطن ـ فقد قتلناه . و

« ليس جديد علينا
اغتيال الصحابة والأولياء
فكم من رسول قتلنا

وكم من امام
ذبحناه وهو يصلي صلاة العشاء
فتاريخنا كله محنة
وأيامنا كلها كربلاء

ولأننا لا نجيد القراءة ، فنحن لم نفهم عبد الناصر الكتاب الجميل ، ولم نقبل الرحيل معه لأرض البراءة .

« فنحن شعوب من الجاهلية
ونحن التقلب
نحن التذبذب
والباطنية
نبايع أربابنا في الصباح
ونأكلهم حين تأتي العشية » .

ومع أن الفرق يدق ـ حين النظر لهذه القصيدة ـ بين اعتبارها رثاء لعبد الناصر ، وكونها هجاء له ، إلا أنها وجدت من يعجب بها ومن يرددها ، وهو نفس الصدى الذي وجدته قصيدة ثالثة : لنزار قباني ألقاها في مهرجان أقامته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مدينة تونس ، في الاحتفال بالعيد الخامس والثلاثين لتأسيس الجامعة ، وهي قصيدة لم تبق حجراً عربياً قائماً على حجر ، بما في ذلك الجامعة ذاتها ، والمحتفلون بعيدها ، وكان التناقض بين المناسبة ومحتوى القصيدة صارخاً :

« يا تونس الخضراء كأسي علقم ... أعلى الهزيمة تشرب الأنخاب
وخريطة الوطن الكبير فضيحة ... فحواجز ومخافر وكلاب
والعالم العربي إما نعجة ... مذبوحة أو حاكم قصاب
والعالم العربي يخزن نفطه ... في خصيته ، وربك الوهاب
والناس قبل النفط أو من بعده ... مستنزفون .. فسادة ودواب
ماتت خيول بني أمية كلها ... خجلاً وظل الصرف والاعراب
فكأنما كتب التراث خرافة كبرى ... فبلا عمر ولا خطاب »

تلك ذروة من ذرى الرغبة في الايلام والتلذذ بالعذاب والتعذيب ، صاغها الشاعر ، شعراً عمودياً يلتزم قواعد « الخليل بن أحمد » ليحصب العرب بجزالتها وفخامتها ، وكأنه يسخر من تلك الجزالة ، وبها ، ممن جاءوا يحتفلون حيث لا موضوع للاحتفال ، وحيث لا مكان الا لبكاء الأطلال ، ومع أن الشاعر حصب المحتفلين في جباهم ، وجابههم ، بأنهم قصابون ونعاج كلاب ، فقد صفقوا له ، واحتفلوا به ، وحين نشرت القصيدة في صحيفة عربية ذائعة ، أصابت الشتائم كل الجباه العربية ، وبلغت من لم يحضروا المهرجان ، ومن عجب أن هؤلاء أيضاً أعجبوا بها ورضوا عنها ، وصفقوا لها .

ولأن الأدب والفن مركز من مراكز الاستشعار الوثيق لوجدان الأمة ، وطالما أن ايقاعا عدمياً كهذا الذي رصدنا أمثلة له ، بات مزاجاً فنياً ، ابداعاً وتلقياً ، فلا مفر اذن من الاعتراف بأن مزاجنا العربي العام قد أصبح ينحو الى سوداوية قاتمة ، وأن مركباً نفسياً يجمع بين السادية والمازوكية ، وبين اليأس والتشاؤم يملأ النفس العربية ، وأن شعوراً سائداً بالفجيعة واللاجدوى ، وبأن الرحلة طويلة والراحلة كليلة ، والهدف سراب ! .

والمعجبون بذلك الايقاع في ابداعنا الفني ، يشفقون على أنفسهم وعلى الناس ، حين يؤكدون أنه ايقاع يلخص واقعاً عربياً لا نستطيع أن ننكره الا اذا خدعنا أنفسنا ،ويرون في ذلك الايقاع صدقاً فنياً مع النفس ومع الآخرين ، فالعرب يخضعون لحكومات مركزية شديدة الوطأة عليهم ، تصادر حقهم في ابداء آرائهم ، وتفرض عليهم ما تريد لا ما يريدون ، وهم يعانون كل ألوان القهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لا يفهمون كيف تجري سياستهم ،ولا لماذا تسيل دماؤهم . تتراجع - في دنياهم - الأهداف العليا ، وتتضخم المشاجرات الصغرى . يحاربون حيث يجب أن يسالموا ، ويسالمون حيث يجب أن يحاربوا ، تزرع على أنفاسهم - حيث لتخنقهن - فئات طفيلية ، تعيش على ريع النفط أو سمسرة التجارة أو المضاربة ، لا على انتاج العمل ، تدهورت في ظلها قيم ، وفسدت أخلاق وأحبطت طموحات ، وهبطت أذواق ، وانحطت فنون .

تلك صورة لا ننكرها الا بمقدار ما تنكر الوجهه الأخرى للحقيقة ، فحيث نهمل أحد وجهين للحقيقة نكون على باطل . في شعر المقاومة الفلسطينية الوجه المهمل والمنكور للحقيقة ، ففيه ينعدم الاحساس بالتضاؤ ل ، وتتفجر الثقة بالنفس ، وتصبح ملامح الوطن الصغيرة زهوره وجباله ، زيتونه وبياراته ، صخوره وآثاره ، موضوعاً للحرب والشوق والاعتزاز . ومع أنه عالم لا يخلو من الشجن ، فليس شجنه انهياراًو وليس إفتقاداً للثقة في النفس ، والشعب ـ في منظوره ـ ليس نعاجاً تساق ، أو دواب تمتطي ، لكنه « أحمد الزعتر » المحاصر ، الرهينة ، حدود النار ، الرصاص البرتقالي ، والبنفسجة الرصاصية ، بسملة الندى ، السرى مثل النار والغابات ، القائل لا ، لأن جلده عباءة كل فلاح سيأتي من حقول التبغ كي يلغى العواصم ، وجسده بيان القادمين من الصناعات الخفيفة والتردد والملاحم نحو اقتحام المرحلة ، ويده تحيات للصخور وقنبلة مرفوعة كالواجب اليومي ضد المرحلة ! .

ولأن ذلك وجه آخر للحقيقة ، فان قصيدة « **محمود درويش** » في رثاء « **عبد الناصر** » تكاد تكون معارضة صريحة لقصيدة « **نزار قباني** » الأولى في رثائه ، فهو عنده ليس آخر الأنبياء ، ونحن لسنا قتلة هذا النبي الأخير ، الجاهليون ، الباطنيون ، المتذبذبون الذين كان الرجل كثيراً عليهم ، لكننا هو ، أو هو نحن ، فهو رجل ذو ظل أخضر .

« ولست نبيا
ولكن ظلك أخضر
نعيش معك
نسير معك
نجوع معك
وحين نموت
نحاول ألا نموت معك
ففوق ضريحك ينبت قمح جديد
وينزل ماء جديد

وأنت ترانا
نسير
نسير
نسير »

وليس الوجه الآخر للحقيقة منكور الا بمقدار ما يقسى الظروف ، فالظرف هو الذي يفسر التناقض في شعر « حافظ » وشوقي وكلمات « مصطفى كامل » ، بين التشبيب بالوطن والعشق له ، والتنديد به وهجائه . فقد كتب « حافظ ابراهيم » قصيدته « مصر تتحدث عن نفسها » في عام ١٩٢١ ، خلال سنوات المد الثوري الذي أعقب ثورة ١٩١٩ ، بينما كتب هجائه لمصر في عام ١٩٠٤ ، وهي من سنوات الجزر في النضال الشعبي . والظروف الذي انتج قصيدة « نزار قباني » الأولى في رثاء عبد الناصر ، معروف ومشهور ، اذ كتبت القصيدة في أعقاب وفاة « عبد الناصر » المفاجئة ، كذروة لأحداث شهور ثلاثة قاسية ، بدأت بقبول «مبادرة روجرز » ، وانتهت بمذابح أيلول الشهير ، وحين سحب الظرف ظله المباشر عن الشاعر ، عاد لرثاء عبد الناصر بايقاع أقرب الى تناول محمود درويش له ، فنحن لم نقتله ، لأنه لم يمت أصلاً فهو :

« موجود في عرق العمال
وفي أسوان وفي سينا
مكتوب فوق بنادقنا
مكتوب فوق تحدينا »

على أن الظرف الذي يجعل مزاجنا الفني ينحو الى تلك العدمية ، والى مركب يجمع بين السادية والمازوكية ، أكثر تعقيداً من الظرف الذي نشأت عنه كل قصيدة على كل حده . واذا بدا أن هذا المزاج السوداوي قد أصبح نمطاً في شخصيات المبدعين العرب عموماً ، فهذا يعود للهزيمة التي لحقت بنا ، وأطاحت بكثير من الآمال والأحلام والطموحات التي كونها جيل المبدعين الذي ساند بحب وصبر على كثير من المكاره ، حركتنا الوطنية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانتكست في العام ١٩٦٧ . وفضلاً عن الاحباط ، فان

شعوراً مريراً بالذنب ساد المبدعين العرب ، حين اكتشفوا ـ فيما تكشف بعد الهزيمة ـ انهم ساندوا أنظمة لا تخلو من فساد كثير ، وصبروا على كثير مما كان ينبغي لهم أن يقاومونه ـ ولم يتح للنصر الذي تحقق في ١٩٧٣ أن يضمد الجرح الغائر الذي حفرته الهزيمة ، بل وأصبح هو ذاته جرحاً جديداً ، حيث اتسعت شقة الصراع العربي ، وتشرذمت الأمة ، وشغلتها الحروب الأهلية والفتن الطائفية وصراعات الحدود عن كثير مما كان يجب أن يشغلها .

وهكذا تركز الاحباط الممتزج باحساس بالذنب ، ليكون الأب الشرعي لذلك التيار الذي يعذبنا ويعذب نفسه ، بسب الأمة وتجريح عرضها ، فنسعد لذلك ويسعد ، وليكون كذلك الأب الشرعي لظاهرة اندحار التيار الواقعي في فنوننا العربية ، وسيادة الرمزية ومغامرات التجريب الشكلية في معظم الأجناس الأدبية ، حتى شعر العامية الذي انطلق من طموح بأن يحدث الشعب بلغته ويستلهم أخيلته وصوره وحياته ، دق فهمه ، واستغلقت صوره على كثيرين . هذا طبيعي ، فجماعة المبدعين العرب ، تنغلق على ذاتها شيئاً فشيئاً ، وتتزايد عزلتها النفسية بالاحباط والاحساس بالذنب وممارسة تعذيب النفس ، فتنحو الى تضييق الشرائح التي تتكلم معها وتؤثر فيها ، خاصة بعد أن رفع الريع النفطي المستوى الاقتصادي لحياة الأدباء والمبدعين فانتقلوا الى أساليب معيشية تقل فيها فرص الاحتكاك برحابة الحياة الاجتماعية وزخمها الفوار بمشاعر أكثر صحة من تلك التي أصبحت تسود فنوننا وآدابنا .

ولا خطأ فيما ذهب اليه الأستاذ « الرافعي » ، حين رأى أن قصيدة « حافظ ابراهيم » في هجاء المصريين ، ليست الا لوناً من حثهم على النهوض ، ولو كان ذلك بتقريعهم ، على نحو ما يفعل الأب مع أبنائه ، ناعتاً اياهم بالعجز والسوء ، وأنهم غير صالحين ، بينما قلبه يفيض حناناً لهم وعطفاً عليهم ، لكن ذلك لا يفسر بدقة طبيعة الاحساس المركب الذي يدفع شعراء أو كتاب ـ لا شبهة في انتمائهم للوطن ، أو حبهم له ـ للضيق به ، وهجائه ، ويدفع غيرهم للاعجاب بهذا الضيق والتصفيق لهذا الهجاء .

فإذا اعتمدنا تلك الروح السادية المازوكية التي سادت فنوننا في أعقاب

هزيمة ١٩٦٧، موضوعاً للتفسير في جانبها الشعوري الخالص نوجدنا فيها جرى مبرراً معقولاً لشيوعها ، فالمرحلة التي انتهت بالهزيمة ، كانت مرحلة نهوض قومي ، بدت الأمة خلالها ، وكأنها تسير على طريق الانعتاق الكامل من الاستعمار والاستغلال والتخلف والتبعية ، راحلة الى الشمس التي لا تغيب ، باعثة في نفوس الشعراء والكتاب وأبناء الجيل الذي انتمى اليها وتوحد معها ، وتحمس لها ، وأغمض عيونه عن كثير مما يستحق الالتفات اليه ، أحاسيس لا حد لها بالكبرياء والثقة والأمل ، وبالالحاح وبعض القهر ، وشيء من خديعة النفس ـ قاد اليه العجز عن الفصل بين الحلم والواقع ـ أصبح الكل في واحد : الوطن ومن يحكمونه ومن يحلمون به وله . .

وجاءت الهزيمة لتطيح بهذا الواحد الذي هو كل ، وتنزل به من حالق ، وفي الرماد المتخلف عن محترق الآمال ، عجز المبدعون العرب عن التمييز بين جثث المحترقين ، فاختلطت عظام من يحكمون ، بما ظنه المبدعون عظامهم أنفسهم ، وبما ظنوه بقايا الوطن ، وبقدر ما حملتهم الأحلام الى ذرى السماء ، هبطت بهم الهزيمة الى مرارة الاحباط ، وقادتهم الى لوم الذات ، والى البكاء المر بين أطلال الحلم الذي خلقوه هم أنفسهم، وأسقطوا عليه كل أشواقهم، آنذاك تولد هذا المركب النفسي الذي يجمع بين الاحباط والاحساس بالذنب ، وانهالوا على الوطن المتوحد فيهم ، وفيمن منحوهم ثقتهم بلا تحفظات ، تجريحاً وسباً وتقريعاً ، يتلذذون بالانتقام من الجميع ، ويتلذذ الجميع بذلك الانتقام !

والغريب أن ذلك كله نوع من الحب ، لا يخلو من مرض ، لأنه يتضمن قسوة على المحبوب ، يختلط فيه طموحنا الى ما كان يجب أن يكون عليه ، بحزننا على ما انتهى اليه ، بعجزنا عن تفسيره ، وبعدم قدرتنا على انقاذه ، وكأننا ننعي على هذا المحبوب أنه نزل من ملكوت كبريائه ، ورضي لأرضه أن توطأ ، ولعلمه أن يمرغ بالتراب ، ولمحاضره أن يكون مناقضاً تماماً لماضيه !

والى هذا المعنى ، أشار « نزار قباني » ، في ختام قصيدته الى مهرجان تونس ، فخاطب المدينة العربية الغريقة باسمها أيام المجد « قرطاجة » معتذراً عن قسوته ، فهو متعب ، ودفاتره متعبة ، فـ :

« لا تعـذليني ان كشفت مـواجعي	وجـه الحقيقـة مـا عليـه نـقـاب
ان الجنـون وراء نصف قصـائـدي	أوليس في بعض الجنـون صـواب ؟
فتحمـلي غضبي الجميـل . . فـربما	ثـارت عـلى أمـر السـماء هضـاب
فـاذا صرخت بـوجـه من أحببتهم	فـلكـي يـعـيش الحـب والأحـبـاب
وإذا قسـوت عـلى العـروبـة مـرة	فلقـد تضيق بكحـلهـا الأهـداب
فـلربمـا تجـد العـروبـة نـفسـهـا	ويـضيء في قـلب الـظلام شهـاب
ولقـد تـطير من الـعقـال حمـامـة	ومـن الـعبـاءة تسطلع الأعـشـاب
ولا تـغضبي مـني اذا غـلب الهـوى	ان الهـوى في طـبـعـه غـلاب

والـواقع أن الـوطن ظل ـ رغم كـل شيء ـ حياً ، وظـل أحمد الـزعـتر ، المعـذب المحاصـر ، المنسي ، الذي تقمصتـه البلاد ، حيـاً ، ومتفائـلاً ، قـويـاً وجسـوراً ، يتعـذب بهـذا الحب القـاسي الـذي لا يـطاق ، أكـثر مما يتعـذب بالمتسلقين على جراحه كالذباب الموسمي ! . ومع ذلك يتقدم :

جلده عباءة الفلاحين القادمين من حقول التبغ ليلغوا العواصم ، وجسده بيان القادمين من الصناعات الخفيفة نحو اقتحام المرحلة ، أما يـده فهي تحيات الصخور ، مرفوعة بالواجب اليومي ضد المرحلة !

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٤٣٤ / ٢٠٠٢

I.S.B.N 977 - 01 - 8300 - 8



وبعد أكثر من عشرة أعوام من عمر مكتبة الأسرة نستطيع أن نؤكد أن جيلاً كاملاً من شباب مصر نشأ على إصدارات هذه المكتبة التى قدمت خلال الأعوام الماضية ذخائر الإبداع والمعرفة المصرية والعربية والإنسانية النادرة وتقدم فى عامها الحادى عشر المزيد من الموسوعات الهامة إلى جانب روافد الإبداع والفكر زاداً معرفياً للأسرة المصرية وعلامة فارقة فى مسيرتها الحضارية.



التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب
الثمن ٣٠٠ قرش